أحمد صدقي الدجاني

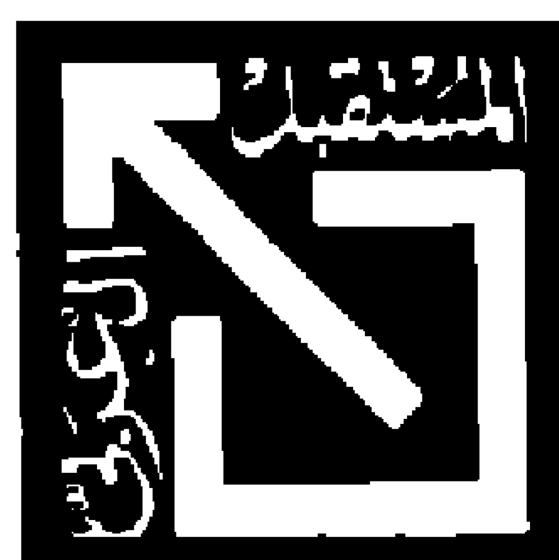
الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع

دار المستقبل العربي

الانتفاضة الفلسطينية
وإدارة الصراع

الانتفاضة الفلسطينية
وإدارة الصراع

د. أحمد صدقي الدجاني



دار المستقبل العربي

الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع

الغلاف : حسين أبو زيد
الناشر : دار المستقبل العربي ،
٤١ شارع بيروت – مصر الجديدة ،
القاهرة ، ت : ٢٩٠٤٧٢٧
رقم الإيداع : ٨٧٠٨ / ١٩٩٠
الترقيم الدولي : ISBN 977-239-009-4

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

مقدمــة

هذا هو الكتاب الثالث الذي أصدره عن « الانتفاضة الفلسطينية » التي مثلت التعبير الأقوى عن « الصحوة العربية في مواجهة الغزوة الصهيونية » ووضعت نصب عينها هدف « التحرير » . وقد اخترت أن يحمل عنوان « الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع » . وهو يأتي مكملاً لما بدأته في كتاب « الانتفاضة الفلسطينية والصحوة العربية » وكتاب « الانتفاضة الفلسطينية والتحرير » ، ومماثلاً لهما في الشكل الذي يأخذ صورة « أسبوعيات » أنتظم في كتابتها متابعاً معالجة قضايا متعلقة بالانتفاضة .

كان الموضوع الرئيسي الذي استحوذ على اهتمامي بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر وإعلان قيام « دولة فلسطين » يوم ١٥ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٨ ، هو « إدارة الصراع » . فقد بدا لي أن فوز « الاجتهاد » الذي اعتبر أن « النضال في هذه المرحلة هو تحرك سياسي تسانده الانتفاضة » على « الاجتهاد » الذي اعتبر أن « النضال في هذه المرحلة هو متابعة الانتفاضة حتى تعمّ ويلتحم بها محيطها العربي ويكون التحرك السياسي مسانداً لها إلى أن تنتصر بالتحرير » ، هو « نقطة تحول » تُصبح معها « إدارة الصراع » الموضوع الرئيسي « بينما توشك الانتفاضة دخول عامها الثاني » . وكان الموضوع الرئيسي في الشهور الستة الأولى للانتفاضة هو ، كما بدا لي ، « الصحوة

العربية » في مواجهة الغزوة الصهيونية التي بدأت ،فجعلتها ضمن عنوان الكتاب الأول . ثم أصبح الموضوع الرئيسي في النصف الثاني من العام الأول للانتفاضة ، كما بدا لي ، هو « التحرير » كهدف يجسد انتصار الانتفاضة ويبقيها على الصراط المستقيم الموصل فلا تتحول عنه إلى سبل أخرى لاتوصل ، فجعلته ضمن عنوان الكتاب الثاني .

المدى الزمني لهذا الكتاب هو العام الثاني للانتفاضة والنصف الأول من عامها الثالث . وقد ألحت خلال هذه الفترة مجموعة موضوعات تتعلق جميعها بموضوع إدارة الصراع في أبعاده الدولية والصهيونية والعربية والفلسطينية ، فكان أن تناولتها بالمعالجة . وهكذا كتبتُ عن السياسة الأميركية ، وعن الالتزامات البريطانية تجاه العرب بشأن فلسطين ، وعن الإرهاب الصهيوني الرسمي وغير الرسمي وأوضاع العدو في كافة مستوياته ، وعن المحيط العربي للانتفاضة والعلاقات العربية ، وعن التعامل مع قضية فلسطين وموضوع القدس وأصل القضية . ورأيت أن أحافظ على التسلسل التاريخي لما كتبت عند ترتيب فصول الكتاب لأن هدف التأريخ هو أحد أهداف كتابة الأسبوعيات ونشر هذه الكتب عن الانتفاضة ، وهو متصل باهتمامي بموضوع « تأريخ الأفكار » الذي أستشعر حاجتنا إليه .

أضفت إلى ماكتبته في هذه الفترة ، الممتدة ثمانية عشر شهراً بين كانون أول ١٩٨٨ وحزيران ١٩٩٠ ، مقالاً واحداً كتبته عن الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت بالجزائر في ربيع ١٩٨٧ ، لأني وجدته قد تناول بعض الموضوعات التي ألحت في أعقاب الدورة التاسعة عشرة ، ومنها موضوع « المعادلة الدقيقة المعقدة » التي تحكم صياغة قرارات مجلسنا الوطني من خلال الاتفاق بين الفصائل عليها ومشاركة أطراف عربية ودولية ، وهو يسلط أضواء كاشفة على القرارات « حمالة الأوجه » التي يتم اتخاذها . وقد رأيت أن أضع هذا المقال مع بحث « دور الشعب الفلسطيني في حماية المقدسات » الذي قدمته إلى

« مؤتمر حماية المقدسات الدينية والقيم الثقافية في فلسطين » في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٨ بالقاهرة ، ومع مقال « النظر في حال الأمة » الذي طرحته في منتدى الفكر العربي بعمان في ربيع عام ١٩٨٩ ، وجعلتها في مدخل استهلالي يصل بنا إلى الأسبوعيات الخاصة بإدارة الصراع .

سيلاحظ القاريء الكريم بروز المشاعر النفسية أثناء معالجة إدارة الصراع . والحق أن أحداث هذه الفترة بما شهدته من تحول كان لها آثار نفسية حادة أعاننا الله على تحمل عناء بعضها . كما سيلاحظ العناية الموجهة لتتبع الظواهر المتعلقة بالصراع التي تبرز في أوساطنا ضمن الاهتمام « بتأريخ الأفكار » . وسيلاحظ أيضاً على صعيد الأسلوب اعتماد الإيجاز الشديد في طرح بعض الموضوعات ، وهو تطوير رأيت ضرورته حين عدت إلى النشر في الأهرام بعد استحداث صفحة الشؤون العربية فيها . وقد انتظم نشر هذه الأسبوعيات في عدد من الصحف العربية هي الخليج والراية والوطن وعكاظ وصوت الشعب والسفير . وإني أشكر هذه الصحف جميعها ومن أخذ عنها على عنايتهم بنشرها .

بقي أن أحمد الله سبحانه الذي بارك انتفاضة شعبنا العظيمة ، وأعان أهلنا على متابعة العطاء وأن أسأله أن يتوج نضال أمتنا بالتحرير ، وأن أشكر دار المستقبل العربي على عنايتها بنشر هذا الكتاب والله ولي التوفيق .

أحمد صدقي الدجاني

حزيران ـ يونيو ١٩٩٠

مدخل

يجرح الدهر ويأسو

حرصت على الاستجابة السريعة للدعوة التي وصلتني « للمشاركة في الحوار الوطني الفلسطيني الذي يمهد لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة » ، وقمت بتعديل برنامجي ، واتجهت إلى الجزائر .

ساعات طويلة أمضيتها على مدى ثلاثة أيام وأنا أتابع سير الحوار في جلساته العامة التي افتتحت في اليوم الثالث عشر من نيسان إبريل ١٩٨٧ ، وفي جلسات جانبية تضم مجموعات أحياناً وثنائية أحياناً أخرى . وعكفت على قراءة الأوراق التي جرى إعدادها لتكون أوراق عمل للحوار . وتأملت منفرداً فيما سمعت وقرأت ثم استقر رأيي في اليوم الرابع على أن أدلي بدلوي« كمستقل عن التنظيمات في الساحة الفلسطينية ، من الذين شاركوا فى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وتولوا مسئوليات قيادية فيها ، وكوحدوي عربي مؤمن ينتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية ، ويعمل مفكراً » .

قلت لإخوتي في مستهل حديثي « يُلح عليّ أن أبدأ الحديث ببيت شعر مثل أمامي طوال الأيام الثلاثة الماضية . وبيت الشعر هو :

ما على ظني بآس   يجرح الدهر ويأسو

فكثيرة هي الجراح التي أصابتنا شعباً وقيادات خلال الأعوام الأربعة التي مضت على لقائنا في الجزائر أثناء الدورة السادسة عشرة لمجلسنا عام ١٩٨٣ . ونحن نتطلع إلى أن نضمد هذه الجراح حتى تلتئم ويعود الجسد سليماً معافى ويصفو تفكيرنا كي ننهض بمسؤوليات المرحلة الراهنة .

والحق أن الحوار أتاح لبعض الإخوة الذين اختلفوا إلى حد القطيعة بل إلى حد الاقتتال أن يتلاقوا ويتعاتبوا ويتصافوا ، و أن يراجعوا أنفسهم وينقدوا ذواتهم . وقد بدا واضحاً لي أن المجال مفتوح أمام خطوة أخرى يستكمل بها هذا الحوار حين يشارك فيه بقية الإخوة الذين لم يحضروا . والظاهر أن استعجال انعقاد المجلس لم يتح الوقت اللازم للقيام بهذه الخطوة الأخرى .

ذكَّرتُ بعد ذلك بأن منظمة التحرير الفلسطينية حين تأسست عام ١٩٦٤ قامت على ركنين أولهما هو التوافق الفلسطيني والآخر هو الدعم العربي وجعلت هدفها تحرير الأرض . ولذا فقد رفعت شعاراً لها « الوحدة الوطنية » تعبيراً عن الركن الأول ، « والتعبئة القومية » تعبيراً عن الركن الثاني ، و « التحرير » تعبيراً عن الهدف . وكم هو مطلوب تحقيق الوحدة الوطنية ، ليكون الانطلاق إلى تحقيق التعبئة القومية

انطلقت بعد ذلك من ورقتي العمل الرئيسيتين اللتين عرفتا بورقتي تونس وطرابلس ومن الآراء التي جرى طرحها لأركز على مجموعة أمور يتعلق بعضها بالمبادىء وبعضها الآخر بالمهام مرتبة حسب الأولويات .

قلت لإخوتي « إن المرحلة الراهنة في الصراع العربي الصهيوني هي مرحلة مواجهة ، وهي تتطلب توطين النفس على صراع النفس الطويل . ولابد أن تنطلق في البرنامج السياسي الذي نضعه لها من ميثاقنا الوطني نتمسك به ونربي ناشئتنا عليه » ونبهتُ إلى أن عدونا الصهيوني لايزال يجاهر بأطماعه التوسعية العنصرية ، وأوردتُ مثلاً واحداً هو تصريح إسحق شامير يوم ١٩٨٤/٦/١٤ عشية الانتخابات الإسرائيلية الماضية الذي قال فيه « إن القضية في معركة

الانتخابات الإسرائيلية هي مستقبل أرض إسرائيل وفقاً لحدودها الواردة في التوراة ، وليس أية قضية أخرى كلبنان أو الأوضاع الاقتصادية » .

لابد إذن من الانطلاق من الميثاق الوطني والتمسك به .

لفتُّ نظر إخوتي إلى ضرورة أن يتضمن البرنامج السياسي نصاً واضحاً يخص قدسنا بالذكر ، ويعبر عن تمسكنا بها عاصمة لوطننا . والحق أن تمسكنا ببيت المقدس أمر بديهي مثل تمسكنا بكل ترابنا الوطني ، وإنما تبرز هذه الضرورة لمواجهة تركيز عدونا على تضليل العالم بشأن القدس ، ومجاهرته باغتصابها ، كما تبرز أيضاً لمواجهة موقف إدارة الرئيس ريغان من القدس . ويكفي أن نستذكر ماورد في برنامج حزب العمل الإسرائيلي عن القدس ونصه : « القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل هي عاصمة دولة إسرائيل ، وستكون مقراً لرئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا .. وأن حكومة برئاسة التجمع العمالي ستعمل على تطبيق القانون الأساسي وهو القدس عاصمة إسرائيل » . كما نستذكر ما أورده الرئيس ريغان في مبادرته عن القدس ونصه « وأخيراً إننا مازلنا مقتنعين بضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة ، إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض » وواضح أن الاستدراك الخاص بالوضع النهائي لايغير من الأمر شيئاً ، لأن مفهوم التفاوض الأميركي هو فرض الأمر الواقع ، ولنا أن نستشهد بمبادىء نيكسون العشرة التي أوردها في مذكراته حول التفاوض .

لابد إذن من أن نخص قدسنا بالذكر في برنامجنا ونعبر عن تمسكنا بها عاصمة لوطننا .

حمدت لورقتي العمل تأكيدهما على حق العودة عند الحديث عن حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، وذكرهما هذا الحق في مقدمة هذه الحقوق . ذلك لأن من أهم مهامنا في هذه المرحلة تثبيت حق العودة في

مواجهة محاولات الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الالتفاف عليه وإنكاره . ومعلوم أن « العودة إلى الوطن » من وجهة نظر خلقية حق سماوي أعطاه الله الخالق للإنسان المخلوق حين استخلفه في الأرض . ولايمكن لأي إنسان يحترم إنسانيته أن يقبل حرمانه من هذا الحق ومعلوم أيضاً أن الأمم المتحدة قننت هذا الحق في القرار ١٩٤ (د ، ٣) .

لابد إذن من أن نؤكد على حق العودة ونقدمه عند الحديث عن حقوقنا .

كان الحديث عن « المؤتمر الدولي » في الحوار ذا شجون . وقد تراوحت الاراء حول إمكانية انعقاده وفاعليته في إيجاد حل عادل بين من يعتقد بأن هذا المؤتمر الدولي أصبح وشيك الانعقاد وستكون فاعليته عظيمة ، وبين من يعتقد بأن احتمال انعقاده ضئيل ، وقليلة هي فاعليته .

وجدت لزاماً علي أن افصل الحديث عن « المؤتمر الدولي » عارضاً عصارة دراستي له التي ضمنتها كتابي الجديد « بداية الصحوة العربية في مواجهة الغزوة الصهيونية العنصرية » وحرصت على أن أُميزّ بين مؤتمر دولي يكون « مظلة » لتسوية أو « وسيطاً » في تسوية أو مُحكَما « بصلاحيات » . وفرق كبير بين الصيغ الثلاث . ونبهت إلى أن صيغة المؤتمر الدولي تتعلق بإطار التسوية وهو ركن واحد من أركان عمليتها فللتسوية أساس وإطار وأطراف وخطوات . ومهم جداً أن يقبل الأساس الصالح والإطار المناسب والأطراف المعنيون وتتحدد الخطوات التي تنهي الاحتلال بأقصى سرعة . وطبيعي أن نرفض وبشدة قرار ٢٤٢ كأساس لحل قضية فلسطين لأنه بداية غير معني بها ولايتعامل معها حيث صدر ليعالج مايسمى بأزمة الشرق الأوسط والأراضي العربية والفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، ولأنه أيضاً يتحدث عن مشكلة لاجئين في المنطقة بدون تحديد فيبدو وكأن قضية فلسطين هي قضية لاجئين ، ولأنه بسبب ماسبق لاينص على حقوق شعب فلسطين

الثابتة غير القابلة للتصرف . وطبيعي أيضاً أن نرفض المؤتمر الدولي المظلة أو الوسيط ونتمسك بالمحكّم لأنه لابد من فرض الانسحاب على العدو الصهيوني فرضاً . وتجدر الإشارة هنا إلى المقترحات السوفيتية بشأن مبادىء التسوية وخطواتها التي صدرت يوم ٢٩ /٧ /١٩٨٤ عشية الانتخابات الإسرائيلية لأنها اعتمدت مشروع السلام العربي في فاس أساساً وأكدت في المبادىء حقوق شعب فلسطين العربية ، وخصت القدس بأحد هذه المبادىء . وعلينا أن نحث الاتحاد السوفيتي على التمسك بهذه المقترحات .

كان لابد بعد هذا الحديث التفصيلي عن المؤتمر الدولي أن أذكر كدارس للتاريخ أن لعملية التسوية آليتها ، وأن التاريخ يعلمنا بأن التفاوض إنما يُثبِّت في الغالب خطوط الأمر الواقع ، ومن هنا لابد من تصعيد النضال بأشكاله كافة ، وبخاصة الكفاح المسلح ، أثناء عملية التفاوض ، ولابد من حشد جميع أوراقنا كي نستطيع إكراه عدونا على الانسحاب . وليس أخطر على صاحب الحق من أن يفاوض وهو أعزل يواجه قوة العدو الغاشمة ، لأنه يصبح ضحية لفرض الأمر الواقع عليه .

كيف نصعد النضال بأشكاله كافة ؟

قلت لإخوتي « هذا هو السؤال الذي يجب أن ننشغل جميعاً بالإجابة عليه » . وتحدثت عن تصاعد مقاومة شعبنا ضد العدو خلال الأعوام الأربعة الماضية ، وأشرت إلى تحمل جيل جديد من شبابنا مسؤولية متابعة الكفاح المسلح . واستذكرت دروس ثورة عام ١٩٣٦ الكبرى التي نحتفل بإحياء الذكرى الخمسين لها . وأشدت بجهود بعض إخوتنا الذين يعطون الكفاح المسلح اهتماماً خاصاً ويوظفون التحركات السياسية لخدمته ، تماماً كما يوظف النضال السياسي ما ينجزه الكفاح المسلح لبلوغ أهدافنا .

كان عليّ عند هذا الحد أن أطرح مهاماً لابد أن ننهض بها في نضالنا ، لم

يرد ذكرها في الورقتين اللتين ركزتا على مهام أخرى .

أولى هذه المهام هي : فضح الممارسات العنصرية الصهيونية لتأكيد قرار الأمم المتحدة التاريخي رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية . والعمل على إفشال التحرك الصهيوني الاستعماري الهادف لإلغاء هذا القرار . وتقع هذه المهمة في نطاق نضالنا السياسي ، ولامجال للسكوت لحظة عن العنصرية الصهيونية .

ثانية هذه المهام هي : وضع خطة مدروسة لتحركنا في أوروبا الغربية علي ضوء تجربة عقد كامل من الحوار العربي الأوروبي . ولنا أن نوثق العلاقات مع القوى التي تؤيد حقوقنا هناك ، وأن نواجه المعادين لنا . وتبرز في هذا المجال ضرورة تعاملنا مع بريطانيا وفي اعتبارنا المسؤولية الخاصة التي تتحملها في نكبة شعبنا ، والمسؤولية الأخلاقية التي يجب أن تنهض بها كي يستعيد شعبنا حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف فلقد دخلت بريطانيا فلسطين بعد اتفاق مع قادة الثورة العربية على استقلال بلاد الشام فإذا بها قد أبرمت اتفاقية سايكس بيكو وأصدرت تصريح بلفور في العام نفسه . ثم إذا بها تتعهد في صك الانتداب الذي نعتبره باطلاً بعدم المساس بحقوقنا فتأتي ممارساتها الاستعمارية لتحرمنا من هذه الحقوق ، ولاتلبث أن تترك فلسطين بيد الصهاينة بعد أن مكنتهم منها . ونحن حين نضع هذه المسؤولية الخاصة لبريطانيا في اعتبارنا فإننا لانقصد أن نكون أسرى الماضي وإنما نريد أن نقيم علاقاتنا المستقبلية على أساس صحيح . ويحفزنا على هذا التعامل موقف مبدئي ، ويحثنا عليه سياسة تنتهجها الحكومة البريطانية تجاه حقوقنا أبسط مايمكن أن نصفها به أنها ليست منصفة بله ودية .

ثالثة هذه المهام هي : العمل على حماية شعبنا ورعايته والعناية بشؤونه ، وتوثيق روابطه بأشقائه تعبيراً عن التلاحم العربي . وتحدثت عن أخطر ما تعاني

منه أمتنا ويكتوي بناره شعبنا بخاصة وهو مايسمى « القطرية المتعصبة » أو « الإقليمية » أو « الانغلاق على النفس » . وهذا الموضوع يستحق حديثاً مفصلاً خاصاً نتابعه بإذن الله .

كم أسعدني تجاوب إخوتي مع ماطرحته . وقد ضمنته هيئة الحوار الوطني مشروع البرنامج السياسي الذي قدمته للمجلس الوطني الفلسطيني وتبناه في مجمله . وكم سعدت وأنا أرى بوادر انفراج عام في ساحتنا قبل أن ينعقد المجلس ويشهد انعقاده حدوث تفجرات في العلاقات الفلسطينية العربية لها حديثها . وقد بحثت عن صديق شاعر كان معنا لأسأله إن كان يحفظ أبياتاً أخرى بعد بيت الشعر ذاك فأسعفني بها ومنها :

من سنى رأيك لي في حلك الخطب اقتبـــاس
ربما أشرف بالمرء على الآمال يأسُ

ورحم الله شاعرنا ابن زيدون

بقي أن أشير إلى أن هذا الحوار الوطني شهد إلى جانب انعقاد هيئته العامة حواراً اقتصر على الفصائل وحدها . وقد اختص هذا الحوار بين الفصائل بصياغة القرارات المتعلقة بالموضوعات المختلف عليها سواء على صعيد العلاقات العربية أو على الصعيد التنظيمي . وكان واضحاً للمستقلين عن التنظيمات أن الصياغة هنا تحكمها معادلة دقيقة معقدة تشارك فيها أطراف عربية ودولية ، وهي ليست محل حوار عام في جوهرها ، لأن اتفاق الفصائل عليها كان شرط انعقاد المجلس . والحديث عن هذه المعادلة الدقيقة المعقدة يستحق مقالاً خاصاً .

دور الشعب الفلسطيني في حماية مقدسات الأديان الثلاثة

الحمد لله الذي بارك حول المسجد الأقصى ، فجعل فلسطين أرضا مباركة حافلة بالمقدسات . وأعزّ قدسها بالمكانة التي احتلتها في قلوب المؤمنين . وشرّف شعبها بحمل الرسالة الأخلاقية التي جاءت بها الأديان السماوية الثلاثة ، وبخدمة المؤمنين الذين يزورونها . وحمّله مسؤولية خاصة في حماية مقدساتها والذود عنها ، فهو في رباط دائم إلى يوم القيامة .

فلسطين بقدسها ومقدساتها وجزء من شعبها تعاني من احتلال غاشم جاثم عليها . وتعاني بقية هذا الشعب من التشريد خارج وطنها وحرمانها من العودة إليه . وهو بمجموعه يقاوم كأروع ماتكون المقاومة هذا الاحتلال . **وقداشتدت الأخطار المحدقة بقدسها ومقدساتها منذ أن استهدفتها الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية الغربية قبل قرن من السنين . وبلغت هذه الأخطار ذروتها في هذه الفترة التي تشهد نزوع الغزاة الصهاينة الى أقصى درجات التطرف وهم يواجهون انتفاضة شعب فلسطين العظيمة في زمن الانتفاضة ، هربا من مجابهة ماتطرحه من حقائق . الأمر الذي يطرح** موضوع « حماية المقدسات الدينية والقيم الثقافية في فلسطين » بإلحاح وقوة على شعب فلسطين وأمته العربية والمؤمنين من أحرار عاملنا . ويدعونا إلى بالتعرف على « دور شعب فلسطين العربي في حماية مقدسات الأديان الثلاثة » .

إن لنا ونحن نتعرف على هذا الدور أن نستحضر بداية الحقائق المتصلة بشعب فلسطين العربي ووطنه فلسطين ، ومايزخر به هذا الوطن من مقدسات يجلها المؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة ثم نتأمل في معنى حماية المقدسات ، وننظر كيف فهم شعب فلسطين العربي دوره هذا ، وكيف مارسه في ظل الحضارة العربية الإسلامية . لنصل إلى متابعة نضاله اليوم في إطار هذا الدور لتحرير وطنه ودفع الأخطار التي تهددت هذه المقدسات . وننتهي من ثم برؤية مستقبلية .

الحقائق الخاصة بشعب فلسطين العربي والمقدسات :

تبرز الحقائق الخاصة بشعب فلسطين العربي عبر العصور التلاحم القائم بينه وبين وطنه فلسطين ومافيها من مقدسات . فكأن هذه العناصر الثلاثة تمثل كلا واحدا . وتبرز هذه الحقائق أيضا أن هذا الكل الواحد جزء من الوطن العربي الكبير يحتل موقع القلب .

تقع فلسطين ــ وطن شعب فلسطين العربي ــ في الغرب من قارة آسيا وفي موقع القلب من الوطن العربي ، وهي تمثل القسم الجنوبي من بلاد الشام التي تترابط بمصر والسودان والمغرب وبالعراق وشبه الجزيرة العربية . ويحتل هذا الموقع مكانا متميزا بين قارات آسيا وافريقيا وأوروبا يجعل من فلسطين حلقة اتصال ومركزا لتفاعل الثقافات . وتتميز أرض فلسطين بتجاور السهل والجبل وهضبة الصحراء والغور . ويقوم في مكان متميز منها « بيت المقدس » « سرّة الوطن المقدس » الذي اعتبره بعض العلماء الأقدمين « مركز الكوكب الأرضي » .

بدت الملامح الأولى لشعب فلسطين العربي في فلسطين منذ أقدم العصور مع ظهور « الإنسان العاقل » ــ كما يصطلح على تسميته ــ في عدة مواقع هناك منها جبل الكرمل . واتضحت هذه الملامح مع تدرج هذا الإنسان في سلم

الحضارة مرورا بالعصور الحجرية التي شهدت حضارات النطوف والغسول وجازر ، وازدهار مدينة أريحا أقدم مدن العالم في رأى بعض العلماء . ثم اتضحت هذه الملامح أكثر فأكثر بعد الهجرات الرئيسية التي جاءت إلى فلسطين والمنطقة عموما من قلب شبه الجزيرة العربية ومن أطرافها حاملة معها العموريين والكنعانيين ثم العبرانيين والآراميين ، وطبع الكنعانيون فلسطين بطابعهم فعرفت باسم أرض كنعان منذ الألف الرابعة قبل الميلاد واندمجت فيهم موجات الهجرة التالية بفعل مقدرة فلسطين على امتصاص القادمين إليها من الرحل ونصف الرحل وتشجيعهم على الاستقرار . وهذا ما حدث مع العبرانيين الذين جاءوا إلى أرض كنعان — كما يقول فيليب حتى — كمتجولين ومغامرين ومرتزقة وجنود لاارتباط بينهم ، ثم استقروا بالتدريج بين الكنعانيين الذين كانوا أرقى منهم فتعلموا حرث الأرض وبناء المنازل وممارسة فنون السلم وأهم من ذلك القراءة والكتابة واتخذوا اللغة الكنعانية لغة لهم وورثوا المظاهر الأساسية للحضارة الكنعانية وانصهرت في بوتقة شعب فلسطين جماعات من شعوب أخرى مرت بها أو اقتربت منها ، مثل الحوريين والحيثيين أو استقرت مثل الفلسطينيين الذين أعطوا أرض كنعان اسمهم . كما انصهرت أيضا جماعات من الشعوب التي حكمت البلاد من فرس ويونان ورومان غربيين وروم شرقيين آثرت البقاء في فلسطين واتخاذها وطنا . واستكمل شعب فلسطين العربي صورته وتحددت هويته وتبلورت شخصيته في أعقاب الفتح العربي الإسلامي لفلسطين وبلاد الشام بعامة وبقية أجزاء الوطن العربي في القرن الهجري الأول « السابع الميلادي » . **ودخلت فلسطين والمنطقة مرحلة جديدة من تاريخها تميزت عن المراحل السابقة بما شهدته من تطور بلغت فيه درجة النضج والتبلور وعاشت فلسطين كجزء من المنطقة تحولا عظيما حيث حمل الفتح العربي الإسلامي إليها موجة جديدة من عرب الجزيرة ، وغدت اللغة العربية لسان شعب فلسطين بعد أن حدث التحول إليها من اللغة**

الآرامية بسهولة لأنهما تنحدران من أرومة واحدة ، واعتنق عدد كبير من الشعب في المدن أو في الريف الإسلام .

واستمرت فلسطين عربية طيلة عقب التاريخ التالية مع تعرضها أكثر من مرة للغزو الاستيطاني .

شارك شعب فلسطين العربي منذ الفتح العربي الإسلامي في تشييد صرح الحضارة العربية الإسلامية التي سرعان ماازدهرت ، وعاش في كنفها . وقد تمثلت هذه الحضارة حضارات المنطقة التي كان شعب فلسطين قد أسهم فيها بنصيب وافر ، وتبنّت الإسلام الذي يعترف بجميع الكتب والرسل عقيدة لها ، واعتمدت اللغة العربية أداة للتعبير . وازدهر في هذه الحضارة الشعر والعلوم الدينية والفلسفة وعلوم اللغة والفن المعماري والزراعة والصناعة والتجارة والعلوم من طب وهندسة وفلك ورياضيات و موسيقي . وتابع شعب فلسطين العربي في كنف هذه الحضارة حمل الرسالة الأخلاقية التي جاءت بها الأديان السماوية . وكان بعض منه قد اعتنقوا اليهودية منذ أواخر القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، ثمّ تحول جل شعب فلسطين إلى اعتناق النصرانية بعد أن بعث الله عيسى عليه السلام ، ولم يلبث أن اعتنق جل هؤلاء الإسلام بعد الفتح منذ القرن السابع الميلادي . وتحمل هذا الشعب مسؤولية خاصة في حماية المقدسات في وطنه .

لقد شملت هذه المقدسات ، بفضل من الله ونعمه ، أماكن كثيرة في فلسطين التي جعلها الله سبحانه أرضا مباركة ، وحباها بكثير من النبيين والأولياء والصالحين عاشوا فيها أو مروا بها .والتقديس هو لغة التطهير الإلهي المذكور فى قوله تعالى : « ويطهركم تطهيرا » كما أورد الراغب الأصبهاني « صاحب المفردات فى غريب القرآن » : والبيت المقدس هو المطهر من النجاسة أى من الشرك ، وكذلك « الأرض المقدسة » وإن قراءة للتاريخ

الديني تبين لنا وفرة المقدسات في فلسطين . وقد أوجز القاضي مجير الدين الحنبلي في كتابه « الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل » ماورد في هذا التاريخ الذي يبدأ بآدم عليه السلام . ومما نجده فيه أن آدم عليه السلام هو أول من بنى مسجد بيت المقدس عند بعض المؤرخين ، وأنه دفن في مغارة بين القدس والخليل ، وأن سفينة نوح طافت ببيت المقدس أسبوعا واستوت على الجودى بعد أن كانت قد طافت بالبيت الحرام أسبوعا ، « وروي أن السفينة سارت حتى بلغت بيت المقدس فوقفت ونطقت بإذن الله تعالى وقالت يانوح هذا موضع بيت المقدس الذي يسكنه الأنبياء من أولادك » . كما نجد أن صالحا عليه السلام سار إلى فلسطين وأقام بها بعد أن هلك قومه وتوفي فيها « ويقال إن قبره بالمغارة التي بالجامع الأبيض بالرملة والله أعلم » ، وإن إبراهيم عليه السلام أقام بين الرملة وإيليا بعد أن هاجر من وطنه في ذات الله تعالى حفظا لإيمانه .. وأقام في وادي السبع .. ثم أوحى الله له أن ينزل حبرى ـــ أي الخليل ـــ وقد تزوج بعد وفاة كل من هاجر وسارة امرأة من الكنعانيين ولدت منه ستة ، ثم تزوج أخرى ولدت له خمسة هم إخوة إسماعيل وإسحق . واشترى مغارة في حبرون جعلها مدفنا لأسرته . ونجد أيضا ذكرا لأنبياء كثيرين آخرين من أبنائه وصولا إلى عيسى بن مريم عليه السلام الذي ولد في بيت لحم ونشأ في الناصرة وتجول في أنحاء فلسطين ، وإلى محمد ﷺ الذي أسرى به الله سبحانه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وعرج به إلى السماء . ونجد في كتب التاريخ أن الكنعانيين اليبوسيين بنوا مدينة القدس حوالي الألف الرابعة قبل الميلاد فكونت مملكة مدينة ، وعرفت أول ماعرفت باسم « سالم » الآله الأعلى . وقد ورد ذكرها في رسائل تل العمارنة في القرن الرابع عشر ق .م وفيها بنى سليمان الهيكل بعد أن حكمها أبوه داود عليهما السلام ، وقامت كنيسة القيامة ، والمسجد الأقصى . وينظر المؤمنون إلى القدس نظرة روحية تستحضر هذا التاريخ الحافل يعبر عنها قول عطاء الخرساني : « بيت المقدس بنته الأنبياء

وعمرته الأنبياء ، والله مافيه شبر إلا وقد سجد فيه نبي » .

يوصلنا استحضار الحقائق الخاصة بشعب فلسطين العربي ووطنه ومايزخر به هذا الوطن من مقدسات إلى أن تاريخ هذا الشعب كان متصلا منذ أقدم العصور وهو جزء من تاريخ بلاد الشام والمنطقة ، وقد اكتملت عروبة فلسطين منذ القرن الهجري الأول استمرارا لكنعانيتها ، وانتمى لهذه العروبة شعب فلسطين بالمسلمين منه والنصارى واليهود . وهكذا فإن فلسطين كانت دوما وطنا لشعبها ، كما كانت قبلة روحية للمؤمنين ومحجا لهم ، وكانت ممرا لغزاة طمعوا فيها . وقد أدرك شعب فلسطين العربي دوره في حماية المقدسات في وطنه وفي خدمة الحجيج المؤمنين الذين يحجون إليها . ومارس هذا الدور بكفاءة في ظل حضارته العربية الإسلامية متمثلا المعنى العظيم لحماية المقدسات الذى تبلور فيها .

معنى حماية المقدسات وممارسة شعب فلسطين العربي دوره

تجسد هذا المعنى العظيم لحماية المقدسات في « **التعايش** » **بين المسلمين والنصارى واليهود** « **والتعاون** » . « والتعايش » اصطلاح معاصر حديث الاستعمال يستخدم للتعبير عن « أن الاختلاف في المذاهب العقائدية لايشكل عقبة في سبيل قيام العلاقات » ، وهو يدل على « وجود اختلاف ما وإمكانية تعاون في دائرة تضم مجموعة من الناس » . **وقد انطلق هذا المعنى العظيم من الأساس النظري المتضمن نظرات في الكون والحياة والإنسان ونظرة للتعايش بين الأديان والذي قام عليه الحكم الاسلامي في الدولة العربية الإسلامية التي كانت فلسطين جزءا منها** . وتتضمن هذه النظرات أن الله جعل « في الأرض خليفة » ، وخلق الناس من « نفس واحدة » « وخلق منها زوجها » ، وجعل الذكر والأنثى ، « بعضا من بعض » وجعل الناس « شعوبا وقبائل ليتعارفوا » ودعاهم إلى التعاون « على البر والتقوى » ، وأرسل لهم « رسله بالبينات » ، وأنزل مع الرسل الكتاب والميزان ليقوم الناس

بالقسط » ، وليعبدو الله مخلصين له « الدين » ، وشرع لهم من الدين « ماوصى به الأنبياء » ، وإن الدين عند الله الإسلام ، وجميع أنبياء الله مسلمون له ، ولكل جعل « شرعة ومنهاجا » ، « وملة » تضاف اليه ، ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع مله إبراهيم حنيفا وأبنائه من بعده ، و « لا أكراه فى الدين » ، والله يفصل بين اتباع الأديان يوم القيامة ، ومن هؤلاء أهل الكتاب من يهود ونصارى . وقد اعتنى الفقه الإسلامي باستنباط أحكام من هذه النظرات توحد ولا تفرق وتؤلف بين الناس ولاتحرش بعضهم على بعض ، لأن وظيفة الإسلام في العالم توحيدية — كما رأى أبو حنيفة — « فالله عز وجل إنما بعث رسوله رحمة ليجمع به الفرقة ، ليزيد الألفة ، ولم يبعثه ليفرق الكلمة ويحرش الناس بعضهم على بعض » . واتبعت الدولة الإسلامية سياسة تحترم حرية الاعتقاد يصفها أدمون رباط بأنها « كانت فتحا بذاتها في عالم الفكر والدين ، وأنها استندت إلى آيتين كريمتين الواحدة التي تقضي بأن لا إكراه في الدين ، والثانية بأن على أهل الكتاب الذين يختارون البقاء على دينهم « أن يعطوا الجزية » . فكانت ابتكارا عبقريا ، وذلك لأنه للمرة الأولى في التاريخ انطلقت دولة هي دينية في مبدئها ودينية في سبب وجودها ودينية في هدفها ألا وهو نشر الاسلام .. إلى الإقرار في الوقت ذاته بأن من حق الشعوب الخاضعة لسلطانها أن تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطرز حياتها ، وذلك في زمن كان يقضي المبدأ السائد فيه بإكراه الرعايا اعتناق دين ملوكهم ، بل وحتى على الانتماء إلى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين .. هذه القاعدة التي لم تندثر في البلاد الغربية إلا بفضل الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر » . وهكذا تجسد هذا المعنى العظيم لحماية المقدسات في دور يقوم به شعب فلسطين العربي في كنف حضارته العربية الإسلامية أساسه « السماحة » بين المؤمنين من أبنائه الأحرار في معتقداتهم وهدفه تعاونهم ومن مهامه خدمة المؤمنين الحجيج

وحمل الرسالة الأخلاقية التي جاء بها النبيون والذود عن حوض الأرض المقدسة حين يستهدفها غزاة طامعون .

قام شعب فلسطين بدوره هذا بإتقان وكفاءة شهد بهما المؤرخون الذين أجمعوا على أن هذا الشعب استطاع أن يوفر للمؤمنين جوا صافياً من السماحة والمحبة ، ويضمن لهم حرية العبادة في مقدساتهم ، ويذود عن هذه المقدسات . وهكذا جاءت الممارسة العملية مصدقة للأساس النظري ، واسترشدت بما أقرته « **الصحيفة** » **التي أملاها محمد** ﷺ وهو ينظم العلاقات ويحدد الالتزامات في الدولة بعد الهجرة إلى المدينة . وقد تضمنت هذه الصحيفة مبدأ إقرار حرية الاعتقاد لمعتنقي الكتب السماوية ومبدأ المساواة ومبدأ التراحم والتعاون ومبدأ العدل وسيادة القانون ونصت على أن اليهود « أمة من المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم » . **كما استرشدت هذه الممارسة « بالعهد » الذي أعطاه محمد** ﷺ **لنصارى نجران** وهو يقدم نموذجا لعقد الذمة بين المسلمين والكتابيين ، وقد وردت فيه كلمة ذمة مضافة إلى محمد ومما جاء في نصه « ولنجران وحاشيتها جوار الله ، وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وبيعهم وكل ماتحت أيديهم من قليل أو كثير ، لايغير أسقفا من أسقفيته ولاراهبا من رهبانيته ولا كاهنا من كهانته وليس عليهم دية ولادم جاهلية ولايحشرون ولا يعشرون ولا يطأ أرضهم جيش ومن سُئل منهم جزيتهم فسهمهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين ولايؤخذ رجل منهم بظلم آخر وعلى مافي هذا الكتاب جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله . والتزم شعب فلسطين العربي في ممارسته بعهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب لأهل إيليا ، القدس سنة ١٥ هـ . بعد تسلمه مفاتيحها من صفرونيوس بطريركها « من الأمان ، وأعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمها وبريئها ، وسائر ملتها ، أنه لاتسكن كنائسهم ولاتهدم ولاينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء

من أموالهم ، ولايكرهون على دينهم ، ولايضار أحد منهم ، ولايسكن بإيلياء أحد من الهجرة .. » وقد استجاب عمر في أمر عدم سكنى اليهود في القدس لطلب أهلها الذين كانوا ناقمين على تعاون بعض اليهود على الفرس قبل فترة قصيرة .

نظر هذا الحكم الإسلامي إلى اليهوذ الذين يعيشون في كنفه على أنهم من أهل الكتاب وقرر أنهم في أمة المسلمين « لهم مالنا وعليهم ماعلينا » . وهكذا فإن يهود فلسطين كانوا جزءا من شعب فلسطين العربي ، وتاريخهم يقع في دائرة تاريخه . وهم يختلفون عن اليهود الأوربيين الصهاينة الذين هم في غالبيتهم من أصل خزري وقد جاءوا فلسطين غزاة مستوطنين ، وواضح أن التراث اليهودي في فلسطين هو جزء من تراث شعب فلسطين التراث الكنعاني قبله والتراث النصراني بعده . وقد حمى الحكم الإسلامي جميع المقدسات المتصلة بهذا التراث الغني . ويلفت النظر أن شعب فلسطين العربي حافظ على تراثه هذا واعتز به ، وقد تعود المسلمون والنصارى من أبنائه أن يسموا أبناءهم بأسماء أنبياء بني إسرائيل ويزوروا أضرحتهم ، لأنهم يؤمنون بأن هؤلاء الأنبياء من بين أنبياء الله ورسله الذين أسلموا لله سبحانه وهكذا فإن ادعاء الصهيونية صلتها بالتراث اليهودي في فلسطين غير قائم على أساس ، ولاينبغي له أن يدفع البعض منا إلى التحول عن هذه النظرة الصحيحة لتراثنا بمجمله التي نراها متجسدة في كتابات المؤرخين العرب المسلمين الذين كتبوا عن تاريخ فلسطين ومقدساتها .

لقد حفلت كتب التاريخ بالحديث عن قيام شعب فلسطين العربي بدوره في حماية المقدسات ، وتضمنت شواهد كثيرة على ذلك . ونكتفي هنا بإشارات لممارسة شعب فلسطين العربي دوره فصلناها في بحوث أخرى .

إن دراسة التاريخ الإسلامي في مراحله المتعاقبة ترينا أن هذه الممارسة

جاءت مصدقة للأساس النظري وإذا كان حدث في بعض الأحيان تجاوز له فهذا هو الاستثناء . وتبين هذه الدراسة أن أهل الذمة قبل الحكم الإسلامي ارتاحوا له وقد اعتبروا العرب المسلمين أقرب إليهم عنصرا ولغة وربما دينا من الروم البيزنطيين ، كما قال فيليب حتى . وهذا مايفسر تعاونهم في الفتوح حتى أن البلاذري سمى فتح بلاد الشام « الفتح اليسير » . وقد أسهم هؤلاء في تشييد الحضارة العربية الإسلامية وشاركوا في نشاطات المجتمع والدولة وكان منهم — كما قال الجاحظ — « كتاب السلاطين وقراشو ؟؟ الملوك وأطباء الأشراف .. وقد نافسوا المسلمين في لباسهم ومركوبهم وألعابهم ، وتسموا بالحسن والحسين والعباس والفضل وعلى واكتفوا بذلك أجمع ... وكان المسلمون اعطفوا على النصارى اليهود » . ويلفت النظر أن شعب فلسطين العربي بغاليته المسلمة وبنصاراه ويهوده تصدى للغزاة الأجانب الذين طمعوا في وطنه ، مفرقا بينهم وبين الحجيج الذين يأتون مسالمين . وقد حفظ لنا التاريخ صورا رائعة عن مقاومة شعب فلسطين للغزو الفرنجي الذي لبس ثوب الصليب . ولم يحجم شعب فلسطين حين هدد بلاده جيش تيموزلنك الذي كان يدين بالإسلام عن أن يقاتل الباغي وأفتى يومها ابن تيمية المسلمين بالقتال . كما حفظ لنا التاريخ صورا رائعة عن السلوك الإنساني الحضاري الذي تميز به شعب فلسطين العربي في أعقاب دحر الغزاة والانتصار عليهم . وقد تحدث عن هذا السلوك رانسيمان وهو يؤرخ لصلاح الدين ناعتا إياه بالإنسانية والمروءة والفروسية ، وأبرز كيف تم فتح كنيسة القيامة التي أقفلت ثلاثة أيام أثناء المعارك ، ليزورها المؤمنون من الغرب والشرق على السواء . وكم فرح نصارى فلسطين بالانتصار ، واتخذ صلاح الدين عالما نصرانيا مستشارا له في الشؤون النصرانية اسمه يوسف بابيط . ويحفل تاريخ الفترة المملوكية بهذه الصور ، ومثله تاريخ الحكم العثماني الذي اعتمد « نظام الملل » وهو نظام أهل الذمة . ويمكننا أن

نستخلص من دراسة ممارسة شعب فلسطين العربي دوره هذا في حماية المقدسات أن نجاحه في هذا الدور قام على قاعدة التعايش والتعاون بين أبنائه مسلمين ونصارى ويهودا في كنف الحضارة العربية الإسلامية من خلال توافقهم جميعا . وأن هذا النجاح أثمر خيرا عظيما على فلسطين والمنطقة ، وقدم نموذجا فذا على الصعيد العالمي ، وأن أي خلل حدث في قاعدة التعايش والتعاون كان يرجع لأسباب داخلية أحيانا قليلة ولأسباب خارجية في معظم الأحيان وما أسرع ماتتم معالجته . ولقد قاوم شعب فلسطين العربي طغيان الحكم واستبداده حين كان يحدث تماما كما قاوم جمود الفكر . وحارب بكل قوة الغزو الخارجي وبخاصة حين يستغل الغزاة المشاعر الدينية ويحاولون التفريق بين أبناء الشعب الواحد . ونجح دوما في الانتصار على أعدائه ولو بعد حين بفعل التحامه بأمته وعزيمته وصبره وصدقه في قيامه بدوره في حماية المقدسات .

نضال شعب فلسطين العربي لتحرير وطنه وحماية المقدسات فيه :

يتابع شعب فلسطين العربي في هذه المرحلة من تاريخه جهاده ونضاله وكفاحه لتحرير وطنه كي يعود إلى ممارسة دوره كاملا في حماية المقدسات ، ويحاول أثناء ذلك دفع الاخطار المحدقة بهذه المقدسات بعامة وبيت المقدس بخاصة بفعل الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية العنصرية الغربية التي استهدفت وطنه فلسطين بالاغتصاب والاحتلال .

لقد عاث الصهاينة فسادا في فلسطين بعامة والقدس بخاصة . ولم يتركوا جانبا من جوانب الحياة إلا وخربوا فيه . وقد مارسوا أبشع صور الاضطهاد والعسف على شعب فلسطين العربي ، مصادرة للاراضي والأملاك ، وهدما للبيوت ، ونهبا للأموال باسم فرض عشرات الأنواع من الضرائب وارهابا ، واستعمار استيطانيا ، وإبعادا للكثيرين من أهل البلاد . ويكفي

لتكوين فكرة عن هذا الإفساد في الأرض مراجعة تقارير الأمم المتحدة وقراراتها التي تدين الممارسات الصهيونية . وقد تابعت منظمة اليونيسكو على الخصوص الاعتداءات الصهيونية على المقدسات الدينية والقيم الثقافية في فلسطين ، وتحفل التقارير التي أصدرتها المنظمة بالحديث عن الانتهاكات الإسرائيلية على هذا الصعيد . ولسنا هنا في مجال تفصيل هذا الحديث وانما نستحضره لنتعرف على مايقوم به شعب فلسطين العربي معتمدا منطق الفعل مقدمين أمثله بعينها .

يبذل أبناء فلسطين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ قصارى جهدهم لتحرير مقدساتهم الإسلامية والنصرانية . ومن الأمثلة على هذه الجهود المؤتمر الذي انعقد بالناصرة في ٧ /٩ /١٩٨٥ « لتحرير الأوقاف الإسلامية وتسليمها إلى أصحابها الشرعيين » ، وهو الثاني من نوعه . وقد شارك فيه مئات من المواطنين العرب الفلسطينيين من مناطق المثلث والنقب وجبل الكرمل ومرج ابن عامر والجليل ، ورؤساء المجالس البلدية لأكثر من ثلاثين مجلسا ، وممثلو القوى السياسية ، وعلماء الدين . وماجرى للأوقاف الإسلامية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ على أيدي الصهاينة أمر بالغ الخطورة ، تماما كالذي جرى للعديد من المقدسات المسيحية الإسلامية على أيدي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة . ومعلوم أن « الوقف » نظام إسلامي عظيم نظمت الشريعة أصوله . فالأوقاف لاتصادر ولاتباع وهي ملك لله والمنتفعين بها . وقد حرص أجدادنا مسلمين ونصارى على أن يوقفوا من أراضيهم وممتلكاتهم لخير العامة وبلغت نسبة الأراضي الموقوفة في فلسطين ١ /١٦ من أراضي فلسطين حسب تقرير أعدته لجنة تحقيق خاصة سنة ١٩٣٦ ، وكانت هذه الأوقاف تدار من قبل لجنة الأوقاف العامة في المجلس الإسلامي الأعلى . وكان أول مافعله الإسرائيليون بعد عام ١٩٤٨ هو مصادرة الأوقاف ووضعها تحت إشراف لجنة رسمية ، معتبرين أملاك الوقف أموالا متروكة يسري عليها قانون ظالم سنوه اسمه « قانون أملاك الغائبين » واعتبروا المنتفعين من هذه الأوقاف

وبدأوا علمية اغتصابها متجاهلين وجود كثيرين من أبناء شعب فلسطين . ويحفل سجل الاغتصاب هذا بأمثلة كثيرة منها تحويل مسجد عين حوض إلى مطعم للسامين ، ومسجد السكسك يافا إلى ناد ليلي في قسم منه وإلى مصنع بلاستيك في قسم آخر ، وتحويل مقام علاء الدين في يافا إلى مقهى . ومنها الاستيلاء على مقبرة عبد النبي في يافا ومقبرة الجماسين التي أصبحت حيا سكنيا في ضواحي تل ابيب الشمالية ومقبرة الشيخ مؤنس التي تقسمت بين جامعة تل أبيب وعدد من المصانع ومقبرة الشيخ عز الدين القسام في حيفا ومقبرة الاستقلال . وقد شمل الاعتداء عددا من الكنائس النصرانية منها كنيسة كفر برعم وكنيسة الروم الكاثوليك في ياسيف ، ومنها الكنيسة الرأسية الارثوذكسية في القدس ودير السلطان القبطي .

لقد أثار أهلنا في الوطن المحتل مسلمين ونصارى قضية مقدساتهم العربية إسلامية ونصرانية . وحددوا طبيعة هذه القضية تحديدا واضحا يعبر عن إدراكهم دورهم . **فهي قضية « الجذور » وهي « قضية الانسان »** ولايمكن أن يجري الحديث عنها كما يقول فتحي فوراني في توطئة كتابه « الجذور » « بمعزل عن القضية الأساسية والممارسات الرسمية الاقتلاعية التي تستهدف العرب أبناء هذه البلاد الذين تضرب جذورهم التاريخية والحضارية عميقا عميقا في تراث هذا الوطن » . واعتبر أهلنا أن الدفاع عن المقدسات فعلا عن كونه « دفاعا عن الأماكن المقدسة ، فإنه جزء من المعركة الوطنية للدفاع عن الأرض ، وهو جزء من المعركة الحضارية للدفاع عن آثارنا التاريخية وشواهد انتمائنا . وأولى أهلنا الدفاع عن المقابر أهمية خاصة لما لها من أهمية اجتماعية وحضارية ، فعملية دفن الموتى وإكرامهم » هي حجر الزاوية في المفاهيم البشرية وفي الحضارة الإنسانية . وللاموات حرمتهم وهم يمثلون بمقابرهم للأحياء رموزا . وقد تعود أهلنا مسلمين ونصارى أن يقوما بحملات تنظيف مقابرهم . وكان أخطر ماعمدت إليه السلطات الإسرائيلية إزالة مقبرة

الاستقلال بحيفا عام ١٩٧٩ زاعمة أن لديها فتوى من الأزهر بإزالة المقابر . وقد فضح أهلنا هذا الزعم الذي قصد العدو منه تبرير اعتدائه وتشويه سمعة الجامع الخالد . وهكذا جاء انعقاد هذا المؤتمر تعبيرا عن إصرار أهلنا على حماية مقدساتهم وتتويجها لنضال متصل شق طريقه وسط صعوبات جمة وتعاون فيه أبناء شعب فلسطين العربي في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ مسلمين ونصارى .

مثل آخر على مايقوم به شعب فلسطين العربي حماية للمقدسات وسط إعصار الهجمة الصهيونية عليها ، نضاله ضد إغتصاب المقدسات في بيت المقدس ومواجهة عملية تهويد المدينة المقدسة . [ومعلوم أن منظري الحركة الصهيونية دأبوا منذ منتصف القرن الماضي على المجاهرة بأن هدف الصهيونية هو احتلال القدس واغتصابها وتهويدها] . **وقد باشرت الحكومة الإسرائيلية هذا التهويد في الجزء الذي احتلته من القدس عام ١٩٤٨ ثم دخل التهويد مرحلة خطيرة بعد احتلال القدس الشرقية وبقية فلسطين عام ١٩٦٧ ، وقد استهدف الصهاينة المسجد الأقصى بخاصة فجاءت محاولة إحراقه عام ١٩٦٩ . ولم تسلم المقدسات النصرانية من اعتداءاتهم التي من أمثلتها محاولة سرقة تمثال العذراء وسرقة كنيسة القيامة وتحطيم محتوياتها ، والاعتداء على بعض الأديرة** ، وممارسة ضغوط على رجال الطوائف النصرانية لاجبارهم على التنازل عن مساحات كبيرة من أراضي هذه الأديرة وعقاراتها في القدس ، وتنظيم حملات لإرهاب بعض رجال الدين وإكراههم على النزوح وتنفيذ خطة لتهجير النصارى من أبناء القدس . **ويقوم أبناء الشعب العربي الفلسطيني بالقدس والأراضي المحتلة عموما بمواجهة الاعتداءات الصهيونية على مستويات عدة** . وقد نهضت أمانة القدس بدور خاص على هذا الصعيد وإن متابعة للمجلة التي تصدرها باسم « القدس الشريف » كل شهر كفيلة بتكوين فكرة واضحة عن المخاطر المحدقة بالقدس والجهود لدفع هذه المخاطر. **وقد شهدت القدس حركة علمية عربية لحماية المقدسات نجحت في الحفاظ**

على المخطوطات التي تزخر بها مكتبات القدس وفلسطين بعامة . كما شهدت تكاثف جهود أبنائها للحفاظ على آثارها وحماية المدينة القديمة من محاولات التغلغل الصهيوني . وتقوم هيئة الاوقاف الإسلامية بدور متميز على صعيد حماية المقدسات . وما أروع الصورة التي تجمع بين أبناء فلسطين ومقدساتهم في أوقات الصلاة وبخاصة يومي الجمعة والأحد .

إن شعب فلسطين العربي وهو يعمل على حماية المقدسات في وطنه الرازح تحت الاحتلال الصهيوني يدرك أن حماية المقدسات لاتتحقق على الصورة المطلوبة إلا بتحرير الوطن وزوال الاحتلال الصهيوني . وعندها يعود إلى ممارسة دوره التاريخي المجيد الذي شرفه الله به على الوجه الأكمل . ولقد عبر هذا الشعب عن تمثله لدوره حين أقام منظمة التحرير الفلسطينية « قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير » وضمّن الميثاق الوطني الفلسطيني الذين نص على أن« تحرير فلسطين ، من ناحية روحية ، يهيء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولاتمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين ، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم . « ذلك في المادة السادسة عشرة . كما نص في المادة السادسة أن« اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين « مميزا بينهم وبين الغزاة » ونص في المادة العشرين على« أن اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل ، وأن اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها . ونص في المادة الثانية والعشرين على أن الصهيونية حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها « معبرا عن إدراكه للمخاطر التي تحدق بفلسطين والمقدسات والمنطقة

بعامة . وتقوم منظمة التحرير الفلسطينية كممثل لهذا الشعب في نطاق خوضه معركة التحرير بإثارة قضية حماية المقدسات في المحافل الدولية ، وتقدم لشعبها في الوطن المحتل كل ماتستطيع لكي يتابع القيام بدوره ، متعاونة مع الدول العربية في « جامعة الدول العربية » ومع الدول الإسلامية في « منظمة المؤتمر الإسلامي » ومع دول عدم الانحياز ومع الأحرار في العالم .

لقد توج شعب فلسطين العربي نضاله بانتفاضته العظيمة المستمرة منذ أواخر عام ١٩٨٧ التي حددت « التحرير » هدفا لها . وجسدت هذه الانتفاضة كما تقول الرؤية الفكرية لها « أعمق ماتختزنه الثقافة العربية من قيم الحرية والإيمان والعدل والحق والتضامن ، فيما أبرزته من إجماع شعبي ووحدة وطنية تضحية بالنفس ومواصلة للكفاح . وضربت للشعب العربي ولشعوب العالم أجمع مثلا في البطولة والوطنية والاعتماد على الذات ، فأصبح لها في الوعي السياسي فعل ثورة ثقافية » .. ونقلت حركة التحرر العربي ضد الصهيونية وإرادة السيطرة الأجنبية والنفوذ الاستعماري إلى مرحلة جديدة حاسمة » . وتمثل هذه « الإنتفاضة حلقة في سلسلة متصلة الحلقات من نضال شعب فلسطين العربي ، ولكنها الحلقة الأكثر توهجا وصلابة منذ حرب عام ١٩٦٧ . وهي بحق التعبير الأقوى عن حالة الصحوة العربية في مواجهة الغزوة الصهيونية والتحالف الاستراتيجي الصهيوني الأمريكي » . وواضح أن هذه الانتفاضة تستلهم من إيمان شعب فلسطين العربي بالله سبحانه ومن اعتزازه بدوره في حماية المقدسات قوة هائلة تمكنها من مواجهة أبشع صور الممارسات الإجرامية الصهيونية . ويلفت النظر دور الجامع ودور الكنيسة فيها . كما يلفت النظر عطاؤها السخي في الذود عنهما .

رؤية مستقبلية :

الاحتلال الغاشم الجاثم على المقدسات في فلسطين ، والمقاومة التي يقاوم

بها شعب فلسطين العربي هذا الاحتلال الصهيوني يطرحان علينا السؤال ماذا بعد ؟ وماالذي ينبغي عمله ؟

لابديل عن جواب واحد بشأن مستقبل المقدسات هو التحرير وتطهير المقدسات من رجس الاحتلال الصهيوني ودنسه . وكل مادون ذلك لايعالج المسألة من جذورها ، وهو إذا كان مطلوبا لدفع أخطار فإنه يجب أن ينتهي بالتحرير . ولقد عبر العالم بأسره عن إدانته للاحتلال الصهيوني وممارساته الإجرامية بصور مختلفة آخرها القرار الأممي الذي صدر عن الجمعية العامة في دورتها الحالية لعام ١٩٨٨ الخاص بانتفاضة شعب فلسطين العربي العظيمة ، ولم يشذ إلا الولايات المتحدة الأمريكية التي لاتزال تقدم للاحتلال الصهيوني في حربه الشعواء « كل دعم مادي ومعنوي » والتي عبرت في سياستها تجاه حقوق شعب فلسطين العربي عن انتهاك صارخ لقيم الحرية والعدل والمساواة والقانون الدولي ولحرية المقدسات . وواضح أن قلقا شديدا من الممارسات الصهيونية الإجرامية والدعم الأمريكي لها يعتري العالم الاسلامي والعالم النصراني على السواء وقطاعات من التجمعات اليهودية في العالم التي تشعر بأخطار الصهيونية عليها .

إن شعب فلسطين العربي يقوم بواجبه في التصدي لللاحتلال الصهيوني ودفع الأخطار عن المقدسات وحمل الرسالة الأخلاقية التي جاءت بها الأديان السماوية ، واستضافة المؤمنين الذين يزورون وطنه ويحجون إلى بيت المقدس . **ولقد ميّز هذا الشعب بين اليهود الذين جاءوا فلسطين مسالمين من أمثال موسى بن ميمون وبنيامين الطليطلي** واليهود الصهاينة الغزاة الذين جاءوا فلسطين معتدين وسجل التاريخ له أنه رحّب بمن جاء من اليهود المسالمين هاربا من الاضطهاد كما حدث بعد نكبة الأندلس حين أمنت الدولة العثمانية الكثير من اليهود « من خول » . كما سجل له أنه أحاط يهود فلسطين بمناخ من السماحة والحرية كفل ازدهار مدارسهم الدينية .

إن شعب فلسطين العربي وهو يقوم بواجبه هذا يتطلع إلى أن تتضافر الجهود الدولية معه لإنهاء الاحتلال الصهيوني وتحرير المقدسات وبلوغ السلام القائم على العدل في أرض السلام وفي مدينة السلام وهو يتابع مع أمته العربية مواجهة الصهيونية العنصرية ويتوقع من الأسرة الدولية إحكام عزلها ومتابعة إدانتها وفرض الانسحاب عليها . فالأسرة الدولية مدعوة اليوم قياما بواجبها أن تمارس سياسة عملية تجاه الاحتلال الإسرائيلي للقدس والأراضي العربية . ولقد ثبت على مدى السنوات الماضية أن اقتصار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إصدار البيانات فرادى أو مجتمعين واتخاذ القرارات دون ممارسة سياسة عملية لتنفيذها يمكن المعتدي من الاستمرار في عداونه مادام لايجد رادعا يردعه . والمعتدي هنا هو حركة عنصرية لاتستطيع التمييز بين مافيه خيرها ومافيه شرها ، فكيف تميز بين مافيه صالح العالم ومافيه ضرره . وإن أبرز مايتضح من خلال دراسة السياسة الإسرائيلية هو أنها ستبقى نزاعة للتطرف وذلك بفعل طبيعة التجمع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني . ومن هنا نراها عاجزة عن الاتجاه نحو السلام القائم على العدل متشبثة بالتوسع والعدوان .

إن لنا أن نعمل إذن حماية للمقدسات في فلسطين على محاصرة الصهيونية العنصرية ، والوصول بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن سياستها الداعمة للعدوان الصهيوني ، ودعم الانتفاضة العظيمة والتلاحم بها حتى تبلغ هدفها بتحرير الأراضي المحتلة وتطهير المقدسات ليعود شعب فلسطين العربي إلى القيام بدوره كاملا ، منطلقين كمؤمنين من اعتقادنا بأن الحياة لاتستقيم بدون الإيمان بالله سبحانه ، وبأن الإيمان يدعو إلى العدل ، وبأن الله خلق الناس أحرارا ونحن على يقين من أن شعب فلسطين العربي عازم على متابعة جهاده ونضاله وكفاحه حتى يحرر وطنه ويطهر المقدسات ، ويتردد صدى موعظة الجبل « طوبى للرحماء فإنهم يرحمون . طوبى للساعين إلى

السلام فإنهم أبناء الله يدعون .. أنتم نور العالم لاتخفى مدينة على جبل ... فليضيء نوركم هكذا للناس ليروا أعمالكم الصاحلة .. « ويتردد تكبير » « الله اكبر » على جبل المكبر وكل أرض فلسطين ، ويتردد التسبيح لله الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا .

ملاحظة :

آثرت في هذا البحث استعمال اسم « النصارى » على اسم المسيحيين وهذا مافعلته في بحثي عن « الإطار التاريخي للتعايش الإسلامي المسيحي في منطقتنا الذي قدمته للقاء إسلامي مسيحي انعقد بعمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ . وقد حفزني على ذلك كما أوضحت في ذلك البحث أن أهل منطقتنا من النصارى أنفسهم ومن إخوانهم استعملوا هذا الاسم على مدى العصور التي سبقت الغزوة الأوروبية الاستعمارية قبل قرن . كما أن هذا الاسم هو الذي ورد في القرآن الكريم . والنصارى في لسان العرب جمع نصرى ونصران من فعل نصر بمعنى « أعان وأعطى » . فنصران تفيد المبالغة في العون والعطاء وقد قال الحواريون « نحن أنصار الله » . ويورد صاحب لسان العرب أيضا أن الناصرة قرية بالشام « والنصارى منسوبون إليها » .

أود أيضا فيما يخص المصادر التي اعتمد عليها البحث أن أشير إلى أنني ذكرتها في بحوثي حول تاريخ فلسطين ويمكن الرجوع إليها بخاصة في كتابي « عروبة وإسلام ومعاصرة » . وفي بحثي « نظرات تحليلية في تاريخ فلسطين » الذي نشرته مجلة شؤون فلسطينية وفي بحثي أيضا « اليهود في فلسطين عبر العصور » الذي صدر ضمن أعمال مؤتمر بلاد الشام الرابع .

النظر في « حال الأمة »

يبدو أن فكرة صدور « بيان فكري سنوي » عن « حال الأمة » توشك أن تنفذ عملياً ويتحقق بذلك حلم طالما راود عدداً من المفكرين العرب . فموضوع هذا البيان مدرج على جدول أعمال اجتماع منتدى الفكر العربي السنوي الذي يعقد في مطلع ربيع هذا العام ، عام ١٩٨٩ . وهو يستحق منا وقفة نتعرف فيها عليه .

كان الحمل بهذه الفكرة في الوسط الفكري العربي الذي استشعر الحاجة إلى أن يكون هناك « تشخيص » سنوي لحال أمتنا من خلال « فحص » أوضاعها « وقياس » حيويتها بطريقة علمية موضوعية . وقد برزت هذه الحاجة وسط تطلع العاملين من أبناء أمتنا ، وهم يعملون لتحقيق أهداف أمتهم ، إلى أن يطمئنوا على حال الأمة ويروا نتيجة عملهم ويقدروا من ثمّ ماينبغي أن يعمل . كما ألحت هذه الحاجة وسط صدور أحكام مزاجية عن حال الأمة تعمد عند « الضراء » إلى إنكار ماضيها ومصادرة مستقبلها ، وقد تغالي عند « السرّاء » في تقدير ماتم إنجازه ، وتتأثر في الحالين بأحكام متحيّزة غير موضوعية ، تصدر عن الغير .

أذكر أن الفكرة أوشكت أن تتبلور قبل ثلاثة أعوام حين التقى عدد من

المفكرين والممارسين العرب بالقاهرة في ذكرى الوحدة عام ١٩٨٦ ونظروا في أوضاع أمتهم وأصدروا نداء إلى « القوى الحية في الأمة » انتهى بتحديد ثلاث مهام كانت إحداها : « **الاجتماع لتقويم مايتم على صعيد العمل العربي من خلال مُناقشة تقرير عن حال العمل من أجل الوحدة** » . وقد تم تداول الفكرة فتطورت إلى أن أصبحت تقول بصدور « بيان عن حال الأمة » . وأذكر أنني حين طرحتها على لجنة انبثقت عن منتدى الفكر العربي لتقويم أعماله ، جرت مناقشتها بتعمق وأوصت اللجنة بتبني تنفيذها ووضعت تصوراً لكيفية التنفيذ .

ماهو المقصود بحال الأمة ؟

الحالُ لغة كما في لسان العرب هو « كينةُ الإنسان ، وهو ما كان عليه من خير أو شر ، يذكر ويؤنث » . فتقول حال وحالة ، وفي الجمع أحوال وحالات . ويمكن لنا أن نرجح استخدام صيغة المذكر أسوة بقولنا « كيف الحال ؟ » وورد في المعجم أيضاً حالَ الشيء حولاً أي مضى عليه حول-وهو « العام » . فالوقفة السنوية للنظر في حال الأمة تنسجم مع هذه الدلالة . **وهكذا فإن حال الأمة هو « ماهي عليه من خير أو شر بفعل أوضاعها العامة » . وهو يتضمن فضلاً عن الحقيقة المادية لهذه الأوضاع ، الروح المعنوية ، والنفسية السائدة ، ونبض الحيوية .**

السؤال الثاني الذي يبرز عند مقاربة هذا الموضوع هو : كيف يكون تشخيص حال الأمة ؟ يخطر على البال بداية أنه يشيع في التراث الإنساني **تشبيه الأمة بالجسد** ، وقد شبه رسول الله « ص » المؤمنين بالجسد الواحد ، وعرف علم الاجتماع الحديث بروز مدرسة الاجتماع العضوي ، وإن لنا أن نستفيد من هذه المشابهة فنستحضر الخطوات التي يقوم بها « الحكيم » ـــ وهو اللقب الذي يكرم به الطبيب في مجتمعاتنا ـــ حين يشخص حال الإنسان .

يبدأ « الحكيم » بإلقاء نظرة شاملة على هذا الإنسان وهيئته العامة ليرى هل يبدو في حال حسن أم في حال سيىء ، ويكوّن انطباعاً عنه ، وسيلاحظ بخاصة روحه المعنوية ونفسيته .. هل يتمتع بروح معنوية عالية أم لا ، وهل نفسيته مرتاحة أم أنه يعاني من اكتئاب ! وبتعبير آخر ماهو « مزاجه العام » .

يقابل هذا « المزاج العام » في الإنسان مانصطلح على تسميته « المناخ السائد » في الأمة . فقد يكون هذا المناخ مفعماً « بالتفاؤل » أو يسوده « التشاؤم » أو يغلب عليه « الاسترخاء » أو « العزم » ... والتعرف على هذا المناخ السائد في وطن الأمة أمر أساسي في تشخيص حاله وحالها ، وهو مدخل مناسب لفحص أوضاعها وقياس حيويتها . فإذا كان التفاؤل والعزم هما من سمات المناخ السائد فإن ذلك من علامات الحال الحسن وانتظام الأمور ، والعكس صحيح .

إن المناخ السائد في أوساط الأمة هو حصيلة التفاعلات الجارية فيها على مختلف المستويات . ولكل أمة أوضاعها ، ولكن جميع الأمم تلتقي في كونها تتطلع إلى الاستقرار والاكتفاء بحيث تتوافر لها حاجياتها ويتوافر لها الأمن . وقد منّ الله على قريش حين أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف . وحين ننظر في الأهداف التي بلورتها أمتنا في تاريخها الحديث ، نجد أنها تضع نصب أعينها « تحرير » أراض عربية لاتزال تعاني من الاحتلال الأجنبي ، « وتوحيد » وطنها ، وسيادة « العدل » ، وتحقيق « الكفاية » ، واحترام « الشوري وحقوق الإنسان » ، وصولاً من خلال ذلك كله إلى تحقيق التقدم وحمل رسالتها الحضارية للإسهام في التراث الحضاري الإنساني . وهكذا فإن « فحص » أوضاع الأمة يكون بالنظر فيما حققته من إنجازات وما قطعته من خطوات على طريق بلوغ أهدافها ، وإن قياس حيويتها يكون بتقدير مدى إتقان العمل وسرعة الإنجاز والجهد المبذول .

ولما كانت أمتنا تعيش في وطنها الكبير ضمن « دول » تقوم بينها حدود سياسية ولكل دولة سيادتها ، فإن من الضروري لفحص أوضاعها دراسة حال « النظام العربية » الذي يحكم العلاقات بين الدول العربي ، وتقويم هذه العلاقات ، قبل أن نبدأ النظر في الإنجازات على طريق تحقيق الأهداف هدفاً هدفاً . ويمكننا ذلك من معرفة ماتم على صعيد إيجاد الحقائق الوحدوية ضمن هذا التوحيد .

يمكننا في ضوء ماسبق أن نتصور « معمار » هذا البيان الفكري السنوي ، ونحدد « هيكله » . فهو يبدأ بمدخل يتضمن الانطباع العام من خلال الحديث عن المناخ السائد . ثم ينطلق إلى عرض حالة النظام العربي والعلاقات العربية القائمة ضمنه ليصل من خلال ذلك إلى قياس ما تم على صعيد التوحيد ، مركزاً النظر على مايهم الإنسان العربي في حياته اليومية من التنقل والإقامة والعمل وكل مايتعلق بمبدأ المواطنة العربية الذي تعترف به جميع الدول العربية ولكنه لايزال ينتظر التقنين والتطبيق . ثم يأتي البيان إلى تناول العمل من أجل التحرير والنظر في الأمن العربي بعامة وهو ما يصطلح على تسميته الموقف الاستراتيجي العربي . ولابد أن يعرض هذا الجزء للصراع العربي الصهيوني باعتباره صراعاً مصيرياً ويركز على الانتفاضة والمقاومة ، ثم يعرض للعلاقات العربية مع دول الجوار التي الأصل فيها أن تكون علاقات حسنة تقوم على التعاون ، لأن الصراع الإقليمي هو الاستثناء . وطبيعي أن تعالج هذه العلاقات أيضاً ضمن حقيقة أن دول الجوار هذه تجمعها مع وطننا دائرة حضارية واحدة هي دائرة الحضارة العربية الإسلامية . ويصل البيان من ثم إلى النظر في أوضاع الاجتماع الإنساني في هذه الأمة ، واضعاً نصب العين مقياس العدل الذي به يدوم الحكم و التكافل ، وطبيعي أن يرصد أية ظواهر تهدد المجتمع ناجمة عن اختلال « العدالة الاجتماعية » ، وأن يعطي كذلك اهتماماً خاصاً بتواصل الأجيال في المجتمع . ثم يأتي البيان إلى النظر في

« الكفاية » أي في الأوضاع الاقتصادية العربية فيقدم نتائج تحليلها. وطبيعي أن يركز على الغذاء وإنتاجه ، ويولي العملية الإنتاجية عنايته ، ويقف أمام « المديونية » التي تهدد هذه الأوضاع وقد جاء اقتران « قهر الرجال بغلبة الدين » في الدعاء المأثور الذي يردده المؤمن متعوذاً منهما . ويصل البيان من ثم إلى النظر في ممارسة الشورى واحترام حقوق الإنسان ، واضعاً في اعتباره أن هذا الجزء يسلط أضواء كاشفة على الروح المعنوية والنفسية والحيوية ، وأن له علاقة وثيقة بانتظام الأمور على صعد الموضوعات الأخرى ، وأن الخلل فيه يؤذن بأخطار تهدد المجتمع . وينتهي البيان من ذلك كله إلى النظر في مكانة الأمة في عالمنا وإسهامها في النشاط الدولي وتعبيرها عن قيم حضارتها . ويختم بطرح علامات على ما ينبغي عمله .

واضح أن مضمون البيان يتعلق بموضوعات واسعة ، ولابد من تحديد لطوله بحيث تمكن قراءته في وقت معقول ويتحقق المقصود منه وهو وضع الإنسان العربي حاكماً ومحكوماً في صورة حال أمته . وهذا يعني أن يصاغ بلغة « جوامع الكلم » متضمناً « فكراً جوامع » ، وأن يتصف ببساطة الأسلوب .

ويبرز عند هذا الحد من الحديث سؤال هو : كيف يجري العمل لإعداد هذا البيان ؟

غني عن القول أن هذا النوع من العمل هو من اختصاص « عمل الفريق » ينوء به كاهل إنسان واحد مهما أوتي من قدرة . ولقد جرى البحث في تصور هذا الفريق فتوصل إلى أنه ليس فريقاً مؤلفا من أفراد ، وإنما هو فريق يضم مختلف مؤسساتنا العربية العاملة في مختلف المجالات . وكل من هذه المؤسسات يقوم عادة بتقديم تقرير سنوي عن مجال اختصاصه ، ومن الممكن أن تصب جميع هذه التقارير من خلال تنظيم معين في مكان واحد

لتوضع بين أيدي مختصين يقومون باستخلاص عصارتها ويربطون بين جوانبها المختلفة ويعالجونها بنظرة عربية شاملة . ولا غنى بعد إنجاز ذلك كله عن أن يدعى عدد من الحكماء للنظر في مشروع البيان وإغنائه بنظراتهم التي هي حصيلة الفكر والممارسة .

ليس لنا أن نتوقع اتباع هذه الآلية مع بداية تنفيذ الفكرة ،لأن الأمر يتطلب جهداً كبيراً يبذل للربط بين المؤسسات العربية المعنية ولإحكام سير هذه الآلية . ولكن لنا أن نضعها نصب أعيننا . وكم من أفكار بدأ تنفيذها بصورة متواضعة ثم نضجت مع الممارسة المستمرة . وتجدر الإشارة هنا إلى أننا بدأنا نشهد في وطننا العربي قيام مؤسسات عربية تشمل في نشاطاتها الأمة والوطن ككل . وقد سبق أن اعتبرنا هذه الظاهرة ظاهرة إيجابية في حياتنا الغربية وفسرنا ظهورها . وطبيعي أن تسهم المنظمات العربية المتخصصة القائمة ضمن جامعة الدول العربية في هذا النشاط .

إن صدور هذا البيان الفكري السنوي عن حال الأمة سيكون حافزاً لكل فرد فيها على متابعة العمل من أجل تحقيق أهدافها بما يوفره له من صورة موضوعية . وسيبقى همّنا أن نعمل بكل ما أوتينا من قوة لتتحرر أراضينا المحتلة ويتوحد وطننا ويعم العدل أرجاءه وتتحقق الكفاية فيه وتحترم الشورى وحقوق الإنسان لكي تتبوأ أمتنا المكان اللائق بها وتؤدي دورها الحضاري .

فى إدارة الصـــراع

موضوعان مُلحّان

القضية الأكثر إلحاحاً علينا فلسطينيين عرباً بعامة هذه الأيام هي كيفية إدارة الصراع الذي نخوضه ضد العدو الصهيوني على صعيد قضية فلسطين وصعيد الصراع العربي الصهيوني .

لقد اشتد إلحاح هذه القضية في الأسابيع الخمسة الماضية في أعقاب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الانتفاضة ، **وذلك بفعل مجموعة أحداث جرت ومواقف اتخذت** . وكانت قضية كيفية إدارة الصراع مطروحة قبل ذلك منذ أن بدأ الصراع ، **ثم بدأت تلح مع انبثاق فجر انتفاضة شعبنا العظيمة قبل عام ويشتد إلحاحها مع استمرار الانتفاضة ونموها حتى أصبحت** اليوم بعد الأحداث والمواقف الأخيرة **الأكثر إلحاحاً مع بروز عدد من الموضوعات المهمة المتصلة بها .**

تتضمن قائمة الموضوعات المتصلة بكيفية إدارة الصراع على الصعيدين موضع تزايد الإرهاب الإسرائيلي الرسمي الموجه ضد شعبنا في الوطن المحتل وانتفاضته العظيمة ، وقد سجلت أحداث الأسابيع الأخيرة رقماً قياسياً فيه . **وتتضمن القائمة أيضاً موضوع الحوار مع الولايات المتحدة حول مسألة الإرهاب مفهوماً وممارسة ومسألة حق مقاومة الاحتلال** ، وقد أصرت

الإدارة الأمريكية على أن تجعل هاتين المسألتين المدخل لبدء الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية .

موضوعات أخرى تتضمنها القائمة . وقد طرح وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني عدداً منها في تصريح له في ختام زيارته لمصر يوم ١٨ /١٢ /١٩٨٨ نبّه فيه إلى أن رحلة التسوية ستكون طويلة ، وأنه سيكون على منظمة التحرير الفلسطينية أن تحدد مواقفها التفاوضيّة من موضوع القدس وموضوع ضمان أمن إسرائيل وموضوع اقتصاد الضفة والقطاع وموضوع توسيع التمثيل الفلسطيني . وتتضمن القائمة أيضاً موضوع العودة . وهذه الموضوعات جميعها مطروحة على صعيد دائرة قضية فلسطين . وهناك موضوعات أخرى متصلة بكيفية إدارة الصراع مطروحة على صعيد دائرة الصراع العربي الصهيوني في مقدمتها موضوع الشريط الحدودي في جنوب لبنان الذي يحتله الإسرائيليون .

إن هذه الموضوعات جميعها تبين لنا مدى إلحاح قضية كيفية إدارة الصراع هذه المرحلة . وتظهر بجلاء ، دائرة الصراع بمجمله وفي داخلها دائرة قضية فلسطين جوهر الصراع ، فتذكّر أن المعنيّن هنا هم أمتنا العربية بعامة وشعب فلسطين العربي كجزء منها . وكم هو ضروري أن نتذكر هذه الحقيقة التي يعمد الإعلام المعادي إلى حجبها بضباب كثيف محاولاً حصر الصراع العربي الصهيوني في دائرة بالغة الضيق تتحدث عن أراضٍ محتلة فلسطينية . وواضح أن هناك كثيرين منا وقعوا في شرك هذا الإعلام المعادي ونسوا هذه الحقيقة ، ومن هنا تأتي أهمية تذكيرهم . وعلينا ألا نملّ تكرار القول « نعم إن لقضية فلسطين خصوصية ضمن الصراع العربي الصهيوني ككل ، ولكن الخصوصية لاتعني الفصل ، ولايجوز أن تكون سبباً لتخلي أي عربي عن مسؤولياته لترك الفلسطينيين العرب منفردين ولا لانفراد الفلسطينيين

العرب في إدارة الصراع العربي الصهيوني » . كما أن علينا ألا نملّ التحذير من الانفراد لأنه يترك المنفرد وحده نهبا لتداعي الأعداء عليه ، ومن التخلي عن المسؤوليات لأنه يوصل المتخلي إلى مصير القائل « أكلت يوم أكل الثور » . فالتكافل هو الدرع الواقي لنا جميعاً وهو سر القوة التي يتطلبها الفوز في إدارة الصراع .

كيف نعمل في نطاق إدارة الصراع لمواجهة تزايد الإرهاب الإسرائيلي الرسمي الموجه ضد شعبنا في الوطن المحتل وانتفاضته العظيمة ؟

يجب أن أقرر بأن طرح السؤال اليوم يأتي متأخراً عن موعد تقديم الجواب العملي عليه . فتزايد الإرهاب الإسرائيلي كان أمراً متوقعاً عند عدد من المتابعين السياسيين . وقد سبق أن ذكرت في حديث سابق نشرته في كتابي الانتفاضة والتحرير كيف جرى طرح السؤال قبيل انعقاد المجلس الوطني ، ولم يكن ذلك من قبيل الرجم بالغيب وإنما كان رؤية مستقبلية لسلوك العدو في مواجهة التحرك الفلسطيني الذي كان يجري التحضير له . وإذا كان موعد تقديم الجواب العملي قد تأخر فإن الوقت لم يفت لإدراك الحلّ ، وإن الذي لايدرك كله لايترك جله ، وبخاصة وأن الخط البياني للإرهاب الصهيوني في تصاعد ومن المتوقع أن يسجل ارتفاعاً حاداً في الأيام القادمة .

إن هذا التوقع مستند إلى الاتفاق المكتوب الذي تم إبرامه بين كتلة ليكود وحزب العمل في الكيان الصهيوني بشأن تشكيل حكومة إسرائيلية تجمع بينهما . وقد أوضح حاييم بارليف وزير « الشرطة » وهو من حزب العمل « أن الاتفاق ينص على اتخاذ خطوات محددة لإنهاء الانتفاضة الفلسطينية » . وهذا يعني « باللغة الصهيونية »قيام العدو بممارسة إرهابه الرسمي وغير الرسمي ضد شعبنا كذلك فإن هذا التوقع مستند إلى ممارسات العدو السابقة . وقد رأينا كيف اقترف جرائمه في نابلس إثر إعلان الولايات

المتحدة عذمها على إجراء حوار مع المنظمة . ورأينا قبل ذلك قيام المستعمرين المستوطنين بجرائم إرهابية وقيام الأجهزة الرسمية الإسرائيلية بجرائم إرهابية أخرى من بينها تشكيل فرق الموت التي تتعقب أبناء شعبنا المنتفضين وتقتلهم غيلة .

واضح أنه لايجوز بحال وفق مختلف المعايير الأخلاقية منها والأمنية المصلحية أن يستمر عدونا في عربدته بدون عقاب ، ولا أن يترك أهلنا وحدهم في مواجهته ؛ وواضح أيضاً أنه لابد من إفشال كل محاولاته لإنهاء الانتفاضة . وهكذا فإن أول جزء في الجواب العملي هو القيام بعمل عربي لحماية الانتفاضة ودعمها وتصعيدها . وقد سبق أن شرحنا سبل ذلك تفصيلاً وتحدثنا عن أوراق عربية لابد من استخدامها .

جزء آخر في الجواب العملي هو القيام بتحرك سياسي **مكثف في اتجاه الولايات المتحدة بخاصة والساحة الدولية بعامة يستهدف التدخل بوسائل مختلفة لإيقاف الإرهاب الرسمي الإسرائيلي وصولاً إلى قيام الأمم المتحدة بواجبها في حماية شعبنا وفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة** . ولابد من رسم خطة لهذا التحرك السياسي تتضمن **تصوراً لكيفية معالجة مايعتور مفهوم الولايات المتحدة لموضوع الإرهاب من خلل .**

كيف نعالج موضوع الإرهاب في الحوار الفلسطيني العربي والعربي بعامة مع الولايات المتحدة ؟

لقد دللت الأحداث الأخيرة على ماتعطيه الولايات المتحدة لهذا الموضوع **من أهمية ، وأكدت مايعتور المفهوم الأمريكي للإرهاب من خلل** . فأما الأهمية فيكفي أن نستحضر كمثل عليها ماحدث « خلف المسرح » قبيل إعلان واشنطن عزمها على الحوار مع المنظمة . وليس صعباً تعليل هذا الاتجاه في السياسة الأمريكية التي تحاول إحكام قبضتها على مجريات الأمور معتمدة على القوة بأشكالها المختلفة عسكرية واقتصادية وفكرية فتجد نفسها غير قادرة على

ذلك فيما يخص حركات التحرير التي تستمد قوتها من روح التحرير في المقام الأول . وأما الخلل فيكفي أن نستذكر كيف تضع الإدارة الأمريكية الذي يحتل وطن الغير بالقوة في سلة واحدة مع الشعب الذي يعاني من الاحتلال حين تتحدث عن وقف أعمال العنف ، وتمكن الأول عملياً من الاستمرار في ممارساته الإرهابية وتنكر على الآخر أن يقاوم هَذه الممارسات مع أن المواثيق الدولية تكفل له حق المقاومة . ولقد بدا هذا الخلل مرة أخرى في نداء كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية العاجلين يوم ٢٠ /١٢/ ٨٨ « إلى إسرائيل والفلسطنيين بوقف أعمال العنف في الأرض المتحلة » ، وقول المتحدث باسم البيت الأبيض « إن الولايات المتحدة وإن كانت لاتريد إدانة إسرائيل صراحة بسبب القتل في الضفة والقطاع إلا أنها تدعوها وتدعو الأطراف الأخرى للتحلي بالصبر » .

إن معالجة هذا الموضوع مع الولايات المتحدة من خلال الحوار يتطلب العمل على إقناعها بأمرين الأول هو أن الممارسات الإسرائيلية في أراضينا العربية المحتلة حافلة بأعمال إرهابية على الصعيد الشعبي الذين يشهد قيام المستوطنين الصهاينة بها ،وعلى الصعيد الرسمي الذي يشهد قيام الحكومة الإسرائيلية بأجهزتها بها . وإن لنا أن ننطلق في عملنا هذا من « المفهوم » الذي اعتمدته الأمم المتحدة للإرهاب في دورتها الأربعين بإصدارها القرار رقم ٤٠ / ٦١ المتعلق بالإرهاب بعد مناقشات امتدت سنوات .

إن هذا المفهوم كما أوضحت في بحثي « مواجهة الإرهاب الرسمي » ، « والقضاء على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب » الذي قدمته في ندوة دولية وضمنته كتابي « مستقبل الصراع العربي الصهيوني » « يتحدث عن الإرهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الأساسية وينتهك بشدة كرامة الإنسان » وهل هناك أفظع من الاحتلال انتهاكاً للكرامة وتهديداً للحريات الأساسية وتعريضاً للخطر أرواحاً

بشرية !! فكيف إذا كان هذا الاحتلال صهيونياً عنصرياً بكل ما في الممارسات الصهيونية من وحشية فاقت النازية والفاشية !!

لقد تحدث هذا القرار الأممي عن خطر الإرهاب الرسمي الذي تمارسه « دول » ، وخص حالات معينة يشتد فيها هذا الخطر لأنها يمكن أن تولد إرهاباً دولياً وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وهذه الحالات هي « الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والحالات التي يوجد فيها احتلال اجنبي » . وأوضح القرار أن ممارسات الاستعمار والممارسات العنصرية وممارسات الاحتلال الأجنبي وممارسات الظلم الاجتماعي هي إرهاب رسمي تمارسه الدول ، وهي تولد الإرهاب الدولي الذي يقوم به أفراد وجماعات عانوا من هذه الممارسات ومن « البؤس وخيبة الأمل والشعور بالغم واليأس ، الأمر الذي يحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية بمافيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية » .

إن الاقتراح الذي يتبلور في هذا المجال هو أن تدرج الدول العربية فرادى ومجتمعين موضوع الإرهاب الإسرائيلي بشقيه « الرسمي والفردي » الذي يمارس ضد أهلنا في الوطن المحتل على جدول موضوعات الحوار مع الولايات المتحدة . ويقتضي ذلك توافر إدارات معينة تختص بمتابعة هذا الموضوع رصداً للجرائم الإرهابية الاسرائيلية وملاحقة .

الثاني هو أن أعمال مقاومة الاحتلال التي يقوم بها شعب فلسطين العربي ليست إرهاباً ، بل هي « نضال تحريري وكفاح مشروع » . ولنا أن ننطلق في عملنا من المفهوم الأممي نفسه الذي فرق بين الإرهاب والكفاح المسلح ضد الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي . وقد أوضح هذا المفهوم أن هذا الكفاح المسلح « هو نضال تحريري وكفاح مشروع يستند إلى مبدأ

حق تقرير المصير للشعوب المكرس في ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى القرارات الأممية ومبادىء القانون الدولي » . وأكد القرار في مقدمته من جديد « **الحق غير القابل للتصرف في تقريرالمصير والاستقلال لجميع الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية ولغير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية** » . **وأقرّ « شرعية كفاحها ولاسيما كفاح حركات التحرير الوطني » .**

واضح أن الوصول إلى إقناع الولايات المتحدة بهذا الأمر لن يكون سهلاً ، وقد رأينا كيف أصرت على تعبير « **نبذ الإرهاب** » **وهي تطالب المنظمة بإعلان موقف منه . وأذكر المرارة الذي** اتسم بها حديث صديق عربي دبلوماسي **وهو يشكو لي من ترديد** هذا التعبير على ألسنة البعض منا في الإعلام العربي ، **ملاحظاً أن الإدارة الأمريكية لم تكتف باستخدام تعبير « الإدانة » وإنما أصرت على تعبير « النبذ » الذي يتضمن الإقرار بفعل الفعل والتبرأ منه . وقد أعادني حديثه إلى المعجم بحثاً عن معني الكلمة الإنجليزية المستخدمة فوجدتها تستخدم عند « التبرأ من الولد » و « الارتداد عن الدين » ، فزادت مرارتي وازددت فهماً لمرارة صديقي .**

المطلوب الآن بعد أن بدأ الحوار مع الولايات المتحدة حول **مختلف الموضوعات . أن يدرج موضوع حق المقاومة على جدول الأعمال** . ولابد لنا أن نخصص هنا أيضاً إدارات معينة تختص بمتابعة هذا الموضوع ويقيناً فإن من الممكن زحزحة الولايات المتحدة عن مفهومها الذي يعتوره خلل يصل بها إلى وضع « إرهاب المخدرات » في سلة واحدة مع الذين يقاومون الاحتلال ويجاهدون من أجل الحرية . **وإذا كان بعضنا قد وطن نفسه على مرارات الكأس المطلوب شربها لكي يبدأ الحوار مع واشنطن فإنه مدعو الآن أن يتقن هذا الحوار في إطار إتقانه إدارة الصراع . وواضح أن هذا الاقتراح يتكامل مع الاقتراح الأول ، وينبغي أن يكون متضمناً وضع جميع أعضاء الأسرة الدولية في صورة هذا الحوار حول الموضوعين .**

نحن مدعوون إذن إلى إتقان إدارة الصراع في هذه المرحلة . ولابديل عن تحرير الأرض والعودة إلى الوطن .

موضوع القدس وحماية المقدسات

موضوع القدس من الموضوعات الملحة علينا في قضية كيفية إدارة الصراع التي نراها الأكثر إلحاحاً هذه الأيام التي نختم بها عام ١٩٨٨ الميلادي . ونحن نتناول الموضوع وأنظارنا متجهة إلى بيت المقدس وبيت لحم والناصرة ومقدساتنا بعامة بمناسبة عيد ميلاد السّيد المسيح ـ عيسى عليه السلام الذي يأتي هذا العام في زمن الانتفاض . وقد تابع العالم أجمع مرة أخرى بهذه المناسبة ما تعانيه أراضينا المقدسة وأبناؤها الأبرار من جرائم الاحتلال الصهيوني الجاثم عليها منذ أربعين سنة ، وما يقوم به أهلنا من مقاومة في نطاق انتفاضتهم العظيمة .

أتأمل بداية بين يدي الموضوع في العنوان الذي اخترته لسلسلة المقالات هذه ، وهو « إدارة الصراع » ، متابعاً تأملي في دائرة الصراع العربي الصهيوني ومكان قضية فلسطين منها . فأجد نفسي منعطفاً في قضية كيفية إدارة الصراع إلى اعتماد منهج الدراسة المستقبلية التاريخية . وأجد أن هذا المنهج هو الذي يوصل إلى تحديد الموضوعات التي تتضمنها هذه القضية من خلال رؤية « شريط مشاهد » مستقبلي « لما يمكن » أن يحدث في مدى زمني قصير قادم ، في ضوء الأفكار التي تطرحها الولايات المتحدة الأميركية لبلوغ تسوية

ماذا سنرى في شريط المشاهد هذا ؟

أذكر أنني سألت نفسي هذا السؤال حين اعتكفت للتأمل بعد انتهاء اجتماع المجلس الوطني الأخير ، وقد توصلتُ من خلال اعتماد منهج الدراسة المستقبلية التاريخية **إلى بلورة رؤيتي لما « يمكن » أن يحدث خلال عام ١٩٨٩** ، وأذكر بأنني أشرت إلى ذلك في أحد أحاديثي وقلت « وأكتب ومشهد من شريط المشاهد المستقبلي الذي تبلورت رؤيتنا له يوشك أن يحدث في الأمم المتحدة عند مناقشة قضية فلسطين فيها .. وقد يتضمن هذا المشهد تفاعلات قوية وتداعيات تفعل فعلها على صعيد تحركنا السياسي في الساحة الدولية » . ولم أجد الوقت مناسباً لعرض شريط المشاهد كاملاً ، واكتفيت بالإشارة إلى مشهد آخر حين ختمت حديثي عن الحوار الذي دار في المجلس حول تشكيل حكومة مؤقتة . بالقول : « وبدا واضحاً من بين ثنايا الحورا أن الربيع القادم سيشهد على الأرجح استكمال نضج هذا الموضوع » . وقد **لفت انتباهي إبراز هذا القول في عنوان الحديث حين جرى نشره ، الأمر الذي حثني على أن أجعل الأولوية في ما أكتبه لإدارة الصراع وفقاً لهذا المنهج .**

لقد تضمنت الرؤية لما « يمكن » أن يحدث في أعقاب اجتماع المجلس الوطني تبعاً لشريط المشاهد الذي تصورته الإدارة الأميركية ، مشهد الأمم المتحدة ومشهد بدء حوار أمريكي فلسطيني ، و« أمكن » حدوثهما فأصبحا مشهدين ماضيين . **كما تضمنت الرؤية مشهداً ، يتعلق بتزايد الإرهاب الإسرائيلي ضد شعبنا وبتصاعد انتفاضة أهلنا ، يحدث في شباط وآذار ـــ فبراير ومارس القادمين ، ومشهداً تُحضر له واشنطن يتعلق بإجراء التخابات في الضفة والقطاع وتخطط أن يحدث في نيسان أبريل القادم . وتضمنت الرؤية أيضاً مشهدا آخر إن أمكن إجراء الانتخابات يتعلق بتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة من الداخل والخارج حوالي أيار مايو ، ومشهداً يتعلق**

بالوصول إلى صيغة علاقة بين فلسطين والأردن في الصيف ، ومشهداً يتعلق بمفاوضات تحضيرية مباشرة بين بعض أطراف الصراع في نطاق التحضير للمؤتمر الدولي الذي قد يأتي « مشهده » في الخريف قبل نهاية العام .

كانت هناك مشاهد أخرى تظهر بين هذه المشاهد في شريط المشاهد الذي بلورته الرؤية المستقبلية **لما « يمكن »** أن يحدث . ومنها مشاهد تتعلق بأوضاع الساحة الفلسطينية الداخلية . كما كان هناك شريط مشاهد آخر يتعلق بالساحة العربية ، ويتضمن فيما يتضمن مشهد انعقاد قمة عربية تشارك فيهامصر العربية يسبقه مشهد انفراج في العلاقات بين سوريا والعراق وسوريا ومصر ، ومشاهد أخرى نؤجل الحديث عنها إلى حين تناول شريط المشاهد الخاص بالساحة العربية في حديث آخر .

إن نجاحنا في إدارة الصراع يقتضي أن تكون رؤيتنا المستقبلية علمية تبلورت من خلال منهج صحيح اعتمد الاستشراف والتشوف بعد تحليل الواقع وربطه بمجرى حركة التاريخ في الماضي . كما يقتضي أن ننطلق من الرؤية المستقبلية إلى صنع المستقبل **معتمدين منطق الفعل** ، مدركين أن هذه الرؤية تساعدنا على إتقان التعامل مع الأحداث الجارية لأن **الذي يتشوف المستقبل كالذي عرف « من أين ؟ » هو الأقدر على معالجة الواقع** . وإن اعتماد منطق الفعل تعبير في الوقت نفسه عن إدراك أن **ماتتضمنه الرؤية المستقبلية ليس حتمي الحدوث ، فحدوثه مرهون بفعل يفعله الإنسان متفاعلاً مع المكان والزمان .**

واضح أن هذا الإدراك هو الذي دعاني إلى استخدام **تعبير « يمكن »** في أي حديث مستقبلي ، **لأن « الحتمية » غير واردة بمعناها المطلق ، وهناك دور قائم للإرادة الإنسانية** . والرؤية المستقبلية تحدد مجرى الأحداث العريض وتبرز الموضوعات التي سيدور حولها « الصراع » ، فتمكننا من إحسان

التعامل مع كل موضوع وتحديد مكانه في الأولويات . ويكون على الإرادة الإنسانية أن تفعل للتأثير على الأحداث ضمن مجراها العريض ، وأن تدبرّ وتمكر آخذة بعين الاعتبار تدبير العدو ــ الذي هو طرف آخر في الصراع ــ ومكره ، وهي مؤمنة بالله « خير الماكرين » . وصدق الله العظيم « ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين » .

إن موضوع القدس من الموضوعات التي تأخذ من تدبير العدو ومكره جهداً كبيراً . فعدونا يحرص على تقديمه للعالم من وجهة نظرته التي تحكمها جملة واحدة تزعم أن القدس « عاصمته الأبدية » ويجب أن نقرر بأنه نجح في تعميم وجهة نظره في العالم الغربي ، وتوصل إلى تصوير موضوع القدس وكأنه محاط بالمحرمات فلايجوز الاقتراب منه . ومازلت أذكر كيف كان عدد من الساسة الغربيين الذين تم اللقاء بهم في اجتماعات رسمية أو في ندوات علمية يسارعون إلى القول بأن موضوع القدس شائك ولايجب التحدث فيه إلا عند الانتهاء من كل الموضوعات . كما أذكر أن القول يكاد يتردد في كل تقرير يصدر في الولايات المتحدة عن تسوية الصراع العربي الصهيوني . ومن آخر ماقرأت بشأن مقاربة الموضوع ماقاله عضو الكونجرس لي هاملتون في ندوة حول « جدول عمل يتعلق بالشرق الأوسط للإدارة القادمة » انعقدت بواشنطن أواخر أيلول سبتمبر الماضي « سياسة أمريكا نحو القدس هي أن كل شيء يعتمد على المفاوضات ، وهناك قضايا أسهل يتوجب حلها قبل الوصول إلى مشكلة القدس » . وهاهو إسحق شامير يستهل تصريحاته بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالرد على حديث رئيس عربي بدعوته للقاء في القدس !! وذلك بهدف فرض الاعتراف الواقعي بها كعاصمة إسرائيلية !!

كيف نقدم موضوع القدس إلى العالم ؟

برز هذا السؤال أمامي مرة أخرى وأنا أشارك في ندوتين ناقشتا موضوع

حماية المقدسات مؤخراً . وقد انعقدت الأولى بالقاهرة في الأسبوع الثالث من شهر تشرين الثاني نوفمبر ، وانعقدت الأخرى بشاميزي بسويسرا في الأسبوع الثاني من شهر كانون أول ديسمبر . وبدا لي وأنا أتابع أحاديث بعض رجال الدين والقانون الغربيين أن شاغلهم الأساسي هو « حرية العبادة في المقدسات » بغض النظر عما يعانيه الناس والمقدسات من الاحتلال . ومازلت أذكر واحداً منهم وهو يطالب الواقعين تحت الاحتلال أن يكونوا « متسامحين كرماء » !! حتى ولو على حساب حقوقهم .

إن موضوع القدس لاينفصل عن موضوع فلسطين الوطن بعامة ولا عن موضوع أصحاب هذا الوطن أبناء شعب فلسطين العربي . فهذه موضوعات ثلاثة مترابطة لاانفصال بينها ولا انفصام . وإن موضوع القدس جزء من موضوع مقدساتنا في فلسطين وما أكثرها .

لقد بدا لي وأنا أشرح موضوع مقدساتنا في فلسطين أن أطرحه ضمن موضوع المقدسات في عالمنا . والتقديس لغة هو « التطهير الإلهي » والبيت المقدس هو « المطهر من النجاسة » . والاماكن المقدسة كثيرة على وجه البسيطة وهي تقع في أوطان مختلفة ويقدسها أتباع أديان مختلفة . وإننا لو تأملنا في كل واحد منها مستحضرين تاريخه لوجدنا أنه يمثل وطناً لشعب يعيش فيه ، وقبلة روحية ومحجاً للمؤمنين بالدين الذي يقدسه ، ومطمعاً لغزاة طامعين في السيطرة عليه واستغلاله . فروما مثلاً تضم كنيسة القديس بطرس ومدينة الفاتيكان بعامة التي هي عاصمة الكنيسة الكاثوليكية في العالم . وهي إيطالية ووطن لأهل روما . كما أنها في الوقت نفسه محج للمؤمنين النصارى من مختلف أنحاءالعالم . وفرق بين هؤلاء المؤمنين الذين يزورونها للعبادة وأي غزاة طامعين في السيطرة عليها والأمر نفسه يصدق على الأماكن المقدسة في الشرق والغرب والجنوب والشمال من كوكبنا .

حيوي للغاية ونحن نقدم موضوع القدس إلى العالم أن نذكر بأن القدس هي عاصمة فلسطين التي هي وطن لشعب فلسطين العربي ، فلاانفصال بين هذه العناصر الثلاثة ، وأن نقول « إن استحضار الحقائق الخاصة بشعب فلسطين العربي ووطنه وما يزخرُ به من مقدسات يبين لنا أن تاريخ هذا الشعب كان متصلاً منذ أقدم العصور ، وهو جزء من تاريخ بلاد الشام والمنطقة . وقد اكتملت عروبة فلسطين منذ القرن الهجري الأول استمراراً لكنعانيتها ، وانتمى لهذ العروبة شعب فلسطين بالمسلمين منه والنصارى واليهود . وهكذا فإن فلسطين كانت دوماً وطناً لشعبها ، كما كانت قبلة روحية للمؤمنين ومحجاً لهم ، وكانت ممراً لغزاة طمعوا فيها . وقد أدرك شعب فلسطين العربي دوره في حماية المقدسات في وطنه وفي خدمة الحجيج المؤمنين الذين يحجون إليها ، ومارس هذا الدور بكفاءة في ظل حضارته العربية الإسلامية متمثلاً المعنى العظيم لحماية المقدسات الذي تبلور في هذه الحضارة .

لقد حرصت على أن أشرح هذا المعنى في ورقة قدمتها « لمؤتمر حماية المقدسات الدينية والقيم الثقافية في فلسطين » الذي انعقد بالقاهرة ، فقلت إنه تجسد في التعايش والتعاون بين المسلمين والنصارى واليهود ، وانطلق من الأساس النظري المتضمن نظرات في الكون والحياة والإنسان ونظرة للتعايش بين الأديان والذي قام عليه الحكم الإسلامي في الدولة العربية الإسلامية التي كانت فلسطين جزءاً منها . وكم تأثرت وأنا أتابع في ندوة « السلام والعدل في عالمنا » التي انعقدت بشامبيزى شهادة الأب الأرثوذكسي « انوكسنيتوس » وهو يعرض بدراسة مستفيضه حافلة بالأمثلة دور شعب فلسطين العربي في حماية المقدسات في كنف الحكم الإسلامي وفي ظل الحضارة العربية الإسلامية . ولعلي أعود مرة إلى الحديث عن هذه الشهادة التي تقدم قراءة الكنيسة الشرقية لتاريخ حرية العبادة ودور شعبنا فيها .

إن إدراك حقيقة أن الأماكن المقدسة بعامة هي أوطان لشعوبها و « أوطان روحية » للمؤمنين بها يجعلنا قادرين على التمييز بين معنى الوطن الذي هو البيت المادي والمعنوي والأرض التي منها خلقنا الله وإليها نعود ، ومعنى « الوطن الروحي » الذي هو « القبلة الروحية والمحج » لمؤمنين من أوطان أخرى يزورونه ثم يعودون إلى أوطانهم . وهو المعنى الذي أحسن الشاعر محمد إقبال إبرازه في قصيدة له يقول فيها بلسان المؤمن « القدس لنا » « أضحي الإسلام لنا دينا . وجميع الأرض لنا وطنا » . كما أن إدراك حقيقة أن الأماكن المقدسة هي أيضاً مطمع للغزاة الطامعين الذين يستهدفون المكان المقدس طمعاً في السيطرة عليه ، يجعلنا قادرين على التمييز بين هؤلاء الغزاة والمؤمنين الزائرين . وقد أتقن شعب فلسطين العربي في تاريخه الطويل هذا التمييز فأكرم وفادة المؤمنين وتصدى للغزاة. حتى هزمهم وهو ملتحم بأمته . وإن عصارة عبرة هذا التاريخ هي « أن شعب فلسطين العربي بغالبيته المسلمة وبنصاراه ويهوده تصدى للغزاة الأجانب الذين طمعوا في وطنه ، مفرقاً بينهم وبين الحجيج الذين يأتون مسالمين . وقد حفظ لنا التاريخ صوراً رائعة عن مقاومة هذا الشعب للغزو الفرنجي الذي لبس ثوب الصليب ، ولم يحجم حين هدد بلاده معتدٍ يدين بالإسلام من المغول عن أن يقاتل الباغي و أفتى يومها ابن تيمية المسلمين بالقتال » .

مطلوب إذن ونحن نقدم موضوع القدس إلى العالم أن نربط بين القدس وفلسطين وشعب فلسطين العربي ، وإن نذكِّر بحقيقة أنها كمكان مقدس وطن لشعبها ومحج للمؤمنين ويجب تحريمها على الغزاة ، وشعبها هو الذي يؤمن حرية العبادة في هذه المقدسات ضمن قيامه بدوره التاريخي . وأذكر أن التعليق على طرح هذه المعادلة كان واحداً من أخ يدين بالإسلام وأخ يدين بالنصرانية وهو أنه لابد من اعتماد هذه المعادلة عند التعامل مع كل مكان مقدس . وقد أخبرني أحد الآباء الكاثوليك، أن الفاتيكان عاكف على تحضير ورقة بشأن

الأماكن المقدسة في عالمنا .

إن تقديمنا موضوع القدس إلى العالم وفق هذا المفهوم يجب أن يقترن بشرح مافعله الاحتلال الصهيوني بالقدس والمقدسات وفلسطين وشعب فلسطين العربي من فظائع وجرائم على مدى الأربعين سنة الماضية والعشرين الأخيرة منها بخاصة ، لتأكيد أن الاحتلال مناقض بطبيعته لحرية العبادة فضلاً عن أنه مناقض لحقوق الإنسان . ولدعوة العالم إلى إعطاء موضوع القدس والمقدسات أولوية ضمن السعي لتحرير الأرض من الاحتلال لأن أي حلول تقترح مع بقاء أي شكل من الاحتلال هي ليس حلولا . وواضح أن سجل الاحتلال الصهيوني الأسود حافل بما يدلل على الخلل الخطير القائم ويدعو إلى إنهائه ويبدد المقولة الصهيونية المزعومة عن « العاصمة الأبدية » ويغير القناعة الأمريكية السائدة عن « صعوبة موضوع القدس » وتأجيل الاقتراب منه . ويبقى أن نحسن إعداد ملف هذا الموضوع ، وإعداد متطلبات هذه الحملة ، وواضح أن انتفاضة شعبنا العظيمة وهي توجد الحقائق على الأرض قدمت للعالم أجمع مثلاً رائعاً على تصميم شعب فلسطين على تحرير مقدساته .

لقد تأكد للعالم الذي تتجه أنظاره إلى وطننا وما فيه من مقدسات بمناسبة عيد الميلاد المجيد في زمن الانتفاض أن الأمر الواقع للاحتلال الصهيوني لايمكن أن يستمر . فلنحسن إدارة الصراع في موضوع القدس والمقدسات بطرح واضح لمفهومنا وبشرح لجرائم العدو وبدعوة إلى إعطاء الموضوع أولوية وتحرير المقدسات وبتصعيد للانتفاضة وتلاحم معها مقترن بردع العدو الصهيوني عن متابعة اقتراف جرائمه . ولابديل عن التحرير .

انتصار الانتفاضة أولاً

ألح عليّ تعبير « إدارة الصراع » وأنا أتابع جرائم « الإرهاب الرسمي الإسرائيلي » تجاه شعبنا وهي تتالى بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، متحدية أمتنا ومجاهرة بانتهاك القانون الدولي ، ومنفذة عملياً محصلة برامج القوى السياسية الصهيونية للانتخابات التي جرت في الكيان الصهيوني مؤخراً ، ومباشرة تطبيق البرنامج الحكومي الذي تم على أساسه الاتفاق بين « ليكود والعمل » . وقد شملت هذا الجرائم في أسبوع واحد « البدء بإقامة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية » و « إبعاد ثلاثة عشر فلسطينياً عربياً إلى لبنان » والجريمة هنا مزدوجة ضد فلسطين ولبنان في وقت واحد و « قتل عدد من أبناء فلسطين وجرح عدد آخر بإطلاق الرصاص الحي عليهم » و « نسف عدد من البيوت » و « اعتقال عشرات » من إخوتنا وأخواتنا وأبنائنا و ... و ... إلى آخر السلسلة التي باتت مألوفة .

كانت متابعة أخبار هذه الجرائم في وسائل الإعلام بمثابة تجرع كأس بالغ المرارة . وقد سألت نفسي عن سرِّ اشتداد وقعها على هذه المرة أكثر من أي مرة سابقة ، فوجدت أن لذلك صلة بالتحرك السياسي الجاري على الصعيد الدولي الذي كان يفترض في المشاركين فيه أن يكونوا قد أعدوا العدة لردع العدو الصهيوني عن القيام بهذه الجرائم ومواجهته بعقاب حازم إذا أقدم عليها ، في

وقت كانت كل الدلائل متوافرة فيه على أن عدونا سيعمد حين يبدأ هذا التحرك السياسي إلى تصعيد إرهابه الرسمي مستهدفاً أهلنا في الوطن المحتل . وألحّ عليّ تعبير « إدارة الصراع .

وجدت نفسي وأنا أتجرع كأس الحنظل مع كل خبر يحمل نبأ قيام العدو بجريمة إرهاب رسمي أخرى ، أردد كلمتي « ناء بكلكل » . ورأيت أن أبحث عن سبب تداعيهما إلى خاطري مشركاً ابنتي الثانية التي تدرس الأدب العربي ، فجاءتني بعدة معاجم وبشرح معلقة امرىء القيس من المكتبة . واستعدنا البيتين الشهيرين ..

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... عليّ بأنواع الهموم ليبتلي
فقلت له لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازاً وناء بكلكل

وتبين لنا أن سبب التداعي هو ما يعبّر عنه هذا الجزء من المعلقة الذي يبدأ بهذين البيتين من تمدح « بالصبر والجلد » بعد أن أمعن الشاعر في « النسيب » من أول قصيدته . فلسان الحال أن « نصبر ونتجلد » إزاء أنواع الهموم التي من بينها نوع ينجم عن عدم « إحسان إدارة الصراع » . والكلكل في لسان العرب هو الصدر من كل شيء ، وقد استعار امرؤ القيس لليل صلبا أي جسداً « واستعار لطوله لفظ التمطي ولأوائله لفظ الكلكل وللمآخير لفظ الأعجاز » كما يقول الزوزني شارح المعلقات . ورحم الله تلك العجوز الأعرابية التي قالت في رثاء ابنها « ألقى عليه الدهر كلكله / من ذا يقوم بكلكل الدهر » وذلك في معرض تصبرها وتجلدها . والحق أن هذه الدعوة إلى الصبر والجلد أمام همّ « تصعيد الإرهاب الرسمي الإسرائيلي » ضرورية أيضاً « لإحسان إدارة الصراع » . وهذا هو الأمر الملح اليوم .

لقد تردد تعبير « إدارة الصراع » مرات على مدى نهار يوم ٣ /١ /١٩٨٩ في ندوة عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة حول « تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية » . وحفلت العروض والمناقشات بمعلومات وأفكار تتعلق بالتوجه الإسرائيلي في المرحلة الراهنة . وكم أسعدني أن يعود الاهتمام بالدراسة المتعمقة للخطر الصهيوني في مراكز البحث بمصر العربية بعد أن غاب على مدى عقد من السنين بسبب ظروف طرأت كما أوضح أخي د . علي الدين هلال وهو يتحدث في افتتاح الندوة . وقد تناولت العروض « تحليل نتائج انتخابات الكنسيت الثاني عشر » و « دور عرب ١٩٤٨ فيها » و « دور اليهود الشرقيين » « وكيفية تعامل القوى الصهيونية مع المشكلة الفلسطينية في هذه الانتخابات » . وركز الجزء الأخير من الندوة على « إدارة الصراع » حين انعقدت حلقة نقاش حول « تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية على عملية التسوية » شارك فيها خمسة من الكهول المختصين بالصراع على صعيدي الفكر والممارسة . وكان عليّ كواحد منهم أن أدلي بدلوي . وأطرح فيمايلي الرؤية التي خرجتُ بها من هذه الندوة ومن دراسات أخرى تناولت المرحلة الراهنة .

إن عنوان حلقة النقاش يفترض وجود عملية تسوية جارية هذه الأيام . وهو افتراض له مايبرره في التحركات السياسية الجارية . ولذا فإن لنا أن ننطلق منه في رؤيتنا للتوجه الإسرائيلي ، ونحدد عملية التسوية الجارية بأنها « عملية تسوية ، للولايات المتحدة دور خاص فيها ، تتم وسط مناخ دولي مناسب لعقد مؤتمر دولي « مظلة » يفتح الباب لمفاوضات مباشرة بين أطراف الصراع العربي الصهيوني العرب والكيان الصهيوني بمشاركة أمريكية فعالة وتتجسد عملية التسوية الجارية هذه في شريط مشاهد تمت رؤية بعض من مشاهده آخرها بدء حوار بين الإدارة الأمريكية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويتضمن هذا الشريط مشاهد أخرى يتعلق واحدِ منها بالانتفاضة وآخر بتمثيل شعب فلسطين العربي في الوطن المحتل وثالث بتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى ثم مشاهد تالية تصل إلى مشهد افتتاح المؤتمر الدولي المظلة

منها مشهد يتعلق بالعلاقة بين الأردن وفلسطين وآخر يتعلق بالمفاوضات التحضيرية المباشرة . والسؤال الذي يبرز اليوم من خلال متابعة العدو الصهيوني اقترافه جرائم الإرهاب الرسمي هو :

ماهو التوجه الإسرائيلي في هذه الفترة وقد دخلت انتفاضة شعبنا العظيمة عامها الثاني ؟ وكيف ستتعامل الحكومة الإسرائيلية مع عملية التسوية الجارية هذه وتتصرف إزاء هذه المشاهد المفترضة ، على الصعيدين الفلسطيني العربي والعربي بعامة ؟

لقد أكدت البرامج الانتخابية للقوى الصهيونية تماماً كما أكد برنامج الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن التوجه الإسرائيلي في هذه الفترة هو للمواجهة القائمة على ممارسة إرهاب رسمي والقيام بتحرك سياسي واتخاذ إجراءات إدارية وتنفيذ عمليات عسكرية . وجاءت أحداث الأيام القليلة الماضية مصدقة لذلك . وواضح أن للانتفاضة أثراً في هذا التوجه الإسرائيلي تمثل في الصدمة التي سببتها للصهاينة العنصريين وحيرتهم إزاءها ووقوفهم أمام حقائق حاولوا دائماً الهرب منها ، الأمر الذي أوصلهم إلى محاولة الهرب من ذلك كله بالنزوع إلى مزيد من التطرف .

إن في مقدمة أولويات الحكومة الإسرائيلية أن تعمل لإنهاء الانتفاضة ، لأنها حريصة على أن يكون المشهد المتعلق بالانتفاضة في عملية التسوية الجارية موافقاً لاستراتيجيتها التي تستهدف إخضاع شعب فلسطين العربي والأمة العربية « بقوتها المتفوقة » ، ولأن ماسيحدث في هذا المشهد سيؤثر على كل المشاهد التالية في الشريط . وقد باشرت عملها وفقاً لخطة وضعتها تتضمن فيما تتضمن الطرد والخنق الاقتصادي والتعتيم الإعلامي . وإن مراجعة بنود هذه الخطة التي نشرتها الصحف الإسرائيلية وتحدثت عنها مجلة الانتفاضة التي تصدر عن أمانة الجامعة العربية توضح أن الإرهاب الرسمي الإسرائيلي سيشهد تصاعداً في محاولة يائسة للحيلولة دون أن تنتصر الانتفاضة . ومن المتوقع أن يحدث هذا

التصاعد بسرعة لعله يصل هدفه قبل أن تتحرك الإدارة الأمريكية الجديدة في محاولة لإخراج هذا المشهد بصورة أخرى تحفظ للكيان الصهيوني ماء وجهه وتمكن الاحتلال الصهيوني من الاستمرار مع القيام بإجراءات انتقالية محدودة في الضفة والقطاع شريطة إنهاء الانتفاضة . وواضح أن الإعلام الأمريكي بدأ يمهد لهذا التحرك بما ينشره من أخبار عن ضرورة « إيقاف العنف الذي تشهده الأراضي المحتلة من الطرفين » وعن عقد « هدنة بين الطرفين » تمهد لمباحثات ....

لقد باشرت الحكومة الإسرائيلية القيام بتحرك سياسي أهدافه حماية إرهابها الرسمي وتشويش الرأي العام العالمي وإخراج المشهد المتعلق بالتمثيل في الوطن المحتل على هواها . وهكذا سمعناها تتحدث عن « مبادرة سلام » سيطرحها إسحق شامير ، وعن عزمها على إجراء انتخابات في الضفة والقطاع وفق اتفاقات كامب دافيد لإقامة حكم ذاتي ، وعن دعوتها الدول العربية المجاورة للتفاوض معها كلاً على انفراد . وستسعى الحكومة الإسرائيلية بوسائل مختلفة للحصول على موافقة الولايات المتحدة على إجراء الانتخابات ، ونصب عينها أن يترتب على ذلك تسليم بعض الأطراف العربية بالأمر الواقع وفق منطق « أن هذا هو الممكن الآن » . وواضح أن في اعتبار الحكومة الإسرائيلية أن نجاحها في التعامل مع المشهد الخاص بالانتفاضة والمشهد الخاص بالتمثيل سيمكنها من التعامل على هواها مع المشاهد التالية ويجعلها المتحكمة في عملية التسوية الجارية .

يجري التحرك الإسرائيلي هذه الأيام أيضاً مستهدفاً الدائرة العربية فضلاً عن الدائرة الفلسطينية . وهو يركز على لبنان منفذاً عدداً من العمليات العسكرية هناك . كما أنه يتربص بكل من مصر والأردن وفي مخططاته أن ينتظر اللحظة المناسبة للقيام بعمليات طرد جماعي لأهلنا من موطنهم إلى الشرق والجنوب . ومعلوم أن برنامج تكتل ليكود تضمن بشأن المشكلة الفلسطينية فيما

تضمن « العمل من أجل تطبيق مشروع الانتقال السكاني » أي الطرد الجماعي إلى شرق الأردن وقد نص صراحة على أن « أرض إسرائيل تشمل الأراضي الواقعة على ضفتي النهر » . وقد ظهرت مجموعة تقارير في الصحف الإسرائيلية مؤخراً حول المخططات التفصيلية للطرد الجماعي ، وكشفت في طياتها عن المخططات الصهيونية التي جرى تنفيذها عام ١٩٤٨ بإشراف بن جوريون وعام ١٩٦٧ بإشراف ليفي أشكول . كما أن في المخططات الإسرائيلية المشاركة في عدوان على دول عربية أخرى بحجة وجود أسلحة كيماوية فيها أو صورايخ متطورة .

هذا هو التوجه الإسرائيلي في هذه الفترة ، فكيف نواجهه ؟ وكيف نتصرف نحن العرب إزاء المشاهد المفترضة في عملية التسوية الجارية ؟

واضح أنه لابديل لنا عن مواجهة العدو الصهيوني في إرهابه الرسمي وتحركاته السياسية وإجراءاته الإدارية وعملياته العسكرية . وكم يخطيء بعضنا إذا خدع بما يتردد عن « تسوية سلمية » واسترخى .

لابد أن ننطلق في هذه المواجهة من إدراك أن الانتفاضة هي خط الدفاع الأول في الأمن العربي . وقد أسعدني أن أرى في هذه الندوة إجماعاً على هذا المنطلق ، ودعوة ترددت على ألسنة ممارسين تطالب بتركيز الجهد من أجل استمرار الانتفاضة وانتصارها حماية لشعب فلسطين العربي ولكل قطر عربي . ولابد أن نطلق أيضاً من إدراك أن بأيدينا كعرب أوراقاً كثيرة ينبغي حصرها وإحسان استخدامها في الصراع وإدارته سواء على صعيد المواجهة أو على صعيد الردع أو على صعيد التفاوض حين يحين الوقت المناسب لنا للتفاوض .

واضح إذن أن في مقدمة ماينبغي عمله الآن عربياً هو التلاحم بالانتفاضة واستخدام الأوراق العربية التي تواجه الإرهاب الإسرائيلي الرسمي الذي يستهدفها به عدونا الصهيوني . فلابد من أن تهزم الانتفاضة العدو وأن تتجسد

هزيمته بانسحابه من الأراضي العربية المحتلة . وواضح أن هذا يتطلب التنبه غاية التنبه للتحرك الأمريكي الخاص بإخراج المشهد المتعلق بالعنف في الأراضي المحتلة وما يتضمنه من هدنة وإجراءات انتقالية ، والعمل على الوصول بالولايات المتحدة إلى التسليم بضرورة تحرير الأراضي العربية المحتلة وإلى إدانة الإرهاب الرسمي الإسرائيلي بكل أشكاله . وطبيعي أن نقاوم بكل ما أوتينا من قوة إجراء انتخابات تحت الاحتلال وعلينا أن نعمل من أجل أن يمارس شعب فلسطين العربي حقوقه في ظل حماية دولية تحميه الصهيونية العنصرية .

لقد بلورت الندوة فيما بلورت من أفكار ضرورة أن يتنبه الخطاب السياسي العربى لطبيعة المرحلة الراهنة في الصراع العربي الصهيوني ، فلا يتحدث عن التسوية وكأنها أصبحت في متناول اليد أو بصورة تدعو إلى الاسترخاء والقعود في وقت يتابع عدونا فيه عدوانه. وبلورت فكرة تقول بضرورة استخدام مصطلحاتنا حين نتعامل مع الصراع ، وأن يكون لنا تصنيفنا المنطلق من رؤيتنا حين نرسم خريطته ، ونعتمد مقاييس نابعة منا . ودعت إلى أن نطرح مبادرات إبداعية تنطلق من نظرتنا الحضارية وتخاطب يهود الحضارة العربية الإسلامية لتحررهم من الصهيونية الغربية العنصرية ضمن متطلبات العمل الطويل المدى الذي يستوجبه صراع النفس الطويل . وتستحق هذا الفكرة أن نفرد لها حديثاً خاصاً .

إن الأولوية اليوم في إدارة الصراع هي لدعم الانتفاضة والتلاحم بها واستخدام أوراق عربية في مواجهة العدو وردعه . وهذا ما يزيل مرارة الكأس التي نتجرعها ونحن نتابع أخبار جرائم الإرهاب الرسمي الإسرائيلي . وإن لنا أن نصبر ونتجلد مادمنا سنعمل كي تستخدم هذه الأوراق ، مدركين أن ليل الصراع طويل وأنواع همومه كثيرة ومنها همّ إساءة إدارة الصراع . وقد نادى امرؤ القيس ليله الطويل ــ وهو يصبر ويتجلد ــ أن ينجلي بالصبح « ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي / بصبح وما الإصباح منك بأمثل » . ويخطر على بالي

أن خيط الفجر الأبيض بدا أمام أبطال مسرحية « هذه الليلة الطويلة » لحظة انتصارهم على العدو ، وهي المسرحية التي كتبتها قبل واحد وعشرين سنة في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ . وكان الله في عوننا وعون أهلنا بخاصة ، ونسأله أن يسدد خطانا ونحن نجتهد في إحسان إدارة الصراع . وإن خير حافز لنا في العمل لانتصار الانتفاضة مانراه كل يوم من بطولات المنتفضين ، وسخاء عطائهم من أجل التحرير ، وما يتمتع به أهلنا في الوطن المحتل من صبر وجلد ، وتصميمهم على بلوغ هدفهم .

نقطة أخرى تتعلق بإحسان إدارة الصراع تلح عليّ وأنا أختم هذا الحديث وأسمع بخبر اعتداء طائرتين أمريكيتين على طائرتين ليبيتين عربيتين على مسافة آلاف الأميال من ساحل الولايات المتحدة الأمريكية في أجواء ، البحر المتوسط ، وهذه النقطة هي ضرورة وضع احتمال حدوث مستجدات في الاعتبار عند بلورة تصور عملية سياسية ما ، وتقدير ما يمكن أن يكون لهذه المستجدات من آثار على هذه العملية . ويكفي أن نشير هنا إلى المشاعر التي يثيرها هذا الاعتداء المبيت في أوساطنا العربية ، ناهيك عما سينجم عنه من ردود أفعال وما يترتب عليه من استجابات . ولنا أن نتذكر سلسلة الأحداث التي تورطت فيها الولايات المتحدة خلال الأعوام الأخيرة الماضية ، ومن بينها إسقاط طائرة مدنية إيرانية ، لنتصور الآثار التي ستكون لهذا الاعتداء . وواضح أن غيوماً سوداء تخيم في سماء العلاقات الدولية سيكون لها تأثيرها على عملية التسوية الجارية ولابد من أخذ ذلك كله في الحسبان . ويقيناً فإن وعي هذه النقطة سيجعلنا ندرك بصورة أعمق أن الأولوية هي لانتصار الانتفاضة .

التعامل مع الإرهاب الرسمي الإسرائيلي

التحرك السياسي العربي مدعو إلى أن ينجح خلال عام ١٩٨٩ في الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية بخاصة والدول الغربية بعامة إلى إدانة الحكومة الإسرائيلية بممارسة « الإرهاب الرسمي » . وهذا يقتضي أن تجعل الدول العربية فرادى ومجتمعة موضوع « الإرهاب الرسمي الإسرائيلي » محل بحث دائم مع تلك الدول .

هناك ثلاثة أسباب على الأقل تجعل هذا الموضوع مطروحاً بإلحاح .

السبب الأول هو المرحلة التي دخلها « الإرهاب الرسمي الإسرائيلي » في أعقاب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ومع دخول انتفاضة شعبنا العظيمة عامها الثاني . فأبرز سمات هذه المرحلة هي مجاهرة الحكومة الإسرائيلية باعتماد الإرهاب الرسمي الإسرائيلي وسيلة وحيدة لمواجهة الانتفاضة ومحاولة إنهائها ، وتصعيدها هذا الإرهاب الرسمي الإسرائيلي بصورة حادة . ويكفي أن نراجع برنامج الحكومة وتصريحات أقطابها لنرى السمة الأولى ، ونتابع الممارسات الإسرائيلية التي تتم يومياً لنرى السمة الأخرى .

السبب الثاني هو حدوث بداية تحول في الغرب على صعيد تتبع الإرهاب الإسرائيلي بعامة والرسمي منه بخاصة . ومن الأمثلة على ذلك مارود في بيان

وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن انتهاكات حقوق الإنسان في « إسرائيل » الذي أذيع يوم ٨ /٢ /١٩٨٩ وتم إبلاغه للكونجرس الأمريكي . وقد تضمن هذا البيان « اتهام إسرائيل بممارسة أعمال تنتهك بها حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وأنها عالجت قضية الانتفاضة الفلسطينية بأسلوب يتسم بالمزيد من العنف » . وأورد أمثلة على هذه الأعمال . ومن الأمثلة على ذلك أيضاً تردد « اتهام إسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني » في عدد من دول أوروبا الغربية . ويلفت النظر أن بيان الخارجية الأمريكية قال إن « إسرائيل دولة ديموقراطية » في معرض إشارته إلى أن مُعدّيه لم يجدوا صعوبة في جمع معلوماتهم . ومثل هذا القول لايزال يتردد في الأوساط الغربية عموماً . الأمر الذي يبين لنا أن التحول لايزال في بدايته . ولكن هذا التحول الذي حدث بفضل الانتفاضة أوجد مناخاً صالحاً في الغرب لسماع مانطرحه عن « الإرهاب الرسمي الإسرائيلي » ، وقد كانت آذان الغرب بشأنه صماء لاتسمع .

السبب الثالث هو هذه الحملة الإسرائيلية المركزة على الصعيد العالمي التي تستهدف النيل من منظمة التحرير الفلسطينية بوصمها بالإرهاب . وقد اشتدت هذه الحملة بعد مباشرة الحوار الفلسطيني الأمريكي ، وكان من أمثلتها في الأسبوع الأول من شهر فبراير شباط ١٩٨٩ التحرك الإسرائيلي المكثف تجاه واشنطن في أعقاب قيام مجموعة فلسطينية بحقها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان ، لحث الإدارة الأمريكية على اعتبار هذا العمل المقاوم « إرهابا » . وواضح أن الأسلوب الأنجع لمواجهة الحملة الإسرائيلية هذه هو بتسليط الأضواء على « الإرهاب الرسمي الإسرائيلي » ، ووضع علونا في موضع الاتهام الذي ينبغي أن يوضع فيه ، والتأكيد نظرياً وعملياً على حقنا في مقاومة الاحتلال .

إن نجاح التحرك السياسي العربي في التعامل مع موضوع « الإرهاب الرسمي الإسرائيلي » على الصعيد الدولي **يقتضي الانطلاق من رؤية واضحة لمفهوم « الإرهاب الرسمي » ، وإحاطة للممارسات الإسرائيلية الصهيونية له ، ومتابعة واعية نشطة لكل مايستجد بشأنه ، وطرح ذلك كله على مائدة « البحث الدائم » مع الدول وفي المنظمات الدولية .**

« الإرهاب الرسمي » هو الإرهاب الذي تمارسه دول معترف بها في منظمة الأمم المتحدة ، فهو أيضاً « إرهاب الدولة » . وقد جاءت الإشارة الواضحة إليه مرتين في القرار الأممي رقم ٤٠ /٦١ الذي أصدرته الجمعية العامة في دورتها الأربعين وعبرت به عن رؤية « الشرعية الدولية » لموضوع الإرهاب بعامة ولموقفها منه . وكانت إحدي الإشارتين في بند ٩ من القرار الذي « يحث جميع الدول ، فرادى وبالتعاون مع الدول الأخرى ، وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ، على أن تهتم بالقضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي ، وأن تولي اهتماماً خاصاً لجميع الحالات ، بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي والتي يمكن أن تولد الإرهاب الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر » . **فالدولة التي تمارس الاستعمار والاستعمار الاستيطاني بخاصة وتمارس العنصرية وتحتل أراضي الغير ، هي دولة تمارس الإرهاب الرسمي** . وكانت الإشارة الثانية للإرهاب الرسمي في بند ٦ من القرار الذي « يطلب من جميع الدول أن تفي بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي ، بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى ، أو التحريض عليها ، أو المساعدة على ارتكابها ، أو المشاركة فيها ، أو التغاضي عن أنشطة تنظم داخل أراضيها بغرض ارتكاب مثل هذه الأعمال » . **فالدولة التي تحتل أراضي دولة أخرى ولاتمتنع عن كل ماورد في هذا البند هي دولة تمارس الإرهاب الرسمي .**

واضح أن مفهوم « الإرهاب الرسمي » كما حددته « الشرعية الدولية »

ينطبق كل الانطباق على الممارسات الإسرائيلية الصهيونية في فلسطين وجنوب لبنان وهضبة الجولان السورية . فالذي يقوم بهذه الممارسات يحمل صفة العضوية في الأمم المتحدة وهو يحتل أراضي إحدى الدول وأراضي تابعة لدولتين عضويين . وواضح أيضاً أن إمكانية الإحاطة بهذه الممارسات وتضمنيها ملفاً خاصاً بها متحققة ، وكذلك إمكانية المتابعة الواعية النشطة لكل ما يستجد منها . والمطلوب هو أن يكون هذا الملف جاهزاً لاستخدامه في التحرك السياسي العربي .

ما أكثر الأمثلة التي يمكن ضربها على « المتابعة الواعية النشطة » لممارسات الإرهاب الرسمي الإسرائيلي . ومن هذه الأمثلة خطاب إسحق شامير رئيس آخر حكومة إسرائيلية جرى تشكيلها أمام الكنيست الإسرائيلي بمناسبة تقديم الحكومة الجديدة من أجل أن تحصل على الثقة . واختياره كمثل في هذا المقام يأخذ بعين الاعتبار أنه خطاب رسمي يتضمن شرح برنامج الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، وأن الكنيست منح الثقة على أساسه لها . فنحن أمام وثيقة تمثل الكيان الصهيوني بسلطتيه التشريعية والتنفيذية .

لقد تضمن هذا الخطاب الذي أذاعته إذاعة الجيش الإسرائيلي صباح ٢٢ /١٢/ ١٩٨٨/ القول التالي : « إن الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن وشرطة إسرائيل وقوات الأمن وشرطة إسرائيل وجميع الجهات الأمنية ستحمي بلادنا وستكافح الإرهاب الذي تشنه منظمة التحرير الفلسطينية ، كما ستكافح جميع مظاهر العنف وأعمال الشغب .. » وواضح أن المقصود بمظاهر العنف وأعمال الشغب انتفاضة شعبنا العظيم ضد الاحتلال ، وأن المقصود بإرهاب المنظمة هو مقاومة الاحتلال الذي كفلته الشرعية الدولية . وهكذا فإن هذا القول يجاهر بأن الكيان الصهيوني سينفر جيشه وقوات أمنه وشرطته وجميع جهاته الأمنية لممارسة الإرهاب الرسمي .والحق أن أبعاد هذا القول تتجلى أكثر فأكثر من خلال ماجاء بعده ، حيث جاهر شامير

متحدياً الشرعية الدولية ، بكل أطماع الصهيونية التوسعية ثم حدد دوراً واضحاً للمستعمرات الاستيطانية في ممارسة الإرهاب الرسمي الإسرائيلي ، حيث قال « إن هناك إجماعاً وطنياً واسعاً على حق اليهود المقدس في العيش في أي مكان في « أرض إسرائيل » . وهذا الشيء لايناقض السلام ولايمس بمسيرة السلام . إن المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة تقوم بدور هام من ناحية أمنية وتحول أيضاً دون قيام دولة فلسطينية في هذه الديار . وإن مجرد وجودها في أماكنها يشكل مساهمة في أمن إسرائيل . وإن الجيش الإسرائيلي وقوى الأمن يجب أن تضمن الدفاع عن هذه المستوطنات ، ونحن سنضمن مستقبلها وتطورها كما سنضمن أمن المستوطنات في هضبة الجولان ونعمل على تطويرها . وسنوسع حملة الاستيطان في كل مكان من « أرض إسرائيل » . ولم يتردد أيضاً في أن يخص القدس بفقرة أخرى أكد فيها « إن موقفنا تجاه القدس .. أنها مدينة واحدة موحدة وهي تحت السيادة الإسرائيلية ولا يمكن تقسيمها » .

إن هذه الفقرات المتتالية من خطاب شامير تمثل بمجموعها وثيقة معلنة بممارسة إرهاب رسمي إسرائيلي له أهدافه الواضحة وله أجهزته التي تمارسه . وقد جاء في الخطاب ما يساندها من تسمية شعب فلسطين العربي « السكان العرب في أرض إسرائيل » بهدف إنكار وجوده كشعب ، وتهديد أبناء هذا الشعب بحشد كل مالدى الكيان الصهيوني لمكافحة انتفاضته وفرض الاستسلام عليه ، ودعوة اليهود المواطنين في دول أخرى « للعودة إلى صهيون وبناء الديار وتحقيق صلات الأجيال العديدة » بزعم وجود شعب يهودي واحد يسميه شامير شعب إسرائيل ، ويطالب أبناءه « في جميع أنحاء العالم بالقدوم إلى هنا والمشاركة معنا في تحقيق رؤية الانبياء وصلات الآباء » .

لابد للمتابعة الواعية النشطة أن تقف عند هذا الخطاب ، وتحلله وتحدد ماتضمنه من إرهاب رسمي ومن مخالفات للشرعية الدولية . ولابد للتحرك

السياسي العربي أن نضع ذلك كله على مائدة البحث مع الدول المعنية وفي المنظمات الدولية .

مثل آخر يعرفنا بالأساليب التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية لممارسة إرهابها الرسمي نجده في تصريحات دان شوميرون رئيس أركان الجيش الإسرائيلي لجريدة على همشمار بمناسبة مضي عام على الانتفاضة ، فهو يقول رداً على سؤال حول استعدادات الجيش الإسرائيلي لمواجهة سنة الانتفاضة القائمة « سوف نعمد إلى وضع قوات نظامية كبيرة ودائمة في المناطق المحتلة ، ولن نعمل على إجراء تغييرات كبيرة في أوساطها كي تكتسب خبرة في التعامل مع السكان هناك . كما سنعمد إلى زيادة تعداد قوات حرس الحدود ، إضافة إلى الوحدات الخاصة التي شكلناها للتعامل مع المناطق المحتلة » .

إن طرح موضوع الإرهاب الرسمي الإسرائيلي ضمن تحركنا السياسي العربي يقتضي أن يقترن دوماً بالتذكير بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بإدانة الممارسات الإسرائيلية ، وما أكثرها . وهذا يتطلب حصراً لها وتحليلاً لمضامينها . ومن الأمثلة على هذا القرارات القرار الأممي رقم ٣٢ /١٤٧ في الدورة الثانية والثلاثين الذي تضمن « إدانة استمرار أعمال القمع والإرهاب التي تقوم بها النظم الاستعمارية والعنصرية الأجنبية سالبة الشعوب حقها المشروع في تقرير المصير وغيره من حقوق الإنسان والحريات الأساسية . وكذلك القرار الأممي رقم ١٩ /١٤٦ في الدورة الثامنة والثلاثين الذي تحدث عن « قيام إسرائيل وجنوب أفريقيا بارتكاب أعمال إجرامية » . فضلاً عن القرار رقم ٣٢/١٤٥ في ١٧ /١٢/ ١٩٧٩ الذي طالب « بالقضاء على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي » .

بقي أن نقول إن هذا التحرك السياسي العربي المدعو إلى أن ينجح في الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية بخاصة والدول الغربية بعامة إلى إدانة الحكومة الإسرائيلية لممارسة « الإرهاب الرسمي » يحتاج فضلاً عن توفير متطلباته السابقة إلى أن يساند بالقوة العربية الذاتية التي ترد على الممارسات الإرهابية الرسمية الإسرائيلية وتردعها ، لأنه بدون هذه القوة لايحدث التفات لتحرك سياسي مجرد منها ولايكون له أثر فعال . وواضح أن ماتضمنه المثلان اللذان سقناهما في هذا الحديث عن « المتابعة الواعية النشطة » كفيل بأن يدعو الدول العربية إلى تحضير الرد الذي يردع ، واستخدام أوراق عربية مؤثرة على هذا الصعيد .

إن علينا كعرب أن نفكر في كيفية الرد على ما أعلنه شوميرن من زيادة أعداد القوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة وتشكيل الوحدات الخاصة التي تمارس الإرهاب على شعبنا . وكذلك الرد على ماأعلنه شامير بشأن هضبة الجولان وتوسيع حملة الاستيطان في جميع أراضينا العربية المحتلة والقدس ودور المستوطنات . ويقيناً فإن الرد الفاعل المحسوب المؤثر الذي يحسن استخدام أوراقنا العربية سيمكن تحركنا السياسي العربي من أن ينجح في الوصول بالغرب إلى وصم إسرائيل بممارسة الإرهاب الرسمي ، ويفرض عليها الانسحاب من أراضينا العربية المحتلة .

عن الخطاب السياسي واتجاه التعبئة

ماذا يجب أن يكون عليه الخطاب السياسي العربي الموجه لأمتنا والعالم في المرحلة الراهنة من الصراع العربي الصهيوني ؟ وفي أي اتجاه يجب أن يعبيء هذا الخطاب طاقات الأمة وتحركها ؟

السؤال يتركز بخاصة على الفترة التي بدأت في أعقاب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية بالجزائر في تشرين ثان ١٩٨٨ . ومعلومٌ أن هذه الفترة تشهد تحركاً سياسياً فلسطينياً عربياً وعربياً يولي الساحة الدولية اهتمامه الخاص . كما تشهد في الوقت نفسه تصعيد الكيان الصهيوني الإرهاب الرسمي الإسرائيلي إلى درجة لم يسبق له أن بلغها ، وصمود انتفاضة شعبنا العظيمة وتصاعدها في مواجهة الاحتلال .

لقد برز هذا السؤال وسط حملة إعلامية غربية تركز على أخبار التحرك السياسي مصورة . وكأن « التسوية » أصبحت في متناول اليد وموحية من ثم بإمكانية الاسترخاء والقعود ومضخمة تأثير إنجازات حققها هذا التحرك السياسي على صعيد الرأي العام الغربي على حساب تأثير الحقائق التي توجدها الانتفاضة على أرض الصراع . وقد تأثر البعض منّا بهذه الحملة فتبنى في خطابه السياسي خطها الأساسي وبات يتحدث عن الحل الذي نضج ، وينُظّرُ لأثر

العلاقات الدولية في إنضاجه متفنناً في الحديث عن آخر « تطورات المباحثات بين الدولتين العظميين » وآخر « التحولات الجذرية نحو معسكر السلام » في التجمع الإسرائيلي وما « ستقوم به المجموعة الاوروبية » إلخ ... ليصل في محصلة حديثه إلى الدعوة للاستجابة لكل ماتتطلبه « الانتصارات الإعلامية من مرونة بغية تحقيق مزيد من كسب الرأي العام الغربي » ، و الاستنامة على « الحل الذي هو الآن قاب قوسين أو أدنى» .

إن بروز هذا السؤال هو في حد ذاته ظاهرة إيجابية بما يتضمنه من شك فيما تطرحه الحملة الإعلامية الغربية . وهو يشير إلى أن طارحيه محصنون إزاءها . وقد لفت انتباهي في عدد من الندوات التي انعقدت خلال الشهور الأربعة الماضية في عدد من الأقطار العربية وشارك فيها إخوة عرب من مختلف أنحاء وطننا الكبير أن الإجابة عن هذا السؤال ، الذي كان يبرز في كل ندوة ، جاءت في الغالب متضمنة التنبيه إلى حقيقة توجهات العدو في هذه الفترة ومن ثم إلى طبيعة المرحلة وحقيقة أنها مرحلة مواجهة ، ومنتهية إلى ضرورة أن يعبر الخطاب السياسي عن ذلك ويركز على تعبئة طاقات الأمة في اتجاه مواجهة العدوان الصهيوني وإيجاد مزيد من الحقائق على أرض الصراع لتفرض عليه الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ولم يخلُ الأمر في بعض هذه الندوات من « صوت » صدر يخالف الاتجاه الغالب فيها ولسان حاله « قبول ما يطرح علينا » بحجة « الانفراج الدولي » تارة و « عدم قدرة الأمة على المواجهة » تارة أخرى .

طبيعي ونحن نحاول الإجابة عن هذا السؤال الذي يبرز في نطاق إدارة الصراع ، أن نحدد بدقة وبمسؤولية الاتجاه الذي يعبيء فيه عدونا طاقاته في الدائرة الإسرائيلية والدائرة اليهودية الصهيونية بعامة . وقد أمضيت ساعات كثيرة عاكفاً على دراسة التقارير والبحوث الخاصة بهذا الموضوع ، التي تناولت تحركات قام بها العدو في هذه الفترة . وإن لنا أن نقف أمام بعض منها

تقدم نماذج لها على مختلف المستويات .

لقد كان من أول ما قامت به حكومة إسحق شامير الأخيرة ، الدعوة لمؤتمر « التضامن اليهودي العالمي مع إسرائيل » الذي دعت إليه ألفاً وخمسمائة من فعاليات الحركة الصهيونية في مختلف أماكن التجمع اليهودية . وانعقد هذا المؤتمر يوم ٢٠ /٣/ ١٩٨٩ بالقدس ، واختتمه شامير بخطاب ألقاه في المؤتمرين في ساحة حائط البراق قال فيه : « في كل مرة آتي لزيارة هذا الحائط « المبكى » أكاد أرى ألسنة النيران التي أحرقته في التاريخ القديم حين كان الشعب الإسرائيلي منقسماً على نفسه . إنني أؤمن بوحدة هذا الشعب وبقوته وواجبه تجاه القدس وإسرائيل . والحق أن الخطاب السياسي الإسرائيلي في هذا المؤتمر الموجه لليهود بعامة والإسرائيليين بخاصة كان همه تعبئة الطاقات اليهودية لمحاربة العرب وإخضاع الفلسطينيين والقضاء على الانتفاضة . فهذا « اهود براك » نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يتحدث عن احتمال قيام جبهة موحدة ضد إسرائيل تضم العراق وسوريا والأردن والسعودية في معرض استنفاره للطاقات اليهودية . وهذا « إرئيل شارون » يدعو إلى « إبعاد » قادة الانتفاضة « وإعادة الأمن والنظام » والعمل على « تفكيك منظمات الإرهاب » وحل مشكلة اللاجئين بتوطينهم في البلاد العربية . وهذا « موشى ارنيز » يشرح التحرك السياسي الإسرائيلي الذي يستهدف تحسين صورة إسرائيل في العالم ويدعو إلى التضامن الأبدي مع إسرائيل وقس على ذلك . وننظر في الإعلان الذي أصدره هذا المؤتمر فنجد صورة واضحة عن التعبئة الإسرائيلية في هذا المرحلة .

بدأ هذا الإعلان بالقول « نحن ممثلي الجاليات اليهودية في العالم المجتمعين في القدس العاصمة الأبدية غير المجزأة لإسرائيل ، نؤكد على تضامننا مع دولة وشعب إسرائيل » . وإن لنا أن نقف أمام وصف العاصمة الأبدية غير المجزأة لإسرائيل ، وأمام التضامن مع الدولة والشعب .

ويقول الإعلان « تدعم تطلعات إسرائيل خلال السنوات الأربعين التي مضت لبلوغ سلام عادل ونهائي » ونقف أمام التطلعات الإسرائيلية هذه للسلام العام النهائي فنتأكد أن « المقصود هو فرض الاستسلام على العرب » الذي حكم السياسة الاسرائيلية على مدى أربعة عقود .

ويقول الإعلان « نحن متحدون في الالتزام بكل متطلبات إسرائيل الأمنية المستمرة » . ونقف أمام تعبيرات « الالتزام ، وكل ، ومستمرة » لنرى كيف هي « التعبئة » . ويسبغ الإعلان على هذا الموقف قيماً حين يتابع « نحن متحدون بتراثنا المشترك والقيم الأخلاقية التي ترفرف علينا . وكذلك محبتنا لإسرائيل التي تسمو على وجهات نظرنا المتباينة » . ولنا أن نتصور أي قيم أخلاقية هذه التي حصادها الإرهاب الرسمي الاسرائيلي . ثم يجاهر الإعلان بالقول بلسان هؤلاء اليهود « إننا فخورون بتشبث إسرائيل بالمبادىء الديموقراطية والعدالة والحرية .. » كذا !! وينتهي بعد التأكيد على التاريخ والمصير المشترك بالدعوة إلى دعم الحكومة الإسرائيلية في كل جهودها للتوصل إلى السلام والأمن ، وبترديد آية قول توراتي « وفاء » للحلم الصهيوني هو « ليحل السلام على أبوابك وأسوارك » .

هذا هو نموذج التعبئة الإسرائيلية لليهود في أوطانهم ، وقد قصدنا أن نثبت نصه لنتأمل فيه ، ونتفكر . وواضح أن هذه التعبئة على هذا الصعيد سرعان ما تتحول إلى تحرك صهيوني هنا وهناك في عالمنا لخدمة العدوان الإسرائيلي ، تقوم به التنظيمات اليهودية المختلفة ضمن آلية تحكمها قيادة الحركة الصهيونية . ونسوق مثلاً على ذلك التحرك الصهيوني في فرنسا الذي واكب زيارة رئيس « دولة فلسطين » لرئيسها . ولا نفصل الحديث عنه مؤثرين التأمل والتفكر فيه لنسبر أغواره .

كان من بين ما قامت به الحركة الصهيونية بالتعاون مع الحكومة

الإسرائيلية في هذه الفترة تنظيم عدد من المؤتمرات واللقاءات والندوات وورش العمل ، دعت إليها « الخاصة » من « الدول والأطراف المعنية » بالصراع . ويلاحظ الدراس لهذا التحرك الصهيوني أن « التعبئة » الصهيونية فيه استهدفت مجموعة أهداف تخدم جميعها العدوان الإسرائيلي سواء من خلال الضغط على أصحاب الحق أو تقديم الدعم للمعتدي . ويستحق هذا النوع من التحرك دراسة متعمقة له منا نحن العرب لما لهُ من تأثير قوي ، ولأن الدراسات عنه قليلة . وقد حمدت لأحد الكتاب العرب السياسيين من الذين شاركوا في إحدى هذه الندوات كتابته عنها وعما يجري فيها « وراء الستار » في إحدى الصحف العربية من زاوية توعية الرأي العام العربي حولها . وأذكر أنني استمعت بإمعان مؤخراً لصديق عربي شارك لأول مرة في ندوة من هذا النوع مؤخراً ، وتابعته وهو يروي كيف أن تمويل الندوة كان من ثروة الثرية اليهودية الأميركية « كذا » أرملة الثري « كذا » ، وأن الاجتماع حدث في أحد قصورها في بلد أوروبي محايد ، وأنه فوجيء بوجوه لم يتوقع وجودها في الندوة . ثم تابعته وهو يتحدث عن فلان رئيس إحدى الجمعيات الصهيونية في الولايات المتحدة الذي قال له : « نحن نعلم جيداً أننا فرضنا أنفسنا عليكم بالقوة . وسيبقى هذا ديدننا معكم ، فلن نتعامل إلا بالقوة والفرض وعليكم أن تعرفوا ذلك وتوطنوا أنفسكم عليه » . وتابعته وهو يتحدث عن موضوع الندوة الذي تركز في كيفية « تأمين إسرائيل وقيامها بدور متميز في المنطقة بعد أن تتم التسوية » !! وما يهمنا من هذا المثل في هذا المقام هو أن نتأمل ونتفكر في التعبئة الصهيونية على هذا الصعيد والتحرك الذي يقترن بها .

يمكننا أن نجد الاتجاه نفسه في التعبئة الإسرائيلية بخاصة والصهيونية بعامة على مختلف المستويات في الدائرتين . وقد لفت نظري وأنا أدرس تحرك مايسمى بقوى السلام الإسرائيلية أنها تضع دوماً نصب عينها منه تحقيق مكسب معين مهما كان صغيراً في إطار الهدف الصهيوني . ولم يعد هذا خافياً على أحد من

الذين يتعاملون معهم من دائراتنا العربية .

نعود للسؤال الذي برز في هذه الفترة عن « مايجب أن يكون عليه خطابنا السياسي العربي ، وفي أي اتجاه يجب أن يعبيء طاقات الأمة وتحركها » . وإننا لواجدون اليوم رأياً غالباً في أوساط المثقفين العرب ــ أهل القلم المشتغلين بالفكر ــ يجيب عنه بأن خطابنا العربي السياسي يجب أن يركز على تعبئة طاقات الأمة في اتجاه مواجهة عدوان صهيوني قائم بالفعل ، بهدف خشد هذه الطاقات لتتلاحم بالانتفاضة وتستكمل إيجاد الحقائق الجديدة اللازمة للوصول بالولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاه الصراع والتعامل معنا نحن العرب على أساس الاعتراف بحقوقنا والنظر إلى المصالح المشتركة التي تقوم بينها وبين الدول العربية على أساس من الندية ، وستفرض هذه الحقائق الجديدة على العدو الصهيوني حين تستكمل أن ينسحب من أراضينا الفلسطينية الغربية والعربية بعامة .

إن تبلور هذا الرأي الغالب هو من أهم الظواهر الإيجابية التي نراها في هذه الفترة . وقد أثمر بدوره فكرة تقول بضرورة العمل لتوفير الأطر المناسبة لاستيعاب طاقات الأمة وتوظيفها من أجل إيجاد الحقائق الجديدة . وهذا ما حدا بعدد من الفعاليات العربية أن تتحرك داعية إلى ذلك . ولاشك في أن مهمة بلورة صيغ مناسبة للعمل العربي على الصعيد الشعبي المتكامل مع العمل العربي على الصعيد الرسمي ، تمثل تحدياً لنا كعرب يجب أن نستجيب له الاستجابة الصحيحة شعبياً وحكومياً . وعندها سوف تنتظم آلية تحركنا لعربي الذي يستطيع أن يقهر التحرك الصهيوني ، لأن الأوراق العربية كثيرة وهي تنتظر من يحسن حصرها وتوظيفها . وإذا كان التحرك الصهيوني مثلاً قد استطاع في فرنسا أن يستقطب شخصية مثل الرئيس السابق ديستان الذي أعلن موقفاً يخدم الصهيونية ، وسبق له أن وقّع على العريضة الصهيونية التي طالبت الأمم المتحدة بإلغاء قرار « الصهيونية العنصرية » ، فإن التحرك العربي المنظم

يستطيع أن يجعل الرئيس السابق ديستان يراجع موقفه . ومعلوم أن علاقات كثيرة كانت تقوم بينه وبين قيادات في منطقتنا تعبيراً عن مصالح قوية . وما يصدق على ديستان يصدق على شيراك وغيره في فرنسا وعلى آخرين في دول أخرى .

نحن مدعوون إذن في هذه الفترة إلى الالتزام بخطاب سياسي عربي ينبِّه الغافل منّا لحقيقة توجه العدو ، ويقول للعالم من حولنا بأننا في الوقت الذي نسعى فيه للسلام العادل لانفرط بحقوقنا ، ولانقبل ماهو دون انتصار هذه الانتفاضة الذي يتجسد بتحرير الأرض .

إن وضوح الرسالة التي يحملها هذا الخطاب السياسي العربي إلى العالم سيساعد على تحريك الساحة الدولية وتوجيه حركتها في الاتجاه الصحيح . إذ لاشيء أخطر في إدارة الصراع من المواقف الملتبسة التي تفسح المجال للتقديرات الخاطئة . وإن الخضوع بالقول يؤدي إلى أن يطمع الذي في قلبه مرض .

بقي أن نقول إن تعبئة طاقات الأمة في اتجاه مواجهة العدوان الصهيوني القائم الآن ومن أجل انتصار الانتفاضة يقتضي على الصعيد الرسمي انعقاد قمة عربية توجه مثل هذه الرسالة الواضحة في خطابها السياسي العربي وتصدر قرارها باستخدام الأوراق العربية لاستكمال إيجاد الحقائق اللازمة في هذه المواجهة على أرض الصراع وصولاً إلى تحرير أراضينا ، ومن خلال التلاحم بالانتفاضة التي لاتزال توجد مزيداً من هذه الحقائق . ولقد كان من الأقوال التي استوقفتني هذا الأسبوع قول دبلوماسي عربي صديق لي على مائدة فطور رمضاني رسمي : « التحرك السياسي سيثمر مادامت الانتفاضة مستمرة . لقد كنت ضمن أولئك الذين جابوا أنحاء العالم الأربع خلال العام الماضي مع رئاسة بلدي ، وما من رئيس التقينا به إلا رأينا الانتفاضة أمامه يستهل كلامه بالحديث عنها مستخدماً اسمها العربي « الانتفاضة » أياً كان لسانُ قومه . وكم تذكرنا

إعراض هؤلاء الرؤساء عن قضية فلسطين قبل الانتفاضة وصمتهم حين كنا نتحدث عنها .

إن إحسان إدارة الصراع تتطلب منا أن نستخدم خطاباً سياسياً عربيا يعبيء طاقات الأمة للتلاحم بالانتفاضة وإيجاد حقائق جديدة على أرض الصراع ، وتكثيف تحركنا السياسي الذي يوظف ذلك لتحرير الأرض .

فكرتان ، وقراءة واحدة لقرارات المجلس الوطني

فكرتان ألحتا عليّ وأنا منغمس على مدى ثلاثة أيام في أعمال مجلسنا المركزي الفلسطيني ، الذي عقد دورة اجتماعاته الأخيرة في تونس بين يومي ٣١ آذار و ٢ نيسان من عام ١٩٨٩ .

الفكرة الأولى هي « أن الاجتماع الإنساني بفطرته وطبيعته نزّاع إلى فالشورى والتشاور . فالشورى هي القاعدة والتشاور يلبي نزوعاً فطرياً ، والتفرد بالرأي أو الاستبداد هو الاستثناء وهو مخالف للفطرة» . وكانت هذه الفكرة قد تبلورت عندي وأنا عاكف على كتابة بحث عن « التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي » أمضيت معه عشرات الساعات . وقد طرحتها في ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي التي انعقدت بعمان بين يومي ٢٦ ، ٢٨ آذار ١٩٨٩ . وكم ألحت عليّ وأنا أتابع المناقشات التي دارت في المجلس ووجدت نفسي أمام حقيقة تنبثق منها وهي « أن التشاور فضلاً عن أنه يلبي نزوعاً فطرياً فإنه السبيل لرسم معالم الطريق ولتجنب السبل التي تضل ، وهو أيضاً يُصفيّ النفوس فضلاً عن كونه « يستصفي التفكير الصائب ويظهر الحق من خلال المفاوضة في الكلام والنظر في الاراء » كما يدل معنى الشورى اللغوي ومعناها الاصطلاحي .

الفكرة الأخرى هي أن ممارسة التعددية السياسية ـــ المصطلح الحديث

الذي هو وثيق الصلة بمصطلح الشورى العربي الإسلامي ومصطلح الديموقراطية الذي ظهر في الحضارة الغربية ــ لابد أن توصل إلى التوافق على « الأمر » بعد أن تقرب بين الاجتهادات المطروحة حوله . « والأمر » لغة هو لفظ عام للأفعال والأقوال والأحوال كلها . وكم أسعدني وأنا أرى الاجتهادين اللذين ظهرا بقوة في اجتماع المجلس الوطني الأخير في تشرين الثاني ١٩٨٨ يتفاعلان تفاعلاً نشطاً يوشك أن يوصل إلى صياغة الموقف الواحد الذي يعبر عن ضمير الشعب وعقله وقلبه ويجسد حقيقة أن « الأمة لاتجتمع على ضلالة » إذا اعتمدت التشاور واحترام الرأي الآخر و الالتزام بالمؤسسة والجماعة . وأذكر أنني تحدثت عن هذين الاجتهادين حين كتبت عن « المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الانتفاضة » وفي مقدمة كتابي « الانتفاضة والتحرير » . وأوضحت أن « صياغة قرارات المجلس الوطني تمت بصورة تمكن كل اجتهاد من تقديم تفسيره الخاص لها » . وقد توجهت للمشاركة في اجتماع المجلس المركزي ونصب عيني أن تتبلور من خلاله قراءة واحدة لهذه القرارات ، يتم إعلانها كي تذهب بالركام الذي تجمع بفعل ماينشره الإعلام الغربي عنها وتزيل سوء الفهم الذي شاع في أوساط عربية كثيرة حولها .

كان لسان حالي وأنا أنتهي من إنجاز آخر عمل قمت به في هذا الاجتماع وهو بلورة حصيلته في لجنة الصياغة لتضمنه اللجنة البيان الذي يصدر عن المجلس ، أن ما وضعه الكثيرون مثلي نصب أعينهم تحقق إلى حد ليس بالقليل ، وأن الجهد الذي بذل وهو كثير قد أثمر نتائج جديرة به ، وأنني على الصعيد الشخصي قد أصبت في حرصي على المشاركة في الاجتماع على الرغم من أن ظروفاً عدة كادت أن تحول دونها . والحق أن الدعوة السريعة للاجتماع فاجأتني وأنا منغمس في ندوة التعددية السياسية وعلى وشك أن أحضر نفسي للانتقال منها إلى ندوة « العرب وأوروبا ١٩٩٢ » التي موعدها ٤ و ٥ نيسان ، وكان لي في كل من الندوتين بحث صرفت في إعداده عشرات الساعات ، وكنت

تواقاً إلى أن أعطي ، في الأيام القليلة بينهما ، البدن حقه والأهل حقهم والنفس حقها سائلاً الله سبحانه أن يكون عملنا وفاءً بحقه .

موضوعات ثلاثة كانت مدرجة على جدول أعمال المجلس المركزي في دورته هذه ، وهي الانتفاضة ، وقرارات المجلس الوطني والتحرك السياسي . وقد استمع المجلس إلى تقارير قدمها الإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسها حول هذه الموضوعات ثم دار نقاش حيوي شاركوا فيه مع أعضاء المجلس الآخرين .

كانت العروض تبعث على التأمل ، وفيها الكثير مما يوقف عنده ، وقد سلطت أضواء على الموضوعات وركزت على جوانب فيها مفسحة المجال للمناقشات كي تستكمل بقية الجوانب . وقد جاء الاجتماع ــ كما أوضحت في حديثي للمجلس ــ بعد أربعة شهور ونصف من اجتماع مجلسنا الوطني وهي فترة كافية لتقويم التحرك السياسي الذي حدث خلالها ، في وقت تتصاعد فيه انتفاضة شعبنا العظيمة وهي تواجه تصاعد الإرهاب الرسمي الإسرائيلي .

إن أكثر ما يلفت النظر في هذه الفترة أن القناعة السائدة اليوم في مختلف أوساط أمتنا هي أن الأولوية للانتفاضة استمراراً وتصاعداً وانتصاراً ببلوغها هدف التحرير . وأذكر أنني لاحظت ذلك بخاصة في لقاء ضم عدداً من الحكماء العرب من مختلف أنحاء وطننا العربي ناقشوا الأوضاع العربية على مدى يومين فوصلوا إلى هذه النتيجة من خلال تشخيص الواقع القائم في المنطقة وانتهوا إلى ضرورة التحرك العربي على الصعيدين الشعبي والرسمي للقيام بأعمال مطلوبة بإلحاح لاستمرار الانتفاضة وتصعيدها ودعمها بلوغاً لانتصارها ، وباشروا من ثم الإعداد لوضع البرامج التنفيذية اللازمة لذلك . والحق أن ماتوصلت إليه الجماعة الأهلية لتعزيز التضامن العربي الذين انعقد يومي ٤ و ٥ آذار الماضي يستحق حديثاً خاصاً . كما أذكر أنني لاحظت ذلك أيضاً في عدة

ندوات شبابية حاضرتُ فيها فضلاً عن ندوات أخرى متخصصة . ولقد أسعدني أن أجد هذه القناعة متجسدة في اجتماع المجلس المركزي . وقد جرى التعبير عنها بصور مختلفة ، وكان جماعها « أن الانتفاضة الشعبية لن تتوقف وأن جهاد شعبنا سيستمر بكافة السبل والوسائل والأشكال حتى يرفرف علمنا الوطني فوق القدس الشريف » . ولعل من أهم مايلفت النظر في الحديث الذي دار عن الانتفاضة أنه كان معنياً بالتفاصيل ، متابعاً أطرها التنظيمية المختلفة ، من لجان شعبية ، وأخرى ضاربة ، وأطر صحية ، وأخرى زراعية ، ولجان اقتصادية ، وأخرى للتعليم الشعبي ، محكومة جميعها بقيادة تصدر نداءات منتظمة . كما أنه كان معنياً بالوقوف أمام أوضاع أهلنا من عمال وفلاحين وتجار وحرفيين . ولقد أوصى المجلس المركزي باستكمال الخطط اللازمة للوفاء بحق الانتفاضة كاملاً .

واضح أنه حين تكون الأولوية للانتفاضة فإن التحرك السياسي يضع نصب عينه أن يؤدي واجبه نحوها حماية لها ودعماً ، وأن يوظف في الوقت نفسه ما توجده من حقائق على أرض الصراع لكي يتقدم بمسيرتنا نحو هدف التحرير .

ولقد لفت النظر في الأحاديث التي دارت عن التحرك السياسي أن هناك إجماعاً على أن يكون الهدف منه دعم الانتفاضة حتى تنتصر بتحرير الأرض ، وضرورة متابعته . كما أن هناك ترحيباً بما حققه من نتائج إيجابية ، وحرصاً على أن يكون محكوماً بقرارات المجلس الوطني المعبرة عن الثوابت الوطنية الفلسطينية ، وتحسباً من تصريحات تجاوزت الخطوط الحمر ، وإن كانت غير رسمية . وتوصلت هذه الأحاديث إلى أن « مسيرتنا في هذا التحرك تسير باتجاهها الصحيح وستبلغ بإذن الله غايتها المرجوة » مادامت ملتزمة بالثوابت منطلقة من القرارات ، متلاحمة بالانتفاضة المتصاعدة مترابطة بنضال أمتنا العربية ودائرتنا الحضارية العربية الإسلامية حريصة على التعاون مع أصدقائنا في العالم .

أفكار كثيرة تم طرحها حول التحرك السياسي بهدف دفع مسيرته ، كان من بينها إثارة موضوع الالتزامات البريطانية تجاه العرب بشأن فلسطين لتسهم في تطوير الموقف البريطاني وكيفية التعامل العربي مع بريطانيا على هذا الصعيد . وكان من بينها أيضاً الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني تفسير صحيح لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ يقطع بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية ويتخذ موقفاً واضحاً من المستعمرات الاستيطانية الصهيونية على اعتبار أنها غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي . وقد ركز المجلس على « الإرهاب الإسرائيلي الرسمي » مسلطاً الأضواء عليه موصياً بضرورة فضحه على الصعيد الدولي وإدانته ومحاصرته ومواجهته . ولعل من أهم ماشهدته دورة المجلس هذه ماطرح من أفكار حول التحرك العربي المطلوب في هذه المرحلة التي تعيشها الانتفاضة انطلاقاً من استشعار أهمية الدور العربي في دعم الانتفاضة وانتصارها . وسيكون هذا الدور محل بحث مستفيض في ندوة تعقد بتونس في ذكرى مضي عام على استشهاد أمير الجهاد أبي جهاد يوم ١٦ نيسان يشارك فيها عدد من الفعاليات العربية .

تميزت دورة المجلس المركزي هذه بالحوار الذي دار فيها حول قرارات المجلس الوطني الفلسطيني . في دورته الماضية ، وقد أوصل هذا الحوار إلى توثيق عرى الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية . وكان واضحاً من التقارير التي جرى عرضها في الاجتماع أن هناك سحباً تجمعت في سماء هذه الوحدة الوطنية . والحق أن اعتياد المصارحة أسلوباً ، واستخدام لغة مسؤولة في التعبير ، والتزام الثوابت والقرارات ، مكّن من تبديد تلك السحب وأكد جدوى التمسك بتقاليد الحوار . وقد تحدث بيان المجلس عن « دعم العمل الوحدوي الجماعي في إطار المنظمة ومؤسساتها وأطرها وتكريس تقاليد احترام القرارات وتنفيذها والاحتكام للحوار الديموقراطي داخل المؤسسات .

كان متوقعاً أن يتم الوصول إلى قراءة واحدة لقرارات المجلس الوطني تزيل سوء الفهم المنتشر حولها وتذهب بالركام الذي تجمع بفعل التصريحات غير الرسمية التي يضخمها الإعلام الغربي . وقد أكدت هذه القراءة على حق تقرير المصير وحق إقامة الدولة وحق العودة ، وركزت المناقشات على حق العودة ملاحظة المحاولات الجارية في الأوساط الصهيونية للالتفاف حوله بأساليب مختلفة . كما أكدت على حق المقاومة بأشكالها كافة ، وعلى حق التعبير السياسي في الساحة الملتزم بتقاليد الوحدة الوطنية . وأذكر أنني حرصت في حديثي للمجلس على أن ألفت الانتباه إلى خطورة سوء الفهم المنتشر حول القرارات ، وماانتج عنه من أقوال يرددها البعض تمس شعبنا كله ، وتشيع فاحشة في أوساط الجماعة المناضلة ، وتنذر بحملة كراهية يجري تحضيرها لتذكرنا بتلك التي شنت علينا عام ١٩٤٨ . وقد استشهدت على ذلك بمانسمعه في الندوات واللقاءات عن أن قرارات المجلس « اعترفت وفرطت وسلمت » . وعبرت عن سعادتي الغامرة لأن القراءة الواحدة التي توصل إليها الحوار أنهت ذلك كله وقد طرحها كل من الاجتهادين اللذين ظهرا في اجتماع المجلس الوطني . وكان طبيعياً أن نستذكر ونحن نتحدث عن قرارات مجلسنا أن شهر آيار القادم سيوافق الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي مناسبة ، تستحق أن نحتفل بها ونستحضر من خلالها مسيرة ربع قرن من النضال لنتابع هذه المسيرة حتى تصل بنا إلى أرضنا المحررة .

إن لنا وقد دخلت الانتفاضة شهرها السابع عشر أن نعمل وفي اعتبارنا أن الأولوية لانتصارها ،متمسكين بوحدتنا الوطنية معتمدين العمل المؤسسي واقفين على أرض منظمة التحرير الفلسطينية مترابطين بأمتنا ودائرتنا الحضارية متعاونين مع أصدقائنا في عالمنا . وواضح أن المرحلة مازالت طويلة في صراع النفس الطويل ولكنها بإذن الله بالغة هدفها وستصل بنا إلى أراضينا المحررة في وطننا فلسطين .

يبقى أن أشير في نهاية هذا الحديث عن أعمال المجلس المركزي إلى أن هذا الاجتماع بحث فضلاً عن الموضوعات الثلاثة المدرجة في جدول أعماله ، ما توصلت إليه اللجنة التنفيذية بشأن تشكيل حكومة فلسطين تنفيذاً لقرار المجلس الوطني بهذا الشأن . وقد لفت النظر الأخبار التي أذاعتها وكالات الأنباء حول هذا الموضوع قبل أن يبدأ المجلس بحثه له ، الأمر الذي كان محل تعليق المتحدثين . كما لفت النظر أيضاً أن اللجنة التنفيذية لم تستكمل بعد مناقشاتها حول الموضوع . وقد أبرز الحوار الذي دار في المجلس الحرص على عدم الإيغال في شكليات هذا الموضوع في هذه المرحلة من نضالنا ، وإلى أن نقف على أرضنا المحررة . كما أكد على ضرورة أن تنضج مؤسساتنا القيادية كل خطوة نخطوها في هذا المجال . ولم يخل هذا الحوار من الشد والجذب ، ولكنه انتهى إلى توافق على « الأمر » . وقد ألحت عليّ ،، وأنا أتأمل فيه الفكرتان إياهما . وسألت الله سبحانه أن يأخذ بأيدينا لتحرير وطننا ، وأن نكون من أولئك الذين وصفهم بأن أمرهم شورى بينهم ، وأن نصبر على التعددية والتشاور كي نلتزم الحق بعد ظهوره ونعزم ونتوكل . فهذا هو السبيل .

موضوع الصهيونية العنصرية وعنصرية الصهيونية

في أجواء التحرك السياسي الجاري هذه الأيام لتسوية الصراع العربي الصهيوني ، هناك عدة موضوعات تنوي بعض الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية طرحها علينا نحن العرب دولاً ومنظمة تحرير ، وذلك بعد أن جهزت الصهيونية العالمية ·أوراق هذه الموضوعات . ويأتي موضوع « الصهيونية العنصرية » على رأسها ، وهناك أيضاً موضوع « عودة أبناء فلسطين إلى ديارهم » ، وموضوع « المستوطنات الصهيونية في الضفة والقطاع » ، وموضوع « إعادة توطين اللاجئين فيهما » ، وموضوع «توطين اللاجئين الذين يقيمون خارج فلسطين» ، وموضوع « القدس » ، وموضوع « المياه » ، وموضوع « الأمن » . **وإحسان إدارتنا للصراع تقتضي أن نواجه ماسيتم طرحه بمواقف واضحة ، تساندها الحجة القوية ، وتحصنها خطوط حمر لايجوز تجاوزها ، وتفرضها قوة النضال المستمر وطليعته الانتفاضة .**

الهدف الصهيوني من الطرح الغربي لموضوع « الصهيونية العنصرية » علينا نحن العرب هو « أن نغيِّر رأينا في « عنصرية الصهيونية » ، وأن نعلن بوضوح أن الصهيونية ليست حركة عنصرية أو شكلاً من أشكال العنصرية ، وأن نسلِّم بأنها حركة تحرير وطنية استهدفت تحرير « أرض إسرائيل » ، وأن

نشارك من ثم في العمل لإلغاء قرار الأمم المتحدة التاريخي رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي قرر «أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري » !!!!

قد يستغرب بعضنا من غير المشتغلين بتفاصيل العمل العام هذا الأمر ، ويستكبروه . وطبيعي أن يستهجنوه . ولكن ليس لهم أن يسقطوه من حسابهم ، ولا أن يتقاعسوا عن تحضير أنفسهم لمواجهته وإفشال الهدف الصهيوني من إثارته . وعلى هؤلاء أن يدركوا بأنه مادام باب التفاوض قد فتح ، ومائدته قد أعدت ، فإن من المتوقع أن يطرح عدونا اللامعقول قبل المعقول . ومن المتوقع أيضاً أن يذهب في طرحه بعيداً إذا رأى استعجالاً منّا وقِصَر نَفَس وإخلالاً في اختيار توقيت التفاوض وإهمالاً لإعداد القوة اللازمة لحماية عملية التفاوض ، لأنه سيعتقد آنذاك أن المجال مفتوح أمامه لفرض جميع شروطه وإملائها علينا .

إن أخبار الحوارات التي بدأت تجري في بعض جامعات الغرب ومراكز البحث الغربية بين إسرائيليين وعرب وعرب فلسطينيين تقول لنا إن هذا الموضوع قد بدأ طرحه . وحدث في كل من هذه الحوارات أن أثاره الإسرائيليون . ولم يحجم عن هذه الإثارة من يعرفون بالإسرائيليين التقدميين ، ومنهم من يقول إنه ليس صهيونياً مثل أعضاء حزب راكاح ولكن غالبيتهم تجاهر بصهيونيتها وتفاخر وتحث محاوريها على أن يتفهموا موقفها ويعيدوا النظر في موقفهم وقد تغضب بشدة إذا عمد هؤلاء ، إلى التدليل على حقيقة كون الصهيونية عنصرية .

لقد شهد أسبوع انعقاد القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء قيام وزير الخارجية الأمريكي بطرح هذا الموضوع بشكل واضح علينا نحن العرب ، وذلك حين قال يوم ٢٢ /٥ /١٩٨٩ « إن على العرب إنهاء مقاطعتهم

الاقتصادية لإسرائيل ، واحترام حقها في عضوية المنظمات الدولية ، وعدم اعتبار الصهيونية حركة عنصرية » . وكان جيمس بيكر يتحدث في واشنطن أمام مركز القوة اليهودي الأميركي كعادة المسؤولين الأمريكيين حين يريدون إعلان مواقف الولايات المتحدة حول أمور تتعلق بالصراع العربي الصهيوني . وقد طرح على الإسرائيليين أيضاً « أن يطرحوا جانباً التصور غير الواقعي لدولة إسرائيل الكبرى والتخلي عن ضم الأراضي وإيقاف النشاط الاستيطاني والسماح بإعادة فتح المدارس ، والنظر إلى الفلسطينيين كجيران لهم حقوق سياسية » . وذلك ليكون حديثه معبراً عن « التوازن الأمريكي في الموقف » . وهو توازن من نوع خاص .

إن هذا التصريح الأمريكي الذي طرح موضوع « الصهيونية العنصرية » هو الأول من نوعه في عهد إدارة الرئيس بوش الجديدة ، ولكن الموقف الأمريكي من الموضوع قديم . فالولايات المتحدة صوتت ضد قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ ، وتجاوبت مع التحرك الصهيوني المنظم الذي استهدف تشويه القرار توطئة لإلغائه ، وبلغ ذروته بمناسبة مرور عشر سنين على صدوره . وقد شارك مندوب أمريكي في الاجتماع الخطابي الذي نظمه الصهاينة في مقر الأمم المتحدة بهذه المناسبة .

كيف نواجه هذا الطرح ، ونتعامل مع هذا الموضوع ؟

لابدّ بداية من أن نستذكر أنّ من أهم ما حققه نضالنا العربي على مدى العقود الأربعة الأخيرة هو صدور القرار الأممي الخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية . والحق أن أهمية هذا القرار تتجاوز دائرتنا العربية إلى دائرة جميع الشعوب التي تعرضت للغزو الاستعماري الغربي وبخاصة تلك التي استهدفت بالاستعمار الاستيطاني العنصري . بل إن أهميته تصل إلى الدائرة العالمية حيث نبهت اليهود في أوطانهم إلى حقيقة الصهيونية

وحذرتهم من الانسياق وراء مقولة « العودة » . وهذا ما أفقد الصهاينة يهوداً وغير يهود صوابهم . وهو ما يدعوهم إلى التركيز على هذا الموضوع .

إن إعمال الفكر في الإجابة عن هذا السؤال ، وتوظيف الخبرة التاريخية في التعامل مع الموضوع ، يصل بنا إلى **بلورة فكرتين .**

الفكرة الأولى هي أن نتحرك نحن العرب بشكل مكثف ومنظم ومدروس لكشف تفاصيل الممارسات العنصرية اليومية التي تقوم بها الصهيونية في وطننا المحتل فلسطين . والأمثلة على هذه الممارسات كثيرة وهي موجودة في مختلف جوانب الحياة ، وتتراوح بين إجراء محدود يتعلق بجبي ضريبة مثلاً و التعذيب الذي يؤدي إلى الموت .وإنّ لنا أن نسوق مثلين بين هذين نضعهما أمام وزير الخارجية الأمريكي ، ونسأله الرأي فيهما .

لقد ألحّ عليّ أحد هذين المثلين حين جاء عيد الفطر المبارك مؤخراً ، وتذكرت أعداداً من الأطفال الفلسطينيين العرب الذين يولدون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أي الضفة والقطاع ، لآباء فلسطينيين ويحرمون من حمل جنسية آبائهم إذا كانت أمهاتهم غير حاصلات على « لمّ الشمل » من سلطات الاحتلال-الإسرائيلي . وتفرض هذه السلطات على هؤلاء الأطفال وعلى أمهاتهم الانفصال عن رب الأسرة ومغادرة « الوطن » حالما ينتهي إذن الزيارة الذي تصدره هي وتحدده بشهر . ويكون عليهم كي يسمح لهم بقضاء فترة أخرى أن يحصلوا على إذن زيارة جديد تقف أمام الحصول عليه صعوبات جمة مادية ومعنوية ، ليدخلوا شهراً ثم يفرض عليهم الخروج ، وهكذا دواليك . وقد تذكرتُ ما قاله لي سائق السيارة الذي أقلني إلى المطار من عمان وهو يحدثني عن أحوال أسرته « لقد زوجّنا إحدى البنات لابن عمها في جنين ، منذ عدة سنوات فأنجبت ودخل الأولاد في هذه الدوامة ومعهما والدهما ونحن . ومازال الجميع فيها . وقد حسبنا مجموع ما تكلفه هؤلاء

الأطفال ليقيموا مع أبيهم وأمهم في وطنهم فوجدنا أن كل يوم إقامة كلّف دينارين يتقاضاهما العدو ناهيك عن تكاليف السفر الأخرى وتكاليف الوقت الذي نصرفه في هذه العملية » . وهكذا فإن سلطات الاحتلال تحرم هؤلاء الأطفال من حق الإقامة في وطنهم الذي ولدوا فيه ، وانتسبوا إليه ، ولا يعرفون لهم جنسية غير جنسيته . وهي تطالب كل فلسطيني يتزوج زوجة غير مقيمة أن يتقدم بطلب «لمّ شمل» لها إذا أراد أن يعيش معها !!. وقد دأبت هذه السلطات على التشدد في الموافقة على طلبات لمّ الشمل طيلة سنوات الاحتلال التي سبقت الانتفاضة ، ولم تلبث أن أوقفت النظر في هذه الطلبات نهائياً كإجراء عقابي من بين إجراءاتها العقابية تجاه الانتفاضة . وواضح مدى المعاناة التي يعانيها هؤلاء الأطفال وأمهاتهم ثم آباؤهم وأسرهم بعامة . وقد أوصلت هذه المعاناة إلى أن يضطر الأبوان إلى الطلاق بعد أن ييأسا من حصول الأم على لمّ الشمل . وما أكثر القصص التي تدوى في هذا المجال وما أشد إيلام وقعها على النفس .

إنّ لنا ونحن نسوق هذا المثل ونضعه أمام كل غربي يطالبنا بعدم اعتبار الصهيونية حركة عنصرية أن نسأله « ماذا تسمي هذا الإجراء ؛ ألا ينضح بالتمييز العنصري وفقا لتعريف الأمم المتحدة للعنصرية ؟ » . وإن لنا أن نُذكّره بما ينص عليه التصريح العالمي لحقوق الطفل الذي أصدرته الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ /١١/ ١٩٥٩ ، حيث يقول المبدأ الثالث فيه « إن للطفل كامل الحق منذ ولادته أن يكون له اسم وجنسية » . كما ينص المبدأ السادس على أنه « يجب على قدر الإمكان أن ينمو الطفل تحت رعاية والديه ومسؤوليتهما . ويجب ألاينفصل الطفل عن والديه في مستهل حياته إلا في حالات استثنائية » . وينص المبدأ العاشر على « وجوب حماية الطفل من الممارسات التي يمكن أن تدفعه إلى التمييز العنصري أو الديني ، أو أي شكل آخر من التمييز » ونذكّر أيضاً بأن هذه الصهيونية في الوقت الذي تفعل فيه ذلك تشجع مواطنين دول أخرى من

اليهود إلى أن يأتوا لوطن هؤلاء الأطفال وإقامة المستعمرات الاستيطانية في الضفة والقطاع وتمنحهم بموجب قانون العودة الجنسية الإسرائيلية فوراً . فأي تمييز أفظع من هذا التمييز العنصري ؟؟!!

لقد قصدت أن أفصل الحديث عن هذا المثل ، لأن الفكرة هي كشف تفاصيل الممارسات العنصرية الصهيونية . والحق أن التحرك المطلوب عربياً يجب أن يتضمن القيام أولاً باستكمال جميع المعلومات حول أي مثل على هذه الممارسات ، فيأتي فيما يخص هؤلاء الأطفال وأمهاتهم بنصوص الأحكام العسكرية الإسرائيلية والأوامر ، ومقدار الرسوم المفروضة على المعاملات المتعلقة بها . وعدد طلبات « لمّ الشمل » التي تم تقديمها ونسبة ما وافقت سلطات الاحتلال عليه منها ، وعدد الحالات بعامة . ثم لابد من القيام بدراسة قانونية لما تتضمنه هذه الأوامر والأحكام من انتهاكات للمواثيق الدولية والقانون الدولي . ثمّ يكون القيام بطرح الموضوع على منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، وعلى الجهات المعنية بحقوق الإنسان في مختلف الأقطار وفي الولايات المتحدة بخاصة ، وعلى الحكومات ، واضعة الحقائق أمامها ومستنفرة جهودها للوقوف في وجه هذا التميز العنصري .

مثل آخر لايتسع المجال لتفصيله اليوم في هذا المقال وهو « التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة » والسياسة التي تنتهجها سلطات الاحتلال الصهيوني تجاهه . وقد خصص المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في منظمة التحرير الفلسطينية الجزء الأكبر من وقت اجتماعه الأخير في نهاية شباط فبراير الماضي لهذا الموضوع وأصدر نداءً بشأنه . وكان مما نشرته جريدة جيروز اليم بوست مؤخراً مقالاً لأحد أساتذة الجامعة العبرية حول الموضوع كشف فيه عن الأوامر العسكرية التي صدرت لإغلاق المدارس والجامعات ، وعن حملات سلطات الاحتلال على كل من يدرس ولو كان

التجمع محدوداً في منزل أو كنيسة أو مسجد لأن هذه الأوامر العسكرية تعتبر التعلم جريمة محظورة . ولعلنا نعود إلى تفصيل هذا الموضوع .

إن تنفيذ هذا التحرك يقتضي تعاوناً وثيقاً في دائرتنا العربية بين الصعيدين الشعبي والرسمي ، وكذلك بين دولنا العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهو يتطلب تشجيع مراكز البحث المعنية ولدينا منها أعداد كافية للبدء فيه على القيام بالخطوة الخاصة باستكمال الدراسات . ثم هو يستوجب اشتغال المؤسسات الأهلية العربية فيه كمنظمة حقوق الإنسان ومجلس الطفولة والتنمية .

لابد أن يتميز هذا التحرك بالإبداع في أساليبه . وقد تردد في أحدى الندوات العربية التي حضرها عدد من حكماء أمتنا مثل على ذلك في إمكانية أن يتحرك أبناء أمتنا من خريجي المدارس والجامعات الأمريكية على هذا الصعيد بالذات ليخاطبوا الولايات المتحدة شعباً وحكومة باللغة التي تعلموها منها . ويمكن لنوادي خريجي هذه الجامعات والمدارس أن يدرسوا هذه الفكرة ويباشروا مثل هذا التحرك بعد إنضاجه ، ونصب العين دوماً كشف تفاصيل الممارسات العنصرية الصهيونية اليومية .

الفكرة الأخرى هي أن نوضح نحن العرب لكل من يفكر بطرح هذا الموضوع علينا قبل أن يباشر طرحه ، أن الحديث فيه على صعيد التحرك السياسي هو من « المحرمات » لأنه يتصل بأمور الاعتقاد التي توافقت الأديان أولاً ثم الدول على أنه لا إكراه فيها ، وبلور علم السياسة أن من العبث الدخول فيها ، وأن التفاوض يجب أن ينصرف إلى الموضوعات العملية .

إن التفاوض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي متصل ، ولم يحدث أن طالب أي منهما الآخر التخلي عن معتقداته . فلا الأول تطرق إلى

المعتقدات الماركسية التي يعتقدها الآخر ولا الآخر تطرق إلى المعتقدات « الرأسمالية الليبرالية » التي يعتقدها الأول . وقد سبق لنا أن أوضحنا أن هناك خطوطاً حمراً لايجب الاقتراب منها وذلك حين بدأت تتردد في ساحتنا المقولة الصهيونية الباطلة حول « وجود شعب يهودي » ، على لسان عربي وفي وثيقتين بالتحديد وتفصيل ذلك في كتابي « الانتفاضة والتحرير » . ويومها كان بعضنا يرى ببصر زرقاء اليمامة أن مجرد قبول ترديد هذه المقولة الباطلة سيشجع العدو على طرح مقولة أن « الصهيونية ليست عنصرية وإنما هي حركة تحرير » . وهي أشد بطلاناً من الأولى . وقد ردد هؤلاء وهم يحذرون من الاقتراب من « الخطوط الحمر » والوقوع في شرك هاتين المقولتين ، سورة الكافرون « قل ياأيها الكافرون ، لاأعبد ماتعبدون ، ولاأنتم عابدون ماأعبد ، ولاأنا عابد ماعبدتم ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ، لكم دينكم ولي دين » .

بديهي أن تنفيذ هاتين الفكرتين لن يثمر الثمرة المطلوبة إلا إذا تابعنا نحن العرب إيجاد الحقائق على أرض الصراع وتلاحمنا بالانتفاضة التي أوجدت حتى الآن حقائق جديدة كثيرة . فهذه الحقائق هي التي تجعل أسماع الغرب تصغي إلينا ، وتتفهم حقيقة رأينا في الصهيونية العنصرية ، وتحترم اعتقادنا الذي تكوّن بعد أن خبرنا الصهيونية ، فكرة وعقيدة وحركة ، واكتوينا بعنصريتها . بل ربما يُوصل انتفاضنا واستمرار نضالنا إلى أن تقتنع قطاعات في الغرب برأينا ، وأن تتنبه قطاعات أوسع من يهود الغرب بخاصة إلى أخطار الصهيونية العنصرية عليهم فيقاومونها ، وواضح أن هذا الصراع العربي الصهيوني مستمر ، فلنحسن إدارته .

الانتفاضة ومحيطها القومي

حديثنا اليوم عن الانتفاضة ومحيطها القومي في دائرتها العربية . وهو يأتي وقد عبرت انتفاضة شعب فلسطين العظيمة من الصمود المقاوم إلى المواجهة تحت الخطى لتنتصر بإذن الله بتحرير وطننا من دنس الاحتلال الصهيوني العنصري .

يأتي هذا الحديث أيضاً في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد أمير الجهاد أبي جهاد ، ونحن في رحاب شهر رمضان المبارك . فلنحمد الله سبحانه القائل « وليعلم الله الذين آمنوا ، ويتخذ منكم شهداء » ، الذي جعل الشهيد حياً عنده يُرزق فرحاً بما آتاه الله من فضله مستبشراً . ولْنصلِّ ونُسلِّم على أنبيائه الذين أدوا الأمانة وبلغوا الرسالة .

الانتفاضة ومحيطها العربي

لقد كان من أبرز ما تميزت به رؤية أبي جهاد النافذة للعمل من أجل تحرير فلسطين الوعي للصلة الوثيقة القائمة بين نضال شعب فلسطين العربي ونضال أمته العربية ، وإدراك التأثير المتبادل القائم بينهما . ويستطيع المتتبع لمراحل جهاده المتتالية أن يرى ذلك بوضوح . وإني أذكر كيف دار الحديث

بيننا عن محيطنا القومي حين التقينا بطرابلس الغرب في شهر تشرين أول أكتوبر من عام ١٩٦٣ في وقت كان الحمل الفلسطيني فيه قد أوشك على الاكتمال . وقد انتهى الحديث يومذاك إلى مجموعة أفكار ماأسرع ماتحولت إلى أفعال بفضل تعاون إخوة عرب أعزاء هناك أقبلوا على نصرة فلسطين بعد أن نصروا الجزائر . وكان أبو جهاد في تلك الفترة معنياً بمغربنا العربي الكبير يعمل مع رفيقة دربه أم جهاد وإخوة لهما بدأب وقد انتقلا للإقامة في الجزائر المنتصرة . **وإن لنا أن نسجل هنا بالتقدير لإخوتنا في حركة التحرير الوطني الفلسطيني ريادتهم حين باشروا العمل في أقطار المغرب ، كما نسجل بالتقدير تجاوب أهلنا المغاربة العظيم مع العمل الفلسطيني** . وأذكر أيضاً أن الحديث عن محيطنا القومي دار بيننا مرة أخرى بعد شهور في يوم عظيم من أيام شعبنا حين جمعنا المؤتمر الفلسطيني الأول الذي انعقد بالقدس وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطنية يوم الثامن والعشرين من آيار ـــ مايو من عام ١٩٦٤ لتكون كما جاء في بيان الإعلان « قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه وطريقاً للنصر » ، وقد جاء قيامها إيماناً بحق هذا الشعب في وطنه المقدس فلسطين ، وتحقيقاً لإرادته ولأمنية أصيلة عزيزة من أماني أمته العربية . **ولقد تابع أبوجهاد مع إخوته منذ ذلك اليوم التحرك في محيطنا القومي ، والتفاعل مع مناضلينا العرب ، وأثمر ذلك خيراً كثيراً على قضايا أمتنا بعامة وقضية فلسطين بخاصة . وقد بلغ هذا التفاعل ذروته عند قيام انتفاضة شعبنا العظيمة التي كان لأبي جهاد دور متميز فيها بحكم مسؤوليته . وسيحفظ التاريخ لشهيدنا أمير الجهاد ما قام به مع إخوة لنا وهم ينسجون أقوى شبكة خيوط حريرية تربط بين شعبنا في الداخل ومنظمته . هذه المنظمة التي نحتفل في الأيام القادمة بذكرى مضى ربع قرن على قيامها .**

الانتفاضة اليوم في شهرها السابع عشر تتابع إيجاد الحقائق الجديدة على

أرض الصراع العربي الصهيوني وقد صدّقت أحداث عام مضى على استشهاد أبي جهاد رؤيته لها التي عبر عنها في أيامه الأخيرة قائلاً « ستستمر هذه الانتفاضة بإذن الله فترة طويلة حتى تحقق هدفها . وإن قدرة شعبنا على العطاء عظيمة » . وكان واضحاً من أحاديثه أنه يرى أن تأخذ أمتنا هذه الحقيقة في اعتبارها وهي تتعامل مع الأحداث الجارية وتواجه عدونا الصهيوني ، لأن لها دوراً كبيراً في انتصار الانتفاضة وبلوغها هدف التحرير . والحق أن الناظر للانتفاضة ومحيطها القومي اليوم يري أبناء أمتنا العربية وأنظارهم معلقة بانتفاضة شعب فلسطين العربي ، تماماً كما يرى في الوقت نفسه تطلع أبطال الانتفاضة لإخوانهم العرب . وكأن هؤلاء وهؤلاء يحسون بأنهم يعيشون لحظة تاريخية يستطيعون فيها أن ينجزوا الكثير ويحققوا هدف التحرير إذا هم عملوا معاً في ترابط وتناغم . ومن هنا يكتسب الحديث عن الانتفاضة ومحيطها القومي أهميته الخاصة . وإن لنا أن نبدأه باستحضار الواقع القائم بغية وعي طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة والإحاطة بأبعادها . ثم نتعرف على رؤية أمتنا العربية لانتفاضة شعب فلسطين العربي ونتأمل في التفاعل الجاري بين الانتفاضة ومحيطها العربي بكل ما فيه من تأثير متبادل . لنصل إلى تحديد ما ينبغي عمله في هذه اللحظة التاريخية التي نعيشها .

في استحضارنا الواقع القائم نقف أمام عدونا الصهيوني بداية ، لنتأكد من حقيقة توجهه في هذه الفترة ، متابعين أفكاره وأقواله وأفعاله ، فنجد أن توجهه هو لمتابعة مواجهتنا نحن العرب بالعدوان ، بممارسة إرهابه الرسمي والقيام بتحرك سياسي واتخاذ إجراءات إدارية وتنفيذ عمليات عسكرية . وقد تأكد هذا التوجه بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل الحكومة الجديدة ، وأظهرته بوضوح البرامج الانتخابية للقوى الصهيونية وخطاب الحكومة الرسمي أمام الكنيست الذي منحها الثقة على أساسه في شهر كانون أول الماضي .

وجسدت هذا التوجه عملياً الممارسات الإسرائيلية المتتالية . وواضح أن الانتفاضة استطاعت أن تهز الكيان الصهيوني من أعماقه بما أوجدته من حقائق جديدة ، وفي أن تفرض عليه إعادة النظر في توجهه العدواني . ولكن طبيعته كاستعمار استيطاني عنصري لاتزال تفرض عليه أن يبقى أسير رد الفعل لايرى إلاسبيل القوة الغاشمة للخروج من مأزقه . فلابد ، من ثمّ ، من إيجاد مزيد من الحقائق الجديدة لكي تصل به إلى التسليم بحقوقنا والتخلي عن العدوان . وهكذا نجد أنفسنا في مرحلة مواجهة مع عدونا نعيش لحظة تاريخية مناسبة للانتصار عليه . وعلى الذين يقرءون المرحلة قراءة أخرى تصل بهم إلى غير ذلك أن يعيدوا النظر كي لايستنيموا إلى رؤى سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً .

نقف أيضاً أمام السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني لإدراكنا مايعنيه التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي . فنجد أن هذه السياسة مواجهة اليوم بحقائق جديدة أوجدتها الانتفاضة تفرض عليها مراجعة . وقد شهدت تزحزحاً محدوداً عن خطوطها الثابتة التي بقيت تحكمها منذ عام ١٩٦٧ بفعل ذلك . ولكنها لاتزال تتبنى مفهوماً مشوهاً عن حقوق شعب فلسطين وتفسيراً خاصاً لقرار ٢٤٢ يفقده الكثير من مضمونه . وهكذا نجد أنفسنا كعرب مدعوين إلى إيجاد حقائق جديدة تصل بالولايات المتحدة إلى الاعتراف بحقوقنا والتخلي عن تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل ، فتفتح الطريق أمام قيام علاقات عربية أمريكية أساسها الندية والمصالح المشتركة .

إن استحضار الواقع القائم في بعده الدولي ، ونحن نعيش في زمن الانتفاض ، يكشف عن وجود مناخ سياسي مؤيد لحقوقنا يمكننا من العمل لتعزيز علاقات التعاون مع دول صديقة وكسب مواقع جديدة في دول أخرى ، بغية عزل عدونا الصهيوني وتعبئة الساحة الدولية في مواجهة استراتيجيته العدوانية التوسعية .

*****

نركز أنظارنا على دائرتنا العربية حيث الانتفاضة ومحيطها العربي ، فنلاحظ بداية أن مناخ الانتفاضة يُخيِّمُ على وطننا المحتل ويعّم تدريجياً فيما حوله . ونقف أمام الرؤية التي بلورتها أمتنا العربية لهذه الانتفاضة مستذكرين ماتضمنه بيان ندوة صنعاء التي ضمت مفكرين وفنانين وأدباء جاءوا من مختلف أقطار وطننا العربي ليعبروا عن « نبض قلب الأمة وتألق روحها وعظمة عقلها . وقد جاء في هذا البيان أن الانتفاضة من منظور ثقافي « جسدت فيما أبرزته من إجماع شعبي ووحدة وطنية وتضحية بالنفس ومواصلة للكفاح أعمق ما تختزنه الثقافة العربية من قيم الحرية والإيمان والعدل والحق والتضامن . وقد ضربت للشعب العربي ولشعوب العالم أجمع مثلاً في البطولة والوطنية والاعتماد على الذات ، فأصبح لها في الوعي السياسي العربي فعل ثورة ثقافية . ثورة في معنى استقلالية العمل السياسي وثورة في مغالبة الجماهير ورفض التذرع بضرورة توافر كل الإمكانيات من أجل استمرار النضال . وثورة الإيمان بضرورة إخضاع كل التناقضات الثانوية في الأمة لصالح مواجهة التناقص الرئيسي مع الصهيونية ، وثورة في تحكيم روح الوحدة ومنهجها » . وما أعظم ما حققته هذه الثورة الثقافية بفتحها أمام الأمة « آفاق البدائل العديدة لسياسات التسليم بالأمر الواقع والانتظار » ، وبتأكيدها « للذين أصبح دورهم التاريخي التشكيك المستمر بقدرة العرب على مواجهة تحديات الحاضر الكثيرة والخطيرة أن الأمة العربية لم تفقد نوابضها الروحية والمعنوية القوية أبداً ، وأنها مازالت تنطوي على منابع لاتنفد للمقاومة والمجابهة والانتصار » .

وقد أنهت بذلك « حقبة كاملة من اليأس والقنوط والتسليم شملت قطاعات واسعة من الأمة ، كما نقلت حركة التحرر العربي ضد الصهيونية وإرادة السيطرة الأجنبية والنفوذ الاستعماري إلى مرحلة جديدة » . وقد تضمنت هذه الرؤية الفكرية أن الانتفاضة « تمثل حلقة في سلسلة نضال شعب فلسطين العربي ، ولكنها الحلقة الأكثر توهجاً وصلابة منذ حرب عام ١٩٦٧ » . ووقفت أمام القيم التي جسدتها الانتفاضة « من إيمان بالحق

وتمسك بالوحدة ووعي للظروف المحيطة ، وتمثل لروح العصر ومعرفة بالعدو في جوانب قوته وضعفه وتوطين النفس على متابعة النضال وعلى متطلبات صراع الطويل وها هو الإرهاب الرسمي الإسرائيلي في تصاعد مستمر ، وليست مذبحة نحالين التي جرت هذا الأسبوع المثل الوحيد عليه . وقد استهدف فضلاً عن أهلنا في فلسطين إخوتنا في جنوب لبنان والبقاع . وهاهي التصريحات الإسرائيلية الرسمية تجاهر بوجود خطط إسرائيلية للعدوان على عدة دول عربية . وواضح أن التحرك السياسي الإسرائيلي يستهدف خدمة هذا التوجه واضعاً نصب عينه حماية الإرهاب الإسرائيلي الرسمي وتشويش الرأي العام العالمي بالحديث « مبادرة سلام » وعن « إجراء انتخابات » في الأراضي المحتلة ، ولايوجد في مضمون ما يطرحه ما يستحق أن يلتفت إليه أو ما يدل على أن عدونا خرج من أسر الفكرة الواحدة التي حكمت سلوكه منذ بدأ غزوته . وهذه الفكرة هي أنه لابد من إخضاع العرب بالقوة ، وأن السبيل إلى إنهاء الصراع هو إرغامهم على الاستسلام بعد إقناعهم بعدم جدوى المقاومة والصمود والجهاد . وقد عبر عن هذه الفكرة « إسحق رابين » حين تحدث في كلية القيادة والأركان في شهر آب ١٩٨٨ قائلاً : « إن مهمة الجيش الإسرائيلي تتمثل في إقناع جميع الأعداء باستحالة أن يحرزوا أي إنجاز عن طريق الإرهاب أو العنف أو الحرب ، وإرغامهم على الاتجاه « نحو السلام » . وضرب مثلاً بما أقدم عليه الرئيس السادات طارحاً الرؤية الإسرائيلية له بقوله : « إن قرار السادات بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل لم تأت على أرضية محبة لنا ، بل على أرضية إدراكه استحالة إحراز أي شيء بالحرب» .

واضح أن انتفاضة شعبنا العظيمة نجحت في أن تهز الكيان الصهيوني من أعماقه ، بما أوجدته من حقائق جديدة ، وفي أن تفرض عليه إعادة النظر في توجهه العدواني . ولكن طبيعته كاستعمار استيطاني عنصري لاتزال تفرض عليه أن يبقى أسير رد الفعل لايرى إلا سبيل القوة الغاشمة للخروج من مأزقة . ولابد ، من ثمَّ ، من إيجاد مزيد من الحقائق الجديد؛ لكي تصل به

إلى التسليم بحقوقنا والتخلي عن العدوان . وهكذا نجد أنفسنا في مرحلة مواجهة مع عدونا نعيش لحظة تاريخية مناسبة للانتصار عليه وشله عن العدوان . وعلى الذين يقرءون المرحلة قراءة أخرى تصل بهم إلى غير ذلك أن يعيدوا النظر ، كي لايستنيموا إلى رؤى سراب بقيعة يحسبهُ الظمآن ماءً.

نقف أيضاً في استحضارنا الواقع القائم أمام السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني لمعرفتنا بحقيقة العلاقة القائمة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية ولإدراكنا ما يعنيه التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي . فنجد أن هذه السياسة الأمريكية مواجهة اليوم بحقائق جديدة أوجدتها الانتفاضة في أرض الصراع أحدثت مؤثرات تفرض عليها المراجعة . ولكن من الواضح أنها لم تشهد حتى الآن تغييرات جذرية وإن شهدت تزحزحاً محدوداً عن الخطوط الثابتة التي بقيت تحكمها منذ عام ١٩٦٧ بفعل الحقائق الجديدة . ويمكننا أن نستخلص من الدراسة المتعمقة لهذه السياسة مجموعة حقائق منها أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تواجه شعب فلسطين العربي والأمة العربية جمعاء بالعداء على الرغم من مصالحها الكثيرة في الوطن العربي والعالم الإسلامي ، وأن السياسة الأمريكية توظف الصهيونية لأغراضها الاستراتيجية وهي واقعة في الوقت نفسه في أسر المقولات الصهيونية الباطلة ، وأن هذه السياسة لاتزال تقرأ الأوضاع العربية قراءة خاطئة وتصدر من ثم أحكاماً خاطئة على مايجري في المنطقة وترسم سياسة تنكر علينا حقوقنا وتواجهنا بالعداء وتحاول فرض شروط مذلة علينا ، وأن الولايات المتحدة وإن كانت قوة عظمى في عالمنا المعاصر إلا أنها لاتستطيع أن تفرض بمنطق القوة الغاشمة على الأمم الحية والشعوب المجاهدة ماهو باطل وهي تعاني من ضغوط في داخلها ومن خارجها تجعل بالإمكان مواجهة سياستها العدائية ، وأن هذه السياسة قابلة للتغيير حين تجري مواجهتها بحزم ، وهي على استعداد للتحول إذا مست المصالح الأمريكية ، وأنها قادرة على تغيير موقف حليفها الإسرائيلي ، وأنها بفعل انتفاضة شعبنا العظيمة جعلت الولايات المتحدة

الأمريكية مزنوءة مزنوقة على غير ماتحاول الظهور عليه حين تحاول إقناعنا بأننا المزنوءون المزنوقون . وواضح أن هذه السياسة تحاول إنهاء الانتفاضة بأساليب أخرى تختلف عن الأساليب الإسرائيلية ، ولاتزال تعتبر مقاومتنا العظيمة المسلحة للاحتلال إرهاباً وتتحدث عن الانتفاضة على أنها عنف . وإذا كانت قد بدأت تتحدث عن حقوق سياسية لشعب فلسطين بعد أن زحزحتها الانتفاضة عن موقفها ، فإنها لاتزال تتبنى مفهوماً مشوهاً عن هذه الحقوق ، وتطرح تفسيراً خاصاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ يحمل في طياته تمكين الكيان الصهيوني من تنفيذ استراتيجيته التوسعية . وهكذا نجد أنفسنا كعرب مدعوين إلى إيجاد حقائق جديدة تصل بالولايات المتحدة إلى تغيير سياستها لتعترف بحقوقنا وتكف عن مواجهتنا بالعداء ، فتفتح الطريق أمام إمكانية قيام علاقات عربية أمريكية صحيحة على أساس من الندية والمصالح المشتركة .

إن استحضار الواقع القائم في بعده الدولي ، ونحن نعيش في زمن الانتفاض ، يكشف عن وجود مناخ سياسي مؤيد لحقوقنا يمكننا من العمل لتعزيز علاقات التعاون مع دول صديقة وكسب مواقع جديدة في دول أخرى ، بغية عزل عدونا الصهيوني وتعبئة الساحة الدولية في مواجهة استراتجيته العدوانية التوسعية .

نركز أنظارنا على دائرتنا العربية حيث الانتفاضة ومحيطها العربي ، فنلاحظ بداية أن مناخ الانتفاض يخيمٌ على وطننا المحتل ويعمّ تدريجياً فيما حوله . ونقف أمام الرؤية التي بلورتها امتنا العربية لهذه الانتفاضة مستذكرين ماتضمنه بيان ندوة صنعاء التي ضمت مفكرين وفنانين وأدباء جاءوا من مختلف أقطار وطننا العربي ليعبروا عن « نبض قلب الأمة وتألق روحها وعظمة عقلها » . وقد جاء في هذا البيان أن الانتفاضة من منظور ثقافي « جسدت فيما أبرزته من إجماع شعبي ووحدة وطنية وتضحية بالنفس ومواصلة للكفاح أعمق ماتختزنه الثقافة العربية من قيم الحرية والإيمان

والعدل والحق والتضامن . وقد ضربت للشعب العربي ولشعوب العالم أجمع مثلاً في البطولة والوطنية والاعتماد على الذات ، فأصبح لها في الوعي السياسي العربي فعل ثورة ثقافية . ثورة في معنى استقلالية العمل السياسي وثورة في فعالية الجماهير ورفض التذرع بضرورة توافر كل الإمكانيات من أجل استمرار النضال . وثورة الإيمان بضرورة إخضاع كل التناقضات الثانوية في الأمة لصالح مواجهة التناقض الرئيسي مع الصهيونية ، وثورة في تحكيم روح الوحدة ومنهجها » . وما أعظم ما حققته هذه الثورة الثقافية بفتحها أمام الأمة « آفاق البدائل العديدة لسياسات التسليم بالأمر الواقع والانتظار » ، وتأكيدها « للذين أصبح دورهم التاريخي التشكيك المستمر بقدرة العرب على مواجهة تحديات الحاضر الكثيرة والخطيرة أن الأمة العربية لم تفقد نوابضها الروحية والمعنوية القوية أبداً ، وأنها مازالت تنطوي على منابع لاتنفد للمقاومة والمجابهة والانتصار » وقد أنهت بذلك « حقبة كاملة من اليأس والقنوط والتسليم شملت قطاعات واسعة من الأمة ، كما نقلت حركة التحرر العربي ضد الصهيونية وإرادة السيطرة الأجنبية والنفوذ الاستعماري إلى مرحلة جديدة » . وقد تضمنت هذه الرؤية الفكرية أن الانتفاضة « تمثل حلقة في سلسلة نضال شعب فلسطين العربي ، ولكنها الحلقة الأكثر توهجاً وصلابة منذ حرب عام ١٩٦٧ . ووقفت أمام القيم التي جسدتها الانتفاضة » من إيمان بالحق وتمسك بالوحدة ووعى للظروف المحيطة ، وتمثل لروح العصر ومعرفة بالعدو في جوانب قوته وضعفه وتوطيد النفس على متابعة النضال وعلى متطلبات صراع النفس الطويل وثقة بمجيء النصر » فهي بحق التعبير الأقوى عن حالة الصحوة العربية في مواجهة الغزوة الصهيونية التي بانت معالمها في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بفضل اتصال المقاومة الشعبية الباسلة والجهود الشعبية المتضافرة لمواجهة التغلغل الصهيوني في الوطن العربي وإفشال خطط فرض الاستسلام على الأمة العربية . وتضمنت هذه الرؤية أيضاً التعبير عن

الثقة بقدرة الأمة على تحقيق النصر في هذا الصراع العربي الصهيوني الذي أكدت إسرائيل بممارساتها أنها تريده صراع وجود ، والتنبيه إلى أهمية توطيد العزم على خوض صراع الأمد الطويل ، واعتبار الانتفاضة هي التجسيد الأعمق لروح المقاومة الفذة لدى الشعب العربي بأجمعه ، ومن ثم فإن « الالتحام بها وتأمين شروط استمرارها يشكلان اليوم قاعدة التحرر والتقدم في الوطن العربي بأجمعه » . وقد وضعت ندوة صنعاء التي انعقدت في حزيران يونيو ١٩٨٨ برنامج عمل تنظيمي لدعم الانتفاضة على الصعيد الثقافي ، تعبيراً عن ضرورة إعطاء التنظيم حقه وإحكام آليته ، كي ننجح في توظيف الحيوية التي تفيض بها أمتنا . وأكدت ندوات عربية أخرى الرؤية الاستراتيجية للانتفاضة باعتبارها خط الدفاع الأول في حماية الأمن العربي .

ونتأمل في التفاعل الذي جرى بين الانتفاضة ومحيطها العربي ، فنجد أن دائراتنا العربية شهدت تجاوباً عاطفياً هائلاً في أوساطها مع الانتفاضة منذ أن بدأت . وجرى التعبير عن هذا التجاوب على الصعيد الشعبي في عدة صور ؛ كان منها تشكيل لجان دعم الانتفاضة وتقديم التبرعات . وقد حدثت محاولات لتحركات شعبية هنا وهناك استهدفت حثّ الحكومات على القيام بأمور محددة في مواجهة التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي ، ولكن هذه المحاولات اصطدمت بتحسبات أمنية . وشهدت الدائرة العربية على الصعيد الرسمي تعاطفاً مع الانتفاضة برز في أغلب الأحيان بحذر . وانعقدت في حزيران يونيو ١٩٨٨ قمة عربية طارئة في الجزائر أطلق عليها اسم « قمة الانتفاضة والتحدي » اتخذت قرارات لدعم الانتفاضة مادياً . ويتردد أن تنفيذ هذه القرارات لم يتم بعد عملياً بالصورة المطلوبة . وقد تجاوبت وسائل الإعلام مع الانتفاضة إعلامياً ، ولم تلبث الرسمية منها في بعض الأقطار أن خففت من هذا التجاوب تحسباً من إثارة عواطف الجماهير التي افتقدت القنوات المناسبة لصب جهودها فيها دعماً للانتفاضة وكان مما شاهدته الدائرة العربية أيضاً تصاعد

المقاومة في جنوب لبنان .

والحق أن تصاعد المقاومة في جنوب لبنان كان تعبيراً عظيماً عن العطاء العربي للانتفاضة . وقد فرضت المقاومة على العدو أن يستفز حوالي خمسة وعشرين ألف جندي هناك . وكان عليه مع تصاعدها أن يبذل جهوداً مضاعفة لمواجهتها . وقد اعترف العدو الصهيوني أن الانتفاضة خلفت آثاراً « على حدوده الشمالية » . وتحدثت صحيفة احرونوت يوم ١٩ /٩/ ٨٨ عن هذه الآثار فقالت : « طرأ ارتفاع ملحوظ على عدد المحاولات التي قامت بها الخلايا المسلحة لتنفيذ أعمال في إسرائيل منذ بدء الانتفاضة . ونبهت إلى أن من ينظر إلى السطح قد يبدو كما لو أنه لايحدث شيء في المنطقة الامنية ، ولكن إمعان النظر يوضح « أن المنطقة تعج بالأعمال المسلحة إذ يحدث كل يوم عمليتان على الاقل . وقد زادت محاولات تسلل الخلايا المسلحة منذ بدء الانتفاضة بنسبة ٣٠٠٪ . وقد فرض تصاعد المقاومة هناك على العدو أن يحدث تغييرات في الاستراتيجية الإسرائيلية هناك وقد شرح « زئيف شيف » في دراسة له نشرتها هاأرتس يوم ١٠ /٦/ ٨٨ هذه التغييرات . وواضح أن التأمل في مجريات الاحداث هناك يوصلنا إلى أنه مقدور على سياسة عدونا أن تتغير إذا تكاملت المقاومة مع الانتفاضة .

إن التفاعل الجاري بين الانتفاضة ومحيطها القومي قائم على تبادل التأثير بينهما . وهو يجسد ارتباط أمتنا العربية بقضية فلسطين وانتماء شعبنا لأمته . وقد كشف عن إيجابيات وسلبيات في عملنا العربي ، وكانت له نتائج محدودة في بعض المجالات وإن لم يصل بالمرة إلى مجالات أخرى . وإن لنا في االلحظة التاريخية الراهنة أن نحدد المعوقات التي تحول دون أن يأخذ هذا التفاعل مداه ، لنعمل على إزالتها . وهذا ما يدعونا إلى الوقوف أمام بعض الظواهر التي نراها في دائرتنا العربية .

أول هذه الظواهر هذا التحرق الذي نجده عند كل عربي على الالتحام بالانتفاضة ولسان حاله يقول « لايجوز بحال أن تبقى هذه الانتفاضة وحدها ، وهي التي أعطتنا ما أعطت من عطاء سخي » . ويقترن بهذه الظاهرة مباشرة ظاهرة القصور في الاستفادة من طاقاته والعجز عن توظيف حيوية الأمة . فكيف نعمل لمعالجة هذا الأمر ؟

من بين هذه الظواهر هذا الوعي الذي بدأ ينتشر بما لدى أمتنا من طاقات وإمكانات هي في حقيقتها أوراق يمكن توظيفها في دعم الانتفاضة ومواجهة العدوان الصهيوني . الأمر الذي بلور شعار توظيف الأوراق العربية لدعم الانتفاضة الذي بدأ يتردد . ويقترن بهذه الظاهرة مباشرة ظاهرة القصور في تحديد هذه الأوراق وحصرها ووضع البرامج التنفيذية لكيفية استخدامها ، والعجز من ثم عن التحرك في هامش واسع يمكن أن يحدث التحرك فيه على الصعيد الرسمي . فكيف العمل للخلاص من هذا العجز وتلافي هذا القصور ؟

من بين هذه الظواهر هذا الحديث اليومي الذي يتناقل ما تذيعه وكالات الأنباء من أخبار الانتفاضة وبطولاتها وأخبار الإرهاب الرسمي الإسرائيلي وجرائمه . الأمر الذي يؤكد أننا في مرحلة مواجهة . ويقترن بهذه الظاهرة ظاهرة انتشار خطاب سياسي عربي يتحدث عن التسوية وكأنها أصبحت في متناول اليد وبصورة تدعو إلى الاسترخاء والتعود ، مستخدماً مصطلحات الآخر التي تعبر عن أطماعه . فكيف العمل للمواءمة بين طبيعة المرحلة والخطاب السياسي المعبر عنها ؟

من بين هذه الظواهر هذا الحديث اليومي الذي يصدر رسمياً عن الوقوف مع الأهل في الداخل وتمجيد انتفاضتهم وتأييد حقوق شعب فلسطين العربي ، الأمر الذي يوحي بوجود مناخ صالح لتقديم معاملة طيبة لأبناء فلسطين . ويقترن بهذه الظاهرة مباشرة ظاهرة الإجراءات الشاذة التي يعامل بموجبها أبناء

فلسطين في إقامتهم وعملهم وتنقلهم وتعليم أولادهم والعناية الصحية بهم . فماهو تفسير هذه الإجراءات ؟ ومن الذي يشير باتخاذها وهي تمس الحرمات وتخدش القيم ؟ وكيف نعمل لإبطالها ووضع إجراءات سليمة بدلاً منها ؟ والأمثلة على هذا الموضوع كثيرة وهي تمزق القلب وتؤرق الضمير .

الحس الموجود في أوساط شعبنا وقد دخلت انتفاضته العظيمة الشهر السابع عشر ، وفي أوساط أمتنا ، بأننا نعيش لحظة تاريخية نستطيع كعرب أن ننجز فيها الكثير ونحقق هدف التحرير هو حس صادق . وهو وليد خبرة الشيوخ وحدس الشباب . وطبيعي أن يهيب بنا هذا الحس وأن نعمل بكل ما أوتينا من قوة بعد أن نُعمل العقل فيما ينبغي عمله .

○ إن تحقيق هدف التحرير يقتضي أن يحدث التلاحم بين الانتفاضة ومحيطها العربي بهدف إيجاد مزيد من الحقائق الجديدة على أرض الصراع تردع عدونا الصهيوني عن العدوان وتفرض عليه التسليم بحقوقنا ، وتصل بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها والكف عن مواجهتنا بالعداء والاعتراف بحقوقنا . وهذا التلاحم بين البعد الوطني والبعد القومي هو الأفعل في التأثير ، وهو الذي يحقق الاختراق على صعيد البعد الدولي . وإن أولئك الذين يهملون المحيط العربي لحساب الساحة الدولية مخطئون . فلنعمل إذن على التلاحم بين أمتنا العربية وانتفاضة شعبنا العظيمة .

○ إن انتصار الانتفاضة ببلوغها تحرير الأرض يقتضي فضلاً عن استمرارها وتصاعدها ؛ توظيف أوراق عربية كثيرة في هذه اللحظة التاريخية المواتية لتحقيق الهدف لصالح الانتفاضة وفي متطلبات مواجهة العدو . **وتوظيف هذه الأوراق يقتضي بداية حصرها وتحديد الكيفية المثلى لاستخدامها . وهذا يتطلب جهداً علمياً يجب أن ينهض به الذين يعلمون من السياسيين والعسكريين والباحثين والمفكرين . كما يتطلب قدرات قيادية في الاستفادة**

من هامش التحرك الحر .

○ إن الاستجابة لهذه اللحظة التاريخية تقتضي حشد طاقات الأمة . وهذا الحشد يتطلب معالجة السلبيات القائمة على صعيد التعامل مع أبناء الأمة ، وإنهاء المفارقات الغريبة التي تقترن بهذه السلبيات . والمسؤولية هنا على أهل الحل والعقد ليعالجوا الأمر على مستوى الحكم . وما أعظم ما يحققه الحشد .

كثيرة هي الأفكار التي تخطر على البال بشأن مايمكن للمحيط العربي في الدائرة العربية أن يقوم به . وقد علمتنا الانتفاضة أن الناس حين يحزمون أمرهم ويصوغون إرادتهم فإنهم يبدعون وهم أعلم بأمور دنياهم . وتتصل هذه الأفكار بالعمل على مختلف الصعد . والمطلوب هو أن توجد المؤسسات العربية الأهلية الطوعية التي تبلورها وتتابع العمل من أجل تنفيذها مع الحكومات .

لقد صدّقت انتفاضة شعب فلسطين العربي وعدها لأمتها ، وفاق ما أعطته وحققته كل توقع . وهي تتطلع إلي أن تصدق أمتها وعدها لها وتقوم بواجباتها نحوها كي نعيش اللحظة التاريخية بأبعادها وتحرر الوطن ويمارس شعب فلسطين حقوقه كاملة ، فيتحقق هدف أصيل من أهداف أمتنا وثيق الصلة بهدف وحدتها .

التزامات بريطانيا تجاه العرب بشأن فلسطين

يتجدد الحديث عن التزامات بريطانيا تجاه العرب بشأن فلسطين بين حين وآخر وإخال هذه الظاهرة ستستمر مادام الصراع العربي الصهيوني مستمراً، وإلى أن يسترجع شعب فلسطين العربي وأمته العربية حقوقهم في فلسطين وهانحن نرى في هذه الأيام تجديد هذا الحديث .

طبيعي أن تكون هناك أسباب وظروف محيطة وراء هذا التجديد في كل مرة يتجدد الحديث فيها عن هذه الالتزامات . فماهي الأسباب والظروف المحيطة هذه المرة ؟ هكذا سألت نفسي ، وكان الجواب متضمناً الوقوف أمام مجموعة أمور .

الأمر الأول : هو وجود توجه لتحريك العلاقات العربية الأوروبية وإعادة تكييفها ، وذلك بعد استعادة النظام العربي صحته وتقدم الجماعة الأوروبية على طريق « أوروبا ١٩٩٢ » أي السوق الأوربية الواحدة الموحدة . وتحريك هذه العلاقات ومستقبلها بعامة يتوقف على الموقف الأوربي من الصراع العربي الصهيوني كما تؤكد الخبرة التاريخية . وهذا الموقف الأوروبي متصل بموضوع الالتزامات البريطانية تجاه العرب بشأن فلسطين . وسيجري التطرق لهذا الموضوع في ندوة تعقد بالقاهرة في الأسبوع الأول من شهر نيسان إبريل حول العلاقات ينظمها مركز الأبحاث العربية . ولعلنا نعود إلى تناول هذا

الأمر بشيء من التفصيل بعد انعقاد الندوة التي يشارك فيها صفوة من المنطقتين .

الأمر الثاني : هو وجود توجه بريطاني للقيام بدور نشط في التحرك الدولي الجاري لإبرام تسوية للصراع العربي الصهيوني . وتقوم بريطانيا بهذا الدور من مواقع عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي ، وعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومكانها في المجموعة الأوروبية ، وعلاقاتها بالدول العربية ، وخبرتها بقضية فلسطين باعتبارها الدولة التي تباحثت مع قيادة الثورة العربية عام ١٩١٦ بشأن استقلال الأقطار العربية التابعة للدولة العثمانية ، والتي أصدرت في ٢ /١١ /١٩١٧ تصريح بلفور « المنطوي على العطف على الأماني اليهودية الصهيونية ، والتي احتلت فلسطين أواخر عام ١٩١٧ ثم حكمتها باسم الانتداب وعصبة الأمم من عام ١٩٢٢ وحتى يوم ١٥ /٥ /١٩٤٨ . وقد شهدت الأيام الماضية تحركاً بريطانياً يلفت النظر على صعيد القيام بهذا الدور .

الأمر الثالث : هو أن هذا التحرك البريطاني الذي قوي منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية قبل شهور لايتضمن **في طياته مايدل على أن بريطانيا تأخذ بعين الاعتبار فيه التزاماتها تجاه العرب بشأن فلسطين ، فهي تتحرك وكأنها قد نسيت هذا الالتزامات أو طوت صفحتها** . وهذا أمر سيحكم على التحرك بالفشل الذريع ، وسيجعل منه **تحركا لايسير في الاتجاه الصحيح . وقد لايكون إسهامه غير إيجابي فحسب بل يؤدي آثاراً سلبية على مساعي التسوية وعلى العلاقات العربية الأوروبية** .

إن هذا الحكم على التحرك البريطاني الحالي ليس متعجلاً . وقد صدر بعد تمهل ودراسة . والحق أنني كواحد من المتابعين للسياسة الأوروبية آثرت أن أتريث في تكوين رأي حتى استمعت مؤخراً إلى ردود الوزير البريطاني المختص

« والدجريف » على أسئلة المستمعين العرب في إذاعة لندن بعد أن تابعت تصريحاته أثناء زياراته المتتالية لأقطار عربية ولوطننا المحتل . وقد وجدت عدداً من المختصين العرب مصدرين هذا الحكم .

واضح أن هذا الحكم لايعني أن تصريحات ولدجريف وردوده لم تتضمن عناصر إيجابية نقدرها . ولكن هذه العناصر الإيجابية لم تنطلق من على أرضية الالتزامات . وقد شابها وقلل منها هذا الأمر . فالوزير البريطاني تحدث عن حقوق شعب فلسطين العربي كما يتحدث أي وزير من دول الجماعة الأوربية . وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل إنه في الإجابة عن سؤال معين أرسله أخ لنا من موريتانيا بدا أنه يعاني من المرض الغربي المستعصي وهو مرض « الكيل بمكيالين والوزن بميزانين » . وقد سأل أخونا العربي الموريتاني الوزير لماذا يختلف موقف بريطانيا من مقاومة شعب فلسطين العربي للاحتلال الإسرائيلي عن موقفها من مقاومة المجاهدين الأفغان للاحتلال السوفيتي، فتؤيد الثانية وتتحفظ تجاه الأولى . وكان جواب الوزير متضمناً القول « لأن إسرائيل دولة ديموقراطية » !!! ومشيداً بالمقاومة السلبية ، ولايدل هذا الجواب بمجمله على أن بريطانيا تأخذ بعين الاعتبار التزاماتها تجاه العرب بشأن فلسطين . وكأن هذه الالتزامات لم تكن أو كأنها انتهت .

الأمر الرابع: هو أننا نكاد نفتقد تحركاً عربيا تجاه بريطانيا والجماعة الأوروبية يُذكر بهذه الالتزامات ، وأن التحرك العربي الفلسطيني الذي حدث مؤخراً على صعيد معين لم يشأ إثارة موضوع تلك الالتزامات وأجّل الحديث عنها على أحسن الافتراضات .

واضح أن هذه الأمور الأربعة تدعو إلى تجديد الحديث عن هذه الالتزامات . وقد كان الطالب الجامعي العربي المصري الذي أرسل إلى محرر بريد جريدة في بلده « توضيحاً للدور الذي لعبته بريطانيا في فلسطين » مدركاً ذلك . والحق أن هذه الرسالة أكدت لي أن أجيالنا الصاعدة ستحمل

بدورها مسؤولية متابعة مطالبة بريطانيا الوفاء بالتزاماتها تجاه العرب بشأن فلسطين .

إن معالجة هذا الموضوع الذي يتجدد الحديث عن هذه الأيام يدعونا إلى أن نحدد المقصود بمصطلح « الالتزامات » في القانون الدولي ، ثم التعرف على ماهية هذه الالتزامات بعد تحديد الملتزم « بكسر الزاي » والملتزم له وموضوع الالتزام .

الالتزام فى القانون « واجب قانوني على شخص معين يسمى الملتزم ، يكون على هذا الشخص بمقتضاه أن يقوم بأداء ماالتزم به لمصلحة شخص آخر تم الالتزام له . فهو كما هو واضح واجب قانوني . والالتزام في القانون الدولي يقوم بين الدول والمنظمات الدولية أساساً . فيمكن للدولة أن تلتزم . وحين تكون هذه الدولة مباشرة لانتداب أو حماية أو وصاية على شعب آخر فإنها تتحمل مسؤولية مضاعفة ، هي مسؤولية التزامها ومسؤولية التزام الشعب الواقع تحت سيطرتها .

الدولة التي نحن بصددها هي بريطانيا . وقد التزمت بريطانيا عدداً من الالتزامات تجاه العرب بشأن فلسطين كدولة وكدولة منتدبة ، فهي الطرف الملتزم « بكسر الزاي » . أما الملتزم له فهو « العرب » بعامة و « شعب فلسطين العربي » بخاصة . ونؤكد على الدائرة العربية أولاً التي عليها اليوم مع الدائرة الفلسطينية الواقعة ضمنها مسؤولية المطالبة بالوفاء بهذه الالتزامات . أما موضوع الالتزامات فهو فلسطين .

ماهي هذه الالتزامات ؟ ومتى بدأ الالتزام بها وكيف تطور ؟

لقد بدأت بريطانيا التزاماتها تجاه العرب منذ عام ١٩١٥ في رسائل « مكماهون » إلى « الشريف حسين » . وتابعت هذه الالتزامات حتى عام

١٩٤٧ . ولانريد هنا أن نقص القصة بتفاصيلها فهي موجودة في الكتب . كما أن هدفنا هو أن نصل ببريطانيا إلى الوفاء بالتزاماتها وليس إلى إثارة نزاع معها . ولذلك فإننا سنعتمد في عرض هذه الالتزامات على النصوص البريطانية فنوردها حرفياً ومعلومٌ أن التفسير العربي لماورد في رسائل «مكماهون ــ حسين» بشأن الوضع في فلسطين هو « أن فلسطين كان أحد الأقطار العربية التي وعدت بريطانيا باستقلالها في هذه المراسلات » .

ثار خلاف بريطاني ــ عربي حول هذا التفسير ، بلغ ذروته عام ١٩٣٩ أثناء أنعقاد مؤتمر إنجليزي عربي في لندن بشأن قضية فلسطين . وبحثت بريطانيا في الوثائق وطرحت الموضوع على مختصين قضائيين لتنتهي إلى القول أثناء انعقاد المؤتمر في آذار مارس ١٩٣٩ :

« إن رأي العرب الخاص بتفسير المراسلات يبدو أقوى مما كان يظهر حتى حينئذٍ . مع عدم استطاعة بريطانيا قبول وجهة النظر العربية » .

إن مايهمنا في هذا الرد هو إقرار بريطانيا بوجود التزام منها تجاه العرب بشأن فلسطين . وننطلق من هذه الحقيقة لنتعرف على التزاماتها الواردة في تصريحاتها الرسمية ، بعد تبنيها سياسة إنشاء وطن قومي يهودي ، وإدارة ظهرها لوعودها العرب بالاستقلال ، وإبرامها اتفاقية سايكس ــ بيكو لتجزئة بلاد الشام وفيمايلي هذه الالتزامات :

١ ــ الالتزام البريطاني الوارد في تصريح بلفور ٢ /١١ /١٩١٧ بشأن شعب فلسطين العربي « .. على أن يفهم جلياً أنه لايجوز عمل شيء قد يغير الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين » .

٢ ــ الالتزام البريطاني الوارد في صك الانتداب ٢٤ /٧ /١٩٢٢ .

« ستكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن .. .. « كذا وكذا » وصيانة

الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بصرف النظر عن العنصر والدين » المادة ٢ . « وبينما تضمن إدارة فلسطين عدم الإضرار بحقوق الطوائف الأخرى من السكان ومركزهم ، ستعمل على تسهيل الهجرة اليهودية تحت ظروف ملائمة » . المادة ٦ .

٣ ــ الالتزام البريطاني الوراد في الكتاب الأبيض البريطاني المنشور بأمر ملك بريطانيا رقم ١٧٠٠ الذي أصدرته الحكومة البريطانية متضمناً تفسيرها الرسمي ــ الذي يعتمد عليه ــ تصريح بلفور ، وذلك رداً على « التعبيرات عن الأهداف الصهيونية » و « مخاوف العرب » بسببها . وقد جرى تقديم هذا الكتاب في حزيران ــ يونيو ١٩٢٢ إلى المنظمة الصهيونية وإلى وفد عربي فلسطيني كان في لندن .

« لقد نشرت بيانات غير رسمية مفادها أن الغاية المطلوبة هي خلق فلسطين يهودية بأجمعها . وراجت عبارات مثل ستجعل « فلسطين يهودية مثلما إنجلترا إنجليزية » . والحكومة البريطانية تعتبر أي أمل كهذا غير عملي. وهي لاتهدف إلى مثل هذا الهدف ولم تفكر في أي وقت من الأوقات في اضمحلال أو إخضاع السكان العرب ولغتهم وثقافتهم في فلسطين كما يبدو من مخاوف الوفد العربي . والحكومة تلفت الأنظار في فلسطين إلى أن نصوص التصريح المشار إليه لم تهدف إلى تحويل جميع فلسطين إلى وطن قومي يهودي ، بل إلى تأسيس وطن كهذا في فلسطين . وعندما يسأل عن معنى إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين يجاب بأنه لايقصد فرض قومية يهودية على سكان فلسطين جميعهم ..... « ولأجل تنفيذ هذه السياسة « الخاصة بإنشاء الوطن القومي اليهودي » من الضروري أن تستطيع الطائفة اليهودية زيادة عددها بالهجرة . ولايمكن أن تكون هذه الهجرة كبيرة تتجاوز ما تستطيع قوة الاستيعاب الاقتصادية للبلاد أن تتحمل في وقت استيعاب الواصلين الجدد » .

٤ ــ الالتزام الوارد في الكتاب الأبيض البريطاني الذي صدر في تشرين أول ــ اكتوبر ١٩٣٠ .

« يجب من جهة أن يدرك الزعماء الصهيونيون إدراكاً تاماً أنه من العبث أن يضغطوا على الحكومة البريطانية لكي تجعل سياستها الخاصة بالهجرة والأراضي مثلاً مطابقا لآمال غلاة الصهيونيين . وهذا يعني تجاهل واجب الدولة المنتدبة تجاه سكان فلسطين من غير اليهود ، وهو واجب يساوي في أهميته واجبها تجاه اليهود » .

وقد تضمن التفسير الرسمي لمضمون هذا الكتاب الأبيض الذي أعطاه رئيس الوزراء يوم ١٣ /٢ /١٩٣١ النص على أن الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية يجري تنفيذه **« من دون الإضرار بحقوق ومركز الطوائف الأخرى من سكان فلسطين » .**

٥ ــ الالتزام الوارد في الكتاب الأبيض البريطاني الذي صدر في آيار ــ مايو عام ١٩٣٩ تحت رقم ٦٠١٩ . .

« تعلن الحكومة البريطانية الآن بوضوح أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية » . « إن هدف الحكومة البريطانية هو إقامة دولة فلسطين خلال عشر سنوات يشترك في حكومتها العرب واليهود بطريقة تضمن مصالح الطائفتين الأساسية » . « لم يبق أمام الحكومة البريطانية ١ ــ محاولتها دوماً توسيع الوطن القومي اليهودي بالهجرة ضد رغبة الشعب العربي الفلسطيني التي أعلنها بقوة . ٢ ــ أو السماح بتوسيع الوطن القومي اليهودي إذا وافق العرب . أما السياسة الأولى فتعني الحكم بالقوة . وبصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى يبدو أن هذه السياسة في نظر الحكومة البريطانية مخالفة لروح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم ، ولالتزاماتها الواضحة لعرب فلسطين تحت الانتداب . وبالإضافة إلى ذلك فإن العلاقات بين العرب

واليهود في فلسطين يجب أن تقوم في النهاية على التسامح المتبادل وحسن النية . وإن سلام وسلامة وتقدم الوطن اليهودي تتطلب هذا . ولذلك قررت الحكومة البريطانية بعد دراسة عميقة والأخذ بنظر الاعتبار مدى توسع الوطن القومي اليهودي خلال العشرين سنة الماضية أن الوقت قد حان للموافقة مبدئياً على الحل الثاني المشار إليه أعلاه . وتقرر بعد قبول مالايزيد عن خمسة وسبعين ألف مهاجر خلال السنوات الخمس القادمة ابتداء من نيسان ــ إبريل ١٩٣٩ عدم السماح بالهجرة اليهودية إلا بموافقة العرب .

٦ ــ الالتزام الوارد في مقترحات الوفد البريطاني للمؤتمر الإنجليزي العربي الذي انعقد بلندن يوم ٧ /٢ /١٩٤٧ ، والتي قدمت للوكالة اليهودية . وقد نصت على فترة خمس سنوات من الوصاية البريطانية لتهيئة البلاد للاستقلال . وتضمن هذا الالتزام القول «إن أية تدابير تتخذ من أجل الهجرة اليهودية في المستقبل يجب أن تبنى على مراعاة خير فلسطين جميعها » .

هذه هي الالتزامات بنصوصها البريطانية . وهي تستحق من دولنا العربية حكومات وأفراداً الوقوف عندها ، والتأمل فيها ، لنبلور ما نستخلصه منها ونحدد ماينبغي عمله من أجل الوصول ببريطانيا للوفاء بها .

التعامل العربي مع الالتزامات البريطانية بشأن فلسطين

ماذا نستخلص من الالتزامات البريطانية تجاه العرب بشأن فلسطين بعد أن وقفنا أمام نصوصها الحرفية

وكيف نعمل من أجل الوصول ببريطانيا والغرب بعامة للوفاء بها ؟

نستخلص من مجمل النصوص البريطانية أن بريطانيا التزمت تجاه الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية عموماً بشأن قضية فلسطين بالالتزامات التالية :

أولاً ــ صيانة الحقوق المدنية والدينية للشعب العربي الفلسطيني في فلسطين .

ثانياً ــ عدم السماح بفرض قومية يهودية على سكان فلسطين جميعهم ، وعدم تحويل جميع فلسطين إلى وطن قومي يهودي ، وعدم جعل فلسطين يهودية ، وعدم إخضاع السكان العرب ولغتهم وثقافتهم في فلسطين أو اضمحلالهم .

ثالثاً ــ عدم السماح بأن تتجاوز الهجرة اليهودية الحد الذي يضر بحقوق الشعب العربي الفلسطيني ومركزه ، وأن لاتتم بعد هذا الحد إلا بموافقته .

رابعاً ــ أن يحكم الشعب العربي الفلسطيني نفسه بنفسه في دولة مستقلة بطريقة تضمن مصالحه الأساسية .

لقد اعترفت بريطانيا بهذه الالتزامات رسمياً في مناسبات إعلانها . وجاء هذا الاعتراف واضحاً في خطاب وزير الخارجية البريطاني إلى مجلس العموم يوم ١٨ شباط ــ فبراير ١٩٤٧ الذي ضمّنه الإعلان عن قرار الحكومة إحالة مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة ، **حيث تحدث عن « الالتزامات تجاه الطائفتين في فلسطين »** ، **وإحداهما هي عرب فلسطين** . فبريطانيا هي التي أقرت بهذه الالتزامات بعد أن ألزمت نفسها بها . وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإقرار جاء في سياق محدد نورده بنصه :

« واجهت الحكومة البريطانية تصادماً شديداً في المبادىء . **يوجد في فلسطين نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ عربي و ٦٠٠,٠٠٠ يهودي** . ويرى اليهود أن النقطة الجوهرية في مبادئهم هي إيجاد دولة يهودية ذات سيادة ، ويرى العرب أن النقطة الجوهرية في مبادئهم هي مقاومة تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في أي جزء من فلسطين حتى النهاية . وقد أظهرت مناقشات الشهر الماضي بوضوح عدم وجود أمل في حل هذا التصادم .... ولذلك توصلنا إلى أن الطريق الوحيد المفتوح أمامنا **هو وضع المشكلة أمام قضاء الأمم المتحدة** . وفي عزمنا وضع خلاصة تاريخية عن طريقة قيام الحكومة البريطانية بأعباء أمانتها في فلسطين خلال الخمس والعشرين سنة الماضية . **وسنوضح فيها ثبوت عدم إمكانية تنفيذ الانتداب** عملياً ، **وأن الالتزامات تجاه الطائفتين في فلسطين غير قابلة للمصالحة والتوفيق** .

واضح من هذا النص أن بريطانيا تعترف بالتزاماتها تجاه شعب فلسطين العربي ، تماماً كما تعترف بالتزاماتها تجاه الطائفة اليهودية . وإذا كانت قد أحالت المشكلة إلى الأمم المتحدة بعد أن واجهت ماأسمته «تصادماً شديداً في المبادىء»

فإن ذلك لايحللها من التزاماتها تجاه العرب بعامة وشعب فلسطين العربي بخاصة . ويرى الخبراء أيضاً أن ماحدث من تطورات على صعيد قضية فلسطين في أعقاب إنهاء الانتداب البريطاني يوم ١٥ /٥ /٤٨ وإعلان قيام « دولة إسرائيل » دون إعلان قيام دولة فلسطين ، والنكبة التي حلت بالشعب العربي الفلسطيني تضع على بريطانيا مسؤولية أخلاقية خاصة في العمل من أجل وفائها بالتزاماتها هذه ، وتحملها قبل ذلك مسؤولية دولية تجاه شعب فلسطين العربي والعرب بعامة بسبب نكبة فلسطين وعدم وفائها بتلك الالتزامات .

إن المسؤولية الدولية في صورتها التقليدية تنشأ نتيجة عمل لاالتزام قانوني دولي ارتكبه أحد أشخاص القانون الدولي مسبباً ضرراً لشخص دولي آخر ، وإن غايتها تعويض ما يترتب على هذا العمل من ضرر . وقد تطور هذا المفهوم كما يقول د . ابراهيم العناني في كتابه « الوجيز في القانون الدولي العام » ، فلم يعد ترتيب المسؤولية الدولية قاصراً على مجرد مخالفة للقاعدة القانونية ، بل أصبح مرتبطاً بحدوث الضرر الناجم عن عمل أو امتناع عن عمل ارتكبه أحد أشخاص القانون الدولي . ومعلوم أن من مصادر القاعدة القانونية الدولية التصرف بالإرادة المنفردة التي من صورها « الوعد » . وقد وعدت بريطانيا العرب قبل أن تعد اليهود . وتضمن تكليف عصبة الأمم لها أن تكون الدولة المديرة لفلسطين وفق نظام الانتداب فئة « أ » وعداً بالوصول بشعب فلسطين العربي إلى الاستقلال الكامل . وقوام المسؤولية الدولية في شكلها الحديث « يتمثل في حدوث ضرر لشخص دولي أو أكثر نجم عن عمل أو امتناع عن عمل صدر عن شخص دولي آخر » . وهل هناك أفدح من الضرر الذي أصاب شعب فلسطين العربي والعرب بعامة ونجم عن عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها تجاههم بشأن فلسطين .

هناك إذن مسؤولية دولية تتحملها بريطانيا تجاه العرب وشعب فلسطين

العربي فيكف نعمل نحن العرب من أجل الوصول ببريطانيا للوفاء بها ؟

إن أول ما ينبغي عمله هو فتح ملف لهذا الموضوع ، وإجراء دراسة شاملة له تتناول هذه المسؤولية على الصعيد القانوني وعلى الصعيد الأخلاقي وعلى الصعيد السياسي ، تتولى القيام بها جامعة الدول العربية ومعلوم أن موضوع الالتزام وما يترتب عليه من مسؤولية دولية تمت معالجته في القانون الدولي ، ويمكن للقانونيين أن يوفوه حقه من الدراسة . ويكون الانطلاق في دراسة « المسؤولية البريطانية الأخلاقية » من النظر فيما عاناه شعب فلسطين العربي أثناء الانتداب البريطاني وفي أعقاب خروج بريطانيا من فلسطين على صعيد الالتزامات الأربعة التي التزمت بريطانيا بها نحوه . وواضح أن حقوقه المدنية والدينية في فلسطين تعرضت لأشد صور الانتهاك ، وتم فرض الجنسية الإسرائيلية بما تعنيه من « قومية يهودية » على جزء منه عام ١٩٤٨ وأخضع أهلنا الذين بقوا في وطنهم للسياسة الصهيونية ، وتجاوزت الهجرة اليهودية كل حد فأضرت ضرراً بالغاً بحقوق شعب فلسطين العربي ومركزه ، وحال ذلك كله دون أن يحكم الشعب نفسه بنفسه في دولة مستقلة .

الانطلاق في دراسة المسؤولية البريطانية هذه يكون من الحرص على إقامة علاقات عربية بريطانية طبيعية مستقبلاً تمكن من توثيق العلاقات العربية الأوروبية بعامة . وواضح أن ذلك لايتحقق مادامت حقوق شعب فلسطين العربي لم تسترجع . وهكذا فإن طرح هذا الموضوع لايستهدف إثارة نزاع مع بريطانيا والغرب ، وإنما يستهدف الوصول بها إلى الوفاء بالتزاماتها كي تتوثق العلاقات العربية الغربية . والحق أن النظر في مستقبل هذه العلاقات يبين أن المناخ صالح للتقدم بها وتوثيقها ، وأن التوجه الأوروبي تجاه أمتنا يشهد نمو عناصر إيجابية فيه ، وذلك بفضل اتساع التواصل الأوروبي مع المنطقة « الأمر الذي حقق مزيداً من المعرفة على طريق التعاون ، وبفضل

الانتفاضة التي أطلعت الجماهير الأوروبية لأول مرة على بعض حقائق قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني من خلال متابعة أحداثها ، مما يفسح المجال أمام الخاصة في أوروبا الغربية ليحدثوا تغييرات جذرية في السياسات الأوروبية تجاه الصراع تلبي متطلبات تحسين العلاقات العربية الأوروبية ، كما أوضح كاتب هذه السطور في دراسة عن مستقبل هذه العلاقات يتم طرحها في ندوة تعقد بالقاهرة في الأسبوع الأول من نيسان ـــ إبريل ٨٩ حول « العرب وأوروبا ١٩٩٢ » . وقد توصلت هذه الدراسة إلى « أن قوة العناصر الإيجابية في التوجه الأوروبي تجاه أمتنا تختلف في درجتها بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، ولكن تغليبها يتوقف إلى حد كبير على تحمل بريطانيا بخاصة وأوروبا بعامة مسؤوليتها الدولية تجاه شعب فلسطين العربي ، ووفاء الحكومة البريطانية بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها » .

لقد بحث القانون الدولي في آثار المسؤولية الدولية ، وتوصل إلى أن النتيجة التي تستتبعها هذه المسؤولية هي « الالتزام بالتعويض » ضمن مبدأ أساسي أكده القضاء الدولي في أكثر من مناسبة وهو « التزام الشخص المسؤول بتعويض الضرر الذي حدث للغير » . كما بحث القانون الدولي في صور التعويض وهي « الترضية » التي تعوض الأضرار المعنوية ، و « الرد العيني » الذي يتم بإزالة ما ترتب على العمل الضار من آثار ، و « التعويض النقدي »

إن لنا بعد فتح ملف هذا الموضوع وإجراء الدراسة الشاملة هذه أن نطرحه على بريطانيا والجماعة الأوروبية رسمياً . والصيغة الأنسب للطرح هي « الصيغة العربية » التي تتحدث باسم العرب جميعاً ، ومنها يكون الانطلاق لإدراج الموضوع على صعيد العلاقات الثنائية . وهذا يعني أن تتخذ الدول العربية قراراً بهذا الشأن في جامعة الدول العربية ، وطبيعي أن تبادر منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ هذا القرار وتجدر الإشارة هنا إلى أن

موضوع « التزامات بريطانيا ومسؤوليتها » كان محل بحث في المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه الأخيرتين بخاصة عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ اللتين انعقدتا بالجزائر ، وكان الاتجاه السائد مع دراسة هذا الموضوع انطلاقاً من التسليم بأن بريطانيا تتحمل مسؤولية وأن الغرض من الدراسة البحث في كيفية التعامل مع الموضوع والتوصل إلى أفضل السبل في معالجته .

إن النجاح في طرح هذا الموضوع يتطلب أن تكون أهدافنا من طرحه واضحة . ويمكن اقتراح جملة أهداف نستهدفها من طرحه في هذه الفترة :

١ ــ دعوة بريطانيا إلى الالتزام بالعمل كي تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها ومثّل احتلالها إخلالاً بالتزامات بريطانيا تجاه العرب وشعب فلسطين العربي . وتوجه هذه الدعوة لبريطانيا باعتبارها الدولة التي تحملت مسؤولية الانتداب على فلسطين .

٢ ــ دعوة بريطانيا إلى الاعتراف من حيث المبدأ بدولة فلسطين المستقلة ، وإلى الإسهام الإيجابي في قيام صيغة اتحادية تعاهدية تجمع هذه الدولة بالأردن بخاصة ودول عربية أخرى بعامة .

٣ ــ دعوة بريطانيا للعمل بخاصة من أجل تطبيق « حق العودة » الذي كفله القرار الأممي رقم ١٩٤ لكل فرد في شعب فلسطين العربي .

٤ ــ دعوة بريطانيا لتقديم عونها في مسائل محددة أثناء عملية التفاوض في المؤتمر الدولي ، بحكم ماكان لها من دور كدولة منتدبة ، مثل مسائل المياه والاقتصاد والأمن والتعويضات . وكذلك مسألة مخالفة قانون « العودة » الإسرائيلي للشرعية الدولية وعدوانه على حقوق شعب فلسطين العربي .

لقد تجدد الحديث عن التزامات بريطانيا تجاه العرب بشأن فلسطين هذه الأيام مرة أخرى . وهو يأتي هذه المرة في زمن انتفاضة شعبنا العظيمة ، فلعلنا نستلهم من روحها وقيمها وعقلها مايساعدنا كعرب على إحسان التعامل مع هذا الموضوع .

الحفاظ على الذاكرة التاريخية
وربع قرن على قيام منظمة التحرير الفلسطينية

« بعد انقطاع عن كتابة المقال الأسبوعي دام شهراً شغلت خلاله بسفر أخذني عبر المحيط لأشهد حفل تخرج ثاني أولادي ، أجلس لأكتب فأجد عدة موضوعات تتزاحم أمامي ، وأمضي ساعات أقرأ وأتأمل قبل أن يستقر رأيي على الموضوع الذي له أولوية . وقد وقفت أمام تطور أحداث انتفاضة شعبنا العظيمة ، وممارسات عدونا وتحركاته بما في ذلك نص خطته لبلوغ السلام الإسرائيلي » ، وانعقاد القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء ، فوجدت أن فيها الكثير مما يحث على معالجتها . كما وقفت أمام موضوعات فكرية استوقفتني أثناء مشاركتي في بعض الندوات والحوارات مؤخراً ، ومنها موضوع التعددية السياسية وموضوع الوحدة . وانتهيت من ذلك كله إلى أن الموضوع الذي يفرض نفسه هذا الأسبوع هو إحياء الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة التحرير الفلسطينية . ففي مثل هذا الأسبوع من عام ١٩٦٤ قامت المنظمة حين انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول بين يومي ٢٨ أيار ــ مايو و ٢ حزيران ــ يونيو بالقدس » .

تحل هذه الذكرى وانتفاضة شعبنا العظيمة توشك أن تنهي شهرها السابع عشر ، وقد أوجدت حقائق على أرض الصراع العربي الصهيوني تفعل فعلها فيه ، وجعلتنا نعيش في زمن الانتفاض . وواضح أن الصله وثيقة بين قيام

المنظمة قبل ربع قرن وتطور جهاد شعب فلسطين العربي الذي أوصل إلى هذه الانتفاضة . وقد جاء قيام المنظمة هو أيضاً تتويجاً لجهاد استهدف إبراز كيان هذا الشعب بعد أن حلت به نكبة عام ١٩٤٨ . وكانَ تعبير الكيان الفلسطيني متداولاً بكثرة بين عامي ٤٨ و ٦٤ ، وهو تعبير قد يبدو غريباً اليوم بالنسبة الجديد من أبناء شعبنا وأبناء أمتنا العربية الذين ولدوا بعد قيام المنظمة وإنّ لنا نستذكر ماقاله المرحوم أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وصاحب الدور الخاص في قيامها ، عن هذا التعبير في خطابه في افتتاح المؤتمر الوطني الفلسطيني في ذلك اليوم التاريخي :

« .. وإني إذ أتحدث عن كيان فلسطيني أجدني أمام حقيقة مفجعة . لقد تداولنا هذا التعبير « الكيان الفلسطيني » سنوات عديدة . إنه تعبير غريب على الحياة العربية والدولية . إنه تعبير جديد لاسابقة له في تاريخ الأمم . وكل الشعوب التي كافحت لنيل حريتها لاتعرف هذا التعبير . لم يعرف تاريخ الشعب العربي شيئاً اسمه الكيان السوري المصري العراقي أو الجزائري . ولم تعرف آسيا الكيان الأندونيسي ولا أفريقيا الكيان النيجيري ، ولاعرفت أمريكا اللاتينة الكيان الكوبي ، ولكن فلسطين فريدة الكارثة وحيدة الفاجعة ، فكان لابد لها من وضع غريب ووحيد . وواضح أن السبب في ذلك أن كل الشعوب التي ابتليت بالاستعمار بقيت مستقرة في وطنها آمنة في ديارها ، تكافح في أرضها ، في جبالها ووهادها ، في شواطئها وسهولها ، وفي غاباتها وأحراشها ، ولكن شعب فلسطين قد اقتلع من وطنه ، وأُخرج من دياره وهدم كيانه ، فأصبح لابد له من أن يبني لنفسه كياناً ، ليستأنف حياته القومية ، وينهض بدوره الكامل في تحرير وطنه وتقرير مصيره » .

لقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية لتجسد هذا الكيان الفلسطيني ، ولتكون « الأرض الرمزية » التي يقف عليها جميع أبناء فلسطين أينما كانوا إلى أن يعودوا إلى وطنهم المحرر ، ولتصبح « التنظيم الأم » الذي ينضوي تحت

لوائه جميع التنظيمات والقوى في الساحة الفلسطينية ، ولتمثل طليعة النضال العربي ورأس الحربة فيه لتحرير فلسطين . وما أكثر الأحداث التي تتالت في أعقاب ذلك اليوم التاريخي الذي شهد قيام المنظمة ، يوم ٢٨ أيار ١٩٦٤ . وقد كان من بينها بدء مرحلة جديدة في الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني . وفرضت حرب حزيران عام ١٩٦٧ واقعاً جديداً حين احتل العدو الضفة والقطاع وسيناء والجولان ، استجابت المنظمة له ولتحدي النكسة بمقاومة الاحتلال . وتتالت حلقات هذه المقاومة التي حدثت من « الخارج والداخل » حتى جاءت انتفاضة شعبنا العظيمة تتويجاً لها

ما أكثر الذكريات التي تلح عليّ في هذه الذكرى كما تلحّ على إخوة أعزاء كثيرين عاشوا ذلك اليوم التاريخي . ونحن مدعوون إلى تسجيلها حفاظاً على ذاكرة شعبنا التاريخية ولكي تكون بين أيدي جيل جديد يتحمل المسؤولية . وإن الفكرة التي تتبلور ونحن نستحضرُ بُعد جهاد شعبنا في هذه الذكرى وسط مناخ الانتفاض في زمن الانتفاض هي أن هذا الجهاد أثمر الكثير رغم كل ما اقترن به من معاناة . فالكيان الآن حقيقة واقعة ، واسم منظمة التحرير الفلسطينية ملء السمع والبصر ، والانتفاضة وحلقات الجهاد التي سبقتها أوجدت حقائق كثيرة فعلت فعلها على الصعيد الدولي وهي وإن لم تصل بعدُ إلى تحرير الوطن إلا أنها تؤكد أن طريق الانتفاض موصل حتماً إلى العودة للقدس ورباها والناصرة وصفد ويافا وحيفا وغزة وشطآنها وبئر السبع وكل مدننا وقرانا ونجوعنا . وتلح علي مع هذه الفكرة كلمات تلك الأغنية العربية التي أبدعها المرحوم كامل الشناوي شعراً وعبد الوهاب لحناً وأم كلثوم غناء « كان وهماً وأمانيّ وحلماً / كان طيفاً وصحا النائم يوماً / ورأى النور فأغفى / كلما استيقظ نام / وارتمى بين الظلام ... ثم كانت صحوة / كالنار كالتيار / كالقدر العنيد ! / أيقظته بعثته ،خلقته / من جديد ، من حديد ... لاتسلني أين كنا ؟ / أين أصبحنا ... وكيف ؟ ... لاتسلني مالذي وحدنا

قلباً وصفا ؟... سل جموع الشهداء / سل دموع الأبرياء ... عرف الشعب طريقه / وجد الشعب بلاده / فإذا الحلم حقيقة / والأماني إرادة !! »

إن ذكرى قيام المنظمة قبل ربع قرن توحي بالكثير مما يشد من عزيمتنا على أن نعمل لتحويل الحلم إلى حقيقة ، ونتابع الجهاد حتى نحرر وطننا وطن الآباء والأجداد ووطن الأبناء والأحفاد .

تحل هذه الذكرى وعدونا الصهيوني لايزال يواجه حقيقتنا بالإنكار ، ويمارس أفظع أنواع الإرهاب الرسمي والفردي على شعبنا العظيم ، ويتمسك باستراتيجية العدوان تجاه أمتنا العربية ، ويجاهر بمخططاته متحدياً القانون الدولي . وهاهي جرائمه التي يقترفها يومياً وإجراءاته التي يتخذها تجسد ذلك كله . وهاهو يطرح خطة مكتوبة يسميها « مبادرة شامير للسلام » مؤكدة ذلك كله ، ومبينة أنه يحاول تغطية اهتزاز الأرض تحت أقدامه نتيجة الانتفاضة بالتشبث بموقفه والعمل على تسويق هذا الموقف في الغرب .

تأتي هذه الخطة لتكون صياغة جديدة لبرنامج حكومة شامير الذي عرضه على الكنيست في شهر كانون الأول ديسمبر الماضي وتحدثنا عنه في مقال سابق ، مع إضافة فكرة الانتخابات على الطريقة الإسرائيلية لتسويقه وتضليل من هو قابل للتضليل . ويكفي أن نقرأ في هذه الخطة أن من بين أهدافها « إيجاد حل لمشكلة عرب مناطق يهودا والسامرة وغزة » لكي نعرف « المكتوب من عنوانه » كما يقول المثل الشائع ، ونرى عدونا وهو مصمم على إنكار وجود شعب فلسطين العربي . ويتأكد لنا ذلك حين نقرأ في منطلقات الخطة الأساسية الحديث عن « مفاوضات مباشرة مبنية على أسس اتفاقية كامب دافيد » « وأن إسرائيل تعارض إقامة أي دولة فلسطينية إضافية في منطقة غزة والمنطقة الواقعة بين بين إسرائيل والأردن » ، « وأن إسرائيل لن تعقد مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية » ، « ولن يطرأ تغيير على

وضع يهودا والسامرة وغزة غير مايتفق مع المحددات الأساسية للحكومة . وتوضح الخطة أن بقية أهدافها هي إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل.» « وإقامة علاقات سلام بينها تتضمن الاعتراف والمفاوضات المباشرة وإنهاء المقاطعة والعلاقات الدبلوماسية ، وتوقف النشاط المعادي في المؤسسات أو المنابر الدولية ، وتقيم تعاوناً إقليمياً وثنائياً » ، « وتسوية لمشكلة سكان المخيمات في مناطق يهودا والسامرة وغزة » وذلك « بتحسين ظروفهم المعيشية وإعادة توطينهم » أي مع إبقائهم تحت الاحتلال . ولا تتردد الخطة عند الحديث عن الممثلين المنتخبين بالقول « وتحتفظ إسرائيل لنفسها بحق الموافقة من جديد عليهم » . كما تتحدث عن فترة انتقالية تستمر خمس سنوات وحل دائم يرتكز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بالتفسير الإسرائيلي المعروف لهما وعلى اتفاقات كامب دافيد ، أي إعطاء الاحتلال الشرعية باسم الإدارة الذاتية .

كان طبيعياً أن يرفض شعبنا هذه الخطة وكذلك ترفضه أمتنا . وكان متوقعاً أن تعتبرها عدة دول غربية غير كافية . ولكن الملفت للنظر أن تعلن الخارجية الأمريكية تأييد الولايات المتحدة لها ، ثم يعلن البيت الأبيض أن الرئيس بوش أبلغ إسحق رابين عند استقباله له « بأن اقتراح شامير يعد إسهاماً هاماً في عملية يمكن أن تؤدي إلى مفاوضات تؤدي بعدها إلى تسوية شاملة تتفق مع أمن إسرائيل والحقوق السياسية الفلسطينية » . ولايقف الأمر عند هذا الحد بل يضيف المتحدث باسم بوش أن الرئيس قال لرابين أيضاً إن خطة شامير تقدم لنا شيئاً نعمل به وإننا نتطلع إلى استجابة عربية بناءة لهذه الخطة » . وهذا مايؤكد أنه سيكون على المنظمة والدول العربية إيجاد حقائق تصل بالولايات المتحدة إلى الاقتناع بأن هذه الخطة محكوم عليها بالفشل ، لأن « مابني على باطل فهو باطل » ومالم يعترف العدو بحقيقة شعب فلسطين العربي ، وحقيقة الأمة العربية ، فإن خططه ستنفخ في أوار هذا الصراع العربي

الصهيوني ليحترق هو بالنار التي يُشعلها .

لقد شهد قيام منظمة التحرير الفلسطينية قبل ربع قرن تحضير عدونا الصهيوني نفسه لخوض حرب حزيران . والفكرة التي تتبلور ونحن نستحضر بُعد العدو في هذا الصراع وسط مناخ الانتفاض في زمن الانتفاض هي **أن المحاولات الصهيونية لفرض « السلام الإسرائيلي » على شعبنا وأمتنا لم تنجح ، وأن العدوان الصهيوني المستمر لم يفلح في أن يثنينا عن متابعة الجهاد بل وزاد من تصميمنا عليه ، وأن حلفاء الصهاينة الغربيين الذين اندفعوا في تشجيع هذا العدوان باتوا اليوم بعد عجزه عن تحقيق أهدافه يراجعون أنفسهم في زمن الانتفاض الذي كشفت فيه الانتفاضة حقيقة هذا العدو .**

إن ذكرى قيام المنظمة توحي بالكثير مما يشد عزيمتنا على متابعة الجهاد حتى يعترف عدونا بحقيقة شعبنا وحقيقة أمتنا ، وحتى نصل بالولايات المتحدة إلى التخلي عن تحالفها الاستراتيجي معه ، ونصل ببريطانيا إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه العرب بشأن فلسطين .

تحل هذه الذكرى وقد التأم شمل الدول العربية في مؤتمر قمة طارىء انعقد بالدار البيضاء وشاركت فيه جمهورية مصر العربية بعد غياب عشر سنوات عن جامعة الدول العربية ومؤسسة القمة فيها . والحق أن صلة وثيقة وجدت دوماً بين منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها ومؤسسة القمة العربية بخاصة والعمل العربي المشترك بعامة .

لقد قامت المنظمة قبل ربع قرن في أعقاب انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في مطلع عام ١٩٦٤ . وأذكر أن الملك حسين أبرز هذه الحقيقة في خطابه في افتتاح المؤتمر الفلسطيني الأول كحقيقة أولى من حقائق ثلاث فقال : « إن لقاءكم هذا هو امتداد لذلك اللقاء الميمون الذي كان لأمتكم كلها في اجتماع قادتها البررة قبل خمسة شهور . وهو بعض الحصاد اليانع لمرحلة هامة

بدأتها الأمة العربية في ذلك الاجتماع لتكرس فيها الأخوة الأزلية التي تربط أبناءها بعضهم ببعض ، والإيمان العميق الذي يشد قلوبهم إلى رسالة قومية مقدسة واحدة ، والتصميم الصادق الذي يلهم ضمائرهم ويلهب عزائمهم على تحقيقها » . كما أبرزها أمين الجامعة الأستاذ عبد الخالق حسونة في كلمته في الافتتاح التي جاء فيها : « وكانت الأمنية .. والتقى في الجامعة بمطلع هذا العام الملوك والرؤساء العرب ، ووضعوا خطط العمل القومي العربي سياسياً ودفاعياً وفنياً واقتصادياً،والتزموا بتسوية ماينهم من خلافات أساساً للعمل القومي المشترك . وأجمعوا على التعاون مع الفلسطينيين لتنظيم صفوفهم وفق مشيئتهم حتى تتقدم حركة تحرير فلسطين وتعمل معها الدول العربية كافة في النضال القومي ضد الاستعمار الاستيطاني الجائر لفلسطين مثلما أجمع العرب كلمتهم قبلاً وانتصروا في النضال القومي ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي في المشرق والمغرب العربيين ، ومثلما يجمعون الآن على النضال الوطني ضد الاستعمار في الجنوب اليمني المحتل وفي عمان والبريمي وفي كل مكان من العالم أجمع » . وقد لاحظ المرحوم أحمد الشقيري في كلمته « أن مؤتمر الذروة العربي كان أول اجتماع عالٍ يلتقي فيه المشرق العربي والمغرب العربي على قضية فلسطين » . وأوضح أن « محاولات متعددة جرت في الماضي داخل الجامعة العربية وخارجها لإنشاء الكيان الفلسطيني فلم تفلح تلك المجهودات لأسباب متعددة ، إلى أن انعقد مؤتمر الملوك والرؤساء في القاهرة فأقر بالإجماع العمل على إنشاء الكيان الفلسطيني » .

وقامت المنظمة في ذلك اليوم التاريخي على ركنين أساسيين : الأول هو إجماع شعب فلسطين العربي ، وقد تجسد أروع تجسيد في تكوين المؤتمر الفلسطيني الأول الذي ضم أربعمائه وعشرين عضواً وعضوي شرف هما رائدا الفن التشكيلي في ساحتنا الفلسطينية بعد النكبة الزوجان إسماعيل شموط وتمام الأكحل . وتمثلت في هذا المؤتمر جميع أماكن التجمع والتنظيمات والقوى

والشرائح الاجتماعية وأجيال الشباب والكهولة والشيخوخة . والركن الثاني هو توافق الدول العربية وبخاصة دول الجوار العربي لفلسطين . وقد تأثرت مسيرة المنظمة بحال العمل العربي المشترك على مدى ربع القرن الماضي ، إيجاباً وسلباً . تماماً كما تأثر حال العمل العربي المشترك بمسار الجهاد الفلسطيني .

إن الفكرة التي تتبلور ونحن نستحضر البعد العربي في هذه الذكرى وسط مناخ الانتفاض في زمن الانتفاض ، **هي أن هذين الركنين متكاملان ، ولابديل عن الالتحام بين جهاد شعب فلسطين العربي وإمكانيات الأمة العربية إذا أردنا أن نفوز في هذا الصراع العربي الصهيوني ، ولابد من أن يعمل العرب أجمعون بكل طاقاتهم كي تنتصر الانتفاضة ويتحرر الوطن .** وقد أوضح حديث إسحق شامير في أسبانيا أثناء انعقاد القمة أن عدونا مصمم على استهداف الدول العربية بعدوانه كي يفرض عليها التسليم ، وأن عينه وهو يحاول قمع الانتفاضة على بلوغ هذا الهدف .

إن لنا أن نتفاءل خيراً بعودة النظام العربي إلى الانتظام في عمله بكامل طاقته . وإن لنا أن نتطلع إلى أن ينهض هذا النظام العربي بواجباته في العمل لتحقيق جميع أهداف أمتنا وفي مقدمتها دعم الانتفاضة والتلاحم بها حتى تنتصر .

خمسة وعشرون عاماً مضت على قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، **وكل الدلائل تشير إلى أن هذا الصراع العربي الصهيوني مستمر ، وأننا نغذو السير في طريق مقاومة العدوان الصهيوني وقد انضم إلى القافلة جيل آخر . وإن من متطلبات إدارة الصراع تزويد هذا الجيل بالمعرفة التاريخية ، والحفاظ على ذاكرة الشعب والأمة ، وتنشئة جيل النماء على ماتتطلبه مواجهة العدو وتحقيق أهداف الأمة وتحرير الوطن وبلوغ السلام العادل . وهذا كله يقتضي إحياء أيامنا التاريخية وقد أبدع أجدادنا في تعبئة قوى أمتنا والوفاء**

بمتطلبات صراعها مع الفرنجة حين عمدوا إلى صياغة تلك السير الشعبية وتعميمها على لسان الراوى الذى ينشدها وهو يعزف على الربابة . ولاشك في أن يوم قيام منظمة التحرير الفلسطينية هو يوم تاريخي فلنحتفل به بأن نُعرِّف الجيل الجديد بقصته ونذكر أنفسنا بما جرى فيه ، ولنستخلص من أحداث ربع قرن ما يشحذ همتنا على متابعة الجهاد لدفع العدوان وتحرير الوطن .

حوار مع غربيين عن الانتفاضة والصراع

« جاء حواره معهما على غير موعد ، في محفل علمي ، على هامش ندوة فكرية دولية لم يتردد في أن يهتبل فرصة الحوار حين سنحت ، وهو يعلم جيداً أين يقف زميلاه الغربيان من قضية شعبه العربي الفلسطيني بخاصة وقضايا أمته العربية بعامة ، ويعرف الكثير عن دور أحدهما في الوقوف مع الصهيونية العنصرية

تذكّر ما كتبه عن فوائد الحوار ، ووضع نصب عينه أن يصل من خلال الحديث معهما إلى سبرٍ للأغوار ، وإيحاءٍ بأفكار . وأقدم وهو يستشعر عظمة ما حققته انتفاضة شعبه التي جعلت الرجلين حريصين على أن يُنصتا إليه ، وقد كان أحدهما من أولئك الذين في آذانهم وقر . واستحضر سلسلة حلقات جهاد شعبه وأمته ضد التحالف الاستعماري الصهيوني ، وجهاد سبْعة عشر شهراً متصلة في حلقة الانتفاضة الأكثر توهجاً والأكثر صلابة » . وخطر على باله أن العدو يسمي هذه الانتفاضة الحرب السابعة ، وأن صاحب « العقد الفريد » قال عن الحرب وهو يستهل كتاب الحرب « والرأي فيها أبلغ من القتال » .

كانا يتناوبان السؤال والجواب والتعليق بمنطق واحد ، هو السائد في حضارة الغرب . وكان بدوره يجيب ويسأل ويعلق من موقع انتمائه للحضارة

العربية الإسلامية . وفيمايلي بعض ماتضمنه هذا الحوار .

+ سأله الغربي الأمريكي : « لماذا لاتقبلون ـــ فلسطينيين وعرباً ـــ إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع وفق « مبادرة شامير للسلام » ؟

○ أجاب : « لأن هذه المبادرة تؤكد عزم الحكومة الإسرائيلية على انتهاج طريق الحرب . وهذا واضح من سطورها الأولى » .

+ كيف ؟

○ إن هذه الوثيقة تتحدث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ على أنها « مناطق يهودا والسامرة وغزة » مستخدمة مصطلحات التوسع الصهيونية ، وتسمي شعب فلسطين العربي هناك « عرب المناطق » مستمرة في محاولتها إنكار وجوده ، وتجعل من أسس « المبادرة السياسية الإسرائيلية » إيجاد حل لمشكلة هؤلاء العرب وتسوية « مشكلة سكان المخيمات في مناطق يهودا والسامرة وغزة » ، مستمرة في إنكار حقوق شعب فلسطين ، وهاربة من مواجهة حقيقته إلى الحديث عن « إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل » و « السلام مع الأردن » .

+ قال الغربي البريطاني : « لقد أكد شامير حين زار لندن مؤخراً أن مفاوضات المرحلة التالية يمكن أن « تفحص كل البدائل المقترحة لتسوية متفق عليها » . سمعت ذلك منه بنفسي ، وأنت تعلم أني لاأتعاطف مع ليكود وإنما تعاطفي هو مع حزب العمل » .

○ أعلم ذلك عنك . ويبدو لي أنكما لم تقرءا نص الوثيقة التي تضمنت قبل الحديث عن الانتخابات تحديد منطلقات المبادرة بأنها « التفاوض المباشر المبني على أسس اتفاقية كامب دافيد ، ومعارضة إقامة دولة فلسطينية إضافية في منطقة غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن ، وأنه لامفاوضات مع منظمة

التحرير الفلسطينية ، وأنه لن يطرأ تغيير على وضع يهودا والسامرة وغزة غير ما يتفق مع المحددات الأساسية للحكومة » . وأرجو أن تلاحظا أسلوب الصياغة فيما يتعلق بالأراضي وأن تتذكرا بأن المحددات الأساسية للحكومة التي شكلها إسحق شامير تتمسك بالتوسع الصهيوني .

+ قال الغربي الأمريكي : « إن إجراء الانتخابات واختيار ممثلين منتخبين سيفتح الطريق أمام إحداث تغييرات في الموقف الإسرائيلي . هذا أمر خبرناه في الغرب من قبل » .

○ ونحن أيضاً نعتقد أن انتفاضة شعبنا ودعم أمتنا لها هو الذي يحدث التغيير في الموقف الإسرائيلي . وقد استهدفت « المبادرة الإسرائيلية » إنهاء الانتفاضة ، فتحدثت عن انتخابات « في مناخ خال من العنف والتهديدات والإرهاب » . واستهدفت أيضاً تضليل قطاعات من الرأي العام الغربي حين وصفت هذه الانتخابات بأنها « حرة وديموقراطية » وهل يمكن أن تكون انتخابات تجريها سلطات الاحتلال تحت حراب الاحتلال حرة وديموقراطية !! ثم أية انتخابات هذه التي تنتهي بتكريس الضم الصهيوني للأراضي الفلسطينية وإقامة فترة من الحكم الذاتي ، وليس هذا فحسب ، بل تقيّد نتائجها بالنص على أن « إسرائيل تحتفظ لنفسها بحق الموافقة من جديد على المنتخبين » في مرحلة التفاوض على ما أسمته الوثيقة « الحل الدائم » .

— قال الغربي البريطاني : « لقد أوضح شامير في لندن أن الانتخابات لن تجري إلا إذا وقفت الانتفاضة . وحين قلنا له وكيف تقبل منظمة التحرير الفلسطينية إيقاف الانتفاضة دون أن تحقق شيئاً أو تضمن تحقيق شيء ، أجاب بأنه يمكن لعرب المناطق أن يعودوا للانتفاض مرة أخرى . أنا لا أقول بذلك ولكنني أنقل كلام شامير .

○ أفهم جيداً حقيقة أنك لاتقول بذلك . لأنك تدرك أن الشعوب إذا

انتفضت فإنها تتابع نضالها حتى تبلغ أهدافها . وشعبنا عازم على تحرير أراضيه المحتلة ، ولن تخدعه مبادرة عمد عدوه إلى طرحها ليصعد الممارسات الإرهابية الصهيونية الرسمية وغير الرسمية على كل فلسطيني . ولقد قال إسحق رابين صراحة بعد إعلان المبادرة الإسرائيلية : « إن عرض المفاوضات يقدم لإسرائيل تبريراً أخلاقياً لقمع الفلسطينيين الذين يؤثرون العنف » . كما قال : « إن الفلسطينيين الذين يرفضون مبادرة الحكومة السلمية يجب أن يجبروا على دفع ثمن أعلى » ، وحذّر من أنه سيتخذ إجراءات أكثر قسوة ضد الانتفاضة . ونحن نتابع مايسميه إسحق رابين « سباق الإرادات » من موقع ثقة لاتتزحزح بمدى صلابة إرادة شعبنا .

ــ قال الغربي الأمريكي : « حسناً . أعتقد أنني أتفهم أسباب رفضكم المبادرة الإسرائيلية . ولكن هذا الرفض سيعني تفاقم الأمور في الضفة والقطاع . فماهو تقديرك لما سيحدث هناك ؟ وكيف ترى الوضع القائم ؟

○ رؤيتي للواقع القائم تنطلق من حقيقة وجود انتفاضة شعبية استمرت شهوراً كثيرة ، وهي توجد كل يوم حقائق جديدة على أرض الواقع . وقد كونت في المنطقة « مناخاً » ، فقويت روح الانتفاض فيها . فهذه الانتفاضة عامل حاكم في الواقع القائم ، والحديث عنها ذو شجون ، وأنا أعلم ، اهتمامكما بمتابعة أخبارها ولذلك لاأريد الإسهاب في الحديث عنها ، ولكنني أقف بعد الانطلاق من حقيقتها أمام الممارسات الإسرائيلية القمعية التي تحاول إرهاب شعبنا وإنهاء انتفاضته . وأنتما أيضاً تتابعان هذه الممارسات التي تحفل بصور الإرهاب الرسمي وغير الرسمي . وهي تطرح بمجموعها سؤال « ماذا بعد ؟ » وأنا أوجه إليكما هذا السؤال . ألا تريان بأن الأمر يتفاقم ، وسيبلغ هذا التفاقم مداه مادام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مستمراً ؟ إن شعبنا يعاني الكثير ولكنه صامد . ولن تقتصر المعاناة عليه وحده . ألا تريان أن السياسة الأمريكية التي تمكن الإسرائيليين من الاستمرار في احتلال أراضي الغير بالقوة

تتحمل مسؤولية خاصة في هذه المعاناة ؟ ألا تريان أن المسؤولية البريطانية تجاه شعب فلسطين العربي والعرب بعامة لاتزال قائمة على المستويين القانوني والأخلاقي باعتبارها الدولة التي انتدبتها عصبة الأمم ؟ أما آن الأوان أن نسمع من المسؤولين الأميركيين والمسؤولين البريطانيين إدانات صريحة لانتهاكات الإسرائيليين لحقوق الإنسان والقانون الدولي ؟ أما آن الأوان أن تحسم الولايات المتحدة أمرها وتحدد موعداً للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية فتقارب الصراع بطريقة صحيحة بعد أن أثبتت الأحداث فشل مقاربتها له بطريقتها الراهنة ؟

— قال الغربي الأمريكي : « الإسرائيليون لايقبلون من الولايات المتحدة أن تحدثهم عن الانسحاب . ولكنهم يقبلون سماع حديث الحكم الذاتي للفلسطينيين . والولايات المتحدة إذا حددت موعداً للانسحاب تكون قد انتقلت بموقفها نقلة يبدو معها وكأنها تخلت عن إسرائيل . وهي لاتريد أن تضغط على الإسرائيليين . وعليكم أنتم أن تدركوا المخاوف الإسرائيلية . فما الذي يضمن لإسرائيل إذا انسحبت وقامت « إمارة » في نابلس أن أميرها لايحلم بتحرير يافا ؟ وأنا أعرف أنك من يافا . وما الذي يضمن لإسرائيل ألا يتحرك فلسطينيو الجليل وينتفضوا بدورهم ؟ وما الذي يضمن لإسرائيل إذا انسحبت من أراض محتلة عام ١٩٦٧ ألا تطالبوها بالانسحاب إلى خطوط تقسيم عام ١٩٤٨ ؟ ألم تتحدثوا في قرارات مجلسكم الوطني عن قرار ١٨١ الأممي ؟

○ ألا ترى أن الذي يتحدث عن أمير نابلس الفلسطيني العربي ويخشى من أحلامه التحريرية المحتملة هو الذي سيطرت عليه أحلام الهيمنة على المنطقة العربية كلها ، فحاول أن يمارسها عملياً ؟ أرجو أن تتذكر كمثل على ذلك سلوك مناحم بجين وهو يلتقي بكميل شمعون ويستدعي بشير الجميل ، ويغزو لبنان ، ويعتدي على العراق . لماذا لانواجه أخطار التوسع الصهيوني القائم ؟

والحق أن مواجهتنا لهذه الأخطار هي التي تصل بنا إلى السلام العادل الذي يوفر بدوره الضمانات . هل تظن أن نموذج جنوبي أفريقيا يمكن أن ينجح في منطقتنا ، أوحتى أن ينجح في جنوبي أفريقيا على المدى المتوسط ؟ مادام الإسرئيليون أسرى فكرة « الجيتو » « المهيمن على المنطقة » فسيعيشون كابوس مخاوفهم التي هي من صنع أيديهم ، وسيتخذونها مبرراً للغرق في الممارسات الإرهابية . وسيكون عليهم أن يتحملوا مسؤولية هذه الممارسات . وهاهم يقرءون قرارات المجلس الوطني الفلسطيني على طريقتهم ، وسؤالك بشأن هذه القرارات ذكرني بالقراءة الإسرائيلية لها . والحق أن قرارات مجلسنا الوطني بعامة لم ترسم خرائط ، ولم تنص على حدود بعينها ، وإنما تحدثت عن حقوق شعبنا . كما أن ذكر قرار ١٨١ الأممي جاء في وثيقة إعلان الاستقلال في معرض السرد التاريخي . وطبيعي أن قرارات مجلسنا الوطني لم تتحدث عن حدود وإنما تحدثت عن الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فأنت تعلم بأن الإسرائيليين رفضوا رسم خرائط للدولة التي يريدونها . ولقد تحدث مشروع السلام العربي الذي صدر عن قمة فاس الثانية عن الانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

إن ما أريد الوصول إليه هو أن الإسرائيليين يعتمدون استراتيجية الحرب ، وأن أحداث أربعة عقود مضت تؤكد الحاجة إلى أن تتخلى الولايات المتحدة عن استراتيجية الحرب هذه ، وتتحول عنها إلى استراتيجية السلام العادل . وهذا يقتضي من الولايات المتحدة أن تحسم بداية في اختيارها بين أن تكون منطقتنا منطقة حرب وصراع أم منطقة سلام عادل . فإذا كان الاختيار هو السلام العادل ، فهذا يقتضي أن تحسم في أمر الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ضمن مدى زمني محدد قصير وتدعو الإسرائيليين إلى نبذ فكرة « الجيتو المهيمن على المنطقة » . ولابد أن يكون واضحاً لها أن الحكام الإسرائيليين لن يكونوا قادرين على اتخاذ قرار بشأن

الانسحاب . وهذا مايجمع عليه عدد ممن درسوا الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بخاصة والاستعمار الاستيطاني بعامة ، ولذا فلابد أن يتم فرض الانسحاب عليهم . وهناك أصوات يهودية تطالب بقرار دولي يساعد الإسرائيليين على إنقاذ أنفسهم من أنفسهم .

— قال الأميركي الغربي : « لا أعتقد أن نموذج جنوبي أفريقيا يمكن أن ينجح في منطقتكم . وماتقوله عن التحول من استراتيجية الحرب إلى استراتيجية السلام العادل يستحق أن يكون محل تفكير أصحاب الرؤى والمشكلة هي أننا لا نكاد نجد أحداً منهم بين الإسرائيليين . وإنه لأمر ملفت للنظر أنه ظهر عبر حقب التاريخ بين اليهود عدد من المفكرين والفلاسفة تفاعلوا مع المجتمعات التي عاشوا فيها . أما هؤلاء الإسرائيليون فقد ظهر منهم مقاتلون فيهم أبطال ، وصناعيون ، وزراعيون ، وحرفيون ، ولكن لم يظهر فيهم مفكرون أو فلاسفة . والأمر يستحق الدراسة .

○ نعم يستحق ويبدو لي أنه مرتبط بالمناخ الذي يسود سماء الاستعمار الاستيطاني . وإني أذكر عدداً من المفكرين والفلاسفة اليهود الذين ظهروا في حضارتنا العربية الإسلامية وأشهرهم موسى بن ميمون ، وألاحظ أن اليهود الذين عاشوا في ظل هذه الحضارة اعتزوا بالانتساب إليها والإسهام فيها . وقد قرأت مؤخراً ليهودي فلسطيني عربي الأصل كتاباً عن أجداده عرّف نفسه فيه بأنه من « يهود الإسلام » . وهذا يدعوني إلى أن أجزم بأن اعتماد استراتيجية السلام العادل تمكن قيم حضارتنا العربية الإسلامية من أن تكون الضمان لكل يهودي يعيش في ظلها ، فقد كان هذا شأنها على مدى أربعة عشر قرناً .

— قال الغربي الأمريكي في ختام حوار حول الحضارة العربية الإسلامية وأوضاع اليهود في ظلها وغير المسلمين بعامة : « من الواضح أن حضارتكم لم تعرف العداء للسامية . هذا مايشهد به التاريخ . والحال مختلف في الغرب

الأوروبي . وواضح أن الإسلام يحث على احترام حرية الاعتقاد . وأنا أسلم بأن أتباع الأديان الأخرى مارسوا هذه الحرية ، ولكن في ظل غلبة الإسلام » .

○ ويمكن أن نضيف بأنهم شاركوا في الحكم ضمن مؤسساته . وما أكثر ما استوزر الحكام رجالاً منهم .

ـــ قال الغربي البريطاني معيداً الحوار إلى الانتخابات التي جاء ذكرها في مبادرة شامير :« أخشى إن لم تتم هذه الانتخابات أن يعمد شامير إلى الاستمرار في ركوب موجة المتطرفين . فكيف السبيل للخروج من هذا الوضع ؟ »

○ السبيل هو إيجاد مزيد من الحقائق على أرض الواقع تفرض حين تبلغ حداً معيناً على شامير وكل المتطرفين والذين يتظاهرون بالاعتدال من الصهاينة أن يذعنوا لها . وهاهي الانتفاضة تقوم بدورها ويبقى أن تقوم الأسرة الدولية بدورها .

ـــ قال الغربيان : « يبدو أن فكرة اعتماد استراتيجية السلام العادل تستحق منا أن نبذل جهداً للدعوة لها . ومن درس تاريخكم يعرف أنكم قوم مثابرون لاتتخلون عن تحقيق أهدافكم ولاتتنازلون عن حقوقكم . ولابد أن تأخذ نحن الغربيين هذه الحقيقة في اعتبارنا »

سؤال ينتظر جواباً عربياً .. وفتوى حاخامية تستحق وقفة

متى يبدأ التلاحم العربي بالانتفاضة بالحدوث ؟ وكيف السبيل إلى تحقيقه ؟ يشتد إلحاح هذا السؤال ، بينما تتابع الانتفاضة عطاءها في شهرها الواحد والعشرين ، وجرائم الإرهاب الصهيوني الرسمي والفردي تتصاعد ، ومجريات الأحداث في المنطقة تؤكد أن السبيل الوحيد لتسوية الصراع العربي الصهيوني هو « بإحداث تحول بنائي في توازن القوى من خلال استكمال التحول داخل الوضع الفلسطيني وفي الدائرة العربية بعامة » .

لقد أصبح واضحاً لكثيرين ممن أخطئوا قراءة السياسة الأمريكية ، أن إدارة الرئيس بوش لا تطمح لإيجاد حل لقضية فلسطين ، وإنما غاية ماتطمح إليه هو « إعادة تشكيل المناخ السياسي في منطقتنا » ليكون ممكناً بعد ذلك « قبول الفلسطينيين بحكومة ذاتية على أجزاء من الضفة والقطاع » . وكان هؤلاء الذين أخطئوا القراءة قد ظنوا أن القبول بالشروط الأمريكية يمكنهم من بلوغ أهداف تمثل حداً أدنى مقبولاً لديهم ، وأن شريط المشاهد الأمريكي للتحرك الجاري ينتهي بمشهد ممارسة حق تقرير المصير . وأصبح واضحاً لهؤلاء أيضاً أن قراءاتهم للتفاعلات الجارية داخل الكيان الصهيوني كانت هي الأخرى خاطئة ، وهاهي التقارير الأسبوعية عن هذه التفاعلات تقدم أمثلة جديدة على أن الحكومة الإسرائيلية لاتفكر إلا في « قمع الانتفاضة واستكمال ضم

الأراضي العربية المحتلة والتخطيط لعدوان صهيوني جديد على الدول العربية » .

أحد هذه الأمثلة برز في مطلع شهر آب أغسطس الجاري ١٩٨٩ ، وهو يستحق وقفة خاصة عنده لأنه متصل بالبعد العقيدي في الصراع العربي الصهيوني . وقد جاء في خبر نشرته جريدة هتسوفيه مع جرائد إسرائيلية أخرى . يقول الخبر « صادق مجلس الحاخامات الأعلى أمس على صيغة القرار الذي قدمه إليه الحاخامان الأكبران فيما يتعلق بالنضال من أجل « أرض إسرائيل » و « أرض إسرائيل الكاملة » .. ثم يورد الصيغة وهي تتألف من ثلاثة أجزاء ، وقد فكرت في إيجازها ولكني أرجح إيرادها كاملة لأهميتها البالغة وكونها فتوى دينية يهودية صادرة عن المرجع الديني اليهودي الأعلى في الكيان الصهيوني » . فلنقرأ نص القرار :

« أ » إن المبرر القائل بضرورة الانسحاب من الضفة الغربية للحفاظ على الحياة ولأن العرب يقتلون اليهود ، هو نفسه المبرر ذاته الذي تبناه بعض الحاخامات عام ١٩٤٨ لمعارضة قيام دولة إسرائيل ، لأنهم كانوا يدركون أن إقامة دولة إسرائيل رغم أنف العرب سيؤدي إلى سقوط ضحايا خارج أرض إسرائيل وداخلها . غير أن الحاخامية العليا ومعها غالبية حاخامات « أرض إسرائيل » اتخذوا قراراً يقول « نظراً لأن أوامر التوارة وتعاليمها تنص على احتلال أرض إسرائيل والسكن فيها ، كما جاء في الفقرة القائلة « والتعاليم تقضي بالمحاربة من أجلها » ، فإنه لاينبغي علينا الانسحاب أو التراجع عن هذا الأمر خشية سفك الدماء وبسبب بعض المجرمين العرب لأن هذا الطريق الذي نخوضه هو طريق التعاليم الإلهية .

لقد ضحى اليهود بحياتهم من أجل هذه البلاد منذ عهد يهوشع بن نون والحشمونئيم وحتى إقامة المستوطنات خلال العهد الأخير في الشمال والجنوب دون أن يخشوا على حياتهم من القتلة العرب . ومكانة الضفة الغربية الآن هي

تماماً كمكانة الجليل خلال حرب عام ١٩٤٨ ، والتبرير الذي تزرع به البعض لاقيمة له في الوقت الحالي تماماً كما لم يكن له أية قيمة في السابق .

ب) لقد أكد جميع الذين ناقشوا هذه القضية تقريباً على عدم صحة تبرير الخشية على حياة الإنسان إذا ما استخدم كذريعة لتسليم قسم من « أرض إسرائيل » ونقله من السيطرة الإسرائيلية إلى **سيطرة الغرباء !!** وذلك بالاستناد إلى التوجيه البسيط الذي وضعناه كأساس لثقافتنا والقائل « إن كل **حرب مقدسة** ترتبط بالتضحيات لأن الحروب عادة ما تتطلب تضحيات ، **والتوراة أمرتنا بأن نحارب حرباً مقدسة** . وإننا نتوسل إلى الله أن لاتصل إسرائيل إلى هذا الوضع ، وأن لايسقط أي إسرائيلي في الحروب كما قال قادة الجيش للنبي موسى « لم يسقط منا شخص »

ج) إن الحاخامية العليا تعرب عن دهشتها البالغة وأسفها الجم **لقيام يهود بطرح هذا التبرير أمام حاكم غير يهودي** والقول له : « إن تعاليمنا الدينية تلزمنا بالاحتفاظ بالضفة الغربية لكن ونظراً لأنكم على استعداد لقتل اليهود إذا لم ينسحبوا منها ، فإنه يتوجب علينا الانسحاب كي نصون حياة اليهود الذين ترغبون في قتلهم » . والحقيقة **هي أن العرب يرغبون أيضاً في قتل اليهود في** القدس وتل أبيب والجليل ، والخوف على الحياة في الضفة هو نفسه الخوف عليها في هذه الأماكن أيضاً

د) إننا نرى أن الحفاظ على حياة اليهود لايتطلب منا عدم الانسحاب من الحدود التي نسيطر عليها الآن فحسب ، بل هو أيضاً يلزمنا بالتمسك بها بكل قوتنا ، لأن الأماكن التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي الآن هي الضمانة الوحيدة لانخفاض **حوادث قتل الأنفس اليهودية** وانسحابه منها يصعد ويزيد الأخطار التي تتعرض لها هذه الأنفس اليهودية من المناطق التي سنخليها» .

لست بحاجة إلى التعليق على هذا « القرار ـ الفتوى الحاخامية » ، **فهو**

واضح جليّ في منطلقه وفي سياقه وفي لغته وفي النتيجة التي ينتهي إليها . وأنا واثق أن القاريء له سيتأمله ملياً ويقف أمام نقاط محددة فيه كما وقفت وأنا أقرؤه . فالمنطلق عقيدي يستخدم الدين ، وهو تمييزي يميز بين اليهود وغيرهم من « الأميين ــ الجوييم » . والسياق سياق احتلال و « حرب مقدسة » وضم ، واللغة لاتشير إلى العرب إلا « كمجرمين » و « قتلة » . والنتيجة هي ليس عدم الانسحاب فحسب بل التمسك بكل قوة . والقرار يتضمن في داخله ما ينقض المزاعم الصهيونية فهو يتحدث عن تعاليم التوراة التي تنص على احتلال أرض إسرائيل والسكن فيها أي أن هذه الأرض هي وطن لشعبها الفلسطيني العربي منذ القديم حين كانت تحمل اسم أرض كنعان ثم يعتبر القرار ممارسة شعب فلسطين العربي لحقوقه على جزء من أرضه « سيطرة الغرباء » . والقرار مهتم بالأنفس اليهودية ولايلتفت مجرد التفات إلى الأنفس العربية التي تقوم الصهيونية بإزهاقها بالدم البارد .

لقد حرصت بعد أن قرأت هذه الفتوى على أن أتعرف من خلال الصحف الإسرائيلية على الظروف التي أحاطت بصدورها وأتابع التفاعلات التي أحدثتها ، لأحدد حجم هذا المثل الجديد ، فتأكد لي أن الأمر ليس مجرد فتوى دينية عابرة ، وإنما هو خط أساسي يلتقي عليه جلّ الحاخاميين الدينيين مع غالبية السياسيين في الكيان الصهيوني ·ويتبناه مجاهرةً رئيس الحكومة الإسرائيلية . ولفت نظري بخاصة رفض هذا الخط شعار « أرض مقابل السلام » الذي عممته إدارة الرئيس ريغان ، والتمسك بشعار « أرض إسرائيل الكاملة » ، وتبني مفهوم « للسلام » على هذا الأساس . وإن لنا أن نقرأ ماجاء في خطاب إسحق شامير في اجتماع الحاخامات الذي أصدر « القرار ــ الفتوى » لنضع أيدينا على هذا الخط الأساسي . وقد ذكرت هآراتس يوم ٢٨ /٧/ ٨٩ أن شامير قال في الاجتماع : « إن السلام ليس امتيازاً للخونة المستسلمين والمتنازلين » ، وأضاف إنه « لايوجد أي تناقض بين السلام وبين

أرض إسرائيل الكاملة » ، وخاطب المئات من لحاخامات قائلاً : « إنني مقتنع بأنكم ستقاومون كل ميل إلى التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل وقد حاول الزعماء الأمريكيون خلال المحادثات االتي أجريتها معهم إقناعي بتضمين المبادرة السلمية تنازلات عن أجزاء من « أرض إسرائيل » وسموا ذلك بلغة دبلوماسية « مناطق مقابل السلام » ، فرفضت هذه الأفكار رفضاً قاطعاً ، لأنني أؤمن بأنه من الممكن التوصل إلى السلام دون التنازل عن ذرة تراب واحدة» ثم أعلن أنه حين ستجري إسرائيل مفاوضات مع الدول العربية حول الحل الدائم خلال المرحلة الثانية لمبادرته « فإننا سنصر على عدم شمل التسوية الإقليمية هذا الحل » .

كان من الأمور التي استوقفتني في متابعتي للتفاعلات التي أحدثتها هذه الفتوى الدينية والظروف التي أحاطت بصدورها ، الهجوم الذي تعرض إليه الحاخام عوفاديا يوسف في متن الفتوى نفسها ، وفي عدد من المقالات لأنه صرح في مصر لرئيسها بإمكانية الانسحاب الإسرائيلي من وجهة نظر دينية يهودية . فقد جاءت الإشارة إليه صريحة في الفتوى في الفقره ج في تعبير الحاخامية العليا عن « دهشتها البالغة وأسفها لقيام يهود بطرح هذا التبرير أمام حاكم غير يهودي . وإذا كانت الفتوى اكتفت بوصف الحاكم بأنه غير يهودي ، فإن « اوري اليتشور » وصفه في جريدة حداشوت بأنه « فرعون » ، ووصف الحاخام بالعداء للصهيونية ، وصب عليه جام غضبه ، لأنه أدلى بتصريحه في مصر . وواضح أن هذا الهجوم هو « عينة »من تناقضات تتفجر داخل الكيان الصهيوني في زمن الانتفاضة .

بقي أن نشير في وقفتنا أمام هذا المثل الصهيوني الجديد إلى أن وكالات الأنباء نقلت لنا من القدس المحتلة أثناء كتابة هذه السطور ما أكدته صحيفة علهمشمار يوم ٨٩/٨/١٨ من «أن الجنرال إسحق مردخاي القائد العسكري للضفة الغربية يعتزم تطبيق خطة لإجهاض الانتفاضة » . وأوضحت الجريدة أن الخطة

تتضمن توسيع حظر التجول والإغلاق الشامل وإطلاق النار على أي ملثم ومضاعفة العقوبات والردع وهدم منازل الذين يلقون زجاجات حارقة على الإسرائيليين »

طبيعي إذن أن يشتد إلحاح السؤال الخاص بالتلاحم العربي بالانتفاضة .. متى ؟ وكيف ؟

لقد شغل الفكر الاستراتيجي العربي بالإجابة عن هذا السؤال ، فدرس أثر الانتفاضة في الدائرة العربية ، وأشار إلى إيجابيات حدثت على صعيد استجابة أمتنا لمتطلبات زمن الانتفاض ، ووقف أمام مفارقات تحدث منبهاً ومحذراً ، ولاحظ أن هذه المفارقات مرتبطة بعدم تكون نظرية على الصعيد العربي الرسمي تتوازي مع الانتفاض ، تحسن قراءة ما يجري ، وتضع هدفاً محددا للعمل العربي ، وتعمل لتوفير الشروط اللازمة لتحقيقه . وإن لنا أن نشير من بين عدد من الكتابات الاستراتيجية العربية التي ظهرت خلال هذه الفترة كمثل على ذلك . دراسة د . يوسف صايغ « الانتفاضة الفلسطينية وتوازن القوى في المنطقة » التي قدمها لندوة انعقدت في إطار الحوار العربي الأوروبي في تشرين الثاني ـــ نوفمبر ١٩٨٨ بمدينة باري بإيطاليا ، ونشرتها مؤخراً مجلة منتدى الفكر العربي . كماأشير إلى أن هذا السؤال كان موضوع محاضرتي في مؤسسة عبد المجيد شومان بعمان في الأسبوع الأول من تموز ـــ يوليو ١٩٨٩ بعنوان « أمتنا العربية والانتفاضة » الذي اختاره الأخ الصديق د . أسعد عبد الرحمن . وقد أشرت من قبل إلى بروز هذا السؤال في االندوة التي انعقدت بتونس في ذكرى استشهاد أبي جهاد ، وإلى تناوله في ندوة صنعاء في صيف العام الماضي . والهدف من هذه الإشارات هو التدليل على مدى أهمية السؤال وإلحاحه .

إن الإجابة عن الشق الأول من هذا السؤال المتعلق بالتوقيت هو كما تقول

هذه الكتابات الاستراتيجية : « يبدأ التلاحم العربي بالانتفاضة الحدوث حين تتوافر على الصعيد الرسمي العربي والصعيد الشعبي العربي نظرية حركية واقعية تتوازى مع الانتفاضة ، وتحسن قرارة ما يجري في المنطقة ، فتتضمن قراءتها مايلي :

ا ــ أن هناك إمكانية لأن يبلغ التحول الذي أحدثته الانتفاضة مداه إذا توافرت مجموعة شروط ، سواء في الدائرة الفلسطينية أو في الدائرة العربية ، ليصل إلى إيجاد توازن قوى في المنطقة يسمح بتحقيق أهداف الحد الأدنى .

ب ــ أن الانتفاضة التي أحدثت بداية هذا التحول ، أوجدت حقائق كثيرة على أرض الصراع العربي الصهيوني وستوجد حقائق أكثر ، وهي مفجر بالغ التأثير داخل الكيان الصهيوني يجب أن يستمر فعله ويتصاعد ، ولكنها لن تستطيع بمفردها إيجاد الحقائق اللازمة لتحقيق أهداف الحد الأدنى ، فلابد إذن من دعمها وتعزيزها والتكامل معها بعمل عربي .

ج ــ أن أمتنا العربية تملك من الأوراق ما يمكنها من القيام بهذا العمل العربي .

إن هذه النظرية الحركية الواقعية تضع هدفاً محدداً لهذا العمل العربي هو إيجاد توازن قوى جديد في المنطقة بالعمل على أن يبلغ التحول الذي أحدثته الانتفاضة مداه » .

لقد شهدت الدائرة العربية لقاءات كثيرة للبحث على الصعيد الفكري عن الإجابة عن الشق الآخر من السؤال المتعلق بالكيفية . وكم أسعدتني محاولة الجماعة الأهلية لتعزيز التضامن العربي بلورة هذه الإجابة في أوراق عمل يتم اللقاء لمناقشتها والخروج ببرامج تنفيذية . فلننظر في الأفكار الرئيسية التي تتعلق بهذه البرامج وبآلية العمل ، وهي تستحق منا حديثاً خاصاً ، ولنركز جهودنا على تحقيق التلاحم العربي بالانتفاضة لأنه السبيل الوحيد .

وقفة أمام ظاهرة

ظاهرة جديدة برزت في مختلف أوساط شعب فلسطين العربي مؤخراً ، وبانت معالمها ، تستحق منا الوقوف أمامها لنحيط بها ، ونعللها ، ونوظفها للانتصار في صراع النفس الطويل مع الصهيونية العنصرية . **وهذه الظاهرة هي تزايد الاهتمام بالتراث الثقافي الفلسطيني بين جميع الأجيال الفلسطينية والعناية « بالجذور » في إطار مؤسسي منظم .**

أذكر أن تباشير الظاهرة بدت لي في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ومعركة بيروت ، وقد عنيت بتتبعها والإسهام في انتشارها بصفتيّ الشخصية والعامة . وكان من دواعي السعادة أن أراها تعمّ ، حتى كان هذا الأسبوع الذي تجمع عندي فيه مالفت نظري بقوة إلى أن الظاهرة نضجت .

— قال لي أخ كريم في منتصف العقد الخامس قادم من الوطن المحتل حين زارني : « لدينا برنامج لطبع عدد من الكتب المتعلقة بوطننا . ونحن نتعاون مع إخوتنا عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في إصدارها . هل تعلم بأن طبعة جديدة من موسوعة « بلادنا فلسطين » صدرت هنلك عن مركز لإحياء التراث ؟ وما أروع إقبال جيل الشباب على قراءة هذا العمل الذي أنجزه الشيخ الفلسطيني الجليل « مصطفى الدباغ » .

ــ قال لي صَديق عزيز في العقد السابع من عمره المديد بإذن الله من مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية على هامش اجتماع مجلس إدارة الصندوق القومي ، ونحن نتبادل أطراف الحديث عن أمورنا الخاصة والعامة بعد أن سألته عن الأهل في الكويت :

« كان العرس الذي أقمناه لابننا الأصغر » « عرساً يافاوياً » . وقد انتظمت لقاءات « اليافاويين » التي يجتمعون فيها على الحديث عن مدينتنا وتعريف أبنائنا بكل ما يتصل بها جغرافياً وتاريخياً وثقافة» . وسيكون لنا أواخر هذا العام « يوم يافاوي » نعرض فيه حصيلة نشاطاتنا ونرسم خطوط برنامج عملنا للعام القادم . وإننا نسجل أن إخوتنا « المقادسة » سبقونا على هذا الصعيد فلهم فضل البدء ، ولنا فضل اللحاق بهم بسرعة . و « اليافاوية » عندنا تشمل أبناء يافا في أصولهم وفروعهم من البلدة والقضاء ، وكل من صاهرهم وناسبهم وزار يافا أو أحبها . ونحن نتابع كل مايصدر عن يافا من كتابات وأعمال فنية وسنولي جانب الدراسات الخاصة بحقوقنا فيها مايستحقه من عناية . وكم يسعدنا أن هذه الظاهرة بدأت تعم في أوساطنا . وهذا ماسيدعونا إلى تنظيم يوم يجتمع فيه الإخوة من مختلف مناطق بلادنا فلسطين ومدنها ليبحثوا معاً في توظيف هذه الظاهرة لممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم . ونحن نتابع التحركات السياسية الجارية على صعيد فردي ، ولكن نشاطنا هذا ليس له علاقة بالسياسة المباشرة فهو نشاط ثقافي ، ونَصب أعيننا ونحن نقوم به العودة إلى الديار وتحريرها من العنصرية الصهيونية . وقد أصبح الجيل الشاب من أبنائنا يعرف أبعاد مصطلحاتنا اليافاوية مثل : « موسم النبي روبين » ، و « موسم النبي صالح » ،وزيارة « سيدنا علي » ، و « النادي الرياضي » ، و « النادي الأرثوذكسي » ، و « نهر العوجا » ، و « البصة » ، و « سوق إسكندر عوض » ، و « سوق البلابسة » ، و « القشلة » ، و « السراي » ، والعجمي والمنشيّة و « النزهة والجبليّة وسكنة

أبو كبير وسكنة درويش وإرشيد .. و .. » ،

ـــ قال لي الفلسطيني المغترب الشاب الذي تزوج أوربية وتجنّس بجنسية البلد الأوروبي ، وهو يزورني أثناء مروري بعاصمة ذلك البلد : « لقد أسسنا هنا مؤسسة للإنماء الثقافي وباشرنا نشاطنا في قطاع غزة الذي أنا كما تعلم منه . وأقبل عدد من الإخوة الموسرين المقيمين في الدول النفطية العربية على التبرع لهذه المؤسسة . وسيصدر كتابنا الثالث هذا الأسبوع الذي يخلّد المساهمين في الانتفاضة من أبناء منطقتنا والمناطق الأخرى في فلسطين . وقد تواصلنا مع مؤسسات ثقافية في الداخل . وفي برامجنا أن نرعى أبناءنا الفلسطينيين الذين ولدوا هنا وننشئهم تنشئة فلسطينية عربية لينتموا إلى حضارتهم العربية الإسلامية ، ويتزودوا للعمل من أجل « العودة » « والتحرير » .

سمعت هذه الأقوال وغيرها في أسبوع واحد تصادف أني تنقلت فيه بين ثلاث مدن ، فبدت لي الظاهرة ناضجة . وحدث أن جمعني في أعقاب ذلك لقاء عمل مع قيادي فلسطيني عربي أمضى أربعة عقود في مسيرته النضالية فإذا به يرغب إليّ أن نخصص من لقائنا وقتاً للحديث عن العمل للارتباط بالتراث الثقافي لشعبنا . وكم تأثرت وأنا أسمعه يقول في تقديم الموضوع : « **إن همي الأول الآن هو الثقافة الفلسطينية العربية ، والعمل على تنشئة أجيالنا الجديدة بحيث يتحقق انتماؤهم لوطننا فلسطين . وكم أود لو أن رفاقي في التنظيم فرغوني لهذا العمل وحده ، فإنا أراه السبيل لكسب صراعنا مع الصهاينة** . وبودي أن أسمع منك عن هذا الموضوع ، وأعرف أفكارك بشأنه . ولم يفاجئني طرح زميلي القيادي لأني أعلم مايتصف به من حكمة ، ولأن ماقاله وثيق الصلة بالظاهرة التي تتبعتها منذ بدت تباشيرها . ولكني سعدت بطرحه سعادة خاصة لأنه أكد لي نضج الظاهرة بعد أن وصلت إلى بعض أوساط التنظيمات السياسية في ساحتنا وهي الغارقة حتى الأذن في أمور السياسة اليومية . وتداعت إلى عقلي فكرة تبلورت أوائل السبعينيات من خلال

أحاديث المشوار اليومي مع شيخنا إسحق موسى الحسيني في حي مصر الجديدة ، وهي أن من سبل تقوية الارتباط بالموطن في ظروف نكبتنا للفوز في صراع النفس الطويل ضد الصهيونية توثيق الروابط بين أفراد العائلة الواحدة والقرية الواحدة والمدنية الواحدة من أجل فلسطين الواحدة .

كيف نعلل بروز هذه الظاهرة ونضجها ؟

هناك مجموعة عوامل تفاعلت في تكوينها أولها عامل الإحساس باقتراب خطر شديد . وأذكر أنني تحدثت عن هذا العامل حين عللت ظاهرة تزايد السكان في وطننا المحتل بالرغم من كل أشكال العنت التي تواجهه ، فقلت في أكاديمية المملكة المغربية ماضمنته بعد ذلك في كتابي حوار ومطارحات « إذا كانت الأراضي التي يملكها شعب مزارع منذ آلاف السنين حين أنشأ حضارات في العصور الحجرية ، قد صودرت . وإذا كانت المياه التي يسقي بها قد سرقت . وإذا كانت الظروف قد تفاعلت لحرمانه من الغذاء ، فما هو العامل المؤثر في تحقيق تزايد السكان ؟ هل نعزو حصول هذه النسبة العالية في تزايد شعب فلسطين إلى ذلك العامل .. عامل الإحساس بالنكبة ؟ إن علماء الأحياء يقرون حقيقة هي أن نسبة التزايد ترتفع في أي مجتمع من مجتمعات المخلوقات ــ الكائنات الحية حين يحيط بذلك المجتمع خطر الفناء ويتعرض لعملية إفناء ، ويتميز الكائن الحي عموماً بقدرته على استشعار مثل هذا الخطر غريزياً . ويبدو أنه يستجيب لدفعه عنه غريزيا ، لأن الله واهب الحياة يريد للحياة أن تستمر . وإن شعب فلسطين يستشعر نعمة الحياة التي منَّ الله بها على الإنسان ، ويحب الحياة ، ويناضل من أجل انتصار الحياة » . والحق أن ما يصدق على مواجهة خطر الإفناء يصدق على مواجهة خطر استلاب الهوية الثقافية وتزييف الوعي التاريخي الذي ينجم عن السياسة الصهيونية العنصرية . وقد زاد الإحساس بهذا الخطر عند أبناء شعب فلسطين العربي مع اشتداد الضغوط الدولية عليهم للتخلي الكامل عن حقوقهم الثابتة في ثمانين بالمائة من

وطنهم ، ومنها حق العودة إلى الجليل والساحل والنقب . فمن الطبيعي أن تبرز ظاهرة تزايد الاهتمام بالتراث الثقافي الفلسطيني للحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية العربية والوعي التاريخي .

يتصل بهذا العامل عامل آخر هو إحساس جيل الكهولة من أبناء فلسطين بالمسؤولية الملقاة على كاهلهم لنقل المعرفة إلى الأجيال الصاعدة . وكان أفراد هذا الجيل قد ولدوا في فلسطين وتفتحوا في ربوعها قبل أن تعصف بهم رياح النكبة . وقد حافظوا بقوة على ذكرياتهم في موطنهم الغالي ، وهم يدركون أن هذه الذكريات أمانة لديهم لأبد أن يسلموها لأبنائهم من بعدهم . وهذا ما دعاهم إلى أن يتعاونوا مع جيل الشيوخ لتسجيلها بأساليب مختلفة . ويلفت النظر أن المبادرين لتنظيم إطار مؤسسي لهذه الجهود كانوا من الكهول .

عامل ثالث يتصل بالعاملين السابقين هو توق جيل الشباب وجيل الحداثة وجيل النماء لمعرفة كل شيء عن موطنهم فلسطين ، والعناية بجذورهم الممتدة في أرضه المقدسة ، وإقبال هذه الأجيال الصاعدة على السؤال طلباً للعلم الذي يعزز الانتماء . ويلفت النظر تجاوب أفراد هذه الأجيال مع كل ما يعزز انتماءهم من اللهجة إلى الأغنية إلى الكتاب إلى الحكاية إلى الذكريات .

لقد بدت لي هذه العوامل جميعها بوضوح وأنا أقرأ سطور مخطوطة أكرمني أخ صديق بتقديمها لي مؤخراً وهو يقول : « أعرف اهتمامك بتراثنا الثقافي . وهذه مخطوطة ستعجبك » فالكاتبة سيدة فاضلة مناضلة كتبتها وهي في سن الثمانين قبل وفاتها بثمانية أعوام . وهي تقول في تقديم ماكتبته « نبذة من تاريخ حياتي كتبتها لأولادي ولأولادهم ..، وإلى كل فلسطيني وكل عائلة مشردة عن وطنها العزيز وبلدها المحبوب يافا » . وواضح أنها كتبتها استجابة لتوق أولادها أن يعرفوا جذورهم ، في وقت شعرت فيه بقرب الفراق . فهي تختم المخطوطة بقولها : « أسأل الله تعالى أن لايعود يريني مكروها ، وأن يحفظ أولادي وأولادهم ويميتني مجبورة الخاطر فيهم جميعاً . وشعاري في هذه الدنيا

الفانية مخافة الله ، والصدق في الأقوال ، والاستقامة في الأعمال ، والأمانة في المعاملات ، والتسامح في الهفوات ، والمسالمة في الثورات . هذا هو شعاري في الحياة » . وقد كان نصب عيني السيدة « اديل عازر » صاحبة المخطوطة التي ولدت عام ١٨٨٦ بمدينة يافا وهي تكتب أواخر عام ١٩٦٥ ، تحرير الوطن والعودة إليه ، فهي تقول . « وهكذا لم نزل في مدينة الإسكندرية ننتظر بفروغ صبر ذاك اليوم السعيد الذي به سننتصر على أعدائنا اليهود المغتصبين وطننا العزيز وممتلكاتنا وأموالنا ... » ومضمون المخطوطة يستحق حديثاً خاصاً .

كيف نتعامل مع هذه الظاهرة ، ونوظفها في صراع النفس الطويل مع الصهيونية العنصرية ؟

مطلوب أولاً أن نحيط بها فنستقصي المعلومات عن كل عمل مؤسسي يقع في إطارها وكل جهد فردي ، كي يكون بالإمكان توظيف هذا الإطار ، ويشق النهر المتدفق طريقه بعد أن تصب فيه روافد كثيرة . وأذكر أنني حين علقت على حديث زميلي القيادي الفلسطيني العربي حرصت على أن أقدم له معلومات عن الظاهرة ، التي تحرص وحدة البحث التابعة لمجلس التربية والعلوم والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية على متابعتها والإسهام في انتشارها . وكنت كتبت في تقديم كتاب « مدينتنا يافا وثورة ١٩٣٦ » الذي أصدرته وحدة البحث في نطاق إحياء الذكرى الخمسين للثورة العربية الكبرى في فلسطين بأن صدور هذا الكتاب يأتي « تنفيذاً لفكرة تدعو إلى القيام بتسجيل ذكريات جيل الشيوخ من أهلنا عن الأيام التي عاشوها في وطنهم قبل أن تحل به نكبة ١٩٤٨ .. لتكون هذه الذكريات في متناول أجيالنا الصاعدة ، وهي تتابع العمل من أجل تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني الاستعماري العنصري » كما أوضحت أن هذه الفكرة تقع ضمن الاستجابة الفاعلة لتحدي

النكبة ، وأن صدور الكتاب يأتي متابعة لجهود سبقت ، وأشرت إلى العمل الرائد الذي قام به مصطفى الدباغ في إصدار « بلادنا فلسطين » ، وإلى الدعوة التي حمل لواءها شيخنا إسحق موسى الحسيني لإحياء تراثنا العلمي ونشر مخطوطات مكتباتنا وما أنجزه على هذا الصعيد ، وإلى الجهود التي تبذل في جامعات وطننا المحتل في مجال العناية بهذا التراث الثقافي ومنها الكتابة عن القرى « الدارسة » التي هدمها عدونا وقد عنيت جامعة بيرزيت بإشراف شريف كناعنه بإصدار سلسلة عنها . كما أشرت إلى جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وجهود مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، وإلى لجان تشكلت للحفاظ على تراث هذه المدينة أو تلك ، وأوضحت أن لكل عمل من هذه الأعمال طبيعته وخصوصيته ، وهي تتكامل معاً في إطار الفكرة الواحدة . وقد تذكرت أيضاً الجهود المبذولة في هذا الإطار على صعيد الفنون التشكيلية ، وزيارةً موحية قمت بها لمنزل أخوي إسماعيل شموط وحرمه تمام الأكحل في الكويت تتبعت خلالها آخر أعمالهما الفنية ومنها لوحات رسمتها « أم يزيد » اليافاوية عن بيت أسرتها وحيِّها. وكم يسعد وحدة البحث أن تسهم في عملية تقصي المعلومات عن هذه الظاهرة وإحكام إطارها المؤسسي المنظم .

مطلوب ثانياً أن نركز في هذه المرحلة على « حق العودة » .. عودة كل فلسطيني عربي إلى موطنه سواء في جهودنا التربوية على الصعيد الشعبي أو في تحركاتنا السياسية على الصعيد الرسمي فلسطينياً وعربياً ، كي يصبح هذا الحق في بؤرة الاهتمام ، ويتم التسليم به دولياً والاعتراف بضرورة ممارسته عملياً . ومعلوم أن حق العودة إلى الوطن كما شرحت في كتابي عن شعب فلسطين العربي هو « من وجهة نظر خلقية حق سماوي أعطاه الله الخالق للإنسان المخلوق حين استخلفه في الأرض . ولايمكن لأي إنسان يحترم إنسانيته أن يقبل حرمانه من هذا الحق . ولايملك أب فلسطيني من ثم إذا أُكره على حرمانه من

هذا الحق أن يقبل بحرمان أولاده منه . وإن حق العودة من وجهة نظر قانونية حق قانوني شرعي ومبدأ من مبادىء القانون الدولي .. وقد ثبّت القرار الأممي ١٩٤ هذا الحق لكل فلسطيني عربي .. »

مطلوب ثالثاً نوفرّ الإمكانات اللازمة للنشاطات التي تهتم بالتراث الثقافي الفلسطيني كي تبلغ الظاهرة مداها ، وأن ننسق بين ما يتم منها في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، وفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتجمعات شعب فلسطين خارج وطنهم المحتل . وواضح أن لكل من هذه الساحات الثلاث ظروفه التي تطبع نشاطاته بطابعها .

بقي أن نشير في ختام هذا الحديث عن هذه الظاهرة إلى دور انتفاضة شعبنا العظيمة في توفير المناخ الصالح لنضجها . وما أعظم ما تقدمه هذه الانتفاضة لشعبنا على كل الصعد . وإن لسان حال كل فرد من أبناء شعب فلسطين العربي المحرومين من وطنهم وهو يتلاحم مع أهله المنتفضين هو « عائدون .. عائدون .. إننا لعائدون » . ومرحباً بهذه الظاهرة ، ولنعمل على أن تبلغ مداها ، ولنحسن توظيفها كي ننتصر في صراع النفس الطويل .

كيفية توظيف الإمكانات العربية لدعم الانتفاضة

الدعوة إلى توظيف الإمكانات الأهلية العربية لدعم الانتفاضة تقوى وتنتشر ، وذلك في إطار تقديم جواب عربي عن سؤال « متى يبدأ التلاحم العربي بالانتفاضة وكيف يتحقق ؟ » وطبيعي أن يتجاوب الفكر العربي مع هذه الظاهرة بأن يؤدي واجبه في تقديم « أفكار عملية » تتعلق بالموضوع ، وذلك بعد أن أدى واجبه في بلورة هذه الدعوة ونشرها .

لقد دار الحوار غنياً حول موضوع توظيف الإمكانات العربية بعامة والأهلية منها بخاصة في عدد من المحافل الفكرية العربية منذ بدء الانتفاضة ، وتواكب هذا الحوار مع الكتابات العربية الفكرية الاستراتيجية التي ظهرت . وبرزت من خلال ذلك كله قضايا فكرية تتعلق بالموضوع جرت معالجتها . وكان بروز كل منها مرتبط بظروف تحيط بأوضاعنا العربية . وأذكر أن ثلاثاً من هذه القضايا الفكرية كانت قاسماً مشتركاً في عدة ندوات فكرية شاركت فيها ، وقد لفت نظري الترابط القائم بينها .

القضية الاولى تتصل بالموضوع من حيث المبدأ . ويوجزها سؤال هو : « هل هناك حاجة لتوظيف الإمكانات العربية ؟ وإذا كانت هناك حاجة .. ألا يكون لهذا التوظيف تأثيرات سلبية على سير الانتفاضة ؟!! وقد برز هذا

السؤال لأن هناك من يرى « بأن قوة تأثير الانتفاضة كان مرتبطاً بكونها انتفاضة « شعب » أعزل واقع تحت الاحتلال يواجه قوة عسكرية إسرائيلية ضخمة ، وأن من المفيد على الصعيد الدولي ترسيخ هذه الصورة والتأكيد على أن الصراع « فلسطيني إسرائيلي » . كما أن هناك من يرى بأن « الحاجة موجودة بل وملحة » ولكن « توجد خشية من أن تفتح تلبية هذه الحاجة الباب للتدخل في أمور الانتفاضة ومن ثم التحكم فيها وفي مسارها » ، ويسوق هؤلاء أمثلة من التاريخ على ماانجم عن التدخل والتحكم في نضال شعب فلسطين على الصعيد العربي من نكسات . وواضح أن أصحاب الرأي الأول يعطون البعد الدولي في الصراع الأهمية القصوى ، ويرون أن التسوية تأتي عبر جهد نبذله لإقناع الرأي العام العالمي . وواضح أيضاً أن أصحاب الرأي الأخر ينتمون إلى التيار القطري الوطني الذي يركز على دائرة الانتماء الوطنية ، وهم يتحسبون من التعقيدات التي تحدث على عدة صعد في حال التعامل مع الصراع على أنه صراع « عربي » صهيوني . وذلك بسبب ما يعانيه « النظام العربي » في داخله .

القضية الثانية : تتصل بالموضوع من حيث إمكانية تحقيقه . ويوجزها سؤال هو : « إذا كانت الحاجة ملحة لتوظيف الإمكانات العربية فهل هناك إمكانية لذلك على الصعيد الرسمي ؟ وإذا كان التوظيف على الصعيد الرسمي بالغ الصعوبة فهل هو أسهل على الصعيد الأهلي ؟ وماهي العلاقة بين الإمكانات على الصعيدين ؟ . وقد برز هذا السؤال لأن هناك إحساساً عاماً بوجود « قيود » ذاتية داخلية وأخرى خارجية على اتخاذ القرار الرسمي تبلغ أحياناً حداً يورث حالة من العجز . وهناك من يرون بأن الحال على الصعيد الأهلي ليس أفضلَ بسبب الصلة الوثيقة بين الصعيدين والافتقار إلى عمل أهلي « مستقل » . وطارحو هذا السؤال من أولئك الذين خبروا العمل العام .

القضية الثالثة : تتصل بالموضوع من حيث كيفية التعامل معه . ويوجزها سؤال هو : « إذا كانت الحاجة ملحة ، وكانت الإمكانية موجودة فكيف نحصر هذه الإمكانات العربية ؟ وكيف يكون توظيفها ؟ وماهي أدواتنا ووسائلنا التي نعتمدها من أجل ذلك ؟ » وقد برز هذا السؤال من خلال تنامي الوعي بأن رفع أي شعار يجب أن يقترن بخطة توضع لتبيّن تنفيذه وتحويله إلى واقع . ولابد أن تكون هذه الخطة ثمرة دراسة علمية للواقع القائم . وقد أوضحت التجارب أن غياب هذه الخطة عند رفع أي شعار يبقي الشعار « قولاً لايتحول إلى عمل » ، وأن افتقار الخطة للعلمية يعرفها للفشل عند التطبيق . وطارحو هذا السؤال من أولئك الذين خبروا العمل العام وتميزوا بالجمع بين العلم والعمل ، فاتصفوا بأنهم عمليون . وواضح أنهم أجابوا بالإيجاب عن السؤالين الأولين فماذا تضمنت إجابتهم ؟

أذكر أن الخطوط الرئيسية لهذه الإجابة تبلورت في اجتماع الجماعة الأهلية للتضامن العربي الأخير في آذار مارس ٨٩ . وقد بادرت الجماعة إلى تشكيل لجنة لصياغة هذه الخطوط وعهدت إلى المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بإعداد ملف يتضمن « مشروع خطة تهدف إلى تنسيق وتنشيط الجهود والإمكانات الأهلية العربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية » . وكم سرني أن أجد الأوراق التي جرى إعدادها أجابت عن السؤال الثالث إجابة وافية بعد أن أجابت ضمنياً عن السؤالين الأول والثاني .

○ نعم الحاجة ماسة وملحة لتوظيف الإمكانات العربية لدعم الانتفاضة . فالدرس الذي نستخلصه من دراسة أوضاع حركات التحرر الوطني في عالمنا المعاصر التي انتصرت على الاستعمار هو أن المساندة الخارجية لهذه الحركات كان لها أثر هام في هذا الانتصار . وقد رأينا ذلك في أمثلة الجزائر وفيتنام وأقطار افريقية . والمساندة في قضية فلسطين على صعيد الدائرة العربية لها خصوصية تؤكدها الحاجة الماسة الملحة إليها ، لأنها ليست « خارجية

تماماً » بل هي مساندة خطوط خلفية تتعرض بدورها لهجمات العدو الصهيوني . وهناك درس آخر نستخلصه هو أن الخروج الاستعماري لم يحدث إلا بعد أن دفع المستعمر ثمنا فادحاً لم يعد له قبل بدفعه ، ولم نشهد قط حدوث هذا الخروج الاستعماري لمجرد تألب الرأي العام الدولي على المستعمر ، وإن كان ذلك يساعد على تغريمه الثمن الفادح لبقائه . فالمطلوب إذن زيادة خسائر العدو الصهيوني التي أنزلتها به الانتفاضة . وهذا يقتضي إسهام الدائرة العربية في متطلبات المواجهة القائمة . وإذا كان ضمان استمرار الانتفاضة هو من أولى مهمات المستقبل ، فإن ذلك يقتضي الالتحام العربي بها . أما التحسب من التعقيدات التي قد تحدث ، فهو مفهوم إذا كان بهدف معالجتها . ولكنه إذا تحول إلى « عقدة » تخشى المساندة وتفصل الدائرة الوطنية عن الدائرة العربية وتترك الشعب المنتفض وحده ، فإن الأمر بحاجة إلى معالجة ، وبخاصة وأن جهد العدو وحلفائه مركز على الانفراد بالانتفاضة بغية إنهائها . وتبين دراسات حركات التحرير أن أهمية المساندة تتعاظم في الحالات التي لاتتوافر فيها لهذه الحركات مقومات الانتصار العسكري على أعدائها .

○ نعم امكانية توظيف الامكانات العربية موجودة على الصعيدين الرسمي والأهلي . والمساندة العربية الممكنة ذات صور متعددة بعضها يقع ضمن اختصاص الحكومات العربية ، والآخر دعم عربي غير رسمي أهلي . وإن دراسة « القيود » الداخلية والخارجية على الصعيد الرسمي تؤكد وجود هامش تحرك يمكن لصاحب القرار أن يتحرك فيه بحرية : والواقعية تقتضي إدراك أن الفصل بين الإمكانات الرسمية والإمكانات الأهلية في الوطن العربي أمر صعب شأنها في بلاد أخرى بعامة . وذلك لأن دور الدولة كبير وهو يشهد تزايداً في حجمه في عصرنا . ولكن هناك دوماً مجالاً واسعاً لتوظيف الإمكانات الأهلية بموافقة الحكومات . وقد تتراوح هذه الموافقة الحكومية بين العلنية والصمت والتظاهر بالتململ . وتوظيف الإمكانات الأهلية في كل الأحوال يأتي بأفضل مردود إذا

نجح القائمون عليه بإيجاد معادلة لا تُعرض العمل الأهلي للتناقض مع السلطة كحد أدنى ، وتوفر للعمل الأهلي دعم السلطة كحد أعلى .

○ يكون حصر الإمكانات العربية الخطوة الأولى . وتقوم بهذا الحصر المنظمات العربية غير الرسمية . وقد ذكر د . مصطفى كامل السيد في دراسته عن الإمكانيات الأهلية أن هناك في وطننا العربي سبعاً وعشرين منظمة إقليمية منها مانشاطه اقتصادي . ومنها ماهو تجمع للنقابات المهنية . وهناك خمسون حزباً يعملون في ظل الشرعية ، واثنان وثلاثون حزباً يعملون في انتظار الاعتراف بهم . وهناك العديد من لجان التضامن ، وتجمعات لرجال الأعمال ، وأخرى لخريجي الجامعات . وهناك تنظيمات للعرب في المهجر . ثم هناك شخصيات عربية ذات ثقل في مختلف المجالات يصدق على الواحد منهم قول عمر في الزبير : « هو رجل كألف »

لقد تحركت هذه المؤسسات العربية منذ بدء الانتفاضة لتقديم الدعم والمساندة . والنتيجة التي توصلت إليها دراسة هذا التحرك هي « أن جهد هذه المؤسسات تجلى في مواقف وفي عدد من الأعمال ، ولكنه في مجمله كان محدوداً » . وهكذا فإن السؤال المطروح اليوم هو « كيف يمكن إذن إحداث نقلة نوعيه في العمل الأهلي العربي ؟ »

إن إحداث هذه النقلة النوعية يتم وفق خطة يجب أن تتميز «بالواقعية» ، وتكون لها « أهداف واضحة مرنة » ، وتتوافر لها « أداتها القادرة » . وقد دار حوار حول مجالات العمل الأهلي بلور إمكانية قيامه بعمل موجه إلى الجماهير الفلسطينية المنتفضة يدعم نضالها ويعزز معنوياتها ، وبعمل موجه إلى الرأي العام الخارجي لكسب تأييده ، وبعمل موجه إلى العدو يفجر تناقضاته . ولابد لخطة العمل هذه أن تأخذ في الاعتبار أمرين أولهما : التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق أفضل تعاون وأحسن تكامل . والآخر : إشراك

جميع القوى السياسية في الوطن العربي لتجسيد شعار التعبئة القومية الذي هو جزء من شعار منظمة التحرير الفلسطينية « وحده وطنية ، وتعبئة قومية ، وتحرير » .

يتطلب إحداث هذه النقلة النوعية أيضاً تصور آلية عمل لتنفيذ الخطة بإنجاز خطوات تحول الشعار إلى واقع . فلابد من وجود غرف عمل في هذه المؤسسات الأهلية يتم فيها استكمال قاعدة البيانات عن الإمكانات الأهلية ، وتقويم تجارب التحرك السابقة واستخلاص عبرها ، ومتابعة التحرك أولاً بأول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية .

كثيرة هي جزئيات هذه الخطة المتعلقة بهذه المجالات . وقد بلور الفكر العربي الاستراتيجي أفكاراً بشأن كل منها . من أمثلتها في المجال السياسي تذكير الحكومة البريطانية بالتزاماتها تجاه العرب بشأن فلسطين ، وتحرك خريجي الجامعات الأمريكية العرب للتأثير على الشعب الأمريكي وحكومته ، وتحرك في دول المنظومة الاشتراكية لكشف حقيقة النشاطات الصهيونية . ومن أمثلتها في المجال الاقتصادي تذكير الحكومات بالوفاء بالالتزامات الرسمية تجاه دعم الانتفاضة ، وتشجيع الإسهام الشعبي المالي والعيني لدعم الانتفاضة ، وتسهيل تصريف منتجات الضفة الغربية ، وتنظيم حملات مقاطعة رمزية لحلفاء العدو مع إحكام مقاطعته .

اللحظة مواتية لإحداث النقلة النوعية في العمل العربي الأهلي . وهي مواتية على الصعيد الرسمي لتحقيق تكامل بين العمل العربي الأهلي والعمل العربي الرسمي . والأنظار متجهة من ثم الي قيادات العمل العربي الأهلي ليستكملوا ما بدءوه وينجزوا إعداد هذه الخطة ، وإلى الحكومات لتتجاوب مع جهودهم ، وإلى منظمة التحرير الفلسطينية لتتكامل مع هذه الجهود .

اللحظة أيضاً مواتية لإحداث نقلة نوعية في العمل الرسمي العربي لدعم

الانتفاضة ، ولالتقاء أعضاء النظام العربي على هدف واحد بدلاً من اقتتال بعضهم ، وللخروج بالصورة العربية من التشويه الذي لحق بها بفعل ما يحدث لبيروت وما حولها .

فلنعمل إذن على توظيف الإمكانات العربية الأهلية والرسمية .

حقيقة أوضاع عدونا الصهيوني في زمن الانتفاض
مستوى القيادة السياسية

ماهي حقيقة أوضاع عدونا الصهيوني في وطننا المحتل بعد مضي اثنين وعشرين شهراً على بداية انتفاضة شعبنا العظيمة ؟

يبرز هذا السؤال وجماهير أمتنا العربية بعامة وشعب فلسطين العربي بخاصة مصممة على أن تبلغ الانتفاضة غايتها وتحقق هدفها فتتحرر أراضينا المحتلة بعد أن تفرض على عدونا أن يرحل لينجو بجلده . وسنبقى نردد « لينجو بجلده » لأنه لن يرحل أبداً إلا إذا أصبح القرح الذي مسّه بالغ الإيلام شديد العمق يفرض عليه أن ينجو بجلده .

ويبرز هذا السؤال وسط تزايد نقمة هذه الجماهير العربية على الجرائم الصهيونية الإرهابية التي يقترفها عدونا كل يوم بعد أن صعّد ممارساته الإجرامية القمعية تجاه أهلنا هناك ، ووسط اشتداد معاناتنا بسبب مايتحمله أهلنا من معاناة ، ليدعونا إلى تحويل عواطفنا « بالنظر العقلي » إلى فعلٍ في الوقت الذي يحاول فيه أعداؤنا استغلال هذه العواطف لإشاعة اليأس في أوساطنا والدعوة إلى التسليم بحجة تخفيف المعاناة عن أهلنا . وليس هناك ماهو أجدى لنا من « النظر العقلي » ، وفق التوجيه الإلهي في سورة آل عمران وسورة الأنفال وسورة الأحزاب وسورة محمد وسور أخرى تناولت المعارك

التي خاضها المؤمنون وهم يقاتلون من أخرجوهم من ديارهم وظاهروا على إخراجهم .

يبرز هذا السؤال أيضاً وسط تحركات سياسية تكاد نتيجتها تكون معروفة سلفاً هي في أحسن الفروض « مراوحة » لملء فراغ في انتظار توافر القدرة على الحسم ، مهما أحاطها الإعلام الغربي من اهتمام إعلامي وحاول إشغال الناس بها .

ويبرز هذا السؤال أخيراً ونحن نعيش الذكرى السادسة عشرة لحرب رمضان التي شهدت توظيف القدرات العربية في الصراع ، وهزت أوضاع عدونا الصهيوني هزاً عنيفاً ، وكان من الممكن ــ كما يجمع الدارسون لها ــ أن تثمر ثماراً أعظم لولا ما أعقبها من إساءةٍ في إدارة الصراع على صعيدنا العربي .

إن الوقوف على حقيقة أوضاع عدونا الصهيوني في وطننا المحتل يقتضي القيام بعمل علمي يقوم على أمرين .

فلابد أولاً من متابعة دقيقة لما يجري في أوساطه على المستويين الفردي والجماعي ، وفيما يتعلق بمختلف الاتجاهات وجميع الصعد . وهذه المتابعة ممكنة ومصادر المعلومات اللازمة لها متوافرة . فما أكثر ماينشره عدونا عن نفسه في الكيان الصهيوني وخارجه . وهناك كثير يكتب عنه أيضاً . فالتقارير إذن موجودة « المكتوب » منها و « المسموع » ، والصبر على العكوف عليها متوافر عند أولي العزم . وقد أصبح لدينا في دائرتنا العربية عدة مؤسسات بحثية وإعلامية تتولى تزويد من يريد بحصيلة هذه المتابعة . والحق أنني عودت نفسي على أن أخصص وقتاً كافياً كل أسبوع للتمعن في هذه التقارير التي يقع المكتوب منها في حدود مائة صفحة . فهذا الأمر متحقق .

ولابد ثانياً في هذه المتابعة من استحضار العناصر التي تكوّن أوضاع العدو لقياسها عنصراً عنصراً ، ومن ثم قياس حصيلة تفاعلاتها . وهذا

الاستحضار يأتي من خلال دراسة متعمقة لبنية التجمع الصهيوني ، الذي هو تجمع استعماري عنصري استمر على مدى قرن ، تُمكّن من تحديد عناصر مكوناته . فأحد هذه العناصر مثلاً هو التهجير اليهودي الذي تقوم به الحركة الصهيونية ليهودٍ من أوطانهم . ويتصل بهذا العنصر عنصر النزوح الإسرائيلي الذي يقوم به بعض الإسرائيليين الذين كفروا بالمشروع الصهيوني بعد أن تبين لهم زيفه . وهذان العنصران يتأثران بالعلاقة بين الدائرة اليهودية والدائرة الصهيونية في التجمعات اليهودية هنا وهناك . وهناك أيضاً عنصر العلاقة الإسرائيلية الأمريكية الذي يجسد الصلة بين الفصل الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وحركة الاستعمار الغربي ككل . وهذا العنصر يظهر بجلاء في السياسة الخارجية الإسرائيلية . وهكذا .. وأذكر أنني وضعت جميع هذه العناصر أمامي حين كتبت فصل « إسرائيل والصهيونية مستقبلاً » في كتابي « ماذا بعد حرب رمضان » الذي أصدرته في الذكرى الأولى لنشوب تلك الحرب المجيدة ، لأبلور الرؤية المستقبلية لعدونا الصهيوني . وقد عدت إلى قراءة هذا الفصل فى الطبعة الجديدة التي صدرت هذا العام، فوجدت أن هذا المنهج أوصل إلى نتائج علمية دقيقة،واستوقفني ماجاء في نهاية الفصل«علينا أن نتوقع استمرار العدوان الإسرائيلي بعد هذه الحرب سواء في شكل رفض الانسحاب من أراضينا المحتلة عام ١٩٦٧ أو بالقيام بأعمال عسكرية من خلال عمليات متوسطة المدى في الجبهة اللبنانية على الخصوص .. ومن المتوقع أن يحاول العدو عرقلة مساعي أية تسوية تتضمن الانسحاب وسيحاول تأجيل مؤتمر جنيف .. وعلينا أن نتوقع في حال بلوغ أية تسوية أن تكون جزئية وأن تتفاعل من جديد عوامل الصراع . وهكذا يتأكد لنا أن الصراع العربي الإسرائيلي لم ينته حتى حرب رمضان ولن ينتهي حتى لو أبرمت تسوية جزئية لأن جذوره موجودة ، وقدرنا كعرب أن نجابه العدوان الصهيوني » .

إن القيام بهذا العمل العلمي للوقوف على حقيقة أوضاع العدو ممكن

إذن ، وهو ضروري ليتحقق « النظر العقلي » ولا يلقى الكلام على عواهنه . ويبقى بعد القيام به عرض نتائج هذا النظر بأسلوب مناسب . ولقد خطر على بالي أن أعتمد في هذا الحديث أسلوب إيراد مقتطفات من تقارير العدو نفسه تتناول عدداً من عناصر مكوناته وحصيلة تفاعل هذه المكونات . وهكذا أحدد دوري هنا في « الاختيار » العلمي ، وفي اعتباري ماقاله صاحب العقد الفريد أبو عمرو أحمد بن عبدربه الأندلسي « واختيار الكلام أصعب من تأليفه » بعد أن قال عن دوره في عمله الكبير « وإنما لي فيه تأليف الأخبار وفضل الاختيار وحسن الاختصار وفرشٌ في صدر كل كتاب . وما سواه فمأخوذ ... » كما يشمل دوري أيضاً ترتيب النصوص المختارة .

- عرضت جريدة دافار يوم ١٩ /٦/ ٨٩ كتاباً جديداً للأستاذ « حاييم غوردن » من دائرة التربيةفي جامعة بن غوريون بيئر السبع اسمه « اتركوا الأحلام » . وقد تناول غوردن كما تقول الصحيفة الإسرائيلية « المجتمع الإسرائيلي بناء على تحليلات عالمة السياسة الأمريكية « حنة ارندت » التي قالت في كتبها إن الحرية السياسية مبنية على ثلاثة شروط هي : تطوير شجاعة مدنية ، وتوفير مجال عمل للفرد ، وخلق جو عام يشجع الناس على المشاركة في تحمل مسؤولية مايدور وعدم ترك هذه المهمة للزعماء فقط . ويدعي غوردن أن هذه الشروط الثلاثة غير مطبقة في إسرائيل . ولهذا فإن الإسرائيليين وهم غير مستعدين للصمود في اختبار هذه الشروط الثلاثة سيبقون في النهاية مع الأوهام ودون أية رؤى أو تنبؤات وقد وجهٌ غوردن في كتابه نقداً لاذعاً لعدة « بقرات مقدسة » .. وهذه البقرات المقدسة هي السياسيون ، والقوات العسكرية والأمنية ، والمؤسسة الدينية . فاهتمام الزعماء السياسيين منصب على الإرضاء بدل القيادة وهم يشغلون أنفسهم بقضايا الساعة واللحظة فقط ولا يقترحون أية رؤية مستقبلية . والقوات العسكرية و الأمنية غير مستعدة لإصلاح أخطائها وتبدي تحفظاً على كل انتقاد يوجه لها . والأغلبية من رجال

الدين الإسرائيليين ابتعدت عن المصادر الحقيقية للدين وهي البحث عن العدل والتعاون والحياة الكريمة » . وقد لاحظ غوردن أن الأدباء الإسرائيليين يتعاملون فقط مع الشخصيات الحقيرة في أعمالهم وليس لديهم أي بطل يعبر عن شخصية تكون مثالاً »

أوردت الإذاعة الإسرائيلية النص الكامل لخطاب الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ أمام مجلس الكونغرس الكندي ظهر ٢٨ /٦/ ٨٩ . فقالت وهي تورد مقتطفات من الخطاب إن هرتسوغ تطرق لأحداث المناطق المحتلة وتحدث عن ضبط النفس الذي تمارسة قوات الأمن الإسرائيلية في مواجهة الأحداث الجارية فيها . كما قال إن إسرائيل تشعر بألم عميق لوقوع ضحايا من الجانبين . وأكد على أن إسرائيل لاترغب في أن تتحكم بشعب آخر .. وأن شعب إسرائيل لايريد شيئاً أكثر من السلام غير أن هذا السلام لايمكن تحقيقه إلابمفاوضات مع الجانب الآخر !!

قالت جريدة هاارتس يوم ٢٨ /٧/ ٨٩ إن إسحق شامير رئيس الحكومة قال في خطاب حازم ألقاه في اجتماع للحاخامات في القدس إنه خلال المرحلة الثانية لمبادرته حين تجري إسرائيل مفاوضات مع الدول العربية حول الحل الدائم « سنصر على عدم شمل التسوية الإقليمية في هذا الحل » . كما قال وهو يهاجم زعماء اليسار الذين يؤيدون تقديم تنازلات إقليمية : « إن السلام ليس امتيازاً للخونة المستسلمين والمتنازلين . ولا يوجد تناقض بين السلام وأرض إسرائيل الكاملة وأنا أؤمن بأنه من الممكن التوصل السلام دون التنازل عن ذرة تراب واحدة ولذا فإني أرفض مايسمونه باللغة الدبلوماسية : « مناطق مقابل السلام » . وخاطب المئات من الحاخامات قائلاً « أنا مقتنع بأنكم ستقاومون كل ميل إلى التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل » !!!

أوردت الإذاعة الإسرائيلية يوم ٢٢ /٦/ ٨٩ ماقاله إسحق رابين وزير

الحرب في مقابلة أجرتها معه من أن « أحد الشروط التي وافقت الحكومة عليها من أجل تجسيد المبادرة الإسرائيلية هو سحق الانتفاضة . كما قال إننا لن نكرر الانسحاب من جميع المناطق مثلما حدث في سيناء ولن نهدم أو نفكك أية مستوطنة إن ذلك لن يعود أبداً ولن نكرر ذلك أبداً » !!!

نقلت صحيفتا دافار وهاارتس يوم ١ /٩/ ٨٩ ما قاله إسحق رابين في افتتاح دورة جديدة في كلية الأركان والقيادة . « إن الإرهاب القادم إلينا من لبنان لايزال حياً ونشطاً وفي حالة توسع وتعزيز دائمة . لقد علمتنا التجارب أن أفضل المعارك العسكرية مهما كانت نتائجها باهرة غير قادرة على تصفية الإرهاب وتاريخنا لم يشهد فترة واحدة لم يعمل فيها الإرهاب الفلسطيني الإسلامي ضدنا » !!!

كتب زئيف شيف في هاارتس يوم ٢٥ /٧/ ٨٩ مقالاً بعنوان « في الحكومة الإسرائيلية يعيشون على الأكاذيب » قال فيه : « وتصل الأكاذيب إلى ذروتها وأبعد مداها عندما يقال إن المشكلة الفلسطينية ماهي سوى مشكلة لاجئين ومخربين ، وأن شبكة العلاقات القائمة بين سكان المناطق المحتلة مؤسسة على التعهدات والإرهاب ، وأن بين سكان المناطق المحتلة الكثير من « الصهاينة » الذين يبدون استعداداً لقبول المستوطنين الإسرائيليين والموافقة على الأهداف المعلنة لدولة إسرائيل ، وأن كل ما يتوجب علينا هو أن نساعد في انتخابهم خلال انتخابات حرة . ومن ثم فكل شيء سيصبح على مايرام » .

لعل هذه الاختيارات بالترتيب الذي أوردناه تكفي لتعطي صورة عن أوضاع القيادة السياسية الإسرائيلية في زمن الانتفاض . وهي ليست بحاجة إلى تعليق بقدر ماهي بحاجة إلى تمعن لفهم هذا العنصر .

نقف في هذا الحديث عند هذا الحد ، لنتابعه فنورد مقتطفات أخرى تتناول بقية عناصر مكونات الأوضاع الإسرائيلية عنصراً عنصراً . ونخلص من

تمعن ماجاء بشأن عنصر القيادة السياسية إلى حقيقة أننا نواجه عدواً من المستعمرين المستوطنين يفتقد جوهر الحرية السياسية التي تحدثت عنها « حنة ارندت » ، ويتحكم فيه قادة لايرون أبعد من أنوفهم ولايفهمون إلا منطق القوة الغاشمة ، ويعيشون على أوهام ، وقد جاءت انتفاضة شعبنا العظيمة لتهزهم هزاً ومعها العمليات البطولية من جنوب لبنان . وتلح عليّ أقوال ذلك السياسي الغربي اليهودي المخضرم التي سبق أن أوردتها في حديث سابق وهو يصف عجز هذه القيادة السياسية الإسرائيلية ويقول : « لقد ظهر في الإسرائيليين زراع وصناع ومحاربون وربما أبطال ولكن لم يظهر فيهم قيادات صاحبة رؤى على عكس اليهود في تجمعاتهم حيث ظهر فيهم مفكرون وفلاسفة . وأذكر نظرته إلي وأنا أعلق قائلاً « أليس هذا نتاج الاستعمار الاستيطاني » . وأتطلع إلى أن توصل انتفاضة شعبنا العظيم إلى إحسان إدارة الصراع في أوساطنا القيادية العربية ، لنحسن مواجهة هؤلاء القادة الإسرائيليين الصهاينة .

حقيقة أوضاع عدونا الصهيوني في زمن الانتفاض
مستوى المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية

تحتل المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية مكاناً خاصاً في التجمع الإسرائيلي الذي تقوم الحركة الصهيونية العنصرية فيه باستغلال المشاعر الدينية اليهودية لبلوغ أهدافها في تهجير اليهود وحشدهم لتنفيذ استراتيجيتها العدوانية . ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا العنصر من عناصر مكونات التجمع الاسرائيلي ، ونحن نجيب عن السؤال الذي يبرز اليوم حول حقيقة أوضاع عدونا الراهنة في زمن الانتفاض . وإن لنا أن نتابع السير على أسلوب إيراد مقتطفات من تقارير العدو نفسه .

تناولت جريدة هاارتس بالحديث يوم ١٣ /٨ /٨٩ الجدل الدائر في المؤسسة الدينية في أعقاب إصدار مجلس الحاخامات الأعلى قراره أو بتعبير آخر « فتواه » التي يحثّ فيها اليهود على النضال من أجل إسرائيل الكبرى ويُحرّم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة . وكانت هذه الفتوى قد صدرت بناء على طلب الحاخامين الأكبرين رداً على ماصرح به الحاخام عوفاديا يوسف قبيل ذلك أمام الرئيس مبارك في مصر من « جواز الانسحاب إذا كان الاحتفاظ بالأراضي يؤدي إلى سفك دم اليهودي » . وكنا قد خصصنا لهذا الموضوع البالغ الأهمية مقال « فتوى حاخامية تستحق وقفة » . وقد قالت الجريدة الإسرائيلية في مقالها « .. خطوة أولى في الصراع الديني » « إن النزاع

التناشب بين الحاخام يوسف والحاخامين الأكبرين ليس سوى مدخل لنزاع أعمق » . ونقلت تعقيب وزير الأديان السابق يوسف بورج على الموضوع في مقال كتبه لصحيفة « هتسوفيه » انتقد فيه زعماء هتحيا والمفدال على توجههما إلى الحاخامين الرئيسين لاستصدار تشريع .. وقال فيه : « لم يكن يتوجب على مجلس الحاخامات الأعلى مناقشة القضية .. ولامكان الآن لمثل هذا النقاش الذي يوازن فيه بين الحفاظ على الأرواح والمسائل السياسية والأمنية ، إذ لاتوجد في الحقيقة أية مفاوضات مع أية جهة عربية ذات ثقل وأهمية حقيقية حول السلام ، كما لايوجد اقتراح بهذا الصدد ، وأنا شخصياً لا أؤيد مبدأ الأرض مقابل السلام » .

لقد امتد هذا الجدل الدائر حول « الفتوى الحاخامية » التي تصف شعب فلسطين بأنهم « غرباء » ولاتذكر « العربي » إلا وتقرنه بوصف « قاتل » أو « مجرم » ، ليشمل « غير المتدينين » في التجمع الإسرائيلي الذين يتضاءل نفوذهم مع انعطاف القادة السياسيين لاستغلال المؤسسة الدينية . وطرحت جريدة يديعوت احرونوت يوم ٢٥ /٨ /٨٩ أسئلة تحت عنوان « هل من المسموح قتل الحاخامات الذين يبيحون قتل العربي ؟ » وقدمت لها إجابات تهكمية ساخرة فقالت « س سؤال « قرأتُ في إحدى الصحف أن أحد الحاخامات قال إن منع القتل لاينطبق إلا على اليهود فقط ، فهل باستطاعتي قتل جاري الذي يزعجني علماً بأن أباه يهودي وأمه مسيحية فهو لايعتبر يهودياً حسب الشريعة اليهودية ؟! وج جواب : « لا ، إنك لم تفهم ما قاله الحاخام فهو لم يقصد أن بالإمكان قتل كل من هو ليس يهودياً ، بل قصد أنه يمكن قتل كل عربي لذلك فإذا كان جارك عربياً فبإمكانك قتله دون أن تخشى . وس سؤال : لنقل إني عربي وإن أحد الحاخامات أباح قتلي فهل يسمح لي كعربي قتله للدفاع عن نفسي انطلاقاً من التحديد الديني الذي يقول عليك بالمبادرة بقتل من يود قتلك ؟ وج جواب : لا لأن القاعدة التي تحظر القتل لاتنطبق إلا

على اليهود وكذلك التحديد الديني بالمبادرة . فلا يحق لك كعربي أن تقتل أي يهودي ، ومايحق لك كعربي هو أن تُقتل على يد يهودي » !!!

جاء نشر هذا السؤال والجواب الذي يكشف عن مدى عنصرية الفتوى الحاخامية بعد أيام من صدور الفتوى وإصدار حاخام إسرائيلي أكبر سابق اسمه « غورن » تشريعاً دينياً سمح بموجبه بإطلاق النار على كل من يرشق حجراً على سيارة إسرائيلية ، « لأنه ينطبق عليه حكم المطارد » كما ذكرت جريدة هتسوفيه يوم ١١ /٨ /٨٩ . وقد أصدر الحاخام هذه الفتوى وأعلنها في محاضرة له في نادي المتدينين اليهودي بتل أبيب .

ونشرت جريدة هاارتس خبراً يوم ١٦ /٨ /٨٩ عن « اجتماع التوارة » الذي عقد في معهد « ميمون » جاء فيه أن الحاخام « سمحه هكوهن كوك » حاخام رحبعوت الرئيسي قال : « إن اقتطاع جزء من أرض إسرائيل يشبه اقتطاع عضو من جسم إنسان حي ، والويل لجيلنا لأننا وصلنا إلى مثل هذا الوضع » . وإن العقوبات التي تفرض على المستوطنين الذين يسيئون إلى العرب « هي مناقضة للتعاليم التوراتية » .

كثيرة هي التقارير الورادة من التجمع الإسرائيلي عن توجهات المؤسسة الدينية اليهودية العدوانية ، وعن قيام أفراد وجماعات من المستعمرين المستوطنين الصهاينة بتجسيد هذه التوجهات في إنشاء حركات ومؤسسات تحمل أسماء دينية يهودية مثل : « هشمونائيم » ، ومعهد بناء الهيكل « تكديم » محل الصخرة المشرفة ، و « دولة يهودا » في الضفة الغربية . وتحفل هذه التقارير بمعلومات غزيرة عن هؤلاء الأفراد والجماعات تكشف عن الحالة النفسية التي هم فيها وعن طريقة تفكيرهم ، ويمكن مراجعة مانشرته هاارتس يوم ٣٠ /٧ /٨٩ بعنوان « مقتطفات من حياة الحالمين بإقامة دولة يهودا » كنموذج لها . ويلفت النظر أن أغلب هؤلاء الأفراد مروا بالسجون لجرائم

اقترفوها ، فمنهم « يوآل ليرنر » الذي أدين بتهمة التخطيط لنسف قبة الصخرة وهو يشغل اليوم منصب رئيس مركز إعادة بناء الهيكل ورئيس معهد التوراة وهو مرشح في مشروع دولة يهودا لمنصب وزارة العدل !!! وقس على ذلك .

واضح أن أوضاع المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية مهتزة في زمن الانتفاض شأنها شأن أوضاع المؤسسة السياسية . ذلك أن انتفاضة شعبنا العظيمة وضعت الحاخامات اليهود على المحك ، « فإذا بالأغلبية الحاسمة من رجال الدين في إسرائيل قد ابتعدت عن المصادر الحقيقية لليهودية ، وهي البحث عن العدل والتعاون والحياة الكريمة » . كما نقلنا عن جايم غودون في كتابه «اتركو الأحلام». ولاشك في أن خطر هذه الأوضاع المهتزة في المؤسسة الدينية شديد وربما يفوق خطر الاهتزاز في أوضاع المؤسسة السياسية لأن هذه محكومة بمحددات خارجية ، أما تلك فتخاطب العامة الذين تحول بعضهم من المستعمرين المستوطنين في أراضينا المحتلة إلى مجرمين مسعورين تحملوا مسؤولية قتل عدد من شهداء انتفاضتنا العظيمة . هذا فضلاً عن أن اهتزاز أوضاع المؤسسة الدينية اليهودية يجعلها أسهل استخداماً من قبل السياسيين . وهذا ما حدث فعلاً في قصة الفتوى الحاخامية حيث توجه زعماء حركتي هتحيا والمغدال إلى الحاخامين الرئيسين لاستصدارها من مجلس الحاخامات الأعلى .

واضح أيضاً أن صدور هذه الفتوى الحاخامية هو أيضاً جرس إنذار ينبهنا إلى ضرورة التصدي لأوضاع المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية . وهذا ماحدا بكاتب هذه السطور إلى كتابة مقاله الذي ضمنه النص الحرفي للقرار ، بعد صدورها مباشرة ، ووقف فيه أمام منطلق الفتوى « العقيدي الذي يستخدم الدين ، التمييزي الذي يميز بين اليهود وغيرهم من الاميين الجوييم على الصعيد الإنساني » . كما وقف فيه أمام السياق الذي هو سياق احتلال وحرب مقدسة وضم ، وأمام لغة لاتشير إلى العرب إلا كمجرمين قتلة ، وأمام نتيجة

هي ليست مجرد دعوة إلى عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة بل دعوة إلى التمسك بكل قوة بهذه الأراض . وإن مما أسعدني أن عدداً من « أهل الذكر » راجعني طالباً نص الفتوى ، وأن بعض هؤلاء تحدث عنها في كتاباته أو أحاديثه . وأذكر أن جاري وأخي الأستاذ أمين هويدي خصص جزءاً من أحاديثنا ونحن نترافق على مدى ثلاثة أيام للمشاركة في ندوة الحوار القومي الديني لهذا الموضوع ، وأوضح وهو الدارس والممارس في حقل مواجهة الصهيونية بعامة والعدو الإسرائيلي بخاصة أن دور المؤسسة الدينية اليهودية في تنفيذ الاستراتيجية الصهيونية هو دور كبير ، وأن القادة السياسيين الإسرائيليين يتقنون استخدام هذه المؤسسة ، وذكرني أيضاً بحديث موشي ديان في كتابه « اختراق » الذي يقص فيه قصة كامب دافيد ، وكيف واجه الرئيس كارتر بأن « إسرائيل » لن تنسحب من الأراضي العربية لأن التوراة تأمرها بالاحتفاظ بها . وقد عدت إلى مراجعة الكتاب ووجدت موشي ديان يتحدث أيضاً في فصل « الأزمة » إبان مفاوضات بلير هاوس واصفاً إقامته في الفندق : « وكان إلى جانب فراشي ثلاثة كتب عبرية ، العهد المقدس ، وأطلس العهد القديم ومجموعة قصائد ناثان الترمان . وكان الأطلس يساعدني على وضع الأحداث التي وردت في العهد القديم في إطارها الجغرافي .. »

إن دراسة أوضاع المؤسسة الدينية اليهودية على مدى أربعة عقود منذ إقامة الكيان الصهيوني تُبين لنا أن اهتزاز أوضاعها يتناسب طرداً مع تجسيد قدراتنا العربية الذاتية في عمل نضالي . وقد سبق لنا أن وقفنا في كتاب « استراتيجية عربية للمواجهة » أمام هذه الحقيقة حين تزايد اهتزاز هذه المؤسسة في أعقاب تصاعد المقاومة في جنوب لبنان عام ١٩٨٣ ، وأدى هذا الاهتزاز إلى حدوث عدة محاولات إسرائيلية للاعتداء على المسجد الأقصى وعلى بعض الكنائس المسيحية ، وتحدثنا عن جرس الإنذار الذي يدق لينبهنا إلى ضرورة التحرك « قبل أن تحل كارثة بالقدس » . وكشفت لنا الوقفة أن هناك سياسة إسرائيلية

يحكمها خط عريض هو « تهجير سكان القدس العرب مسلمين ونصارى ، ومحو آثارهم ومقدساتهم فيها ، بغية إقامة الهيكل وتوابعه محلها » ، كما كشفت لنا أن الغزاة المستعمرين المستوطنين من اليهود المتعصبين هم أداة تنفيذ هذه السياسة مع الأجهزة الحكومية المختلفة . وتتبعنا يومها بروز ظاهرة هذا النوع من الاستعمار الاستيطاني في الخمسينيات وشعاره « القبعة المنسوجة » ، ثم كيف أخذت هذه الظاهرة دفعة قوية بعد حرب ١٩٦٧ حين طرح الحاخام تسفي يهودا كوك مبدأ « التعصب لأرض إسرائيل التي تشمل فلسطين والأردن معاً ورفع شعار « لن تقيموا » والضمير منصرف إلى أهل البلاد عرب فلسطين ، ثم كيف قامت في نهاية عام ١٩٧٤ حركة جوش امونيم « ومعناها كتلة الإيمان » في أعقاب حرب رمضان ، وطالبنا بالتصدي لأوضاع المؤسسة الدينية .

كيف نتصدى لهذه الأوضاع اليوم وقد اشتد اهتزازها في زمن الانتفاض فارتفع رنين جرس الإنذار منبهاً إياناً لأخطارها وداعياً إلى أن نكثف حركتنا ونضاعف جهدنا ؟

الخطوة الأولى الملحة هي أن نُعرِّف قومنا والعالم بحقيقة ما تدعو إليه المؤسسة الدينية اليهودية في فتواها لليهود الإسرائيليين من عدوان على الفلسطينيين العرب نصارى ومسلمين . فالحاجة ماسة إذن إلى تعميمها والتوعية بها . وعلى جهاتنا المعنية أن ترسلها للمنظمة الدولية وللفاتيكان والكنائس المسيحية المختلفة .

الخطوة الثانية هي أن تقوم جهاتنا المعنية وبخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي والمجلس العالمي الإسلامي وكنائسنا الشرقية بدراسة علمية لهذه المؤسسة الدينية اليهودية ودورها في تمكين الصهيونية العنصرية من ممارسة عدوانها علينا ، توطئة لصياغة استجابتها الفاعلة على تحدي العدوان

واتخاذ قرارات بشأنه .

الخطوة الثالثة هي أن يكون موضوع التصدي لما تضمنته هذه الفتوى الحاخامية مدرجاً على جدول أعمال اجتماعات « الحوار الإسلامي المسيحي » بأنواعها المختلفة . وأذكر أن أحد هذه الاجتماعات كان يناقش مؤخراً « التعددية الدينية في القرآن والإنجيل » ويتأمل في التعاليم الإلهية الآمرة بالتعارف بين البشر وبحرية الاعتقاد فينادي بدعوة المحبة لجميع الناس . وإذا بسؤال يبرز أمام الجمع مسلمين ونصارى « كيف نعبر عن هذه المحبة في حال قيام رجال الدين اليهودى بالدعوة إلى العدوان علناً وفي قرار ديني ؟!! وقد حاول أحد الأساتذة الأوربيين أن يخفف من خطورة الأمر بالقول إن هذه الدعاوى أصوات فردية ، ولكنه لم يلبث أن راجع نفسه حين تأكد أنها قرار صادر عن مجلس الحاخامات الأعلى !!! أما الأب الكاثوليكي القادم من الفاتيكان فقد طلب نص القرار ليضع رؤساءه في صورته . وقد استرجع المسلمون في اللقاء الآيتين الكريمتين من سورة الممتحنة « لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم ، إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولّهم فأولئك هم الظالمون » .

إن مطالبتنا جهاتنا المعنية القيام بالدراسة العلمية لهذا الموضوع هي تعبير عن عزمنا على التعامل معه بمنطق الاستجابة الفاعلة وليس بمنطق رد الفعل المنفعل . فنحن كمؤمنين نقاوم « العنصرية » ونأبى أن نُجَّر إلى الوقوع فى شركها كرد فعل على عنصرية الآخر . ونحن كمؤمنين مطالبون بالتمييز بين أولئك اليهود الذين اتخذوا ذلك القرار الفتوى و أولئك الذين أصابتهم الفتوى برشاش ولوضئيل ونعني بذلك الحاخام يوسف الذي كان قد أعطى رأياً مخالفاً . كما أننا مطالبون بإحسان التعامل مع الموضوع .

والالتفات إلى ما يعانيه اليهود الشرقيون الذين نشئوا في ظل حضارتنا العربيةالإسلامية من شرّ العنصرية التي يقع فيها بعض اليهود الغربيين ، فهؤلاء اليهود الشرقيون هم « يهود الحضارة العربية الإسلامية أو « يهود الإسلام » كما سماهم « جدع جلاوي » وهو يطرح معاناتهم في كتابه كيهودي عربي .

لقد آن الأوان أن نوفي هذا الجانب من جوانب الصراع العربي الصهيوني حقه من الاهتمام والدراسة والعمل . وإن لنا في انتفاضة شعبنا العظيمة أسوة حسنة ، فبفضلها تتكشف حقائق أوضاع عدونا الصهيوني ويشتد اهتزاز أوضاع المؤسسة الدينية اليهودية الواقعة في أسر الحركة الصهيونية .

حقيقة أوضاع عدونا الصهيوني في زمن الانتفاض
مستوى أجهزة الإرهاب الصهيونية الإسرائيلية

نمضي في الإجابة عن السؤال المطروح اليوم المتعلق . « بحقيقة أوضاع عدونا الصهيوني في زمن الانتفاض » ، فنتناول بالحديث مستوى « أجهزة الإرهاب الصهيونية الإسرائيلية » . بعد أن تحدثنا عن مستوى القيادة السياسية ومستوى المؤسسة الدينية .

لابد أن أسجل في بداية هذا الحديث وجود صعوبة خاصة في تناوله نابعة من المرارة التي يورثها في نفوسنا ونحن نتابع جرائم هذه الأجهزة تجاه شعبنا العربي الفلسطيني وأهلنا في الجولان وجنوب لبنان . وهناك فرق كبير بين مايحُسّ به المرء من مرارة وهو يقرأ خبراً عاماً عن « استشهاد فلسطيني وتكسير ساق آخر » ، والمرارة التي يتجرع كأسها حتى الثمالة وهو يقرأ تقريراً إسرائيلياً رسمياً يتضمن تفاصيل عملية قتل الأول « صبراً » بالدم البارد ، وتفاصيل عملية تكسير ساق الآخر ثم وهو يقرأ مذكرات « الادعاء والدفاع » الخاصة بقضايا يضطر العدو أمام ما أثارته من استنكار بعد كشفها إلى عرضها على « محاكمه » ولجان تحقيق يشكلها . وأذكر مدى ما عانيته من هذه المرارة وأنا أكتب كتابي عن مذابح صبرا وشاتيلا ، وأتابع في أحد فصوله مسلسل المذابح الإسرائيلية الصهيونية التي استهدفت شعبنا وقامت بها أجهزة إرهابه . ولقد كان عليّ هذه المرة أن أراجع أكثر من مائة تقرير إسرائيلي حول

موضوع حديثنا الخاص بمستوى أجهزة الإرهاب هذه في زمن الانتفاض . وما أكثر ما تداعى إلى خاطري وأنا أقرأ فظائع الجرائم الإسرائيلية ما قرأته من فظائع النازية والفاشية وعهد الإرهاب وفظائع الطغاة عبر العصور ، ثم لا ألبث أن أقف لأتلو آيات من سورة البروج « قتل أصحاب الأخدود ، النار ذات الوقود ، إذ هم عليها قعود ، وهم على مايفعلون بالمؤمنين شهود . وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد . الذي له ملك السماوات والأرض والله على كل شيء شهيد » وأتأمل في المفارقة الكامنة في كون مَن يمارسون هذه الفظائع اليوم من الصهاينة الإسرائيليين ويقومون بدور « أصحاب الأخدود » هم من معتنقي الدين اليهودي الذين يوظفون يهوداً لتنفيذ جرائمهم ، بينما كان المؤمنون في قصة الأخدود هم من الذين آمنوا بموسى عليه السلام . وهذا هو حصاد وقوع اليهود في قبضة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية .

أود أيضاً أن ألفت الأنتباه في بداية هذا الحديث إلى أنه وإن كان يتناول « مستوى أجهزة » إلا أنه في حقيقة الأمر ينصرف إلى « التجمع الصهيوني » ككل . وهذا متصل بكون الأجهزة في « الاستعمار الاستيطاني » متداخلة بالمستعمرين المستوطنين . وهنا يبدو الاختلاف في التعامل مع الموضوع عنه حين يتعلق بممارسات أجهزة الدول التي تحدث فيها انحرافات فتعمد إلى التعذيب . فالأمر في هذه الحالة محصور في الأجهزة ، بينما هو في حالة الاستعمار الاستيطاني يعمّ تجمعه . وهذا ما يدعونا إلى الحديث عن « أجهزة الإرهاب الصهيونية الإسرائيلية »مبرزين عقيدتها العنصرية .

بقي أن أشير أيضاً بين يدي هذا الحديث إلى أن مايجري على مستوى هذه الأجهزة هو نتاج مايُحضَّر وينضج على مستوى كل من القيادة السياسية والمؤسسة الدينية . وسنتابع في دراستنا لهذا المستوى الأسلوب الذي اعتمدناه في دراسة المستويين السابقين وهو عرض مقتطفات من تقارير العدو نفسه . لقد شهد شهر أغسطس آب ١٩٨٩ انتحار جندي احتياط إسرائيلي اسمه

« ياريف باريوسف » بإطلاقه صلية كاملة من بندقيته على رأسه . وهذا الجندي احتياط كان طالباً في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الخامسة والعشرين من عمره . وقد كتب رسالة قبل ثلاثة أيام من انتحاره تبين ما دعاه إلى ذلك وتسلط أضواء جديدة على الجريمة البشعة التي شارك فيها قبل حوالي عام وكان ضحيتها الشهيد هاني الشامي . ونقرأ في هذه الرسالة التي تحدثت عنها مجلة « هعولام هازيه » في ٢٣ /٨ /١٩٨٩ قوله : « قررت تنفيذ عمليتي يوم الأحد ، ذلك اليوم الملعون الذي قضيته بين أيدي ثلاثة من علماء النفس الذين كانوا يعتقدون أن بإمكانهم كسري عبر ممارسة الضغط على إحدى أكثر النقاط حساسية للإنسان وهي الحرية .. ولم يكن قراري عائداً إلى عدم قدرتي على مجابهتهم بل لعدم رغبتي التخلي عن الخوف من التشهير الذي يمكن في دولة كدولتنا تأكل سكانها أن يُعّري الإنسان من كامل ثيابه ويُعرض » . ونقرأ أيضاً قوله لأخيه الذي هو على وشك الالتحاق بالخدمة الإلزامية العسكرية « عندما تجد نفسك مقحماً في أوضاع خطيرة ، ومضطراً لاستخدام القوة فتوقف توقفاً ذاتياً ، وتذكر تلك الركلات التي وقعت في جباليا ، وتذكر أنك لن تتلقى أية مساعدات كجندي بسيط من أولئك الجالسين على قمة الهرم السياسي أو العسكري ، فكل منهم يبذل قصارى جهده للمحافظة على « مؤخرته » وحدها كي لايصيبها الحريق ، الأمر الذي يجعل الجندي البسيط الذي يدفعونه لتنفيذ الأوامر التي يصدرونها إليه هو المتضرر الوحيد .. »

ماهي قصة « تلك الركلات التي وقعت في جباليا » ؟

نجد جواباً تفصيلياً عن هذا السؤال في قرار الحكم الذي أصدرته محكمة القطاع الجنوبي الإسرائيلية بشأن قضية استشهاد المواطن الفلسطيني هاني ديب الشامي . وقد جاء هذا القرار في ثلاث وتسعين صفحة . وما كان لهذه القضية أن تصل إلى المحكمة إلا بعد أن ترددت في أوساط جنود المعسكر الإسرائيلي

همسة تقول إن الشهيد كان حياً حين ألقي القبض عليه وعذبه الجنود حتى الموت ، ولم تلبث أن ذاعت هذه الهمسة وشاعت . ويقول القرار في وصف فظاعة الجريمة : « لقد اعترف الجراح الذي قام بتشريح الجثة بعد الوفاة في معهد أبو كبير للطب الشرعي بأنه لم يجد مثل هذه العلامات لآثار العنف الوحشي طيلة العشرين سنة التي عملها كجراح سوى مرة واحدة غير هذه المرة » . كما يقول : « وقد ذهلنا خلال المحاكمة ونحن نسمع الأقوال التي أدلى بها بعض الشهود ، والتي تحمل الكثير من الاستخفاف والكراهية لقيم الحياة الإنسانية للغير ، بينما ذلك الغير محبوس ومحكوم بأيدي قوات الجيش . وأصابنا الذعر حين سمعنا جنوداً إسرائيليين يقولون إنهم شاهدوا مناظر مخزية يضرب فيها معتقلون فلسطينيون داخل معسكرات عسكرية وهم مغلولو الأيدي وعاجزون عن الدفاع عن أنفسهم ، وهؤلاء الجنود يصمون آذانهم عن أصوات الاستغاثة ويقفون موقف المتفرج اللامبالي » . ويقول القرار :« وتساءلنا كيف تحول هؤلاء الجنود إلى أشخاص على استعداد لتوجيه ضربات قاتلة لكهل هو من ناحية سنّه في مقام والد أي منهم . ونعترف نحن القضاة بأننا لم نجد إجابة عن هذا السؤال » .

كثيرة هي المعلومات التي يتضمنها قرار المحكمة حول أوضاع أجهزة الإرهاب الصهيونية الإسرائيلية . ومن أمثلتها أن الأوامر والتعليمات بتكسير أرجل الفلسطينيين وكيفية القيام بذلك كانت تعلق على لوحات إعلانات السرايا العسكرية ،وأن القادة كانوا يحثون الجنود على تنفيذ هذه الجرائم ، ولكن المساءلة لاتصل إليهم فيستدعون كشهود . وقد علق محرر مجلة هاعولام هازيه وهو يختم قصة الجندي المنتحر الذي اتهم بأنه كان آخر من هوى بحذائه على جسد الشهيد ، قائلاً : « وقضية الشامي ، هي تماماً كلعنة الانتفاضة متواصلة ولها بقية وستأتي لامحالة » .

لايتسع مجال هذا الحديث لمزيد من التفصيل في هذا المثل الذي أوردناه

على أوضاع أجهزة إرهاب العدو . ولسنا بحاجة إلى استعراض ماورد في بقية التقارير التي راجعتها ، لأنها تكاد تكون « نسخة طبق الأصل » مكررة . فالأمر نفسه نراه في تقرير لجنة التحقيق المشتركة التي شكلها الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود لتحقيق في « مذبحة نحالين » وقد عرضته جريدة هاارتس يوم ٥ /٥ /٨٩ . والأمر نفسه نراه في تقرير نشرته جريدة حداشوت يوم ٢ /٩ /٨٨ عن جرائم جهاز شين بيت الإرهابي التي يمارسها باسم الأمن ، والتي أدت إلى استشهاد أعداد من أبناء شعبنا وأعلن الجهاز كذباً أنهم انتحروا . وكذلك الحال مع تقرير جريدة معاريف في ١٩ /١١ /١٩٨٨ عما تضمنته مفكرة جندي احتياط من لواء « جولاني » من فظائع ، وتقرير جريدة هاارتس في ٣٠ /٩ /١٩٨٨ حول تعذيب النساء الفلسطينيات أثناء التحقيق والاعتقال ، و .. ، و ...

يلفت النظر ونحن نتابع هذا الموضوع أن ما يجري على صعيدي الجيش والشرطة كثير الشبه بما يجري على صعيد المستعمرين المستوطنين الذين يقيمون في الضفة والقطاع . كما يلاحظ أن التقارير التي تتناول طلاب المدارس الثانوية الإسرائيلية تكشف عن الاتجاهات نفسها التي نراها على هذه الصعد الثلاثة . وقد نشرت جريدة بوست في ٨ /٨ /٨٩ تقريراً عن استطلاع قام به المركز الإسرائيلي للدراسات العسكرية على مدى سنتين كشف عن أن ٤٠٪ من الطلاب اليهود في المدارس الثانوية يكرهون كل العرب أو جلهم ، وأن ٦٩٪ من طلاب المدارس الدينية يعارضون إعادة الأرض مقابل السلام .

لقد كشفت فضيحة المخدرات في كولومبيا دور أجهزة الإرهاب الصهيونية الإسرائيلية في خدمة « عصابات التهريب » الكولومبية . وكان على إذاعة إسرائيل يوم ٢٥ /٨ /١٩٨٩ أن تحاول جاهدة التنصل من علاقة الحكومة الإسرائيلية ووزارة الدفاع بخاصة « بالإسرائيليين المتورطين في كولومبيا » لأن أخبار الفضيحة من شأنها « أن تلحق أضراراً جسيمة بسمعة

إسرائيل » على حد قول الإذاعة . وقد تبين أن الشركات الإسرائيلية تحصل على مليار ونصف المليار دولار من مشاركتها في تجارة السموم هذه التي تستهدف بخاصة الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني وهو الولايات المتحدة الأمريكية . كما تُبيِّن تورط العديد من الضباط الإسرائيليين في جرائم المخدرات هذه .

واضح أن أحداث انتفاضة شعبنا العظيمة كان لها دور خاص في كشف حقيقة أجهزة الإرهاب الصهيونية الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي وأفراد التجمع الإسرائيلي نفسه . وقد زادت من حدة التفاعلات التي تجري فيها ، وهي تفاعلات بدأت مع بداية تشكيلها في إطار الاستعمار الاستيطاني . ويلفت النظر أن الفساد المستشري في هذه الأجهزة يعمد إلى إيجاد غطاء قانوني له . وقد تحدثت صحيفة معاريف في ٢٨ /٨ /٨٧ عن القرارات الإدارية الإسرائيلية التي تستند إلى قوانين الطوارىء ويتم تحت ستارها تنفيذ أفظع الجرائم . كما أوردت مجلة هعولام هازيه في ٢٩ /٦ /٨٨ تقريراً عن القاضي الصهيوني الذي برأ مستوطناً صهيونياً قتل طفلاً في الثانية عشرة وحمّل وليّ أمره المسؤولية . وكشفت جريدة هارتس في ٢ /٦ /٨٩ عن إصرار إسحق رابين على إيجاد غطاء قانوني لعمليات القمع التي ينفذها في الأراضي الفلسطينية في محاولته اليائسة لإنهاء الانتفاضة. وقد انساقت وزارة « العدل » وراء طلباته فلبّتها كلها .

طبيعي أن تكون لهذه الأوضاع على مستوى أجهزة الإرهاب آثارها الواضحة على سير الأمور في التجمع الصهيوني . وجميع هذه الآثار تؤكد عظم تأثير الانتفاضة في تفجير تناقضات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . وليس انتحار ياريف أو رفض كثيرين لأداء الخدمة أو هذا الفيض من التقارير عن الفساد إلا أمثلة لها .

إننا ونحن وندرس هذا العنصر نزداد معرفة بعظم المعاناة التي يعانيها شعبنا البطل وهو يواجه هذا الإرهاب الصهيوني ونزداد عزماً على أن تنتصر الانتفاضة ، ونردد هذه الآية من سورة البروج « إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق » وسيأتي يوم يحاسب فيه مسؤولو هذه الأجهزة على مافعلوه .

حقيقة أوضاع عدونا الصهيوني في زمن الانتفاض
مستوى العامة في التجمع الإسرائيلي والدائرة الصهيونية

أصل إلى رابع هذه الأحاديث وآخرها حول « حقيقة أوضاع عدونا الصهيوني في زمن الانتفاض » ، وهو يختص « بمستوى العامة في التجمع الإسرائيلي والدائرة الصهيونية » . وواضح أن مايحدث على هذا المستوى هو حصيلة تفاعلات مايحدث على مستويات القيادة السياسية والمؤسسة الدينية وأجهزة . الإرهاب الإسرائيلية الصهيونية من جيش وشرطة وعصابات مستوطنين . وهو عامل حاسم في تحديد مستقبل الكيان الصهيوني الذي هو تجمع مستعمرين مستوطنين في عملية استعمار استيطاني .

هناك عدة عناصر تحكم أوضاع مستوى العامة هذا ، في مقدمتها عنصر العقيدة . وقد جاءت الانتفاضة حلقةً متوهجة في سلسلة حلقات جهاد شعبنا وأمتنا ، لتوجه ضربةً قاتلة للعقيدة الصهيونية بكشف حقيقتها الخبيثة أمام قطاعات واسعة من اليهود داخل التجمع الإسرائيلي وخارجه ، الأمر الذي أدى إلى تهاوي ماكان الصهاينة يرددونه عن « القيم الصهيونية » ويبيعونه لمستوى العامة المخدوعة . وإن لنا أن نتأمل فيما نشرته جريدة علهمشمار يوم ٢٨ /٦/ ٨٩ متسائلة « ترى ما العلاقة التي تربط بين بطولة تضرب أطنابها في أرجاء إسرائيل !! وما يحدث في مؤسسات الاستيعاب ؟؟ وما الصلة بين مايحدث في الجهاز التعليمي بكريات شمونه وبيسان وأزمة الاستيطان العامل ؟؟

وما العلاقة بين تقويض المباني السكنية في ديمونه وبروحام وانهيار عدد من المصانع المختلفة في مختلف أنحاء إسرائيل ؟ ما القاسم المشترك بين كل ما ذكرناه آنفاً ، وهجر الإسرائيليين الجليل والنقب وعجز إسرائيل عن اتخاذ الاستعدادات اللازمة لاستقبال موجة هجرة تقف على أبوابها ؟ وللرد على كل تلك الأسئلة يمكننا أن نقول ببساطة كلمة واحدة ... الانتفاضة .... فالانتفاضة هي الخيط الذي يربط ويؤلف بين جميع القضايا التي ذكرناها إضافة إلى العديد من القضايا الأخرى مثل مايحدث في الجهاز الصحي والنزاعات الحزبية الداخلية وأعمال العنف الدائرة بصخبها في جميع أنحاء إسرائيل » . وقد مضى هذا التقرير بشرح ما أصاب الجهاز الداخلي لحزب العمل منذ الخمسينيات حتي بلغ اليوم « درجة التعفن » ، « والتدني الذي حدث في قيمة مصطلح الصهيونية .. والتخلي عن القيم الصهيونية !! » وغرق زعماء إسرائيل والحركة الصهيونية « في الصغائر السياسية وعجزهم عن التحرر من أسر الرؤية قصيرة النظر » وتصارعهم من أجل البقاء في مناصبهم السياسية بدل العمل لإيجاد تسوية واتخاذ مبادرة ، لينتهي هذا التقرير إلى القول إن من المشكوك فيه أن تكون الزعامة الإسرائيلية الحالية قادرة للسير في هذا الطريق . ولم يبق سوى أمل أن تتمخض الأحداث في نهاية الأمر عن ولادة زعامة جديدة مع أنه لايُوجد مايبشر بذلك حتى الآن »

إن عنصري التهجير الصهيوني والنزوح اليهودي مؤشران هامان على مستوى العامة في التجمع الإسرائيلي والدائرة الصهيونية . ولقد وصفنا التهجير بأنه صهيوني لأن اليهود الذين يتم تهجيرهم من أوطانهم وقعوا في حبائل الصهيونية ومزاعمها . ووصفنا النزوح بأنه يهودي لأن اليهود الذين ينزحون عن الكيان الصهيوني يكونون في الغالب قد اكتشفوا مزاعم الصهيونية ونجوا من حبائلها . ويلفت النظر أن التهجير الصهيوني في زمن الانتفاض انخفض إلى أدنى معدل له منذ إقامة الكيان الصهيوني وقد أوضح إسحق شامير أمام « لجنة

الخارجية والأمن » بالكنيست كما نشرت هاآرتس يوم ٢٧ /٦ /٨٩ « أن عدد اليهود السوفيت الذين غادروا الاتحاد السوفيتي بلغ هذا العام ٢١ ألفاً ، وقد وصل منهم إلى إسرائيل ألفان فقط » . وتوقع حدوث هجرة من الأرجنتين . وكشف النقاش في اللجنة عن فشل عدة معسكرات لاستيعاب المهجرين تعرف باسم « الموشاف » ، وتخوّف بعض الأعضاء من أن التهجير الصهيوني يحمل في طياته حدوث انخفاض حاد في مستوى المعيشة لأفراد التجمع ، ومحاولة وزارة المالية إلقاء أعباء تمويل التهجير على الوكالة اليهودية ، ووجود نزاعات حول التعليم اليهودي .

معلوم أن هذا التعليم اليهودي هو الوسيلة التي تتسلط بها الصهيونية على اليهود في أوطانهم مستغلة مشاعرهم الدينية . وقد كشف رئيس شعبة التربية والتعليم التوراتي في الإدارة الصهيونية وفق مانشرت هاآرتس يوم ٢٩ /٨ /٨٩ عما يعانيه هذا التعليم من أزمة في زمن الانتفاض ، مطلقاً صيحة صهيونية تحذر من أن « الشعب اليهودي على حد زعمه لأنه ليس هناك شعب يهودي يخسر يومياً سبعمائة يهودي من يهود الشتات بسبب اندماجهم في الشعوب الأخرى » على حد قوله لأن هذه الشعوب الأخرى هى في حقيقة الأمر شعوبهم وهم يعيشون في أوطانهم التي تحاول الصهيونية تهجيرهم منها .

لقد كثر حديث الصهاينة عن النزوح اليهودي في زمن الانتفاض . وتناولت هذا الموضوع جريدة هاآرتس يوم ٣٠ /٨ /٨٩ فذكرت أن القنصلية الأمريكية في تل أبيب أعلنت أنها تلقت خلال الخمسة شهور الأولى من العام الحالي ٤٨,٥٥٠ طلباً لتأشيرات سفر سياحية من إسرائيليين بزيادة قدرها ١٩٪ عن الفترة ذاتها قبل بدء الانتفاضة عام ١٩٨٧ ، وأن معظم هؤلاء ينوون البقاء هناك . وقد أسس العدو الصهيوني مجلساً لمحاربة مايسميه « الهجرة المضادة » وحين انعقد هذا المجلس في شهر تموز آب الماضي دعا رئيس الكنيست دوف شيلنسكي « جميع

العناصر العاملة في إطار التهجير لبذل قصارى جهدها لكبح جماح الهجرة المضادة من إسرائيل » وفق ما ذكرت دافار يوم ٦ /٧ /٨٩ » وقال : « إذا لم نبذل قصاري جهدنا للحيلولة دون ذلك فسنكون قد خرّبنا عمليات الهجرة إلى إسرائيل إذ لا يوجد من يفكر في الهجرة إلى بلاد يهرب منها أصحابها.... » وكشف رئيس المجلس الصهيوني في هذا الاجتماع أن من المتوقع أن يبلغ مجموع عدد النازحين عام ٢٠٠٠ ثمانماية ألف شخص جاءوا إلى فلسطين وغادروها . كما ذكر معهد سميث الإحصائي أن معدل النازحين السنوي هو أحد عشر ألف شخص جاءوا إلى فلسطين وغادروها كما ذكر معهد سميث الإحصائي أن معدل النازحين السنوي هو أحد عشر ألف شخص جلهم بين العشرين والثلاثين من العمر .

وتتابع التقارير التي تتحدث عن توجهات اليهود الأمريكيين والأوربيين نحو الهجرة إلى الكيان الصهيوني وموقفهم من الصهيونية في زمن الانتفاض ، فنلمس تحولات يوقف عندها . وتشير هذه التحولات إلى فتور شديد في حماس هؤلاء للهجرة إلى فلسطين ، ليس في أوساط يهود الغرب الرأسمالي فحسب بل في أوساط اليهود السوفيت أيضاً . كما تشير هذه التحولات إلى قلق يتزايد لدى هؤلاء من احتمال تحول مشاعر الغربيين نحو الكيان الصهيوني من التأييد المطلق إلى التأييد المتحفظ إلى النقد المحدود للممارسات الإرهابية الصهيونية إلى النقد الشديد ، ومن ثم انعكاس هذا التحول عليهم فيما تسميه الصهيونية« العداء للسامية » . وتقترن بهذا القلق المتزايد حيرة في موضوع « الولاء المزدوج » تتزايد مع احتمال حدوث تضارب بين ولائهم للكيان الصهيوني وولائهم لأوطانهم . وقد بدأت تظهر تعبيرات عن ذلك كله في أوساطهم . وكنا قد عرضنا لهذه التعبيرات بشكل مفصل في مقال « الكيان الصيهوني بين يهود ويهود » في كتاب « الانتفاضة والصحوة العربية » . ونكتفي هنا ببعض أمثلة جديدة .

تتحدث جريدة حدا شوت يوم ٢٤ /٧ /٨٩ عن مجموعة يهودية جديدة شكلت في واشنطن بهدف اقناع الإدارة والكونغرس « بأنه يتوجب على إسرائيل

التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والموافقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة » . وقد ذكرت جريدة نيويورك تايمز الأميركية التي أوردت هذا الخبر أن هذه المجموعة تضم نشطاء يهود أميركيين ليبراليين يخالفون اللوبي اليهودي المشهور « ايبك » . ووواضح أن ظهور هذه المجموعة يحمل في طياته تعبيراً عن تلك التحولات . ويلفت النظر أن القيادات الصهيونية في أوساط اليهود الأميركيين تحاول التقليل من قيمة هذه التحولات والتخفيف من وزنها . وهذا ما فعله بيرتون ليفنسون الرئيس الوطني « لمنظمة بني بريث المناهضة للتشويه » ، وهي من أشد المنظمات الصهيونية الأمريكية تطرفاً ، عين رد على القائلين بأن الدعم الأمريكي لإسرائيل قد انخفض بمقال نشره في جريدة بوست الإسرائيلية يوم ٢٥ /٧ /٨٩ وكان أهم ما جاء في مقاله تعرضه في آخر المقال إلى عدد من الأسئلة الاستراتيجية المتعلقة بدور الكيان الصهيوني مستقبلاً في الاستراتيجية الأمريكية في حال انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . فهو يقول : « ورغم أنه لاينبغي استبعاد مايحمله إنهاء الحرب الباردة من احتمالات إلا أن هذه الاحتمالات يصعب التكهن بها . وهناك أسئلة كثيرة مرافقة لها . فماهو وضع النفط في التسعينيات ؟ وماهي مجالات النمو الإسرائيلية وفي أية تقنيات ؟ ثم ألاتظل هناك أهمية استراتيجية لإسرائيل في مواجهة أمريكية للأصولية الإسلامية الثورية؟!!!» ولقد قدم ماحدث مؤخراً في بولندا على صعيد ضيق البولنديين الكاثوليك من النشاط الصهيوني الذي يستهدف احتكار الحديث عن جرائم النازية وتزييف حقائق تاريخ الحرب العالمية الثانية بشأن الضحايا ، نموذجاً لما يمكن أن يحدث في دول أوروبية أخرى ولردود الفعل الصهيونية على محاولات الأوربيين إيقاف الابتزاز الصهيوني . وقد تورط إسحق شامير في قيادة الحملة الصهيونية على بولندا ، ثم لم يلبث أن صرح لجريدة بوست الإسرائيلية يوم ٨ /٩ /٨٩ قائلاً :

« إن إسرائيل لاتستطيع القيام بمهمة قيادة المعركة العالمية ضد مناهضة السامية . وإن لدى الحكومة الإسرائيلية من المشاكل ما يكفيها . ودورها هو حماية الكيان الإسرائيلي ..»

واضح أن تأثير الانتفاضة ، كبير على مستوى العامة في التجمع الإسرائيلي والدائرة الصهيونية العالمية بعامة . والأمر نفسه يصدق على نضال شعبنا في حلقاته السابقة ونضال أمتنا بعامة ، لأن الترياق الشافي من سمّ الاستعمار الاستيطاني هو النضال والمقاومة والانتفاض . وقد بدأ هذا التأثير يستقر في وعي بعض القيادات الصهيونية وهي تتأمل في المشروع الصهيوني . ووإن لنا أن نقرأ ماقالة عزرا وايزمن ليشيعاهوبن بوراث ونشرته جريدة يديعوت احرونوت يوم ١٦ /٦/ ٨٩ « إن أول الأشياء التي تخطر على بالي وأتساءل حولها هي : لماذا لايوجد سوى مايقارب الأربعة ملايين يهودي في إسرائيل حتي اليوم رغم مضي واحد وأربعين سنة على قيامها ؟ لماذا تواجه الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وضعاً مأساوياً ؟ لماذا لايصل إلى إسرائيل من الخمسة آلاف مهاجر سوفيتي سوى ثمانين مهاجراً فقط ؟ لماذا توجد هجرة معاكسة من إسرائيل ؟ لماذا نفتقر إلى بهجة الحياة في هذه البلاد ؟ وإذا كان الهدف الذي قامت من أجله الصهيونية يتمثل في منح اليهودي شعوراً بالأمن على نفسه وتقاليده وممتلكاته فإن السؤال الذى يطرح نفسه فى ظل الوضع الحالي هو : أين يمكن لليهودي أن يشعر بذلك الأمان ، هنا في إسرائيل ، أم في مكان آخر في الخارج »

إن أوضاع عدونا الصهيوني في زمن الانتفاض وبفعل انتفاضة شعبنا العظيمة تعاني من الاهتزاز على مختلف المستويات ، مستوى القيادة السياسية ، ومستوى المؤسسة الدينية اليهودية ، ومستوى أجهزة الإرهاب الصهيونية ، ومستوى العامة . وواضح أن القيادات الصهيونية تعلم ذلك جيداً وتتحسب من تفاقم هذا الاهتزاز مع استمرار الانتفاضة ، ولذلك تراها تعمل باستماتة للقضاء عليها ومواجهتها بصنوف الإرهاب الصهيوني . ويمكننا أن نرى في الوقت نفسه مع صمود الانتفاضة عامين أمام هذا الإرهاب أن هناك قناعة بدأت تنتشر في أوساط قلة من قيادات العدو باستحالة نجاح « الحل العسكري الإرهابي الإسرائيلي لهذه المشكلة التي يواجهها الكيان الصهيوني » ، وبأنه لا مناص من « حل سياسي »

كما يردد إسحق رابين مؤخراً . ويلفت النظر أن جلّ من وصلوا إلى هذه القناعة لايزالون أسرى منطق القوة الغاشمة . وهذا مايسوقهم إلى التفكير بالقفز على « عقبة الانتفاضة » بشن حرب أوسع تستهدف بعض الدول العربية تمكنهم من استخدام مخزونهم من السلاح وإظهار مايعتقدونه من وجود تفوق عسكري لديهم . وقد أنجز هؤلاء وضع مخططاتهم لهذه الحرب . كما أنهم يعملون في الوقت نفسه باستماتة « لإعادة تسكين اللاجئين » داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة . وهكذا نجد أنفسنا نحن العرب أمام أمرين يتطلبان منا الاستعداد الكامل لمواجهتهما . وهما يستحقان حديثاً خاصاً . ونجد أن الواجب الأول الملقى على كواهلنا هو التلاحم بالانتفاضة التي هي خط الدفاع الأول أمام خطر هذه الحرب ، وهي أيضاً التعبير الأروع عن إرادة النضال العربي . وقلوبنا وعقولنا مع أهلنا المنتفضين وهم يواجهون أشكال الإرهاب الصهيوني فيمسهم قرح ، ولكنهم مدركون بأن القرح الذي يمس عدوهم سيكون بإذن الله سبباً في هزيمته .

قراءة في تقرير استراتيجي أمريكي
الولايات المتحدة وإعادة تشكيل المحيط السياسي في المنطقة

ترى ماذا يقول خبراء إدارة الرئيس بوش في « المناخ السائد » في المنطقة اليوم ، في ضوء أحداث الأسبوعين الأخيرين ، وهم الذين جعلوا « إعادة تشكيل المحيط السياسي » فيها هدفاً رئيسياً للاستراتيجية الأمريكية في « العهد البوشي » ؟ هل ستدفعهم هذه الأحداث إلى إعادة النظر في طريقة تعاملهم مع الصراع العربي الصهيوني ؟ وماذا نقول نحن العرب للإدارة الأميركية ؟ وما الذي ينبغي أن نعمله في أرض الصراع مجسدين به أقوالنا ؟

تبرز هذه الأسئلة من خلال مانتج عن الإرهاب الرسمي الإسرائيلي من تطورات في أزمة الرهائن ، وقد دخلت انتفاضة شعب فلسطين العظيمة شهرها العشرين .

مطلوب للإجابة عن السؤال الأول أن نتعرف على أفكار خبراء إدارة الرئيس بوش بشأن الاستراتيجية الأميركية في منطقتنا العربية ، وأن نقف بخاصة أمام أحد أهدافها وهو « إعادة تشكيل المحيط السياسي في المنطقة » . ومن حسن حظنا أن هذه الأفكار مضمنةفي وثيقة تحمل اسم « البناء من أجل السلام » أصدرها « معهد واشطن » آخر العام الماضي في إطار عملية انتخابات الرئاسة الأمريكية ، بعد أن عكفت جماعة بحث على إعدادها عشرة شهور في صورة تقرير مقدم لمرشح الرئاسة الجمهوري جورج بوش . والحق أن دراسة هذا التقرير تمكنا من

التعرف على عدة أمور تتعلق بكيفية وضع الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقتنا ، والمشاركين في وضعها ، والأفكار الرئيسية فيها التي تحدد سقف التصور الأمريكي للحل .

يتألف هذا التقرير من قسمين ، الأول هو « السياسة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي » وقد جاء في حوالي ثمانين صفحة من القطع الصغير . والآخر هو « السياسة الأمريكية في الخليج الفارسي » ، وقد جاء في حوالي عشرين صفحة . ويتضمن القسم الأول خمسة فصول هي : « المحيط الإقليمي » و « تطوير سياسة أمريكية » و « الصراع بين الدول في المنطقة » و « التعامل مع موسكو » و « تنفيذ السياسة » . أما القسم الآخر فيتضمن فصلاً واحداً هو « بناء الاستقرار في الخليج » . وقد وضعت جماعة البحث ملخصاً تنفيذياً للتقرير في أربع عشرة صفحة ضمّنته عصارة الأفكار الواردة فيه .

ثلاث حقائق جديدة في منطقتنا يقف أمامها التقرير بداية لتأخذها الاستراتيجية الأمريكية في الاعتبار ، وهي « انتهاء » « الحرب العراقية الإيرانية » و « عودة الصراع العربي الإسرائيلي إلى جذوره » و « تصاعد سباق التسلح إلى مستوى جديد أكثر خطورة » . وهذه الحقائق تجعل المنطقة من وجهة النظر الأمريكية في حالة « تحول على صعيد الشكل » . وتتطلب من الرئيس الأمريكي في رأي جماعة البحث — « التقدم بحذر ، والعمل لإعادة تشكيل المحيط السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين وتثبيت التوازن العسكري الشرق أوسطي ، والمساعدة في بناء إطار استقرار مابعد الحرب في الخليج »

يستحضر التقرير الملامح السائدة في المحيط العربي — الإسرائيلي ليتعرف على المحيط الإقليمي ، فيراها ملامح « صراع عام جموح بين جماعتين ، وصراع خطر كامن بين دول المنطقة ، وقيادة إقليمية لا تريد أو لا تستطيع أخذ مجازفات ضرورية لجعل تسوية متفاوض عليها ممكنة » . فالصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما يتجلى في الانتفاضة « أصبح مشكلة مزمنة ، وجعل عملية صنع السلام أكثر

إلحاحاً وأكثر صعوبة » . والصراع بين الدول العربية وإسرائيل الآن يهدد بأن يصبح أكثر خطورة وتصاعداً ، مع « بقاء سوريا على تصميمها لتحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل وإصرارها على أن النزاع يمكن أن يحل فقط بالقوة ، ومع انتشار القذائف الصاروخية والأسلحة الكيمياوية في الإقليم كله مقترنا باحتمال إعادة التحالفات في العالم العربي بعد انتهاء حرب العراق إيران ، ومع بروز تهديد متنام لاستقرار مابعد محيط كامب دافيد الامني . ويخلص التقرير من استحضار هذه الملامح إلى نتيجة يوقف عندها وهي أن الاختراقات على صعيد إيجاد تسوية « ستكون بالغة الصعوبة . لأن صنع السلام في مثل هذا المحيط البيىء سيكون مستحيلاً حقيقة . ولكن البناء من أجل السلام في أثناء ، مكافحة أخطار استمرار الصراع سيكون أمراً جوهرياً » وعلى هذا فإن مهمة الرئيس العاجلة هي المساعدة على خلق شروط لمفاوضات منتظرة وليس محاولة البدء بهذه المفاوضات في مدى قصير . « فالدبلوماسية التقليدية الأمريكية التي تبحث عن سبل للوصول إلى اختراقات في عملية المفاوضات يجب أن تفسح الطريق بداية لجهود تستهدف إعادة تشكيل المحيط السياسي بتشجيع ظهور قيادة فلسطينية راغبة في التعايش مع إسرائيل وبدعم القيادة الإسرائيلية في اتخاذ خطوات تجعل ذلك أكثر إمكانية » .

إن أهم مايلفت النظر في هذا الجزء الأول من التقرير هو أن الخبراء الأمريكيين الذين وضعوه أوضحوا صراحة بأنهم لايريدون من الرئيس بوش أن يعمل لحل المشكلة الفلسطينية لأن ذلك طموح « ليس من المرجح فشله فحسب بل ستكون له نتائج عسكية » ، وإنما يريدون منه طيلة فترة رئاسته أن يعمل « لإعادة تشكيل المناخ السياسي » . وهذا يعني ضمناً أنهم يخططون وهم متوقعون استمرار الاحتلال الإسرائيلي ، كما كان شأن كل خبراء الإدارات الأمريكية السابقة منذ عام ١٩٦٧ ، مع تميُّزهم عمن سبقهم بأنهم ينصحون بأن تتركز الجهود الأمريكية لاعلى إيجاد الحل وإنما على إعادة تشكيل المحيط توطئة لفرض حل معين .

كيف يمكن إعادة تشكيل المحيط السياسي ، حسب تصور هؤلاء الخبراء ؟

الجواب الذي يقدمه التقرير هو ، بقيام الولايات المتحدة بعملية سيرورة « تستهدف خلق المحيط البيئي الذي تكون فيه إسرائيل والفلسطينيون والأردن قادرين على التفاوض للوصول إلى حل مستقر يوفر الأمن المحسوس والاعتراف لإسرائيل،ويعطي حكومة ذاتية للفلسطينيين،واستقرار اللأردن.ويوضح التقرير «أن أي كيان فلسطيني سيظهر من خلال مفاوضات كهذه يجب أن تكون سلطاته مقيدة بشدة بمتطلبات أمن إسرائيل والأردن » . وهذا يقتضي من إدارة الرئيس بوش — كما يوصي التقرير — « أن تتابع تمسكها بالمباديء الأربعة التي وضعتها الإدارات الأمريكية السابقة لتحكم عملية التفاوض ، والتي أثبتت فعاليتها في مفاوضات السلام بين إسرائيل ومصر » . وهذه المباديء هي : « أن الحقوق المشروعة للفلسطينيين يجب أن تؤمن من خلال مفاوضات مباشرة»،«وأن المشاركين الأساسيين في هذه المفاوضات يجب أن يكونوا إسرائيل وممثلي الفسطينيين والأردن»،«وأن المشارك الفلسطيني يجب أن يقبل القرارين الأمميين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وينبذ العنف ويعترف بحق إسرائيل في الوجود » ، «وأنه لابد من وجود فترة انتقال طويلة ممتدة يمكن أن تمتحن فيها نوايا الفلسطينيين بشأن العيش في سلام مع إسرائيل والأردن » .

يرى خبراء السياسة الأمريكية الذين وضعوا التقرير « أن الشروط اللازمة للوصول إلى اتفاق حول هذه المباديء هي ببساطة غير موجودة في المحيط البيئي الحالي . ولذلك فإن المهمة الأولى للدبلوماسية الأمريكية هي وضع أساس يمكن للمفاوضات أن تبنى عليه » . وهذا يتطلب التركيز على ثلاثة عناصر هي « تشجيع ظهور قيادة فلسطينية مسؤولة » و « العمل مع إسرائيل » و « الاحتفاظ بدور للأردن » .

نتأمل في شرح التقرير لكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة ، فنرى عجباً ويتجسد لنا معنى الانحياز الأمريكي للكيان الصهيوني ويتحدد أمامنا سقف الحل

الأمريكي . فالمقصود بقيادة فلسطينية مسؤولة هو « أن تكون قادرة على التعامل الواضح وتقديم التزام بالعيش بسلام مع إسرائيل » . والقدرة هنا تقاس بمدى استطاعة هذه القيادة أن تقنع الإسرائيليين بأن الفلسطينيين جاهزون للعيش بسلام . وهذا مالم يحدث — من وجهة نظر التقرير — أثناء الشهور العشرة الأولى للانتفاضة . والمقصود بالعمل مع إسرائيل هو تسليم الإدارة بداية بأن إسرائيل هي أهم شريك لها في هذه العملية ، ليس لمجرد المصالح الاستراتيجية والخلقية فحسب بل لأنها تسيطر على الضفة الغربية وقطاع غزة . ولابد للإدارة من ثم أن تقيم علاقتها بها على أساس من الثقة والمشاورات الدائمة والالتزام الحديدي بأمن إسرائيل والمقصود بالاحتفاظ بدور للأردن هو أن يكون الأردن شريكاً مركزياً في التفاوض حول الأوضاع النهائية ، لأنه المرساة لإظهار الكيان الفلسطيني ، ولكي يقدم ضمانات تحتاجها إسرائيل لبلوغ تسوية مستقرة ، وليكون البوابة للعالم العربي والفلسطيني .

تتضمن عملية السيرورة التي يقترح التقرير على الإدارة الأمريكية القيام بها « إرادة فلسطينية لتخفيف مستوى العنف والإخلال بالنظام !!!! تتزاوج مع استعداد إسرائيلي لتخفيف القيود المفروضة على الفلسطينيين بسبب الانتفاضة » ، « ويمكن للإسرائيليين والفلسطينيين بعد تطور عملية السيرورة أن يقوموا بأعمال أكثر دلالة على الثقة التي يجري بناؤها .فيطرح الفلسطينيون رؤيتهم لمستقبل تتواءم فيه مطامحهم مع حقيقة إسرائيل وشواغل أمنها ، ويحرر الإسرائيليون من القيود النشاطات الفلسطينية الاقتصادية والسياسية . ويمكن بعد ذلك إذا نضجت عملية السيرورة أن تقتنع إسرائيل بالسماح بإجراء انتخابات حرة في المناطق لانتخاب قيادة فلسطينية تمثلهم . وعندها يمكن للمفاوضات أن تأخذ مكانها لإقامة نظام انتقالي تمارس فيه السلطات على أبعاد معينة من الحكومة الذاتية .

إن أهم مايلفت النظر في الجزء الثاني من هذا التقرير السقف الذي يحدده

التصور الأمريكي للحل بعد أن يستجيب الفلسطينيون ــ على حد تسميته لشعبنا ــ لكل هذه الصنوف من الشروط المذلة . فالسقف هو حكومة ذاتية تمارس سلطاتها على بعض المجالات وتكون تحت الهيمنة الإسرائيلية . ومما يلفت النظر أيضاً أن التقرير استخدم الكثير من المصطلحات الصهيونية التي تصبح بموجبها الانتفاضة « عنفاً وإخلالاً بالنظام » ، ويشار إلى أراضينا المحتلة بأنها المناطق ، ويسمى « شعب فلسطين العربي » الفلسطينيين، ويطلق على مقاومة الاحتلال الإرهاب ، وتسمى العدوانية الصهيونية شواغل أمنية . كما يلفت النظر أن الشروط الأمريكية للتعامل مع قيادات فلسطينية زادت شرطاً جديداً هو الفترة الانتقالية فأصبحت أربعة .

تأتي أحداث الأسبوعين الماضيين لتضع علامة استفهام كبيرة أمام إمكانية نجاح الإدارة الأمريكية في تحقيق هدف « إعادة تشكيل المحيط السياسي في المنطقة » الذي ضمنته استراتيجيتها . فهل ستدفع هذه الأحداث إدارة الرئيس بوش لإعادة النظر في كيفية مقاربة الصراع العربي الصهيوني ،

الأمر يتوقف على ما نقوله نحن العرب وما نعمله مجسدين به أقوالنا وقد آن الأوان أن يعلو ذلك الصوت العربي الذي يقول بملء الفم للإدارة الأمريكية وبهدوء أعصاب : « إن مقاربتك للصراع لن توصل إلاّ إلى مزيد من المعاناة التي لسنا وحدنا فيها ، والتي سيزداد نصيبك ونصيب عدونا الصهيوني منها كلما طال أمد الصراع . وإنك واصلة لامحالة إلى التسليم بذلك إن عاجلاً وإن آجلاً . ولا بديل أمامك عن أن تعيدي النظر من ثم في استراتجيتك . وعندها ستجدين أن بداية الحل الصحيح هو الانسحاب الإسرائيلي غير المشروط في أسرع وقت ممكن من أراضينا العربية الفلسطينية، وأن هذا الانسحاب هو الذي سيوجد المناخ المناسب ويعيد تشكيل المحيط السياسي ونحن قوم جذورنا ممتدة في وطننا والمثابرة وطول النفس من صفاتنا » . كما آن الأوان أن يتجسد هذا القول بعمل دؤوب يوظف إمكانات أمتنا على الصعيدين الشعبي والرسمي ويتميز بالعلمية والنفس الطويل .

عن هذا التحرك الأمريكي الناشط !

كيف نتعامل مع التحرك الأمريكي الناشط هذه الأيام « لإعادة تشكيل المحيط السياسي » في المنطقة العربية ؟ و « إعادة تشكيل المحيط السياسي في المنطقة العربية » هو الهدف الذي حدده واضعو السياسة الأمريكية لإدارة الرئيس بوش . وقد سبق أن شرحناه في قراءتنا لتقرير « البناء من أجل السلام » قبل أسابيع ، ووضح لنا أن واضعي السياسة الأمريكية « لايريدون من الرئيس بوش أن يعمل لحل المشكلة الفلسطينية لأن ذلك طموح ليس من المرجح فشله فحسب بل ستكون له نتائج عكسية » . ولذلك فإنهم يريدون منه أن يقصر عمله على تحقيق هذا الهدف الذي وضعوه .

السؤال ينصرف إلى أمتنا العربية ككل على الصعيدين الرسمي والشعبي بعامة ، وإلى شعب فلسطين العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثله بخاصة . ولن نمل من تكرار أن قضية فلسطين بقدر ماهي قضية وطنية فلسطينية بقدر ماهي في الوقت نفسه قضية عربية تخص « القوم » كلهم في منشئها وتطورها ومصيرها . وسيبقى هذا الصراع مع العدو الصهيوني صراعاً عربياً صهيونياً مهما حاولت أطراف دولية أن تحصره في دائرة « صراع فلسطيني إسرائيلي » بل « صراع بعض الفلسطينيين في الضفة والقطاع من الإسرائيليين » !!!

والسؤال يقع في إطار موضوع « إدارة الصراع » . ولكم حذرنا منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في تشرين ثانٍ ــ نوفمبر ١٩٨٨ من أخطار « إساءة إدارة الصراع » على قضيتنا بعامة وانتفاضة شعبنا العظيمة بخاصة . وطالبنا في مجال الحديث عن « إحسان إدارة الصراع » بتحديد الأولويات في هذه المرحلة كي تنتصر الانتفاضة وأكدنا على الدقة في اختيار توقيت التباحُث مع الولايات المتحدة كي لانكون في موقع يمكّنها من إملاء شروطها علينا إملاءً .

والسؤال يأتي في وقت يتصاعد فيه الإرهاب الرسمي الإسرائيلي بصورة فظيعة مستهدفاً أبناء شعب فلسطين العربي في الضفة والقطاع من مختلف الأجيال ، مستفرداً بهم . كما يأتي هذا السؤال في وقت تتابع فيه انتفاضة هذا الشعب العظيمة عطاءها السخي مجسدة « الصدق والعزم والتوكل والصبر واليقين » متطلعة إلى التحام أمتها بها .

ويبرز هذا السؤال ملحاً بعد تحرك إسحق رابين الأخير ، ومع بدء موسم اتصالات الخريف التي تقترن بافتتاح دورة جديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبالذكرى السنوية المشؤومة لإبرام اتفاقات كامب دافيد في أيلول ــ سبتمبر ١٩٧٨ ، وبالوقفة السنوية أمام الجريمة الإسرائيلية في صبرا وشاتيلا في أيلول ــ سبتمبر ١٩٨٢ .

الإجابة عن السؤال تقتضي أن نتعرف على الخطوط الرئيسية لهذا التحرك الأمريكي الذي يسعى لإنجاز « خطوة مرحلية » على طريق « إعادة تشكيل المحيط السياسي في المنطقة » .

تتضمن هذه الخطوة المرحلية ــ كما ذكرت الصحف الإسرائيلية ــ « إجراء انتخابات ديموقراطية وحرة لاختيار أعضاء المجلس الإداري الفلسطيني » ، وفقاً لما جاء في مبادرة شامير التي نالت تأييد إدارة بوش . ولما

كانت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أعلنت في قمة الدر البيضاء دعم مؤتمر القمة الموقف الفلسطيني في موضوع الانتخابات « بأن تتم بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وبإشراف دولي ، وفي إطار عملية السلام الشاملة ، حيث أن المخطط الإسرائيلي يهدف إلى ضرب الانتفاضة وتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الثابتة الوطنية للشعب الفلسطيني ، وضرورة التمسك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة » .. ، فإن التحرك الأمريكي يعمل على تغيير هذا الموقف الذي تحدث عنه قرار القمة ودعمه .

لقد بلورت الدبلوماسية الأمريكية الهادئة ــ كما يقول بعض المتابعين لها ــ مجموعة أفكار لعرضها على منظمة التحرير الفلسطينية بغية إقناع قيادة المنظمة بإدخال تعديل على الموقف من الانتخابات . وقد نشرت جريدة حدشوت الإسرائيلية يوم ٢٨ /٧ /٨٩ أن هذه الأفكار ضمِّنت في عشرة بنود هي : « أن تعلن المنظمة اعترافها بدولة إسرائيل وبحقها في الوجود ، وأن تكرر المنظمة علناً اعترافها بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وأن تعطي المنظمة موافقتها على إجراء انتخابات حرة وديموقراطية في المناطق المحتلة لاختيار **مجلس إداري في** الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأن تشترط المنظمة موافقتها على بدء المسيرة بقبول مبدأ المناطق مقابل السلام ، وأن تطالب المنظمة **بانسحاب معين للقوات الإسرائيلية** من المناطق التي ستجري فيها الانتخابات ، وأن تضمن الولايات المتحدة منح حصانة للمرشحين للانتخابات ولممثليهم الذين سيتم اختيارهم **لمجلس الحكم الذاتي** ، وأن توافق إسرائيل على إشراك جميع سكان الضفة الغربية بما في **ذلك سكان القدس المحتلة في الانتخابات** ، وإن تجري الانتخابات تحت رعاية الأمم المتحدة وبموافقة ممثلين أمريكيين ومصريين يشرفون على العملية منذ مراحلها الأولى وحتى نهايتها ، وأن تلتزم إسرائيل سلفاً باحترام نتائج الانتخابات مهما كانت ، وأخيراً أن تسمح المنظمة

للممثلين من المناطق المحتلة المقبولين منها بتقديم ترشيحهم للانتخابات » .

واضح من هذه الأفكار أن الإدارة الأميركية تطالب قيادة المنظمة بأن تبادر « بإعطاء » عدد من « التنازلات » ــ وفق تعبير المصطلح الأمريكي ــ وهي « تعطيها » وفق المصطلح الأميركي ايضاً مقابل ذلك حق أن تشترط أمراً وأن تطالب بأمر آخر . كما تلزم الإدارة الأمريكية ، نفسها بأن تضمن أمراً وتحصل على موافقة إسرائيلية على أمرين .

نتأمل مضمون هذه الأفكار مستذكرين المخطط الإسرائيلي الذي تضمنته مبادرة شامير لنحدد ما تطرحه الولايات المتحدة من تعديل عليه ، فنجد أن هناك حديثاً عن « انسحاب معين » للقوات الإسرائيلية تطالب به المنظمة ، ولكن هذا الانسحاب يقتصر في الأفكار الأمريكية على « المناطق التي ستجري فيها الانتخابات » بدلاً من أن تتم هذه الانتخابات « بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة » كما جاء في قرار القمة . ونجد أن هناك توضيحاً بأن سكان القدس المحتلة سيكونون ضمن جميع سكان الضفة الغربية الذين « توافق إسرائيل على إشراكهم في الانتخابات » ولكن هذا التوضيح لايشمل أين يكون مكان اقتراعهم . ومعلوم أن العدو الإسرائيلي يرفض رفضاً قاطعاً أن ينتخب هؤلاء فى القدس الشرقية كى 'لايشير ذلك ولو من بعيد إلى إمكانية انسحابها .

ونتأمل مضمون هذه الأفكار أيضا لنحدد ماتطرحه الولايات المتحدة من تأكيد لموافقتها على المخطط الإسرائيلي الشاميري في خطه الأساسي ، فنجد أنها تتحدث عن أن إجراء الانتخابات يتم **لاختيار مجلس إداري** في الضفة والقطاع ، وأن هذا المجلس الإداري هو **مجلس الحكم الذاتي** . أي أن هذه العملية بمجموعها ستنتهي إلى **تطبيق الحكم الذاتي** الذي تحدثت عن **مبادرة شامير** .

إن تقويم هذا التحرك الأمريكي إذن . يتطلب منا أن نكون مستذكرين دوماً مبادرة شامير . كما أن متابعة مسار هذا التحرك تتطلب أن نرصد ردود الفعل الإسرائيلية عليه والاستجابة الأمريكية لها . ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية كان لها رد فعل حاد على نقطة « اشتراط المنظمة بدء المسيرة بقبول مبدأ المناطق مقابل السلام » ، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى إعلام قيادة المنظمة كما ذكرت جريدة هوديع في ٣٠/٧/٨٩ : « أنه على الرغم من الموقف الأمريكي المبدئي بضرورة إجراء تسوية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ، إلا أنها لاتستطيع أن تجبر إسرائيل على اتخاذ نهج معين ، وأن في مقدور أي طرف أن يطرح المواقف التي يرتأيها خلال المفاوضات حسبما تنص عليه المبادرة الإسرائيلية » . ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكية لم تلبث بعد أن تلقت رد الفعل العربي على « أفكارها واستجابتها » وجدت من الضروري أن تحث الإسرائيليين على الرد على الاستفسارات التي قدمتها مصر حول الانتخابات واشتهرت باسم النقاط العشر . وتدور هذه الاستفسارات كما نشرت جريدة بوست الإسرائيلية يوم ٥/٩/٨٩ حول « انتخابات حرة وديموقراطية ، وأسس كل مسيرة سلمية من بدايتها هو قبول قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الحل يقوم على أساس مقايضة الأرض بالسلام وحقوق سياسية للفلسطينيين والأمن لجميع الأطراف ، ويُستدعى مراقبون محايدون لمتابعة العملية الانتخابية ، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق الصناديق ، والتزام إسرائيل بكل نتيجة تفرزها الانتخابات ، وضمان حرية التنظيم والحملات الانتخابية والبرامج الانتخابية ، ومنع دخول الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة يوم الانتخابات وإخراج الساكنين أو العاملين هناك ، والاتفاق على فترة تحضيرية تستغرق شهرين لأجل بلورة وفد فلسطيني يشارك في مؤتمر فلسطيني إسرائيلي مصري الولايات المتحدة تساعد الطرفين ، وأخيراً وقف الاستيطان أثناء التفاوض » .

واضح إذن أن التحرك الأمريكي الناشط هذه الأيام يستهدف تحقيق أمر محدد هو إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس الإداري الفلسطيني وفق مانصت عليه مبادرة شامير الإسرائيلية مع إدخال تعديلات محدودة جداً لإقناع الطرف العربي بتعديل موقفه المتخذ في القمة العربية الذي أوضح أن المخطط الإسرائيلي يهدف إلى ضرب الانتفاضة وتجاوز المنظمة والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . ومعلوم أن مبادرة شامير في حديثها عن هذه الانتخابات أوضحت بالنص أنها «تجرى بين الفلسطينيين العرب المقيمين في مناطق يهودا والسامرة وغزة في مناخ خالٍ من العنف والتهديدات والإرهاب .. لاختيار تمثيل يجري مفاوضات لإقامة فترة انتقالية من الحكم الذاتي . وسوف تشكل هذه الفترة اختباراً للتعايش السلمي والتعاون » . ثم توضح المبادرة أنه في مرحلة تالية سوف تجري مفاوضات حول حل دائم ، وأن الفترة الانتقالية تستمر خمس سنوات ، وأن جوهر هذه الفترة هو الحكم الذاتي الذي تبقى إسرائيل فيه مسؤولة عن الأمن والشؤون الخارجية وعن كل الموضوعات المتعلقة بالمواطنين الإسرائيليين في مناطق يهودا والسامرة وغزة .. ومعلوم أيضاً أن هذه المبادرة حددت في البداية منطلقات أساسية تتضمن فيما تتضمن اعتماد اتفاق كامب دافيد أساساً ومعارضة قيام أي دولة فلسطينية وعدم التفاوض مع المنظمة وعدم تغيير وضع يهودا والسامرة وغزة .

نعود إلى السؤال « كيف نتعامل مع هذا التحرك الأمريكي الناشط » .. بعد أن تعرفنا على خطوطه الرئيسية وحدوده ، لنجد أن الجواب لابد أن يتضمن إيجاد حقائق جديدة تقنع الإدارة االأمريكية بأن عليها أن تعيد النظر في هدف تحركها ، وتفرض هذه الحقائق على العدو الصهيوني أن ينسحب من أراضينا المحتلة لينجو بجلده .

إن انتفاضة شعبنا العظيمة تتابع كل يوم إيجاد مزيد من هذه الحقائق الجديدة فلابد من استمرارها والعمل بكل ما أوتينا نحن العرب من قوة لدعمها

والتلاحم بها ، وهذا له الأولوية . وإذا كان من المفهوم أنه لابد من القيام بتحرك سياسي عربي فإن هذا التحرك يجب أن يضع نصب عينه العمل على انتصار الانتفاضة . وإذا كان لامفر لبعضنا من أن يتعامل مع هذا التحرك الأمريكي الناشط هذه الأيام لظروف تحيط به نعرفها ونقدر بعضها ، فإيّانا أن نعوّل على هذا التحرك وننشغل بتفصيلاته ونغرق في جزئياته بحيث يأخذ منا وقتاً ثميناً يجب أن نصرفه في التفكير في كيفية إيجاد الحقائق الجديدة وفي العمل على إيجادها . ولنتذكر بأن هذه الانتفاضة المباركة هي التي تفرض استمراره وتعديل مساره .

أختم هذا الحديث وإسحق رابين يؤكد بمناسبة اقتراب العام العبري الجديد استمرار انتهاج سياسة القبضة الحديدية في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية ، ووكالات الأنباء تنقل أخبار عدة عمليات متميزة في إطار الانتفاضة ،ومطار بيروت قد تم فتحه ، وذكرى حرب رمضان تحلّ لتسلط الضوء على مدى مايمكن للقوة الذاتية العربية أن تحققه حين نعتمد منطق الفعل ونعمل على إيجاد الحقائق . وستبقى قلوبنا وعقولنا مع أهلنا في وطننا المحتل وهم يسخون بعطائهم متحملين معاناة قاسية متطلعين لالتحام أمتهم .

وقفة وثلاثة أمور

تتهيأ أمتنا العربية وشعوبنا الإسلامية وأحرار العالم للاحتفال بمضي عامين على انتفاضة شعب فلسطين العربي العظيمة على الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني العنصري لوطننا فلسطين أرض المقدسات . ومن بين عدة أسئلة تتعلق بمستقبل الانتفاضة يجري طرحها بهذه المناسبة أجد نفسي مركزاً الهم على سؤال بعينه وضعته نصب العين منذ قامت الانتفاضة وهو « كيف نعمل لحماية الانتفاضة واستمرارها وتصعيدها وصولاً إلى انتصارها الذي يتجسد في تحرير أراضينا الفلسطينية والعربية المحتلة بعامة وبيت المقدس بخاصة »؟

يدعوني هذا السؤال أن أولي أهمية خاصة ، وأنا أتابع مايجري ، إلى ثلاثة أمور تتعلق بالانتفاضة . أولها الخط البياني الذي يرسمه مسارها مبيّناً مجرى الأحداث في ساحة الصراع بينها وبين العدو . وثانيها التحرك السياسي المرتبط بها وأثره عليها . وثالثها حال الترابط العربي معها على الصعيدين الشعبي والرسمي .

كانت هذه الأمور الثلاثة نصب عيني وأنا أشارك في دورة اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الأخيرة التي انعقدت ببغداد يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول — أكتوبر ١٩٨٩ . وقد تميزت هذه الدورة بنضج التقارير التي قدمت فيها ، ومستوى المناقشات الرفيع الذي كان غالباً . وكانت في مجموع ماشهدته بمثابة وقفة محاسبة

وتقويم لما جرى على صعيد دعم الانتفاضة والتلاحم بها وعلى صعيد التحرك السياسي المواكب لها .

يتبلور لنا من مجموع ماتم طرحه بالنسبة للأمر الأول ، أن الخط البياني لمسار الانتفاضة هو خط صاعد . فعلى الرغم من ارتفاع درجة القمع الإسرائيلي وازدياد الإرهاب الصهيوني الرسمي وغير الرسمي ، فإن الانتفاضة مستمرة تؤكد أن هناك صراعاً محتدماً بين محاولة الاحتلال فرض سلطته على شعب فلسطين العربي ونضال هذا الشعب لممارسة حقه في أن يكون حراً كما شاء الله له ، يحكم نفسه بنفسه .

لقد تضمنت التقارير التي جرى تقديمها شرحاً وافياً للإرهاب الصهيوني ، وإصرار حكومة شامير على تصعيده وقيام الثالوث إسحق شامير وإسحق رابين وإسحق مردخاي بالإشراف المباشر على ممارسته . ومطلوب دوماً أن نستحضر صور هذه الممارسة من حملات الاعتقال الجماعي وفرض خطر التجول وإحكام الحصار ونسف البيوت وتسليح العملاء . وقد أشارت التقارير إلى زيادة عدد الجنود الإسرائيليين المُسخّرين للقمع الإرهابي ، واستخدام الوحدات الخاصة ، وتعيين ضباط ذوي رتب عالية لقيادتهم ، وزيادة إمكانيات الجيش . كما أشارت إلى وسائل القمع والإرهاب ، ومنها الحرب الاقتصادية عن طريق فرض جمارك وضرائب باهظة ، وإغلاق المدارس والجامعات وأوردت أن مجموع من مروا بالسجون جاوز النصف مليون ، ومجموع من جرحوا جاوز الستمائة ألف ، وأوشك عدد الشهداء أن يبلغ الألف ، وجاوز عدد المعوقين الستة آلاف وخمسمائة ، وتم تهديم ألف وستمائة منزل وإبعاد واحد وستين من القيادات .

واضح أن معاناة أهلنا زادت بفعل هذه الجرائم الصهيونية . وقد تدهورت دخول أسر كثيرة واتسعت دائرة العائلات المتضررة. وتضاعفت أسعار الحاجات الأساسية . ومع ذلك كله وبالرغم من قمع العدو وإرهابه وكردٍ عليه ، نجد أن الانتفاضة تتابع مواجهته وتقوم بعملياتها بنجاح . وقد تابعت قيادتها الموحدة

وضع برامج عمل لفترات زمنية ، وأكملت تشكيل المجالس الموحدة لمختلف القطاعات . ونظمت بقوة ضاربة تؤدي واجبها في التصدي للعدو .

أوصل الحوار الغني الذي دار في المجلس المركزي الفلسطيني حول واجباتنا تجاه الانتفاضة ، إلى التأكيد على عدة عناصر يجب الوفاء بها كي نحمي الانتفاضة ونكفل استمرارها وتصعيدها وصولاً إلى انتصارها . وهذه العناصر هي : تعزيز الوحدة الوطنية لأهلنا في الداخل ، وتصليب بنيتهم التنظيمية ،وتعزيز عملهم المؤسسي في تسلسله الهرمي ، وهم يدركون ضرورة ذلك كله ، وإن لنا أن نثق بنجاحهم في توفير هذه العناصر في ضوء تجربة العامين الماضيين . ويبقى أن نوفي نحن حق الانتفاضة علينا ونوفر عنصر الدعم ونفي بالتزاماتنا العربية .

إن حيوية تلبية أمتنا العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي متطلبات هذا العنصر تزداد وضوحاً لنا وتتأكد حين نستكمل متابعة تصاعد الإرهاب الإسرائيلي الصهيوني بدراسة أثر الانتفاضة على العدو . وقد استكمل النقاش الذي دار في المجلس المركزي الفلسطيني هذا الجانب وقدم عصارة دراسات متعمقة لحقيقة الأوضاع الإسرائيلية على مختلف المستويات . فبدا أثر الانتفاضة على هذه الأوضاع كبيراً سواء على مستوى القيادة السياسية أو مستوى المؤسسة الدينية اليهودية أو مستوى الأجهزة العسكرية والإرهابية أو مستوى العامة . وظهر في جميع الأحوال في صورة اهتزاز شديد أصاب هذه المستويات ستكون له مضاعفات تتفاعل وتزيد من حركة النزوح اليهودي من الكيان الصهيوني وتضعف حركة التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى وطننا فلسطين . وكانت هناك وقفة خاصة في هذا النقاش أمام قرار مجلس الحاخامات الأعلى في الكيان الصهيوني بشأن التحريض على ضم الأراضي العربية المحتلة والدعوة إلى إسرائيل الكبرى الذي صدر أواخر شهر تموز يوليه الماضي . وبدا أيضاً أن إمكانية زيادة هذا الأثر الذي تحدثه الانتفاضة في أوضاع العدو ، هي إمكانية كبيرة إذا نحن وفّينا بالتزاماتنا العربية .

مطلوب النظر المتعمق في هذه الإمكانية اليوم ، ليتأكد كل عربي بأن الانتفاضة هي أولاً خط الدفاع الأول لأمتنا العربية في مواجهة المخططات الصهيونية التوسعية الجاهزة ، وهي في الوقت نفسه رأس الحربة في التصدي العربي لهذه المخططات . وقد نشرت جريدة هاارتس يوم ٨ /١٠ /٨٩ تقريراً عن تطور الانتفاضة خلال واحد وعشرين شهراً استهلته بالقول « بدأت الانتفاضة تغير شكلها بعد مرور واحد وعشرين شهراً ولكنها لم تختف من الواقع ومن الوجود كما توقع الكثيرون » . وأوضح التقرير أن صور الانتفاض في العام الأول شملت رشق الحجارة والمسيرات العنيفة والحواجز والإطارات المشتعلة ، وأنها في العام الثاني تضمنت استخدام الزجاجات الحارقة وإشعال الحرائق بالإضافة إلى رشق الحجارة الذي أصبح من رموزها . وذكر هذا التقرير أن الشهور الثمانية الأولى لعام ١٩٨٩ شهدت حدوث ١٢٨ عملية إشعال حرائق في القدس ، خسر العدو فيها ١٤٠ سيارة . كما تم إحراق أعداد من سيارات الشركات والمصانع الإسرائيلية التي تأتي للقرى العربية . ووصلت زيادة الحرائق في الشقق السكنية إلى ١٤٤٪ عن العام الماضي . واستمرت حرائق الغابات . وانتهى التقرير بالإشارة إلى المشاكل التي تشهدها القدس بخاصة حيث تدهورت مايسميه العلاقات اليهودية العربية بين أهل القدس من إخوتنا والمستعمرين المستوطنين ، وحيث تسوء العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في أوساط هؤلاء المستعمرين المستوطنين الصهاينة . وقد أوضح استطلاع للرأي أن جلّ الاسرائيليين هناك يشعرون بأن دولتهم عاجزة ويفتقدون الشعور بالأمن .

إن هذه الإمكانية الكبيرة لإرهاق العدو بحماية الانتفاضة وتصعيدها تدعونا إذن إلى أن نستنفر طاقاتنا العربية من أجل التلاحم بالانتفاضة .

لقد تأكدت هذه النتيجة الخاصة بالأمر الأول في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني بعد تناول المجتمعين للأمر الثاني المتعلق بالتحرك السياسي المرتبط بالانتفاضة وأثره عليها . والحق أن التقارير التي عرضت لهذا الأمر والنقاش الذي

دار حولها مثّل في مجموعه وقفة تقويم ومحاسبة للتحرك السياسي الذي حدث منذ انعقاد المجلس الوطني في دورته الأخيرة في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٨ . ولم يكن جديداً بروز الاتجاهين إياهما في هذا النقاش ، سواء ذلك الذي تحمس لهذا التحرك السياسي عند الشروع به وتوقع منه الكثير ، أو ذلك الذي تحفظ عليه منذ بدايته ورأى تلك التوقعات ليست إلا سراباً بقيعة يحسبه الظمآن ماءً . ولكن الجديد هو وصول أصحاب الاتجاه الأول إلى قناعة بأن مايمكن أن يحققه ذلك التحرك السياسي على صعيد الرأي العام الدولي قد تحقق وأن أي تقدم آخر مرهون بالانتفاضة وإيجاد حقائق جديدة بالإضافة إليها ، وهذا ما قرّب كثيراً بين الاتجاهين .

كان التحليل الذي تناول التحرك السياسي عميقاً ، وهو يستحق حديثاً . ونكتفي هنا بالإشارة إلى النتيجة التي توصل إليها بشأن الانتفاضة والترابط العربي بها ، أي الأمرين الأول والثالث . فأصحاب الاتجاه الثاني حذروا من « التحرك الدبلوماسي الوهمي » ، وتساءلوا عن سقف ماهو مطروح في إطار التحرك الأمريكي الناشط مذكرين بسياسة إدارة بوش كما جاءت في تقرير « بناء من أجل السلام » وبماجاء في مبادرة شامير التي وافقت عليها إدارة بوش وبماتضمنته رسالة بيكر وزير الخارجية الأمريكي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبالرد الإسرائيلي على النقطة الثالثة من الأسئلة المصرية العشرة الخاصة بأساس التسوية ، ودعوا من ثم بقوة إلى التركيز في هذه المرحلة على البعد العربي في الصراع وهو بعد أصيل ، بالعمل على تصفية الخلافات القائمة وبناء موقف عربي فاعل . أما أصحاب الاتجاه الأول فسجلوا ما حققه التحرك السياسي من إيجابيات شارحين أسباب تحمسهم له ، وأوضحوا أنه قد استوفى قوة دفعه لأسباب محددة « فانحسرت موجته » كما قال أحد المتحدثين لأسباب موضوعية ، وأكد غالبيتهم أن الأولوية الآن لشد الساحة العربية إلى المواجهة مع العدو الإسرائيلي والتحرك الأمريكي المؤيد له .

وهكذا أوصلت مناقشات الأمر الثاني إلى الإجماع على العمل لتحقيق شعار « التلاحم العربي بالانتفاضة » . كما أتاح المجلس فرصة لأصحاب الاتجاه الأول لمتابعة التحرك السياسي مع التأكيد على الثوابت تأكيداً شديداً . فلا حديث عن تمثيل آخر غير المنظمة الممثل الشرعي والوحيد . ولا أساس يعتمد مالم يحفظ الحقوق الثلاثة العودة والمصير والدولة . ولا إطار إلا الإطار الدولي . وأتاح المجلس في الوقت نفسه لأصحاب الاتجاه الثاني أن يسجلوا تحفظاتهم بالإضافة إلى هذه الضوابط .

ماذا عن حال الترابط العربي مع الانتفاضة على الصعيدين الشعبي والرسمي ؟

تتناول التقارير عن هذا الأمر الثالث جوانب مختلفة ، وينظر كل منها إليه من زاوية معينة . ومن هنا تلح الحاجة إلى النظرة الشاملة التي تحيط بكل الجوانب . ويلفت النظر أن مقاربة الموضوع تقتضي الجمع بين الواقع والتطلع . فلابديل عن العمل لتحقيق شعار التلاحم العربي بالانتفاضة تجسيداً للترابط معها ، بغض النظر عن مدى ما في واقع الأمر من سلبيات . وقد نبهت مناقشات المجلس المركزي الفلسطيني إلى أن وجود هذه السلبيات لايجب أن يكون دافعاً للبعض للتخلي عن الشعار . ولا يحسن بهذا البعض أن يقع في أسر رد فعل كما أكدت هذه المناقشات على أهمية ملاحظة الخط الرفيع الذي يفصل بين « الفلسطنة » و « التعريب » لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني ، والحذر الحذر من الغفلة عن أن القضية في المنشأ والمسؤولية والمصير هي قضية عربية ، والعمل على التلاحم العربي بالانتفاضة . وتضمنت المناقشات أيضاً إشارات كثيرة إلى إيجابيات برزت في الدائرة العربية على الصعيد الشعبي وعلى الصعيد الرسمي كانت محل تقدير . ورغبت إلى من يتحدث عن السلبيات أن لايعمم ولا يغفل ذكر الإيجابيات ، لأنه لابديل عن العمل لتحقيق شعار التلاحم العربي بالانتفاضة .

أفكار كثيرة طرحت للتعبير عن الترابط العربي بالانتفاضة . وأقف من بينها

عند فكرة التكافل الأسري التي تربط بين أسر عربية وأخرى فلسطينية عربية في دائرة الوطن العربي وأسر شعبنا العربي الفلسطيني داخل وطننا المحتل . ولقد بيّنت التقارير أن تطبيق هذه الفكرة في الساحة الفلسطينية يتقدم باطراد . وبقي أن تعم الدائرة العربية . واتضح من خلال المناقشات أن أوضاع أبناء فلسطين في الوطن العربي تؤثر على هذا التكافل الأسري . الأمر الذي طرح بإلحاح ضرورة العناية بهذه الأوضاع من زاوية العمل لانتصار الانتفاضة . وهذا الجانب يستحق حديثاً خاصاً

الاحتفال بمضي عامين على الانتفاضة أصبح وشيكاً . والطريقة المثلى للاحتفال هي في العمل على حماية الانتفاضة واستمرارها وتصعيدها وصولاً إلى انتصارها ، وذلك بتحقيق شعار التلاحم العربي بها وتوجيه التحرك السياسي في هذا الاتجاه .

السياسة الأمريكية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية

تتالت إعلانات الولايات المتحدة عن إصرارها على الامتناع عن دفع حصتها في ميزانية الأمم المتحدة وميزانيات المنظمات الدولية الأخرى إذا تم رفع درجة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المنظمات . والسؤال الذي يبرز في هذا المجال هو :

○ لماذا تتخذ الولايات المتحدة هذا الموقف في المنظمات الدولية ، وهي قد باشرت حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن أعلنت قيادة المنظمة قبولها بالشروط الأمريكية لبدء هذا الحوار ؟

ويوشك عام بطوله أن ينقضي على مباشرة هذا الحوار . وقد حصرته الإدارة الأميركية في بحث أمور إجرائية ورفضت بحث الأمور الجوهرية التي اقترحت قيادة المنظمة بحثها . والسؤال الذي يبرز في هذا المجال هو :

○ ماهي أهداف السياسة الأمريكية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة ؟ وما هي وسائل دبلوماسيتها ؟ وأين يقع الحوار الأمريكي الفلسطيني من هذه الدبلوماسية ؟

تتابع الإدارة الأمريكية دعمها للسياسة الإسرائيلية التوسعية التي تصعد بدورها ممارساتها الإرهابية ضد شعب فلسطين العربي وانتفاضته العظيمة . وتؤيد

الإدارة الأمريكية خطة الحكومة الإسرائيلية التي تحاول الالتفاف على حقوق شعب فلسطين العربي . والسؤال الذي يبرز في هذا المجال هو :

○ كيف نواجه هذه المواقف الأميركية التي تجابه أمتنا العربية بعامة وشعب فلسطين العربي ؟

والحق أني لم أستغرب حين أخذت الأسئلة المتعلقة بالولايات المتحدة النصيب الأكبر من مجموع الأسئلة في الندوات التي شاركت فيها مؤخراً .

لقد قدم « شاو سميث » مساعد وزير الخارجية الأمريكي للمنظمات الدولية إجابة واضحة محددة للسؤال الأول ، في شهر أيار ــ مايو الماضي . وكان ذلك أمام اللجنة الفرعية الخاصة « بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية » التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ، بمناسبة توجه وفد أمريكي لحضور الاجتماع السنوي لمنظمة الصحة العالية بجنيف الذي بحث مسألة عضوية « دولة فلسطين » في هذه المنظمة الدولية . وتضمنت هذه الإجابة أن الولايات المتحدة « تعارض بقوة إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في عضوية منظمة الصحة العالمية أو أية وكالة دولية أخرى » . وقال سميث في معرض شرحه لأسباب هذه المعارضة محدداً النقاط الرئيسية في الموقف الأمريكي : « ١ ــ إن دولة فلسطين المعلنة من جانب واحد لاتفي بالمقاييس المعترف بها الخاصة بتعريف الدولة وفق القانون الدولي .. ٢ ــ تعارض الولايات المتحدة زج هذه القضايا السياسية المشيعة للانقسام في عمل هذه الوكالات .. ٣ ــ إن جهوداً كهذه ترمي إلى إضفاء الشرعية على دولة فلسطين المعلنة من جانب واحد تضر بالجهود الجارية حالياً في المنطقة بهدف إقرار السلام .. ٤ ــ لايمكن للمشكلة العربية الإسرائيلية أن تحل إلا عبر عملية مفاوضات مباشرة بين الفرقاء المعنيين ، وليس عبر إجراءات من جانب واحد كإعلان تشكيل دولة » . وحين تلقى سميث أسئلة في اللجنة الفرعية حول معايير الدولة في القانون الدولي أجاب بأن هذه المعايير أربعة هي :

١ ــ وجود سكان ثابتين ٢ ــ وأراضٍ محددة المعالم ٣ ــ وحكومة تمارس سلطتها فعلياً على الأراضي التي تسيطر عليها ٤ ــ وقدرة على إنشاء علاقات مع بلدان أخرى » .

واضح أن مجمل ما قاله سميث يكشف عن انحياز أميركي كامل للعدوان الصهيوني ، يتجسد في تعسف في تطبيق معايير القانون الدولي . فالمعيار الأول موجود وشعب فلسطين العربي في وطننا المحتل يملأ أسماع الدنيا بانتفاضته . وأراضيه واضحة المعالم منذ آلاف السنين ، وقد حددت الشرعية الدولية حقوقه بوضوح . وقد اختار ممثلة الشرعي الوحيد وقام بانتفاضته التي أكدت سلطة الشعب وممثله منظمة التحرير . واعترفت جل دول العالم بالمنظمة وبدولة فلسطين المعلنة وأقامت معها علاقات .

إن الدافع الحقيقي للموقف الأمريكي المعادي للشرعية الدولية هو أن الولايات المتحدة تريد أن تفرض « الحل الأمريكي » الذي يتنكر لجل حقوق شعب فلسطين العربي ، وتمكن الصهاينة من أن تكون لهم اليد العليا في « المفاوضات » التي ترتبها على طريقتها وبشروطها . ونقول « الحل الأمريكي » لأن ماسمي « بمبادرة شامير للسلام » ليس إلا اقتراحاً أمريكياً في الأصل ونضع كلمة المفاوضات بين قوسين ، لأنها تصبح بالأسلوب الأمريكي نوعاً من الإملاء على الطرف المستهدف الذي لايجد أمامه بعد كل القيود التي أحاطت به إلا أن يوقع . وهذا الدافع هو الذي يدعو الإدارة الأمريكية إلى مقاومة « إضفاء الشرعية على دولة فلسطين المعلنة » وقد لفت سميث انتباه أعضاء اللجنة الأميركية « للتأثير التراكمي » الذي سيترتب على عضوية دولة فلسطين في المنظمات الدولية . وهذا مادعاه إلى أن يصف تحرك منظمة التحرير على هذا الصعيد بكلمات لاتليق تعبر عن عداء « صهيوني استعماري » ، حيث قال إنه « تحرك مخرب » و « عمل إرهاب سياسي » . وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام المصطلحات .. التي تقيس بمقياسين وتكيل بكيلين ، وتقلب معاني المصطلحات رأساً على عقب . وتبدو

المفارقة في حديث اسميث أمام اللجنة صارخة حين نقف أمام اسم « حقوق الانسان » الذي تحمله هذه اللجنة . فأي حقوق للإنسان وللشعوب في هذا الموقف ؟!!

لاتخفي الولايات المتحدة أهداف سياستها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة . فهي تريد من المنظمة تأكيد قبولها للشروط الأمريكية لإجراء الحوار مرة تلو مرة . وهذه الشروط هي كما نعلم « اعتراف بحق إسرائيل في الوجود ، وقبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ » ونبذ !!! « الإرهاب » !!!! ثم هي تريد من المنظمة أن توجه جهودها لإقناع إسرائيل باستجابتها لهذه الشروط « أي المنظمة » ، لأن مجرد الكلمات لاتكفي على الأرجح ، « ومالم تقتنع إسرائيل فإنها لن تتفاوض مع المنظمة » و « ونحن لاينبغي ولا نستطيع أن نقنعها « أي إسرائيل » بذلك » والحديث هنا لواضعي تقرير « بناء من أجل السلام » بلسان الإدارة الأمريكية .

تجاهر السياسة الأمريكية أيضاً بأن إعلان منظمة التحرير مبادرة تستهدف تحقيق اعتراف دولي بها كتصريح من جانب واحد بقبول قرار الامم المتحدة ١٨١ القاضي بالتقسيم لايكفي في هذا المجال . لماذا ؟ « لأن إسرائيل لاتعتبر ذلك دليلاً على « اعتدال » المنظمة حيث أن القرار يعني قبول إسرائيل بدون القدس ، وبدون أجزاء من بحيرة طبرية والنقب » كما يقول تقرير « البناء من أجل السلام » . وعلى هذا تضع السياسة الأمريكية نصب عينها في هذه المرحلة أن تعمل على تشجيع إيجاد قيادة فلسطينية أخرى ضمن تطور طويل المدى تكون محصورة في الضفة والقطاع . وستكسب هذه القيادة شرعيتها على أساس مقاومة إسرائيل وكونها « جهة محلية » ، مرهون الاعتراف بها بقبولها التعايش مع إسرائيل . وينصح تقرير « البناء أجل السلام » الإدارة الأميركية أن تؤكد « لفلسطينيي الأراضي مسؤوليتهم التي يحملونها » ، والتزامها بالسعي « للحصول على حقوقهم الشرعية في إطار أمن إسرائيل والأردن » .

إذن من الواضح أن السياسة الأمريكية تود التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية في أضيق إطار بغية الوصول إلى إيجاد قيادة فلسطينية من الداخل . وضمن هذه الحدود فهي لاترى بأساً بإجراء حوار أميركي فلسطيني وهذا يفسر أنها حصرت هذا الحوار طيلة عام في أمور إجرائية تركزت في كيفية إيجاد وفد « فلسطيني » لإجراء حوار إسرائيلي فلسطيني تحضيري حول كيفية إنجاح « الانتخابات » الوارد ذكرها في مبادرة شامير . وهكذا فإن هذا الحوار الأمريكي الفلسطيني هو من وجهة نظر الطرف الأمريكي إحدى وسائل الدبلوماسية الأمريكية .

إن للدبلوماسية الأمريكية وسائل عدة تتكامل فيما بينها ، وهي أيضا تلتقي في أنها تنطلق من الاستراتيجية الأميركية ، وتعتمد « لعبة المساومة » . ومن « أطرف وسائل الدبلوماسية » على حد قول عالم السياسة البارز كارل دوتيش وسيلة « الدعاية » من خلال « أجهزة الإعلام » المختلفة . ويعرف من كابدوا العمل العام كيف تحرك الولايات المتحدة هذه الأجهزة فتقبل أو تدبر ، وحين تقبل كيف تركز على مقولات بعينها . وأذكر أحاديث كثيرة مع زملاء أعزاء كنا نحلل فيها هذه الظاهرة ونحن نتابع عملنا في ساحة الأمم المتحدة . وقد قارنّا في هذه الاحاديث بين إقبال الصحافة على وفد المنظمة عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧ وإدبارها عام ١٩٧٨ وعام ١٩٧٩ وهكذا . كما وقفنا أمام بعض المقولات مثل مقولة « إسقاط الخيار العسكري » بعد الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ . ويشرح كارل دوتيش في كتابه الهام « تحليل العلاقات الدولية » أساليب العمل على هذا الصعيد « من اعتماد صفوة تتلقى تعليمها في الولايات المتحدة ، وتقديم منح لطلاب ، وإعانات مالية لمؤسسات ثقافية ، وتنظيم برامج تبادل تبادل ثقافي ، والتأثير على وسائل الإعلام المحلية ، واحتكار وكالات الأنباء ، وفن الإعلان .. » ويمكننا ونحن نسترجع مسار عام من الحوار الأمريكي الفلسطيني أن نلاحظ دور الإعلام الأمريكي الذي واكبه في العمل لحصر الحوار ضمن أمور إجرائية . ويذكر

كارل دوتيش من بين وسائل الدبلوماسية « عقد الندوات » التي تفيد في التحضير للمفاوضات وتمهيد الأجواء لها . وتعتمد هذه الدبلوماسية مصطلحات خاصة بها تعطيها مدلولات تناسبها مثل مصطلح « الاعتدال » ومصطلح « الحل الوسط » . وما أخطر مايتعرض له الطرف الآخر إذا هو سلّم بهذه المصطلحات ، ولم يتمسك باستخدام مصطلحاته .

واضح أن أمتنا العربية بعامة وشعب فلسطين العربي كجزء منها ، مستهدفة ومجابهة بعداء أميركي ، لاتفتأ السياسة الأميركية تقدم الدليل إثر الدليل عليه . والسؤال الكبير الذي يبرز أمامنا منذ سنوات هو كيف نواجه هذا العداء ، ونصل بالولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاه قضية فلسطين .

لقد جرى طرح الإجابة عن هذا السؤال مرات خلال العامين الماضيين . وتناولت هذه الإجابة الخطوط العريضة والتفاصيل ، وقبل ذلك المنطلقات . فلابد بداية من لقاء عربي على سياسة عربية واحدة تتعامل مع السياسة الأميركية ، وأي دور لطرف عربي بمفرده يجب أن يكون ضمن هذه السياسة العربية الواحدة كي لاينفرد الذئب بالشاة التي لاقته بعيداً عن القطيع . ولابد من حصر أوراقنا العربية ودراسة كيفية استخدامها وتوظيفها . ولابد من تمثل روح الصحوة التي عبرت عنها الانتفاضة بكل مافي الصحوة من انتماء للذات وثقة بالنفس ومعرفة للآخر بجوانب قوته وضعفه وتوطين للنفس على متطلبات الصراع الطويل المدى وإيمان بأن النصر حتمي . ولا أجد من المناسب في هذا المجال إعادة ما عرضنا إليه تفصيلاً في كتابي « الانتفاضة والصحوة العربية » و « الانتفاضة والتحرير » .

إن مايلح في هذا المجال ضمن الخطوط العريضة للإجابة هو البحث في جزئية محددة كنموذج للبحث في بقية الجزئيات . وهذه الجزئية المحددة هي مراجعة الموقف الفلسطيني العربي في الحوار الأمريكي الفلسطيني ، ومن الحوار الأمريكي الفلسطيني .

واضح أن الوقت قد أزف لهذه المراجعة ، ليس لأن مضي عام على مباشرة هذا الحوار هو مناسبة لوقفة مراجعة فحسب ، وإنما وقبل ذلك لأن مسار الحوار وحصيلته تفرض ذلك . وقد صدرت عدة كتابات وتصريحات لمختصين من أبناء شعبنا انتقدت هذا المسار ومعه الحصيلة . وواكب ذلك صدور بيان المجلس المركزي الفلسطيني والأحاديث التي بلورته في اجتماع المجلس ومنها تلك التي أدلى بها المختصون بالسياسة الخارجية ، وجميعها أجمعت على أن هذا الحوار لم يحقق المرجو منه فلسطينياً ويوشك أن يصل إلى طريق مسدود .

لعل أهم ماينبغي القيام به في إطار هذه المراجعة هو البحث في جدوى استمرار الحوار إن بقيت الولايات المتحدة مصممة على حصره في الأمور الإجرائية ، ولم تنتقل إلى الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً ، ولم تحدد موقفها بداية من الحقوق الشرعية لشعب فلسطين العربي . كما ينبغي في هذا البحث أن يكون واضحاً لدينا أن الطرف الفلسطيني ليس هو الأكثر حاجة لاستمرار هذا الحوار . ومن يعتقد غير ذلك فليراجع نفسه في لحظة صفاء بعيداً عن ضغط « الإعلام » الذي تحدثنا عنه . فالولايات المتحدة في أشد الحاجة إلى هذا الحوار كي تتحرك في سياستها الرامية إلى الإمساك بأكثر خطوط العملية السياسية للتسوية . وهي إذا حرمت منه فقدت صفة « الحكم » التي تحرص عليها وعلى الظهور فيها وهي تملي التسوية الأميركية . وستصبح عندئذ بلا لبس ولا غموض ، « الخصم » فقط ، دون أن تكون « الخصم والحكم » معاً . ورحم الله أبا الطيب المتنبي . وهذا سيضاعف من الضغوط الدولية لاعتماد الإطار الدولي إطاراً للتسوية . وواضح أن وعي هذه الحقيقة لايعني « بالضرورة » الوصول إلى قناعة بتوقف الحوار ، ولكنه يعني حتماً التعامل معه بموضوعية .

ما أكثر مايمكننا عمله كعرب في العمل لمواجهة العداء الأميركي الذي يجابهنا . والعاقل من ركّز تفكيره على ما ينبغي أن يعمله هو . فلا جدوى من

انتظار « لقاءات قمم أميركية سوفيتية » لأن هذه اللقاءات ستسارع إلى وضعنا على جدول أعمالها حين يجد طرفاها أن عملنا في ساحتنا فرض نفسه عليها . وسيفرض عملنا نفسه على الولايات المتحدة مادمنا مؤمنين عاملين الصالحات متواصين بالحق والصبر . والله خير الماكرين . وقد رأى العالم أجمع كيف جاء عامل المناخ والطقس ليفرض على قمة مالطة أن تغير من برامجها التي جرى إعدادها بدقة . فما أبلغه من رمز . ولابديل لنا عن أن نصل بالولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاهنا والاعتراف بحقوقنا .

نقاط بيكر .. والطريق الآخر

أكثر من مناسبة تدعو إلى تخصيص هذا الحديث للتحرك السياسي الجاري بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني . ونكتفي بذكر ثلاث من هذه المناسبات .

★ مُضيّ عام بطوله على دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة التي باشرت في أعقابها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عملية تحرك سياسي جديدة . وهذه المناسبة تدعو إلى وقفة تقويم لما تم في إطار هذه العملية .

★ طرح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر نقاطه الخمس تحت شعار « تحقيق حوار إسرائيلي فلسطيني » . وقد جاء هذا الطرح في أعقاب تحرك سياسي أمريكي تضمن حواراً أمريكياً فلسطينياً واتصالات أمريكية إسرائيلية وأخرى أمريكية عربية . وهذه النقاط توضح أين تقف إدارة بوش اليوم تجاه تسوية الصراع العربي الصهيوني . ويمثل طرحها من ثم مناسبة تدعونا إلى تحليل الموقف الأمريكي الراهن .

★ انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في بغداد إثر تسلم الأطراف « نقاط بيكر » ، وإعلان المجلس موقفاً من اقتراح إجراء مباحثات فلسطينية إسرائيلية ، ودعوةً إلى مواجهة « المخطط الأمريكي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني

وانتفاضته المباركة وحقوقه الوطنية الثابتة » . وقد مثل الموقف جديداً يحدث لأول مرة ، الأمر الذي يدعو إلى التعرف على هذا الموقف وهذا الجديد ، وإعمال الفكر لإحسان إدارة الصراع في فترة بالغة الدقة تشهد « ذروة الاختبار » .

واضح أننا حين نتحدث عن هذا التحرك السياسي الجاري نضع نصب أعيننا هدف انتصار انتفاضة شعبنا العظيمة . وهذا ما يدعونا إلى تركيز النظر على آثاره عليها ، والتمييز من ثم بين « تحرك سياسي عبء » « وتحرك سياسي داعم » ، فآثار الأول سلبية وآثار الآخر إيجابية . والمناخ الذي يوجده الأول يدعو إلى الإحباط ، بينما يوجد الآخر مناخاً حافزاً على متابعة النضال حتى بلوغ الهدف . واتجاه الأول هو نحو سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، بينما اتجاه الآخر هو نحو الماء الصافي في رأس النبع .

إن دائرة التحرك السياسي الجاري بشأن الصراع العربي الصهيوني واسعة تشمل الدائرة العربية والدائرة الدولية . وواضح أن الانتفاضة أعطت دفعاً قوياً لتحركات سياسية في الدائرتين . وهذا مادعا الولايات المتحدة إلى القيام بتحرك سياسي مضاد هو الذي سنتناوله في هذا الحديث .

لقد تحدّث بيان المجلس المركزي الفلسطيني عن هذا التحرك السياسي الأمريكي المضاد في عدة مواقع . فأشار إلى أن الحوار الذي أدارته منظمة التحرير الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية « لم يتوصل إلى نتائج سياسية ملموسة » . ودعا إلى « المواجهة الحازمة للسياسة الأمريكية التي لاتزال تقوم على رفض حق تقرير المصير لشعبنا وتأييد السياسة الإسرائيلية وتغطيتها ، وقد تجسدت مؤخراً في المقترحات الأمريكية التي ترمي إلى فرض الوصاية على التمثيل الفلسطيني ، وإنكار حقوق شعبنا ودور منظمة التحرير الفلسطينية واعتماد خطة شامير كأساس للحل » . وخصص البيان فقرة خاصة في آخره

للحديث عن الموقف الأمريكي تبلورت صياغتها من وحي مادار في المجلس من مناقشات ، وصف فيها هذا الموقف بأنه تعبير عن « زيادة شراسة هجوم القوى المعادية على صمود شعبنا واستمرار انتفاضته» ، وأن الخط المؤيد لشامير وساسيته في هذا الموقف الأمريكي « والمساند بلا حدود لإسرائيل ومخططاتها بدا عارياً ومكشوفاً وهو يقف وحيداً أمام العالم بجانب الجرائم الإسرائيلية والممارسات الفاشية الصهيونية » . وأوضح البيان أنه « في الوقت الذي تتشدق فيه الإدارة الأمريكية بحقوق الإنسان في كل مكان تصمت عن انتهاك هذه الحقوق في فلسطين حيث يجري القتل والإرهاب الرسمي المنظم بالدعم الأمريكي والأموال الأمريكية والسلاح الأمريكي . كما تتواصل المناورات الأمريكية المفضوحة لخداع الشعب الفلسطيني والأمة العربية عبر محاولات مكشوفة لضرب الانتفاضة . التآمر على الحقوق الفلسطينية . وتواصل الإدارة الأمريكية سياستها في تجاهل جميع مبادرات السلام الفلسطينية والعربية والدولية ضاربة عرض الحائط بالمواقف الدولية الإيجابية الواسعة بجانب الحق الفلسطيني العادل وذلك لصالح استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته وجرائمه » . وأوضح البيان أيضاً « أن هذه السياسة الأمريكية تستدعي على وجه السرعة عقد اجتماعات عربية على أعلى المستويات لمواجهة هذا المخطط الأمريكي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني و انتفاضته المباركة وحقوقه الوطنية الثابتة، ولاتخاذ الإجراءات والقرارات والمواقف التي تمليها علينا مسؤولياتنا الوطنية والقومية في هذه الحقبة التاريخية المصيرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي » .

جاءت هذه الدعوة الموجهة لأمتنا العربية بعامة وللشعب العربي الفلسطيني في بيان المجلس المركزي الفلسطيني لمواجهة المخطط الأمريكي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته ، بعد الإعلان عن موقف من اقتراح إجراء مباحثات فلسطينية إسرائيلية مثّل جديداً . وقد تضمن هذا

الموقف توضيح « الأسس الكفيلة بجعل هذه المباحثات خطوة نحو تحقيق الحل العادل » . وهذه الأسس هي : « ١ ــ أن منظمة التحرير هي وحدها صاحبة الحق في تشكيل الوفد الفلسطيني من الداخل والخارج في المباحثات مع إسرائيل وإعلانه . ٢ ــ يكون الموقف الفلسطيني في هذه المباحثات مستنداً إلى المبادرة الفلسطينية التي تعتمد على الشرعية الدولية ٣ ــ ويكون جدول أعمال اللقاء مفتوحاً وبدون شروط مسبقة . ٤ ــ ويعتبر هذا اللقاء مباحثات تمهيدية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كخطوة نحو عقد المؤتمر الدولي الفعال الذي يشكل الإطار الوحيد المناسب للمفاوضات التي توصل إلى تسوية شاملة للصراع وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية » .

إن الجديد ــ كما هو واضح ــ أن المجلس المركزي الفلسطيني وافق لأول مرة على عقد مباحثات فلسطينية إسرائيلية . وقد جاءت موافقته ضمنية ومحكومة بضوابط ثوابت أن التمثيل للمنظمة وأن الأساس هو الشرعية الدولية وأن الإطار هو المؤتمر الدولي . وكان طبيعياً أن يحدث نقاش حول هذا الموقف بين الاجتهادين اللذين برزا في الساحة الفلسطينية أثناء انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني . وقد اعترض أصحاب الاجتهاد الثاني على الموقف استمراراً لما يعتقدونه من أن توقيت التفاوض لم يئن بعد ، ومتابعة « لتحفظاتهم على عملية التحرك السياسي الجديدة برمّتها . وحرص هؤلاء على أن يُذكّروا أصحاب الاجتهاد الأول بميثاق المنظمة وقرارات المجلس الوطني . ولكنهم عبروا في الوقت نفسه عن التزامهم مع تسجيل تحفظاتهم ، ملاحظين أن صياغة هذا الموقف الجديد تمّت خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية التي تضم الفصائل انعقد بتونس قبيل انعقاد المجلس المركزي . وهكذا أتاح المجلس المركزي بموقفه الجديد هذا فرصة أخرى لأصحاب الاجتهاد الأول لمتابعة التحرك السياسي المحكوم بالضوابط ، لمواجهة التحرك السياسي الأمريكي المضاد الذي يتجسد هذه الأيام في نقاط بيكر الخمس .

نخلص من قراءتنا للموقف الفلسطيني الذي بلوره المجلس المركزي إلى أنه يجمع بين إدانة السياسة الأمريكية التي لاتزال تواجه العرب بالعداء ، وإتاحة فرصة أخرى للتعامل معها ضمن ضوابط على أمل إحداث تغيير فيها

إن النجاح في مواجهة التحرك السياسي الأمريكي المضاد يقتضي استذكار أهدافه التي جاء شرحها في تقرير « البناء من أجل السلام » ومنها هدف القفز على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ، وإيجاد تمثيل ما فلسطيني للضفة والقطاع ، وتركيز الجهود على إعادة تشكيل المحيط السياسي بحيث يكون للكيان الصهيوني الكلمة النافذة في أية مفاوضات تجري تنفيذاً للالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل بأن يتفاوض الإسرائيليون من موقع القوة مع الأطراف العربية طرفاً طرفاً وعلى انفراد. كما أن النجاح في مواجهة هذا التحرك الأمريكي تقتضي بخاصة « دبلوماسية » تتقن قراءة النصوص ، وتسبر أغوار معاني الكلمات والجمل الواردة فيها ، حين يتطلب الأمر الأخذ والرد . ويقتضي حشد طاقات الأمة وتوظيفها لخدمة هذه الدبلوماسية كي تصبح قادرة على التأثير . والخطوة الأولى في ذلك كله الوقوف أمام نقاط بيكر . فماذا تقول هذه النقاط وماذا تعني ؟

لقد جاءت النقطة الأولى لتطرح فكرة حوار يجري بين وفد إسرائيلي مع وفد فلسطيني في القاهرة ونصها الحرفي هو : « تدرك الولايات المتحدة أن مصر وإسرائيل قامتا بدور هام . وهناك اتفاق الآن على أن الوفد الإسرائيلي سيدير الحوار مع وفد فلسطيني في القاهرة » . والانطباع الأول الذي يعطيه هذا النص هو أن الوفد الإسرائيلي تشكله الحكومة الإسرائيلية ، أما الوفد الفسطيني فله شأن آخر في تشكيله وهو لن يكون منتسباً للشرعية الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير . وتأتي النقطة الثانية لتحدد دوراً لمصر في هذا الحوار ، ونصها الحرفي : « تدرك الولايات المتحدة أن مصر لايمكن أن تكون

بديلاً عن « الفلسطينيين » في هذا الحوار ، وأن مصر سوف تتشاور مع «الفلسطينيين» حول جميع جوانب ذلك الحوار ، وسوف تتشاور مصر أيضاً مع إسرائيل والولايات المتحدة » . وهنا يتعزز الانطباع أن تشكيل الوفد الفلسطيني له شأن آخر ، فالولايات المتحدة تتحدث عن الفلسطينيين متجنبة أية إشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي والوحيد . ثم تأتي النقطة الثالثة تتعامل مع إسرائيل ونصها الحرفي . « تدرك الولايات المتحدة أن إسرائيل سوف تحضر الحوار بعد إيجاد قائمة مرضية من الفلسطينيين . وسوف تتشاور إسرائيل أيضاً مع مصر والولايات المتحدة حول هذا الأمر » . وعند هذا الحد يتأكد الانطباع بأن الولايات المتحدة أعطت إسرائيل حق التشاور بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني وحق الرضا عن تشكيله . وهكذا تحسم النقاط الثلاث معاً أن منظمة التحرير لاتملك وفق مايرى بيكر حق تشكيل الوفد الفلسطيني ، وكل ما يعطى لها هو أن مصر يمكن أن تتشاور معها تحت اسم عام هو اسم الفلسطينيين الذي تتسع دائرته لتمكن العدو من الحديث عن ممثلين آخرين غيرها . وتأتي النقطة الرابعة وهي أخطر النقاط لتتحدث عن أساس عملية التفاوض بعد أن تم الفراغ من نقطة التمثيل . ونصها الحرفي هو « تدرك الولايات المتحدة أن الحكومة الإسرائيلية ستأتي إلى الحوار على أرضية مبادرة الحكومة الإسرائيلية المعلنة يوم ١٤ مايو آيار ولذلك فإن الولايات المتحدة تدرك أنه سيكون « للفلسطينيين » الحرية في طرح القضايا المرتبطة بوجهات نظرهم في كيفية إنجاح الانتخابات والمباحثات » . فالأساس هنا هو مبادرة شامير — وهي الكفر الصراح بعينه — وحرية الوفد الفلسطيني محصورة في البحث في كيفية إنجاح الانتخابات والمباحثات . وهكذا تسقط النقاط حقوق الشعب الفلسطينية في تقرير المصير والعودة والدولة . وينهي بيكر نقاطه بنقطة خامسة «تقترح أن يتم لقاء يضم وزراء خارجية إسرائيل ومصر و الولايات المتحدة في واشنطن خلال أسبوعين من أجل تمكين السير في هذه العملية » . وهنا أيضاً لاتسقط المنظمة كطرف فحسب بل يسقط الفلسطينيون كطرف أصيل .

واضح أن نقاط بيكر الخمس أنكرت علي منظمة التحرير حقها في تمثيل شعب فلسطين العربي ، وأنكرت على هذا الشعب حقوقه الشرعية الوطنية الثابتة ، وأنكرت على الأسرة الدولية حقها في الإسهام بإيجاد تسوية عادلة ، فأغفلت تماماً الحديث عن المؤتمر الدولي كإطار وعن الأمم المتحدة بعامة . ويلفت النظر أن الحكومة الإسرائيلية بالرغم من أن النقاط الأميركية تبنت الموقف الإسرائيلي كاملاً ، فإنها أعلنت رفضها لها وطالبت بمزيد من التوضيح من خلال اقتراح تعديلات محددة . وهكذا أرسل ارينز يطلب أن يكتب بدلاً من « وفد فلسطيني في النقطة الأولى » ، « وفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة » ، وأن تحذف كلمة « القاهرة » . والهدف هو تأكيد إنكار الحكومة الإسرائيلية لشعب فلسطين كشعب ولأي دور رسمي لمصر في عملية الانتخابات التي تعتبرها إسرائيل مسألة داخلية . وقد أرسل ارينز موافقة إسرائيل على النقطة الثانية وصياغتها لأنها لم تتطرق إلى ذكر اسم منظمة التحرير ، ولكنه قرن ذلك بطلب إسرائيل ضماناً أمريكياً بأنها لن تضطر إلى التفاوض مع المنظمة وعبّر ارينز عن عدم الرضا عن صياغة النقطة الثالثة لأنها لاتنطوي على « فيتو » واضح . وطلب فيما يخص النقطة الرابعة حذف عبارة المفاوضات لكي يدور الحوار فقط حول الانتخابات . وساذج ذلك الذي يعتقد أن الموقفين الأميركي والإسرائيلي في موقع التناقض لأنهما في حقيقة الأمر في موقع التكامل لتحقيق هدف الإنكار الكامل لشعبنا وحقوقه ومنظمته .

السؤال الذي يبرز اليوم هو : « إذا كانت نقاط جيمس بيكر الخمس هي كل ما أثمرته عملية التحرك السياسي مع الولايات المتحدة خلال عام بطوله ، ألم يئن بعد لفظ هذه الثمرة المرّة كالحنظل أن تحدث مراجعة لهذه العملية من أساسها ، وأن يتحول من ثم أولئك الذين اجتهدوا وباشروها ليبحثوا عن طريق آخر ودبلوماسية أخرى ، ونحن في زمن الانتفاض ؟ الإجابة الصحيحة عن هذا السؤال هي « ذروة الاختبار » .

من حديث الواحة في زمن الانتفاض

تتزامن كتابة هذا الحديث مع احتفال أبناء أمتنا وأحرار العالم بمضي حولين كاملين على بداية انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني في الوطن المحتل فلسطين. وقد وجدت نفسي وأنا أتهيأ له أن عدة موضوعات تتعلق بالانتفاضة تتزاحم أمامي. ولم أفاجأ بذلك لأن برنامج الأسبوع كان حافلاً بمتابعة مجريات الأحداث والنهوض بعدد من الواجبات.

كان أحد الموضوعات عن « الدبلوماسية وفن الصياغات والسياسة » ، وهو يلح بمناسبة ما يجري على صعيد نقاط بيكر. وقد تزاحم معه موضوع آخر عن «طبيعة تأثير إعلام الأزمات وحدود هذا التأثير» ألح عليّ بعد أن استقبلت صحفياً غربياً بارزاً يعمل في صحيفة فايننشال تايمز واستمعت إليه ملياً قبل أن يبدأ بطرح اسئلته علي وتزاحم معهما موضوع آخر قديم جديد عن «أمن وطننا العربي» وقد ألح بعد الاستماع إلى مادار في أمسية حوله نظمها « باجواش المصري » وتحدث فيها الأستاذ أمين هويدي الأخ والصديق والجار ، وهو من أبرز المختصين في الموضوع. وحين استقبلت دارسة دنمركية جادة جاءت مع زوجها وطفلها وهي تحمل جنيناً في بطنها لتكتب رسالتها عن الانتفاضة ، وفرغنا من حديث ساعتين ، ألح موضوع آخر من وحي الحديث عن « مسار الانتفاضة في عامين ». وكما هي العادة في أعقاب قراءتي الأسبوعية للتقارير المتعلقة بالعدو

ألفيت أكثر من موضوع يتعلق به في زمن الانتفاض تلح على أيضاً . كما وجدت وأنا أحضر نفسي للقاء مع كتاب عرب من جيل الشباب في ختام أسبوع من المحاضرات عن الانتفاضة أمام موضوع « أمتنا والانتفاضة » مرة أخرى .. و .. وكانت هناك موضوعات أخري تتصل بما يجري في وطننا الكبير . وقد ألح منها بخاصة موضوع « العمالة العربية في الوطن العربي بمناسبة ما جرى مؤخراً بين العراق ومصر . وكان أحد أبنائنا الصحفيين الشبان قد نشر في صحيفة كبرى صياغته الخاصة الشديدة الإيجاز لتعليق لي على إحدى جزئيات الموضوع ، فجاء ما نشره بعيداً عن رأيي في الموضوع ككل وعن أسلوبي بخاصة وبدون أن يأخذ الإذن بالنشر .

آثرت أمام تزاحم الموضوعات أن أؤجل الاختيار ، وأستحضر في الوقفة التي نقفها بهذه المناسبة الجليلة كتابات السنة الثانية وأحاديثها على مدى اثنين وخمسين أسبوعاً . وقد وجدت أن أحد الشواغل الرئيسية فيها كان « إدارتنا نحن العرب للصراع في زمن الانتفاض » ، ومثله كان « متابعة الانتفاضة إيجاد الحقائق على أرض الصراع » ، و « ما تفعله هذه الحقائق في تغيير مخططات الآخر والتأثير على شريط المشاهد الذي يحاول فرضه » ، و « أثر الانتفاضة على العدو في مختلف مستوياته » . ورأيت أن أترك نفسي بعد ذلك على سجيتها مع تداعي الخواطر التي تخطر على البال من وحي المناسبة ، لأن هذه الخواطر تشير إلى عصارة مايعتمل في الفكر والنفس من أفكار ومشاعر ، ولأن العيش مع الخواطر هو للإنسان بعامة والكاتب المفكر بخاصة هو بمثابة الركون إلى « الواحة » وأخذ « استراحة المحارب » . واستقر رأيي على أن يكون حديثي هو تسجيل لبعض خواطر « الواحة » .

الخاطرة الأولى هي من وحي تعبيرنا العربي الجميل « التجمل بالصبر » . وما أكثر ما تداعى هذا التعبير إلى خاطري خلال العامين المنصرمين في مناسبات كثيرة على عدة صعد . فهناك صعيد تحمل أهلنا للعسف الصهيوني وهناك

صعيد تعاملنا مع التحرك السياسي . وهناك صعيد متطلبات النزال في إطار مقاومة الاحتلال . وجميعها تتطلب منا التجمل بالصبر . ولاتلبث أن تتداعى بعد هذا التعبير الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والحكم والأمثال التي تحث على الصبر . وقد تحدثت في العام الماضي مراراً عن شعار « الصبر ضياء » الذي أخذته عن ابن عربي في فتوحاته المكية ، وعن الفضائل الخمس الباطنة التي تشتد حاجتنا للتحلي بها وهي « الصدق والعزم والتوكل والصبر واليقين » أما في هذا العام فكان من حسن ظني أن أسمع ثلاثة أبيات لأحد الأعراب عن التجمل بالصبر . وقد اتحفني بها أخي الجليل الدكتور ناصر الدين الأسد ، أبو بشر العزيز ، بعد أن قلتُ معلقاً على تأخر حدث في افتتاح إحدى الندوات « فلنتجمل بالصبر » . واستعدت الأبيات واستأذنته في تسجيلها مع الشرح . وردّدتها بعد ذلك مراراً كلما اشتد الخطب وتطلب الصبر ، وأرسلتها إلى الأهل في الوطن المحتل من خلال فلذة كبدي في أعقاب صبرهم على تسعة أيام متصلة من منع التجول في إحدى جولات إنتفاضتهم .

لقد وصف ذلك الأعرابي تجمله بالصبر قائلاً : « وما وجد ملواح من الهيم حلئت / عن الماء حتى جوفها يتصلصلُ / تحوم وتغشاها العصي وحولها / أقاطيع أنعام تعُلّ وتنهل / بأكثر مني غلة وتشهياً / إلى الورد،إلا أنني أتجملُ» .

والوجد هو شدة الشوق ، الملواح هو الذي تغير من الإبل من شدة العطش ، والهيم هي الإبل الهائمة من قسوة الظرف ، وحلئت عن الماء أي أبعدت ، وجوفها يتصلصل أي يكاد يشوى . ويقدم البيت الثاني صورة أخاذة لمعاناة هذه الإبل وهي تحوم حول الماء المتدفق من الورد فتغشاها العصي وتصدها عنه ، بينما يسمح من يضربها ويلوح بعصيه لأقاطيع أنعام أن تصل إلى الماء فإذا بها تعب منه عباً وتنهل نهلاً والإبل تنظر . وكان العرب يسقون الإبل يوماً ثم يعطشونها ثلاثة ايام ويسمحون لها أن تشرب في اليوم الخامس . والأمر مختلف بالنسبة للأنعام التي لابد لها أن تشرب كل يوم وإلا ماتت من العطش . ويأتي البيت الثالث والأخير ليكمل

ماجاء في مطلع البيت الأول فيقول « ما وجد تلك الإبل التي شرح الشاعر حالها بأكثر من وجد الشاعر ولاهي أكثر تشهياً إلى الورد منه ، إلا أنه يتجمل بالصبر » . ولقد تجملت بالصبر ياشعبنا العظيم وضربت مثلاً فاق كل مثل سبقه . ولابد أنك بالغ الورد الذي تشتهيه لتنهل منه وتصبح حياتك حرية ووحدة وعدلاً وشورى وإنتاجاً ورسالة إنسانية تجاه جميع المؤمنين الذين يقصدون وطنك المحرر ليزوروا المقدسات فيه .

الخاطرة الثانية هي من وحي ما يبيّته العدو للأمة ويجاهر به في زمن الانتفاض ، والأمة مشغولة بأمور أخرى . وقد تداعت إلى خاطري قصيدة لقيط بن يعمر الإيادي التي ينذر فيها قومه غزو سلطان ظالم متجبر إياهم . وكنت عثرت عليها في مختارات ابن الشجري من علماء المائة الخامسة فوقفت أمامها ثم رجعت إليها مرات كلما شعرت بالحاجة إلى الركون للواحة . وقد ختمها بقوله « هذا كتابي إليكم ، والنذير لكم / لمن رأى رأيه منكم ومن سمعا » . وتضمن هذا الكتاب قوله « أبلغ إياداً وخلل في سراتهم / إني أرى الرأي إن لم أعص قد نصعا / يالهف نفسي إن كانت أموركم / شتىء وأحكم أمر الناس فاجتمعا / إني أراكم وأرضاً تعجبون بها / مثل السفينة تغشى الوعث والطبعا / ألاتخافون قوماً لا أباً لكم / أمسوا إليكم كأمثال الدبا سرّعا / في كل يوم يسنون الحراب لكم / لايغفلون إذا ما غافل هجعا / مالي أراكم نياماً في بلهنية / وقد ترون شهاب الحرب قد سطعا / فاشفوا غليلي برأى منكم حصد / يصبح فؤادي له ريان قد نقعا » . وكان مما نادى به دريد قومه قوله « صونوا جيادكم واجلوا سيوفكم / وجددوا للقسي النبل والشرعا / لاتلهكم إبل ليست لكم إبل / إن العدو بعظم منكم قرعا / هيهات لامال من زرع ولا إبل / يرجى لغابركم إن أنفكم جدعا / قوموا قياماً على أمشاط أرجلكم / ثم افزعوا قد ينال الأمن من فزعا / وقلدوا أمركم لله دركم / رحب الذراع بأمر الحرب مضطلعا / لقد بذلت لكم نصحي بلا دخل / فاستيقظوا . إن خير العلم ما نفعا » .

سألت نفسي ما الذي يجعل هذه القصيدة تتداعى المرة تلو المرة إلى خاطري . فوجدت أن هذا التداعي مقترن بمواقف الولايات المتحدة المتتالية تجاه القضية الفلسطينية وتجاهنا كشعب عربي فلسطيني وكأمة عربية . وهو مقترن أيضاً بمجاهرة العدو الإسرائيلي الصهيوني بمخططاته تجاه وطننا الكبير . وسألت نفسي وماذا شدني إليها . فوجدت أنها تتضمن مجموعة معانٍ تجسد مباديء صحيحة ، وتعرض مجموعة صور أخاذة . فهؤلاء القوم الذين يعادوننا ويجاهروننا بالعداوة يتحركون نحونا بسرعة كأمثال الدبا . وهم ليسوا غافلين بينما الغافل هاجع نائم . وقد أُحكم أمرهم واجتمع بينما الأمور في الطرف المستهدف شتى . وحين تكون الأمور في أمة شتى يكثر النيام فيها وهم قاعدون في بلهنية وهي العيش اللين ، بينما شهاب الحرب قد سطعا . وما أشد تحرق الشاعر ، وكان من أهل الفكر والسياسة المطلعين على ما يبيته ذلك السلطان الظالم المتجبر ، فهو ينادي قومه أن يشفوا غليله برأى حصد أي محكم . والعرب يقولون درع حصداء محكمة . فما هو مطلوب أولاً رأى محكم يجسد إرادة تمت صياغتها وحسمت أمرها . وهو يدعوهم أن يعدوا عدتهم ، ولا تلههم عن ذلك ثروة لأن هذه الثروة لن تكون لهم إذا أصابهم العدو في الصميم . وما أعظم الحكمة في قوله إن قوماً جدعت أنوفهم لن يكون للآتين منهم أن يرجوا مالاً من زرع ولا من إبل . وهكذا فإن الطريق الوحيد الموصل هو المقاومة والاضطلاع بمتطلباتها . وإن خير العلم هو ما نفع ، وتتردد الصحية فاستيقظوا .. فاستيقظوا ..

الخاطرة الثالثة من وحي متطلبات صراع النفس الطويل الذي نخوضه كأمة ضد التحالف الصهيوني الاستعماري ، ولا بديل لنا فيه عن تحرير فلسطين ومقدساتنا وتوحيد وطننا الكبير . وهي تتعلق بنمط الحياة الذي يتناسب مع متطلبات خوض الصراع ، ومفهوم التنمية الملائم لنا في هذه المرحلة من تاريخنا . وقد عرض لهذا الموضوع الأخ د . منير فاشه الأستاذ بجامعة بيرزيت وبمؤسسة تامر للتعليم المجتمعي في بحثه القيم الذي قدمه في ندوة التنظيمات الأهلية العربية

التي انعقدت بالقاهرة في مطلع شهر تشرين الثاني ـــ نوفمبر ١٩٨٩ . واستهل الباحث حديثه بمقدمة ضرب فيها مثلاً . وما أكثر ما تداعى هذا المثل إلى خاطري منذ أنْ سمعته منه على مدى هذا الشهر ، كلما جرى البحث في الإجابة عن سؤال كيف ؟ ونحن نعرض لقضايانا ونبحث في مشكلاتنا . والمثل يتجلى في مطلع المقدمة « عندما يريد العرب في الجليل الفلسطيني وصف شخص أو شيء لايستطيع العيش والنمو بذاته يقولون « إنه مثل الدجاجة الإسرائيلية » . الفرق بين الدجاجة الإسرئيلية والدجاجة الفلسطينية الأصيلة ، هو أن الدجاجة الاسرائيلية لايمكنها العيش والنمو والبقاء والعطاء دون عدة أنواع من التطعيم ودون خلطة معينة من الطعام ودون تأمين درجات حراة معينة ، أي دون برنامج محدد ودون تخطيط عقلاني علمي ودون دعم خارجي متواصل . فإذا تغيرت الخلطة الغذائية أو الظروف المحيطة التي تعودت عليها الدجاجة الإسرائيلية فإنها تتوقف عن إعطاء بيض لفترة . أما الدجاجة الفلسطينية الأصيلة فيمكنها العيش معتمدة بشكل رئيسي على مالديها من خصال اكتسبتها عبر آلاف السنين ، وعلى ما تجده في بيئتها ، وعلى التكيف الذاتي مع التغيرات في الظروف المحيطة . فشعارها هو القوة الذاتية ، والاعتماد على ماهو موجود في البيئة ، والقدرة على التأقلم مع ظروف مختلفة . وهذا ما ساعد الدجاجة الفلسطينية على البقاء والاستمرار عبر آلاف السنين رغم كل المتغيرات والمصاعب » . وهذا بالطبع شأن الدجاجة العربية بعامة في كل أنحاء وطننا الكبير وشأن كل دجاجة أصيلة في وطنها . وشتان بين الدجاجة الأصيلة والدجاجة التي ترمز للمستعمر المستوطن الذي لايمكن لتربة الوطن أن تسمح لجذوره بالامتداد فيها . وقد لاحظ أخونا د . منير فاشه بحق بعد أن ساق هذا المثل أن شعار الدجاجة الأصيلة الذي ساعدها على البقاء والاستمرار ، هو « بالضبط ماهو مفقود في توجهاتنا لتنمية مجتمعاتنا العربية وتطويرها منذ أن غزا نابليون مصر وفلسطين عام ١٧٩٨ . وهو بالضبط ما تفتقر إليه بشكل عام جلّ المؤسسات التي ظهرت في بلادنا منذ ذلك الحين . وربما تكون أهم حقيقة أفرزتها الانتفاضة الفلسطينية هي إعادة اكتشاف القوة الذاتية

الهائلة الكامنة في الناس وفي المجتمعات ، وأهمية الاعتماد بشكل رئيسي على المقومات الذاتية وعلى تطويرها للقيام بأعمال ومهام أساسية في معظم مجالات الحياة . كذلك أفرزت الانتفاضة أهمية استعادة الناس لما سلب منهم من مقدرات ومقومات سواء أكان ذلك في الممتلكات أو الحقوق أو التراث الحضاري أو الطاقات الفكرية والإبداعية والتعبيرية» . وقد ذكرني هذا التعليق المبدع على المثل بماورد في بيان المفكرين والأدباء والفنانين العرب الذي صدر بصنعاء في حزيران ١٩٨٨ عن الانتفاضة .

ما أكثر ما تداعى هذا المثل إلى خاطري خلال الشهر الماضي ، وبخاصة ونحن نناقش أمننا العربي بعد سماعنا لمحاضرة أخي الأستاذ أمين هويدي . وكم يلح السؤال متي يسود مفهوم التنمية الذي ترفع شعاره الدجاجة الأصيلة ؟ في مختلف المجالات ومنها مجال التسليح وبنية القوة العسكرية .

الخاطرة الرابعة من وحي التأمل في معني « الفروسية الحقة على صعيد تعاملها مع الأمور في حالتي الحرب والسلم ، ومعاملتها لقومها ومعاملتها للأعداء ، ونظرتها للمرأة كرمز للخير والجمال » . وقد ألحت على أثناء ندوة تحدثت فيها باحثة شابة جادة عن المرأة ، ونددت بما تتعرض له من صور مختلفة للقمع في مجتمعاتنا . ودار الحوار وشارك فيه كهل مفكر فلفت النظر إلى أن القمع حين يستهدف المرأة لايوفر الرجل وهما بعض من بعض . وحين التقت الباحثة بعد الجلسة بالكهل وزوجته قالت مخاطبة الزوجة : « تستوقفني في زوجك رقة شمائله . ولا أدري أنا أمدحه هنا كرجل أم أذمه . لأن هناك رجالاً لايرون أن ذلك ممايليق بهم » . وابتسمت الزوجة وقالت أما فرساننا فهم يعتزون بذلك . ورغب الزوجان أن يستشهدا بما قاله شاعر عربي قديماً عن هؤلاء الفرسان ولكن زحمة اللقاءات لم تسمح . وحين عادا استعادا أبيات الشاعر وتذكرا أنهما أهدياها لابنهما يوم خطبته . وهي تقول : « نحن قوم تليننا الحدق النجل ، على أنا نلين الحديدا / طوع أيدي الظباء تقتادنا الغيد ونقتاد بالطعان الأسودا / نملك الصيد ثم

تملكنا البيض المصونات أعيناً وخدودا / تتقي سخطنا الأسود ونخشى سخط الخشف حين يبدي الصدودا / فترانا يوم الكريهة أحراراً وفي السلم للغواني عبيداً » وكم تلح هذه الأبيات حين يجرى الحديث عن حقوق الإنسان فيتصور المرء إمكانية بروز سلطة تتحدث بلسان الشاعر ، وتتأسى بمحمد والذين آمنوا معه ، الأشداء على الكفار والرحماء بينهم كما وصفهم القرآن الكريم . فهذه هي الفروسية الحقة . وهذا هو حديث الواحة في زمن الانتفاض .

قضية أهلنا المغتربين

عدة قضايا فكرية شغلتني وأنا ألبي دعوة كريمة في نهاية عام ١٩٨٩ لإلقاء محاضرة في مؤتمر لجنة فلسطين الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية . ومن بين هذه القضايا ثلاث أخصص لها هذا الحديث ، هي قضية أهلنا المغتربين ، وقضية العقيدة والوطن ، وقضية الحوار سبيلاً للإعداد التربوي لجيل الشباب .

كانت هذه المحاضرة هي آخر ما التزمت به من ارتباطات علمية وعامة خلال عام آخر من العمر المكتوب نودعه . وجاءت بعد أن وفيت التزاماتي في موسم خريف حافل بالنشاط ، بارك الله لنا فيه بالوقت وأعاننا على القيام بالواجب . وقد كدت أن أعتذر عنها وأنا عائد من آخر ندوتين في الموسم حملتني أولاهما إلى مدينة الفاتيكان بروما والأخرى لمدريد والحديث عنهما ذو شجون وله موعده . وحصرتُ وأنا أتلمس لنفسي مبررات الاعتذار خمسة عشر التزاماً تم الوفاء بها في موسم الخريف هذا ، ولسان الحال يردد « لايكلف الله نفساً إلا وسعها » . ولكن اعتبارات عدة دعتني إلى أن أستعين بالله وأشد الرحال . وهكذا ودعت شمس القاهرة التي أحرص على أن آخذ حظي منها بعد موسم الخريف وأنا أعتكف لشهر بطوله في بيتي ، لأجد نفسي بعد ستَّ عشرة ساعة طيران بين شمس شيكاغو وثلجها ومقياس الحرارة يشير إلى خمسة وعشرين درجة مئوية تحت الصفر . وقد عوضني الله خيراً على المشقة سعادة القيام بالواجب .

برزت هذه القضايا الثلاث أمامي وأنا في الطائرة . فنظرة على المسافرين حولي ، وفيهم مسنون رجالاً ونساءً من أهلنا الطيبين يسافرون إلى أولادهم المغتربين بأزيائهم التقليدية ، وشباب أرباب أسر عائدون من زيارة للوطن الأم وأطفالهم يتحدثون غالباً بالإنجليزية الأميركية ، طرحت على قضية أهلنا المغتربين . وقراءتي للأوراق التي وصلتني مع الدعوة طرحت على قضية العقيدة والوطن . ولغة بعض هذه الأوراق وبعض ماجاء فيها من أفكار طرح على قضية الحوار والشباب . وكان من حسن حظيّ ومن محاسن الصدف أن يُعرض أثناء الرحلة شريط سينمائي بعينه توغل بي في القضايا الثلاث . فأما الصدفة فلأن شقيقي الزائر المغترب الذي لقيته قبيل السفر كان يحدثني عن هذا الشريط كأحسن عمل فني ظهر هذا العام ودعاني إلى أن أخصص وقتا لمشاهدته ، وأما حسن الحظ فلأن موضوعه له علاقة وثيقة بقضية الإعداد والتربوي للشباب ويسلط أضواء على واقع الحياة في الولايات المتحدة وبعض الأمور المتعلقة بها المطروحة المناقشة ويقترب من موضوع العقيدة والوطن . والحديث عن هذا العمل الفني الرائع الذي يحمل اسم « جمعية الشعراء الميتين » ذو شجون وله موعده هو الآخر .

بقي أن أشير في هذا المدخل إلى أن من بين الاعتبارات التي دعتني إلى أن أعزم على السفر أنه أمكن للجهة الداعية الحصول على تأشيرة لي لزيارة الولايات المتحدة بهدف إلقاء محاضرة فيها . وهذا يحدث لأول مرة معي منذ أول زيارة قمت بها لهذا البلد قبل اثني عشر عاماً . فالتأشيرات التي دخلت بها الأرض الأميركية بين عامي ٧٧ ، ٨٤ أثناء عضويتي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت من النوع الذي يسمح بالبقاء في نيويورك للمشاركة في أعمال جمعية الأمم المتحدة ضمن حدود دائرة قطرها خمسة وعشرون ميلاً . وكان عليّ إذا أردت أن أزور بعض أهلي المقيمين في ولايات أخرى أن أتقدم عبر مكتب المنظمة إلى الخارجية ، فيأتي الإذن مقيداً بشروط تزايدت في عهد إدارة الرئيس ريجان الأولى حتى أصبحت تحدد وسيلة النقل وموعدها فضلاً عن مدة الإقامة والالتزام بعدم

القيام بإلقاء محاضرات أو إجراء اتصالات . وقد حصلت في ربيع هذا العام على تأشيرة لزيارة الولايات المتحدة من نوع آخر لحضور حفل تخرج ابني تسمح بالتنقل ولكن كان مفهوماً أنها كانت لهذا الغرض الأسري وليس من المرغوب أن تشهد القيام بنشاط يتعلق بالعمل العام . وقد حرصتُ على أن تكون في هذه الحدود . والحديث عن هذه التأشيرات ذو شجون هو أيضاً وله مكانه وهو حافل بالدلالات .

كثيرة هي النقاط التي تتضمنها قضية أهلنا المغتربين . ويكفي أن أشير من بين هذه النقاط إلى تنشئة الأجيال الجديدة من أبنائهم ، والتوفيق بين « الوطنية والمواطنة » لديهم حيث أصبح الواحد منهم مواطناً للبلد الذي هاجر إليه وهو في الوقت نفسه حريص على انتمائه لموطنه الأصلي ، والتكيف مع نمط الحياة في المجتمع الجديد ، والتواصل مع الأهل في الربوع . وجميع هذه النقاط تطرح موضوعات حيوية لابد من معالجتها . وتأخذ هذه الموضوعات في الأمريكتين شكلاً مختلفاً عنها في دول أوروبا الغربية ، لأن الاختلاف كبير بين المجتمعات الأوربية التي اكتمل تكونها منذ زمان طويل والمجتمعات الأميركية حديثة التكون التي تعددت أصولها وأخذت المواطنة فيها أبعاداً أخرى وهي لاتزال ترحب بالهجرة إليها . والقضية الآن مطروحة بقوة في المنطقتين .

« لقد شدني إلى تلبية الدعوة ماجاء فيها من أن الجهة الداعية وهي مشروع العمل الإسلامي في فلوريدا « منظمة لاتستهدف الربح ، ثقافية تربوية تستهدف التبادل الثقافي وحقوق الإنسان » ، وأنها تعمل بين أهلنا المغتربين إلى جانب عشرات المنظمات الأخرى » . وشرحت وأنا أتابع حديثي في بداية محاضرتي كيف بدأ استشعاري أهمية قضية أهلنا المغتربين يدخل طوراً جديداً منذ عام ١٩٧٧ الذي شهد زيارتي الأولى لهذه البلاد ، الأمر الذي دعاني إلى أن أستجيب لتولي مسئولية محددة تتعلق به على مستوى تنظيم الطاقات الفلسطينية والعربية بعامة أثناء

مشاركتي في اللجنة التنفيذية للمنظمة . وكانت مشاركتي في أعمال الحوار العربي الأوروبي ومسؤوليتي من الجانب العربي فيه عن لجنة الثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية منذ عام ١٩٧٥ قد وضعتني أمام قضية أهلنا المغتربين في أوروبا الغربية فشغلت بها على مدى عقد بطوله .

تضاعفت حيوية هذه القضية اليوم في المنطقتين الأوربية والأميركية لسببين مختلفين . فأوروبا الغربية السائرة نحو توحيد السوق عام ١٩٩٢ ، والتي تهيء نفسها لمستجدات أحداث أوروبا الشرقية ، تشهدُ ارتفاع أصوات فيها تتنكر للمغتربين بعامة ولأهلنا منهم بخاصة ولما قدموه . وعلينا أن نعالج هذا الأمر ونتحمل مسؤولياتنا تجاه أهلنا ونحن نقف معهم رسمياً وشعبياً ذائدين داعمين . والولايات المتحدة الأميركية وكندا وبعض دول أميركا الجنوبية تشهد هجرة مكثفة إليها من الدائرة الإسلامية والدائرة العربية داخلها بخاصة . وقد تزايدت هذه الهجرة على صعيد شعب فلسطين في ظل ظروف معينة تحيط بأبناء فلسطين في الوطن المحتل بفعل الاحتلال الصهيوني وإرهابه الرسمي والفردي ، وخارج الوطن المحتل في ظل ظروف معينة تحيط بهم في أماكن تجمعهم في وطننا العربي الكبير وتزايدت هذه الهجرة على صعيد أمتنا العربية في ظل ظروف قطرية اقتصادية وسياسية وثقافية متعلقة بكل قطر عربي على حدة وبالدول العربية مجتمعة .

إن حجم قضية أهلنا المغتربين المتزايد والخط البياني لمسارها الصاعد وتشوفنا لمستقبل حركة الهجرة والاغتراب في وطننا الكبير ، يدعونا إلى مراجعة منطلقاتنا في التعامل معها . وقد وجدت بعد محاولة قمت بها في إطار هذه المراجعة على صعيد فردي أنني لم أعد حاصراً تفكيري في جانب البحث عن أسباب الهجرة وكيفية معالجة هذه الأسباب ، لأتجاوزه إلى إعطاء أهمية أكبر وعناية أكثر لمعالجة جميع الأمور التي تندرج ضمن قضية أهلنا المغتربين في حياتهم الجديدة . وأستحضرت تجارب بلاد أخرى شهدت هذه الهجرة المكثفة منها إلى « العالم الجديد » خلال القرنين الأخيرين ، وكيف نجح بعضها في توظيف الواقع الجديد لصالح المهاجرين

المغتربين ثم لصالح موطنهم الأصلي . وقد خاطبتُ مستمعيّ من أهلنا في المحاضرة مذكراً بتوجه حضارتنا العربية الإسلامية الإنساني ومتحدثاً عن دور ينتظرهم في حياتهم الجديدة ومردداً قول شاعرنا الأندلسي : « إذا كان أصلي من تراب فكلها / بلادي وكل الناس فيها أقاربي » .

الانطباع الذي خرجت به من اقترابي من قضية أهلنا المغتربين أن الوعي في أوساطنا العربية بأهميتها يزداد ، وأن تقدماً حدث في عملية تنظيم المغتربين ذاتيا ولكن طاقات كثيرة لاتزال تهدر بسبب مايثور في أوساطهم من تناقضات أو ما يعتور عملية التنظيم من نقص ، وأن استكمال ماهو ناقص ممكن وكذلك معالجة التناقضات ، والأمر يتطلب أن نلتفت إلى هذه القضية الحيوية ونوليها عناية أكبر.

لقد آن الأوان أن تصبح هذه القضية على جدول أعمال قضايانا العربية التي يتم بحثها على الصعيدين الرسمي والشعبي . ويلح علي في ختام هذا الحديث الذي استهدف لفت النظر إليها أن تتبنى جامعة الدول العربية إعداد ورقه عمل لكيفية هذا البحث وتدعو جهات عربية علمية للمشاركة فيه وصولاً إلى تناوله بطريقة علمية على مستوى القمة العربية

كان مما دعاني إلى تلبية الدعوة أن موضوع المحاضرة يتعلق باستراتيجية المواجهة ، وهو عنوان أحد كتبي ، وأن الجهة الدعية اختارت أن تصف الاستراتيجية التي يجري الحديث عنها بأنها استراتيجية إسلامية وتصف المواجهة بالشاملة ، وتدعوني وهي تعلم أن المحاضر يحرص على إبراز الانسجام بين ركني الهوية « اللسان والدين » ويرفض اصطناع تناقض بين العروبة والإسلام وينتمي للحضارة العربية الإسلامية التي شارك في بنائها إخوة لنا من النصارى العرب وإخوة لنا مسلمون من غير العرب . وقد أعتبرت ذلك من ثمار الزرع الفكري الذي استهدف إنهاء التناقض المصطنع القائم لدى البعض ، وتذكرت بالخير بخاصة ندوة الحوار القومي الديني التي كانت من أبرز نشاطات موسم الخريف ومن أولها . وحمدت للجهة الداعية أنها وجهت الدعوة للاستماع والمناقشة لأناس ينتمون إلى

تيارات شتى ، وأنها ربطت بين موضوع استراتيجية المواجهة وفلسطين والانتفاضة والنهضة الذي هو عنوان المؤتمر ككل ، ودعتني وهي التي تعلم موقعي في منظمة التحرير الفلسطينية ورؤيتي لها كواحد ممن شرفوا بتأسيسها لأواجه سوء فهم قائم في بعض أوساط أهلنا وبخاصة من جيل الشباب ناجم عن نقص في التواصل وضغط من الإعلام المحيط بهم . وقد حرصت على أن أعطي الحديث عن حقائق عصرنا وأوضاع العالم الذي نعيش فيه حقه ، وأبرز التحديات والمشكلات التي تواجه الإنسان فيه ، لأنتقل إلى الحديث بعد ذلك عن واقع الدائرتين العربية والإسلامية ومايدور فيهما حول ما ينبغي عمله . وقصدت أن أضمن طرحي المسائل محل الحوار والجدل في أوساطنا . وكان متوقعاً أن تبرز في المناقشات قضية العقيدة والوطن . وكم كان مفيداً لي أن أستمع إلى وجهات نظر مختلفة بشأنها . ولعله كان مفيداً لأصحابها أن يسمعوا ماطرحته .

إن مجمل القول في حصيلة الحوار هو أن « التيار الديني » يشهد بروز توجه قوي فيه إلى الربط بين الانتماء العقيدي والانتماء الوطني ، وإلى توظيف الطاقات في عملية مواجهة شاملة تحقق النهضة ، ويكون العمل لتحرير فلسطين هدفاً رئيسياً فيها يأتي على رأس سلم الأولويات . ولايزال هناك إلى جانب هذا التوجه القوي نزوع إلى الانكماش عند البعض يدعوهم إلى الانعزال ، ويجعل رؤيتهم للعقيدة ملونة بلون الجدران التي حصروا أنفسهم فيها . ولاشك في أن فهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا الانكماش ، والإحاطة بالظاهرة ومكانها في عملية التفاعل الحضاري ، ثم اعتماد الحوار في التعامل معها هو السبيل إلى إحداث التحول المطلوب .

وضعت نصب عيني وأنا ألبي هذه الدعوة الحوار الذي سيدور مع جيل الشباب . واستحضرت ماكتبته حول خصائص هذا الجيل الذي نعلق عليه آمالاً كباراً ، وتذكرت آخر حوار دار في لقاء حول الانتفاضة بالقاهرة وضم شباباً من « التيار القومي » . وأقبلت على أمر أستشعر أهميته وأحبه وأصبر على متطلباته .

وكان طبيعياً والكرة في ملعب جيلنا نحن الكهول أن تتضمن محاضراتنا ماهو محل جدل واختلاف وأن تطرح وجهات نظر تخالف السائد بين الشباب . ثم كان متوقعاً أن نسمع ردود الفعل بسخونتها ، فتطيب عملية الحوار وتحلو .

تأملت طويلاً في مسار الحوار ونتائجه بعد الفراغ منه ، فتأكدت مرة أخرى من طيب ثماره . ووقفت أمام ضرورة الصبر عليه وبخاصة مع شريحة من الشباب تقطع فيما تطرح وتصادر الرأي الآخر بداية وتبدو واثقة تمام الثقة من مواقفها ، ولكنها تحت هذا السطح تصغي بإمعان لتخوض بعد ذلك عملية مراجعة . وكم نغتني نحن الكهول بحدس أولئك الشباب ونحن نراجع بدورنا مواقفنا . وما أروع التواصل بين الجيلين . واستحضرت أيضاً طرائف وصور . والحديث عنها وعن الحوار ككل ذو شجون وهو يستحق إفراده بمقال .

كما هو الحال في كل ندوة أو مؤتمر أو محاضرة فإني أخرج منها بزاد وفير ، وأتعلم الكثير مما يطرح فيها . ومن بين مارسخ في ذهني هذه المرة قول أستاذ كبير وهو يخاطب الشباب أمامه في معرض حديثه عن بناء جيل جديد يتجاوز علل جيله : « من أجل الإسهام في ظهور هذا الجيل تروننا نحمل حقائبنا ونستقل الطائرات لنشارك في الندوات والمؤتمرات ونتحمل مشاق السفر ولا نعرف منه إلا الفندق وقاعة الاجتماع والمطار . وما أسعدنا بما نقوم به » ؛

تتالت الأحداث متسارعة وعام ١٩٨٩ يودعنا ، وكان من بينها حدث « نهاية شاوشيسكو » الرئيس الروماني السابق . وهو حدث يوقف عنده من زوايا عدة لاستخلاص عبرته . والزاوية التي استحوذت على اهتمامي هي محاولة الرجل الوقوف في وجه تيار متدفق . وقد أثارت عندي أسئلة وأكدت قناعة هي عبثية هذه المحاولة . والموضوع يستحق حديثاً خاصاً . وإن لنا أن نرتل ونحن نستقبل عاماً ميلادياً جديداً سورة العصر ؛

عطاء انتخابات الأردن

إذا كان استمرار انتفاضة أهلنا في فلسطين المحتلة سنة ثانية بطولها هو أحداث عام ١٩٨٩ في دائرتنا العربية ، فإن من بين أهم الأحداث الأخرى التي شهدتها هذه الدائرة في العام المنصرف انتخابات الأردن وعودة العلاقات بين مصر وسوريا . وهذان الحدثان يستحقان منا عناية خاصة في وقفتنا لاستشراف مستقبلنا العربي وتشوفه ورؤيته وصنعه خلال عقد التسعينيات ، وفي عملنا لدعم الانتفاضة وانتصارها . وواضح أن المقياس الذي نعتمده في قياس أهمية الأحداث هو « الفعل الإيجابي » الذي هو « ثمرة تفاعل الإنسان مع المكان والزمان بمنطق فاعل وإرادة فاعلة وقدرة على الفعل من أجل إنجاز عمل صالح » . وقد تحدثت عن هذا المقياس في كتاب « مدرسة عربية في علم السياسة » .

العمل الصالح الذي أنجزته الانتخابات في الأردن يقع ضمن هدف « الشورى والديموقراطية » الذي هو أحد أهداف أمتنا . وقد تجلى « الفعل الإيجابي » فيه على صعيد المجتمع ككل وكانت له أصداؤه على صعيد الأمة في الوطن الكبير . وتضمن في طياته عدة اختبارات نجح فيها . وجاء توقيته مناسباً في فترة دقيقة تشهد تفاعلات حادة ، فكان الميلاد ناضجاً بعد حمل اكتمل . واكتسب بفعل موعده والموقع الذي شهده أهمية خاصة . وما أسرع ما بدأ يزهر ويثمر ويؤتي أكله .

لقد تأملتُ طويلاً في ثمار هذا العمل الصالح ، وأنا أمضي الأسبوع الأخير من عام ١٩٨٩ بين الأهل في الأردن . فوقفت بخاصة أمام المناخ السائد بين الناس في مختلف شرائحهم ومواقعهم . وتداعى إلى خاطري المناخ الذي كان سائداً خريف عام ١٩٨٨ ، وصيف عام ١٩٨٩ ، ونظرت في الخط البياني الذي رسمه هذا المناخ في عام ونصف على أساس إنجاز العمل الصالح فوجدته بدأ نازلاً حتى وصل دركاً ثم إذا به يصعد حتى بلغ ذروة . والمناخ السائد في أي مجتمع هو المقياس الدقيق لحال هذا المجتمع ، لأنه يتكون من تفاعل جميع العوامل التي تحكم المجتمع ، وقد سبق أن عرضنا له بالدراسة في حديثنا عن « النظر في حال الأمة » . وكم طاب لي وأنا أحاور من لقيتهم أن أرى أثر المناخ الجديد على وجوههم بشراً وضياءً وتفاؤلاً وثقة ، وأن أتنفس بدوري النسيم العليل ، وأن أقارن بين ما أسمعه وبين ماكنتُ أسمعه في زيارتيّ السابقتين . وأكتفي في هذا المقام بإيراد إشارات من وحي هذه المقارنة . فهذا أحد الطيبين البسطاء يقول لي وهو ينقلني من المطار « الحمد لله ،الأحوال في تحسن بفضل ،هذه الديموقراطية،نحن الآن نعرف أين نقف ونقول ما نريد أن نقوله » وتابع يقص على تفاصيل ماسمع عن كلمات النواب بين يدي منح الثقة . وأسال عن أخت كريمة تعمل في مؤسسة علمية حين زرت المسؤول ، فإذا به يجيبني ضاحكاً « إنها في إجازة خارج البلاد ، ولقد استعادت جواز سفرها بعد انتظار طويل ، فسارعت لزيارة الأهل في الدول المجاورة و « بحبحنا » لها في مدة الإجازة » ، ثم أردف قائلاً « كم أنا سعيد لأنها حققت حلمها بالسفر ، ولكنني كلما تذكرت حرمانها من جواز سفرها وبحثت جاهداً عن « الحكمة » من هذا الإجراء أو « المبرر » له وأنا الذي أعرف كل شيء عن نشاطها بحكم عملها معي يستعصي الأمر علي ، وبخاصة وأننا في عالم يعيش ثورة اتصال !!» . وأقرأ الصحف فأفرحُ وأنا أجدها تناقش كل شيء ، ولا أضيق من وجود « اندفاع » هنا أو « مغالاة » هناك فهذا طبيعي والمصارحة في ظل حرية التعبير في أولها ثم ما أسرع ما تسود النغمة المتوازنة . وأتابع نشرة الأخبارالتلفزية أو الإذاعية فإلمس التحول وأثق أنه سيصل

إلى كل البرامج . وألتقي في حديث ذي شجون مع صديق عزيز في موقع المسؤولية تعودت أن ألتقي به في كل زيارة ، فاتأكد من وعي « الخاصة » لأبعاد التحول الجاري و « عزمهم » على متابعة هذا العمل الصالح « وثقتهم » بأن « العامة » ملح الأرض تعرف بفطرتها ما هو خير للمجموع وماهو « معروف » وما هو « منكر » ولا تجتمع الأمة على ضلالة . كما أتأكد من « صبر » « الخاصة » على متطلبات هذا التحول و « يقينهم » من ثماره الطيبة سواء في المناخ السائد أو في الأوضاع الاقتصادية أو في مختلف مجالات الحياة .

نستطيع أن ندرك أهمية هذا العمل الصالح الخاصة والبالغة حين نستذكر الظروف التي أنجز فيها ، وما تضمنته من أخطار خارجية وداخلية . فالعدو الصهيوني لم يتوقف عن المجاهرة بمخططاته العدوانية تجاه الأردن وقد تضمنت هذه المجاهرة ترديد مزاعم جابوتنسكي الصهيونية بشأن «جلعاد» !! وحديث «الوطن البديل » وحديث « النقل » . والعدو الصهيوني ضمن محاولاته الالتفاف على الانتفاضة وتضليل الرأي العام العالمي طرح « مبادرة فاسدة » ألصق بها كلمة « انتخابات » لتجوز على من لايفحص ولايمحص . والعدو الصهيوني وهو يمارس الإرهاب الرسمي تجاه شعب فلسطين العربي ويحتل أراضي عربية لايزال يتحدث عن نظامه الديموقراطي ويتاجر به في الغرب بخاصة ، ويستخدمه في الوقت نفسه كسلاح ماضٍ في مفاوضاته من أجل تنفيذ سياسته التوسعية . وقد تفاقم هذا الخطر الصهيوني في زمن الانتفاض بسبب ما ألحقته الانتفاضة من اهتزاز في الكيان الصهيوني . وكان لابد من مواجهته .

شهدت هذه الظروف أيضاً تحولات في المنطقة العربية أثرت على أوضاع الأردن الاقتصادية سلبياً . وتعرضت هذه الأوضاع إلى خطر حقيقي بفعل « إجراءات مكتبية » اقترنت بخطوة فك الارتباط وأدت إلى التأثير على المناخ السائد . وما أكثر ما تُخل « الإجراءات المكتبية » بروح القرار السياسي في غياب الرقابة الشعبية عليها . وكم هو مُلّح أن يعالج هذا الخلل الذي يحدث ،

ويتحول حين يتفاقم ، إلى خطر داخلي لابد من مواجهته .

جاء الفعل الإيجابي على صعيد المجتمع ككل ليواجه هذين النوعين من الأخطار . وقد أوصلت التفاعلات القوية التي نجمت عنه إلى اتخاذ القرار الصائب بإجراء الانتخابات . ويمكننا أن نسجل اليوم بعد أن شاهدنا تطورات الأحداث في أوروبا الشرقية أن متخذ القرار تزود من خلال حرصه على التشاور بنظرة زرقاء اليمامة ، فكان نصيبه من الحظ عظيم . وقد رأينا بأم العين آخرين في أوروبا الشرقية يصدق عليهم تضيف صاحب نفح الطيب في البيتين الشهيرين :« سبحان من قسم الحظوظ / فلاعتاب ولاملامة / أعمى ، وأعشى ثم / ذو بصر وزرقاء اليمامة » .

ونقف أمام الاختبارات التي تعرض لها هذا القرار الصائب ، ونجح فيها العمل الصالح الذي جسده . فكل قرار صائب يتعرض لاختبارات ، وليس من النادر أن يسقط فيها فيتحول إلى مجرد حبر على ورق أو يتخذ تطبيقه شكلاً مشوهاً . والأمر يتوقف على الفعل الإيجابي الذي يكفل النجاح . وقد تابعنا عمليات انتخابية كثيرة هنا وهناك في وطننا الكبير ، كان الاختبار الأصعب فيها هو كفالة نزاهة العملية الانتخابية يوم الانتخاب . وأذكر أنني وأنا أدرس موضوع المشاركة السياسية بمناسبة انعقاد ندوة عنها في ربيع عام ١٩٨٩ وقفت طويلاً أمام هذا الاختبار ، ملاحظاً أن سلطات كثيرة فشلت فيه . بل بدا الأمر في بعض الأقطار وفي قطر عربي بعينه وكأن هذا الفشل داء مستعص تجسده نسبة التسعات المتتالية في عدد دوري ، مما دعاني إلى البحث في أسباب ذلك ، وقد توصلت إلى نتائج أولية لها حديثها الخاص ، وانتهيت من الوقوف أمام هذا الاختبار الأصعب إلى حاجتنا الماسة في وطننا الكبير إلى التوافق على كفالة نزاهة العملية الانتخابية وتخويل من هو « حفيظ أمين » بها واعتبارها من المقدسات التي لاتمس ، بحيث يصبح المساس بها من المحرمات . وهناك أيضاً اختبار الحملة الانتخابية وكفالة حرية التعبير فيه للجميع وإدراك الجميع للمسؤولية التي تترتب على هذه الحرية . ثم

هناك اختبار مباشرة الممارسة بعد النجاح في الاختبارين السابقين .

لقد تابعت من موقعي في الدائرة الفلسطينية الأردنية مع كثيرين من أبناء أمتنا في الدائرة العربية ككل ما كان يجري في الأردن خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٩ . وكم أثلج صدورنا أن نرى العمل الصالح يجتاز الاختبارات الثلاثة بنجاح منقطع النظير . فالحملة الانتخابية شهدت اقتران الحرية والمسؤولية . وقد راجعت قبل أن أكتب هذا الحديث مارفع فيها من شعارات فوجدت روعة ثمرة الحرية المسؤولة مجسدةً . وكم استشعر أبناء أمتنا راحة حين تحدثت التقارير عن نزاهة العملية الانتخابية . وتابعوا بانشراح بداية الممارسة في عملية منح الثقة ، وتفاءلوا خيراً بما تضمنته من أخذ وردّ هو جوهر الحوار الموصل إلى ماينفع الناس ويمكث في الأرض . وسعدوا بإجراءات جسدت الإرادة الجماعية نصاً وروحاً تتعلق بحقوق الإنسان المواطن وبالعلاقة المميزة بين الأردن وفلسطين .

لم يمض على هذا الحدث الهام وقت طويل بعد ، ومع ذلك فقد بدأت نتائجه تظهر على مختلف الصعد . ويكفي أننا على صعيد العدو الصهيوني نجد تخوفاً من نتائجه يصل إلى اعتباره « خطراً يهدد وجود إسرائيل » كما كتب إبراهيم بورغ عضو الكنسيت من المعراخ في هاارتس يوم ٢٠ /١١ /١٩٨٩ ، وحاول أن يؤلب منظمة التحرير فتحدث عنها أيضاً مخوفاً إياها من بروز « التيار الإسلامي » !! ، الأمر الذي لايجوز على أحد في المنظمة أو في الدول العربية الأخرى التي تدرك حقيقة وضع العدو الصهيوني وأسباب تخوفه . وواضح أن الانتخابات الأردنية في الوقت الذي حرمت فيه العدو من الحديث عن كونه « واحة الديموقراطية » زودتنا نحن العرب بسلاح التعددية والمشاركة السياسية الماضي في مواجهته . وسنحسن استخدام هذا السلاح إن شاء الله . وقد أشرنا إلى النتائج على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد العربي .

واضح أن هذا العمل الصالح يتطلب أن يتابع كي يؤتي أكله ويطرح ثماره

كل حين . ومتابعته تقتضي الصبر على ما يقترن بالممارسة من صعوبات تبرز وما قد يعتورها من اندفاع ومغالاة . والحق أن دراسة تجارب التعددية والمشاركة تكشف لنا أن بداية الممارسة تشهد اندفاعاً ومغالاة في التعبير قد يتجاوز « الميزان » . وهذا أمر مفهوم وناجم عن عدم ممارسة حرية التعبير فترة من الزمن مما يؤدي إلى نسيان « الميزان » . ولكن ذلك لايلبث أن يتغير من خلال الممارسة وتفاعلاتها ، فإذا بالناس الذين يصفقون للغة الحادة في البداية لايلبثون أن يميلوا إلى التخفيف منها ، ولايخفون بعد فترة ضيقهم بها . والمهم أن يوطن الجميع أنفسهم على الصبر . وإن أمتنا على ثقة من أن أهلنا في الأردن سينجحون في اختبار الصبر كما نجحوا في الاختبارات الأخرى .

قلنا إن هذا الحدث الهام يستحق منا عناية خاصة في وقفتنا لاستشراف مستقبلنا العربي ، وفي عملنا لدعم الانتفاضة وانتصارها . والحق أن مستقبلنا العربي في التسعينيات يتطلع إلى أن تحقق أمتنا هدف « الشورى والديموقراطية » ، ومايتضمنه هذا الهدف من احترام حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته . وإن ماحققه أهلنا في الأردن في هذا المجال علامة بارزة ، ومنارة مضيئة تشع إلى مسافات بعيدة . وقد وجدت نفسي وأنا أتأمل هذا العمل الصالح أقول بلسان كثيرين من أبناء أمتنا : « إن من حق أهلنا في الأردن أن يعرفوا مقدار العطاء الذي أعطوه لأمتهم بسخاء حين أنجزوا هذا العمل الصالح » .

الحق أيضاً أن عملنا لدعم الانتفاضة وانتصارها يتطلع إلى أن تحقق أمتنا هدف التلاحم بالانتفاضة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك . ولاشك في أن ما رأيناه من تباشير بعض الإجراءات على صعيد أمور الأهل في الداخل التي اتخذت مؤخراً في ظل التعددية في الأردن تبشر بخير وتدعو إلى متابعتها ومعالجة ماحدث من خلل على يد المكتبية في غياب الرقابة الشعبية . وثقتنا أن من أهم ماتثمره ممارسة التعددية هو اتساع الأفق والانطلاق من أسر الانغلاق في دائرة ضيقة إلى عالم رحب يقرن الوطنية بالانتماء إلى الوطن الكبير وإلى الدائرة الحضارية الأوسع .

وبعد فهذا الذي جرى في الأردن حدث هام يحكمه منطق الفعل الإيجابي . وإذا كان يقع ضمن العمل لتحقيق هدف الشورى والديموقراطية فإنه يخدم بشكل مباشر وبشكل غير مباشر العمل لتحقيق أهداف الأمة الأخرى وبخاصة تحرير الأرض العربية وتحقيق التضامن العربي وصولاً إلى إيجاد حقائق وحدوية . ذلك أن الترابط بين هذه الأهداف وثيق . وإن المتأمل فيما جرى بمجموعه يوضح كيف أن القرار الصائب والعمل الصالح الذي يجسده كفيلان بتغيير المناخ السائد مائة وثمانين درجة . وهذا يجعل مما جرى مثلاً يحتذى ،

لقد تزامن هذا الحدث الهام مع حدث اكتمال عودة النظام العربي إلى سابق عهده بعودة العلاقات بين مصر وسوريا . وهو الحدث الآخر الذي يستحق منا عناية خاصة ، وله حديثه الخاص .

ما بعد عودة العلاقات المصرية السورية

نقف أمام حدث إعادة العلاقات بين مصر وسوريا على الصعيد الرسمي ، باعتباره من بين أهم الأحداث الأخرى التي شهدتها الدائرة العربية عام ١٩٨٩ ، إلى جانب الحدث الأهم وهو استمرار انتفاضة أهلنا في فلسطين المحتلة سنة ثانية بطولها .

لقد برز في هذا الحدث الهام « الفعل الإيجابي » الذي « هو ثمرة تفاعل الإنسان مع المكان والزمان بمنطق فاعل وقدرة على الفعل وإرادة فاعلة من أجل إنجاز عمل صالح على طريق تحقيق أحد أهداف الأمة الحيوية » . وهذا دليل على أهميته . وكان مما لفت النظر عند حدوثه الفرحة به وقد عمّت الوطن الكبير ، وتنفّس الناس الصعداء . الأمر الذى أحاطه بهالة خاصة .

بحثت عن الأسباب التي جعلت لهذا الحدث هذا الصدى في أوساط أمتنا ، فوجدت خمسة أسباب . ونظرت في ترتيبها فرأيت أن أجدرها بالأولوية هو « لأنه بعودة هذا العلاقات الرسمية بين مصر وسوريا يتم استكمال عودة النظام العربي إلى قواعده ووضعه في إطار جامعة الدول العربية وفقاً لميثاقها » . وذلك بعد عشر سنوات وتسعة شهور من حدوث زلزال فيه .

خطر على بالي أن مؤشرات إمكانية عودة النظام العربي إلى قواعده بدأت في

الظهور منذ خريف عام ١٩٨٤ حين عادت العلاقات بين مصر والأردن . ومع تتالي السير في طريق العودة كانت الفرحة تتالى في أوساط أمتنا مع كل خطوة تخطى ، حتى جاءت هذه الخطوة التي تم بها استكمال العودة . فطبيعي إذن أن تتميز الفرحة بها لكونها فرحة الاستكمال التي تشهد تنفس الناس الصعداء . وقد ذكرتني هذه الفرحه بفرحة شبيهة بها حدثت عام ١٢٦١م — ٦٥٩هـ . سجّل وصفاً لها القلقشندي العظيم صاحب « صبح الأعشى في صناعة الإنشا » . وهي الفرحة بإحياء الخلافة بعد أن وجه لها هولاكو ضربة قاضية حين احتل بغداد . فكان أن ألّف القلقشندي كتابه « مآثر الإنافة في معالم الخلافة » معبراً فيه عن مدى الاعتزاز بعودة النظام السياسي الذي كان يحكم الدولة العربية الإسلامية ومشيداً بدور الظاهر بيبرس في تحقيق ذلك ، وشارحاً ما يعنيه هذا الإنجاز على صعيد « الأمن الشامل » للأمة . وقد تحدثت عن هذه المقارنة مؤخراً في ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وهي تناقش دور مصر العربي في التسعينيات، وقرأت ما قاله القلقشندي وما أوردته في كتابي الأخير « وحدة التنوع » عنه .

الأسباب الأخرى للصدى الواسع لحدث عودة العلاقات الرسمية بين مصر وسوريا هي الجغرافيا السياسية للقطرين العربيين في نطاق الصراع العربي الصهيوني بحكم كونهما مجاورين لفلسطين ، ودور كل منهما الكبير في النظام العربي ، وما بينهما من أواصر عبر الزمان وفي عصرنا بحكم مشاركتهما في وحدة عام ١٩٥٨ التي استمرت خمسة وأربعين شهراً وفي حرب رمضان المجيدة عام ١٩٧٣ ، وأخيراً المتغيرات العالمية الجديدة التي تستحق منا عناية خاصة وسنفرد لها حديثاً آخر .

واضح أن عودة العلاقات الرسمية بين مصر وسوريا جاءت بعد أن نضج الحمل بها . والحق أن « الفعل الإيجابي » في هذا الحدث استغرق أكثر من خمس سنوات منذ عودة العلاقات بين مصر والأردن . ويستدل من أحد التصريحات المصرية الرسمية التي تناولت المساعي من أجل هذه العودة أن بداية هذه المساعي

كانت قبل ذلك . ويشير بعض المطلعين إلى أن أول حديث حولها كان في صيف عام ١٩٨٢ إبان الغزو الإسرائيلي للبنان ومعركة بيروت .

واضح أيضاً أن هذه العودة تمت على أسس واضحة . وهذا ما يدعونا إلى قراءة متأنية للبيان المشترك الذي صدر في كل من القاهرة ، ودمشق في وقت واحد يوم السابع والعشرين من كانون أول ديسمبر ١٩٨٩ بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وسوريا . وأذكر أنني كنتُ على سفر فى ذلك اليوم لأأسمع أخباراً ولا أقرأ صحفاً ، فكان أول ما فعلته عند إيابي هو أن أقرأ هذا البيان المشترك لأتعرف على الأسس التي قامت عليها عودة هذه العلاقات . وقد وجدته وفّى هذه الأسس حقها رغم إيجازه

بدأ البيان بتحديد « المنطلق » ، وهو « العلاقات التاريخية الوثيقة بين الشعبين العربيين في مصر وسوريا » ، « والصفحات المضيئة لنضالهما المشترك على اتساع التاريخ العربيّ إزاء كل ماواجهته وما يمكن أن تواجهه الأمة العربية من تحديات » . فالمنطلق إذن هو العلاقات الوثيقة والنضال المشترك على مدى بعد الزمان الذي يمتد عبر الماضي قروناً كثيرة ويمتد عبر المستقبل . وإنّ لنا أن نقف أمام « مايمكن أن تواجهه الأمة العربية من تحديات » ، وهو قول يفيد المستقبل ويتحدث عن تحديات تتطلب نضال الشعبين العربيين المشترك .

حدد البيان بعد ذلك أساسين واضحين لعودة هذه العلاقات مسجلاً اعتزازه بهما وهما « انتماء الشعبين العربي الأصيل » و « تمسكهما بميثاق جامعة الدول العربية ، وبالأهداف المشروعة للأمة العربية » . والأساس الأول محل الاعتزاز — يرتب حقوقاً وواجبات تجاه الدائرة العربية ككل . والأساس الآخر — وهو محل الاعتزاز أيضاً — يحدد هذه الحقوق والواجبات كما جاءت في ميثاق الجامعة العربية ، مع قراءة معاصرة لها توحي بها كلمة « المشروعة » التي جاءت لتصف أهداف الأمة العربية . وإن لنا أن نقف أمام هذه الكلمة موقفين بأن القاهرة

ودمشق توصلتا إلى اتفاق بشأن فهمهما المشترك لمدلول « الأهداف المشروعة » .

وضع البيان بعد ذلك في الاعتبار « التطورات الدولية المعاصرة » وسجّل إدراك الدولتين لتبعات هذه التطورات وآثارها المتوقعة على « العالم العربي » . وإدراك التبعات يعني الاستجابة الفاعلة لما تتضمنه من تحديات . ويلفت النظر استخدام اصطلاح « العالم العربي » السياسي المدلول وليس الاصطلاح العقيدي المدلول .

وحدد البيان هدف تحقيق « الوفاق العربي الشامل » « الذي يشكل القاعدة السليمة للعمل العربي المشترك صيانة لمصالح الأمة العربية ، مسجلاً إيمان الدولتين بضرورة بلوغه . وإن لنا أن نقف أمام كلمة « الشامل » ، وكلمة « مصالح » ، وسنلمس فيهما عزماً على العمل لإنهاء الخلافات العربية القائمة ، والتعامل على الصعيد الدولي ومصالحنا في الاعتبار .

وانتهى البيان بحديث عن العلاقات الثنائية مبيناً أن هذه الخطوة تتم « إعلاء » لكلمة شعبي الدولتين إلى تحقيق التقدم والرخاء ، وتعبيراً عن العزم الأكيد لشعبي البلدين الشقيقين على دعم العلاقات الأخوية بينهما في مختلف المجالات .

لقد تضمن الخبر الذي أعلن هذا البيان أن حكومتي البلدين بحثتا تكوين لجان مشتركة للإشراف على عملية التكامل الاقتصادي بين البلدين ، وأن حديث المسؤولين فيهما أوضح أنه يجب أن تكون فترة الخلافات بين الجانبين تجربة يستفاد منها في المستقبل . الأمر الذي يشير إلى أن البيان المشترك أعطى إشارة البدء لتجاوز مرحلة القطيعة واستدراك ما فات أثناءها على صعيد العلاقات العربية بعامة والثنائية بخاصة .

مشاعر كثيرة تعتري كلاً منا في وقفته أمام هذا الحدث الحيوي ، وخواطر

تتداعى وذكريات تعبر أفق الخيال . ولا أنوي أن أستطرد في الحديث عنها هنا ، وأكتفي بتسجيل أنها جميعها نبعت من فكرة واحدة تبلورت لديّ بعد إمعان نظر في أوضاع النظام العربي وهي « أن العلاقة المصرية السورية ضرورية لانتظام العمل العربي المشترك ولمعالجة خلافات عربية قائمة ولوحدة العمل الفلسطيني ، وللتصدي من ثمَّ لمتطلبات الوقوف في وجه التوسعية الصهيونية العدوانية » . وقد اقترنت هذه الفكرة عندي أثناء القطعية برؤية تقول بإمكانية تحقق عودة العلاقات . والتقيت على هذه الرؤية مع عدد من الحكماء العرب ، فكان أن طرحناها في وقت لم يكن المناخ السائد فيه المشحون بالخلافات يشجع على مجرد الإشارة إليها عن بعد . ولم يلبث الطرح أن أسهم في تحويل المناخ السائد تدريجياً . وهذا هو منطق الفعل . ومازلت أذكر كيف تلقى إخوتي أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني شرحي لهذه الرؤية أو اخر عام ١٩٨٤ ، في الدورة السابعة عشرة التي انعقدت بعمان . وتتداعى إلى خاطري أيضاً مشاعري أثناء زيارات لكل من دمشق والقاهرة قمت بها أثناء فترة قطع العلاقات ، وحرصت على أن أمرّ بالجامع الأموي وبالأزهر محيياً وداعياً ، وأن أعبر في طريقي إليهما سوق الحميدية والموسكي مستذكراً أغاني الخمسينيات وأناشيدها عن « وحدة ما يغلبها غلاب » و « وحدّ الله على النور خطانا » و « الوطن الأكبر » و .. و ... و « من الموسكي لسوق الحميدية » ، فأنا من جيل تفتح على أحلام تحقيق أهداف أمته وقد جعلت هديتي لأولادي بعد كل زيارة شريطاً أو أكثر يضم هذه الأناشيد وهذه الأغاني .

إن هذا الحدث الحيوي الذي مثّل فعلاً إيجابياً أنجز عملاً صالحاً في زمن الانتفاض ، يقع في إطار هدف التوحيد الكبير ، وإن له ما بعده . وهو يرتب على طرفيه مسؤوليات لابد من النهوض بها ، ويدعونا نحن العرب بعامة وقد استكمل النظام العربي عودته إلى قواعده ووضعه أن نبني فوقه .

عدة موضوعات نجدها في الملف الذي ينتظر البحث والبت والفعل نهوضاً

بالمسؤوليات من الدولتين والدول العربية الأخرى الشقيقات كشركاء في العمل العربي المشترك . فهناك موضوع العلاقات السورية الفلسطينية وموضوع العلاقات العراقية السورية وموضوع الأزمة اللبنانية وموضوع مواجهة التوسعية الإسرائيلية وموضوع حماية الانتفاضة ودعمها وموضوع العلاقات العربية بدول الجوار في دائرة الحضارة العربية الإسلامية وموضوع الدور العربي في كتلة عدم الانحياز وموضوع العلاقات العربية مع الغرب بعامة بقوتيه العظميين وأوروبا الغربية . وهناك فضلاً عن هذه الموضوعات موضوع تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن العربي وما يتطلبه ذلك من تعددية وصيانة لحقوق الإنسان .

جميع هذه الموضوعات مطروحة ومُلّح بحثها ، وينبغي أن يتم التعامل معها في خطوط متوازية لأنها تتبادل التأثير فيما بينها . ولكن هذا لايعني أنه ليس لبعضها أولوية . والأولوية في رأي بعض الحكماء العرب هي للجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة والتضامن . وهذا يعني أنه للشورى والديموقراطية وحقوق الإنسان . وليس ذلك لأن الإنسان هو الأصل الذي جعله الله خليفة وكرمه فحسب ، بل لأن المناخ السائد في عالمنا الذي تكون بفعل عوامل كثيرة سيولد أعاصير في أية رقعة من كوكبنا لايعتمد مجتمعها التشاور وتشهد انتهاك الكرامة الإنسانية ، ولن تبقى هذه الأعاصير ولن تذر وماجرى فى رومانيا فيه عبرة لكل من يعتبر .

إن النظر في موضوعات العلاقات على صعدها المختلفة في هذا الملف يصل بنا أيضاً إلى أن الأولوية فيها هي لتحقيق « هدف الوفاق الشامل » . كما جاء في البيان المشترك ـــ أي لمعالجة الخلافات التي تفعل فعلها في هلالنا الخصيب بخاصة . ولايزال الكثيرون من الحكماء المخضرمين يرون أن « حل العقدة » يبدأ بالتركيز على العلاقات السورية العراقية . وهم لايسلمون بما يتردد عن استحالة التقدم على هذا الصعيد ، ويرون إمكانية البدء بفتح الملف والاتفاق على بحث موضوعات حيوية لاتنتظر ولها نتائج مصيرية بغية التوصل إلى تفاهم بشأنها مثل قضية المياه وقضية حماية الانتفاضة ودعمها ومساندة العمل الفلسطيني بعامة .

وهاهو رنين الجرس في موضوع المياه يرتفع إلى أعلى حدّ في سوريا والعراق حين سيصل منسوب المياه في الفرات إلى أدنى حد أثناء قيام تركيا بتحويل مجراه لمدة شهر كي تملأ سداً جديداً أقامته .

لابد من « حل العقدة » ولا بديل عن « حل العقدة » ، والمناخ صالح لمعالجة العلاقات السورية الفلسطينية وللوصول إلى حل أوشك أن ينضج للأزمة اللبنانية . وكم سنكون أقوياء كعرب ونحن نتصدى مجتمعين لعلاقاتنا الدولية من موقع « إدراك تبعات التطورات الدولية المعاصرة وآثارها المتوقعة على العالم العربي » كما جاء في البيان المشترك . وما أكثر ماينبغي عمله على هذا الصعيد وما أعظم مايمكن عمله إذا نحن نجحنا في البناء فوق الأساس المكين الذي أرساه استكمال عودة النظام العربي . وإنّ لنا أن نخصص حديثا آخر بكيفية التعامل مع التطورات الدولية .

في مطلع عام ميلادي جديد وعقد من السنين نستكمل به قرناً آخر وألفية أخرى ، ننطلق من تقويمنا لما انجزناه من أعمال صالحة بمنطق الفعل الإيجابي على طريق تحقيق أهداف أمتنا إلى متابعة إعمال الفكر ومتابعة القيام بالفعل . ونسجل فرحتنا بعودة العلاقات بين قطرين عربيين شقيقين وباستكمال عودة النظام العربي إلى قواعده ووضعه ونصب أعيننا تطويره لصالح تحقيق أهداف أمتنا .

استشراف دور مصر العربية في التسعينيات

نحن العرب مدعوون إلى « استشراف » دور مصر العربية في التسعينيات ، ثم إلى « تشوف » هذا الدور ، ثم إلى « رؤيته » ، وصولاً إلى « صنع » مستقبلنا العربي الذي يشهد نجاحنا في تحقيق أهدافنا .

« الاستشراف » يتضمن التطلع والنظر وحديث النفس والتوقع . وهو خطوة أولى في الدراسة المستقبلية . و « الدور » يتضمن أداء وظيفة في سير العمل تحددت بفعل مجموعة عوامل . وهو هنا مضاف إلى « مصر العربية » التي تقوم به من موقع انتمائها لوطنها العربي الكبير ولدائرة الحضارة العربية الإسلامية ، مدركةً أنها جزء منه يحتل مكاناً خاصاً فيه . والحاجة ماسة لاستشراف هذا الدور بعد أن استعاد « النظام العربي » وضعه أواخر عام ١٩٨٩ بعودة مصر للقيام بدورها كاملاً كعضو فيه ، وعودة العلاقات بينها وبين جميع شقيقاتها العربيات .

إلى ماذا ننتهي من عملية الاستشراف هذه ؟ ماذا نرى وماذا نتوقع ؟

○ نرى **أولاً** : أننا في « لحظة تاريخية مناسبة » لقيام مصر العربية المدعومة بشقيقاتها العربيات بدور كبير على مختلف الصعد . فهذه اللحظة التاريخية تتميز « بالروح المعنوية العالية » التي تتمتع بها الأمة بعامة وشعب مصر العربي بخاصة بفضل استعادة النظام العربي وضعه . وهي تذكرنا بلحظة تاريخية مماثلة حدثت

قبل ستة قرون حين استعاد « النظام » السائد آنذاك في دائرتنا الحضارية العربية الإسلامية وضعه ، بعد الضربة القاسية التي وجهها له « هولاكو » ، وعادت « الخلافة » إلى قواعدها . ويومها سجل القلقشندي العظيم — ابن مصر — تلك اللحظة التاريخية وخلّدها بعد أن أحاط بها ، وذلك حين ألّف كتابه « مآثر الإنافة في معالم الخلافة » ، حامداً الله على أنه جعل الخلافة « ثابتة القواعد » مرة أخرى ، وعلى أنه « رفع قدر الديار المصرية » بنقلها إليها وجعلها المركز « وقدّمها على سائر الممالك فأمست ومدارها في المهمات عليها » فهو تقديم مقترن بتحمل المسئولية والقيام بالمهمات وأداء الدور . وقد نبه عالم السياسة المتمكن ، القلقشندي ، في مقدمة كتابه إلى ما يعّنيه « النظام السياسي » بالنسبة للأمة والوطن فهو بمثابة الحظيرة والمَرْبع وبه يتحقق الأمن الداخلي والخارجي .. « وتحصن الثغور فلا تطرق » .. « وتمنع المحارم عن الانتهاك » ، وأبرز أثر هذه الروح المعنوية كعامل نفسي فى انطلاق الأمة لتحقيق أهدافها .

○ نرى ثانياً : أن آفاق مجالات هذا الدور ، دور مصر العربية المدعومة بشقيقاتها العربيات ، هي آفاق رحبة ففضلاً عن مجال « الدائرة العربية » في الوطن العربي الكبير ، هناك مجال « دائرة الحضارة العربية الإسلامية » في افريقيا وآسيا الذي تستطيع مصر بأزهرها وكنيستها القبطية القيام بدور « عمراني » عظيم فيه استمراراً لدورها التاريخي الذي تحاول القوى المعادية تعطيله . وهناك مجال « الدائرة العالمية » بعامة و « حوض البحر الأبيض المتوسط » بخاصة الذي تستطيع مصر العربية فيه حمل رسالة « الحضارة العربية الإسلامية » مع شقيقاتها العربيات والتفاعل مع حضارات عالمنا الأخرى لإنقاذ كوكبنا من أخطار تهدده ولإسعاد الإنسان بإخراجه من وطأة أزمة القيم التي تحكم المتحكمين بالنظام العالمي . .

○ نرى ثالثاً : أن المناخ مناسب والجوّ صاف لنجاح دور مصر العربية في مجال « الدائرة العربية » ، وأن قيام مصر بهذا الدور له أولوية كي تقوم بدورها في

الدائرتين الأخريين . فالكمون الذي امتد عقداً من السنين وما استخلصناه من دروس وعبر والعامل النفسي الإيجابي ، كل ذلك يُمكن من مقاربة مايتضمنه « الملف العربي » من قضايا مقاربة صحيحة ، وبخاصة قضية العلاقات العربية العربية وقضية الصراع العربي الصهيوني .

○ ونتطلع من خلال مانراه إلى أن تتضافر جهود أهل الحل والعقد للقيام بواجبهم في قيادة تحرك الأمة لأداء هذا الدور، في إطار عمل مؤسسي يتصف بالديمومة وبالقدرة على حشد الطاقات وتوظيف الأوراق ، مستحضرين اللحظة التاريخية الراهنة المناسبة وآفاق مجالات الدور الرحبة وأولويات التحرك . وهؤلاء مدعوون بحكم كونهم قيادة إلى أن يتبعوا خطوة الاستشراف بخطوة التشوف فخطوة الرؤية ، وصولاً إلى صنع مستقبلنا الذي ينبغي ألا يصنعه سوانا . وإننا بإذن الله وعونه لقادرون . وحفظ الله مصر العربية .

التعامل مع قضية فلسطين في ضوء المتغيرات الجديدة

ماذا عن التعامل مع قضية فلسطين في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة؟ برز هذا السؤال أمامي في مستهل عام جديد وعقد ميلادي جديد. وذلك حين دعتني جماعة مختصة « بالاستراتيجية » للمحاضرة فيه. وقد تحمست لتلبية الدعوة الكريمة، فنحن نستقبل عام ١٩٩٠ والحديث عن المتغيرات العالمية على كل لسان بمناسبة ما يحدث في أوروبا الشرقية بخاصة، وانتفاضة شعبنا العظيمة دخلت عامها الثالث، وإخوتنا في حركة التحرير الوطني الفلسطيني يحتفلون مع شعب فلسطين بعامة بمضي ربع قرن على أول كانون الثاني يناير ١٩٦٥ يوم الانطلاق بعد شهور من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأربعة عقود بطولها مضت على نكبة فلسطين عام ١٩٤٨.

تذكرت وأنا أتأمل السؤال أنني أقف هذه الوقفة للمرة الرابعة على مدى ثلاثين عاماً. فقد وقفتها في مطلع الستينيات حين كنت مدرساً في طرابلس الغرب منغمساً في العمل، وكتبت عنها بعقلية شاب عربي في العشرينيات من عمره يعيش في تلك الحقبة ونشرت ما كتبت في الصفحة الأسبوعية التي كان يحررها نفر من أبناء فلسطين في صحيفة طرابلس الغرب. ووقفتها في مطلع السبعينيات حين كنت متفرغاً للعمل العام والكتابة في القاهرة بعد نكسة ١٩٦٧

وقد أنجزت دراستي العليا ، وكتبت عنها ثم ضمنت عصارة رؤيتي كتابي « ماذا بعد حرب رمضان » أول دراساتي المستقبلية . ووقفتها في مطلع الثمانينيات من مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت وأنا أقوم بواجبي في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ونشرتُ ما كتبت في كتابي « رؤى مستقبلية عربية للثمانينيات » . وها أنا أقفها في مطلع التسعينيات ، وقد اشتعل الرأس شيباً ، مع عدد من المخضرمين الذين تعاملوا طويلاً مع قضية فلسطين ، ونصب عيني أن أختار مجموعة أفكار « استراتيجية » يجري الحوار انطلاقاً منها ، أطرحها بإيجاز شديد يناسب وقت المحاضرة المحدود .

○ الفكرة الأولى التي ألحت على بداية كانت من وحي ما تذكرته ، وهي « أن قضية فلسطين هذه التي ندرس كيفية التعامل معها ، هي نتاج صراع طويل المدى ، فإذا كان جيلي الذي ولد إبان ثورة ١٩٣٦ الكبرى عاش معها خمسة عقود ، فإن بداية الغزوة الصهيونية الاستعمارية التي أوجدت القضية تعود إلى خمسة عقود سبقت . وهذا الصراع العربي الصهيوني إذن صراع يتطلب طول النفس ، ولابد عند التعامل معه من توطين النفس على ذلك وعلى أن يدخل هذا التعامل في اعتباره المدى المتوسط والمدى الطويل ولايبقى أسير المدى القريب . وهكذا فإنَ لنا أنْ نعرض بالحديث للتحركات الجارية ، ولكن دون أن يستغرقنا كي نوفيَ بقية الموضوع حقه ونتعامل مع المدى المتوسط والمدى الطويل للصراع » .

تساءلت وأنا أحدد عناصر الموضوع فأقف أمام مصطلح قضية فلسطين ، « كيف أوجز مدلول هذا المصطلح بكلمات بما هو مناسب لبحث التعامل ، وماهي العناصر التي أختزل بها القضية بكاملها ؟ »

○ الفكرة الثانية التي تبلورت في معرض إجابة عن هذا التساؤل هي « أن قضية فلسطين وجدت بفعل استعمار استيطاني غربي وظفَ الصهيونية العنصرية . وركنا الاستعمار الاستيطاني بعامة والاستعمار الاستيطاني الصهيوني

العنصري بخاصة هما « احتلال الأرض » و « تهجير المستعمرين المستوطنين إليها ليحلوا محل أبنائها الذين يعمل الاستعمار الاستيطاني بوسائل شتى لإخراجهم من ديارهم » . وهدف هذا الاستعمار الاستيطاني هو إيجاد قاعدة استعمارية للغرب في المنطقة تخدم استراتيجيته . وهكذا فإن فلسطين لم تستهدف لذاتها ولما لها من أهمية استراتيجية فحسب بل استهدفت لمكانها في الدائرة العربية ولمكان هذه الدائرة العربية في دائرة الحضارة العربية الإسلامية في قارتي آسيا وافريقيا وهذا التشريح لعناصر القضية يدعونا إلى أن نولي تحرير الأرض وإيقاف التهجير الصهيوني إليها عناية خاصة . كما يدعونا إلى أن نعنى بكيفية تعزيز صمود أبناء الأرض وإفشال محاولات العدو إخراجهم من ديارهم واحتلال أراض جديدة . وإنّ لنا أن نستحضر في هذا المقام العوامل التي تؤثر في هذا العدو الصهيوني وهي عامل الأمن والعامل الاقتصادي الاجتماعي وعامل العقيدة والحركة والعامل الاستعماري الغربي الذي يحكم تواصل القاعدة الاستعمارية بموجدها . وقد سبق أن درسنا هذه العوامل في كتاب « مستقبل الصراع العربي الصهيوني » .

وقفت أمام مصطلح « المتغيرات العالمية الجديدة » لأحدد مدلوله هو الآخر بإيجاز ، فوجدت أن علي أن أحيط بظاهرة المتغيرات وأتعرف على مداها وأنظر في أسبابها وأستعرض ساحتها ثم أركز النظر على نتائجها على العلاقات الدولية والمرحلة التي يمر بها التوازن الدولي لأرى أثر هذه النتائج على ركني الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وعلى الصراع العربي الصهيوني بمجمله . وأقدم عصارة ذلك كله . وتداعى إلى خاطري وأنا أعتمد هذا المنهج المثل الذي ساقه المرحوم د . محمد كامل حسين في كتابه « وحدة المعرفة » حول دراسة شجرة ، فيقوم الدراس بإلقاء نظرة عامة تحيط بها تمكن من وصفها جذعاً وأغصاناً وأوراقا ، ثم يجد لزاما عليه أن يدرس بعد ذلك جذورها وتربتها ، ثم حين يفرغ يجد ضرورة دراسة بيئتها وما في هذه البيئة من تضاريس ورياح وأمطار ومناخ ... ووددت أن أعود إلى الكتاب ولكني وجدته بعيداً عني حيث لم أفرغ من إعادة ترتيب مكتبتي .

وتداعى إلى خاطري أيضاً وأنا أستحضر كتابات كثيرة تتحدث عن هذه المتغيرات وكأنها حدثت فجأة ويوصفها « نهاية التاريخ » ماكتبته في كتابي « ماذا بعد حرب رمضان » قبل خمسة عشر عاماً عن مرحلة الانفراج التي دخلتها العلاقات بين موسكو وواشنطن ، فرجعت إلى النص ووجدت أني أشرت إلى بدايات التفاهم الأميركي السوفيتي في اجتماع جلاسبورد في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ونضجها في اجتماع موسكو عام ١٩٧٢ حيث « أخذت صورة اجتماعات دورية فضلاً عن اتفاقيات في شتى المجالات ، الأمر الذي يشير إلى أن سياسة التفاهم من الممكن أن تبلغ في تطورها سياسة وفاق » . وقرأت أيضاً « وواضح أن هذا التطور يعبر عن استجابة لتحدي الخطر النووي ، ويؤكد ماقلناه إن عالم الغد لايمكن أن يحكمه مقياس واحد بل مقاييس عدة . ولنا أن نتوقع مع هذا التطور اختلاف مواقف الدولتين من المشكلات الإقليمية عما كان عليه قبل عقدين من السنين » . ورأيت أني تحدثت عن بعض هذه المشكلات الإقليمية وتوقعت أن يهيىء التفاهم مناخاً أفضل لتقديم حلول صحيحة لها ، تتراجع عن فكرة التقسيم كحل بعد أن « ثبت من تجربة ثلاثة عقود من السنين فشل هذه الفكرة وتأكدت حقيقة الوجود القومي التي لاتنال منها الخلافات العقيدية ... وضرورة الاستجابة لفكرة التوحيد كحل للمشكلات الإقليمية بغية إعادة الأمور إلى نصابها . وقد شهد إنسان السبعينيات لقاء ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ودخولهما المنظمة الدولية ، وبداية المباحثات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، وإبرام اتفاقيات باريس للسلام في فيتنام . وهي أمور لم تخطر على بال الكثيرين في الخمسينيات » .

○ الفكرة الثالثة التي تبلورت من خلال هذه الوقفة أمام مصطلح « المتغيرات العالمية الجديدة » هي « أن هذه المتغيرات ليست مقصورة على أوروبا الشرقية بل هي شاملة كوكبنا . وإن علينا مع اهتمامنا بما يجري في الغرب ألا نغفل عن التفاعلات الجارية في الصين وأمريكا اللاتينية وافريقيا وجنوب شرقي

آسيا . وإذا كانت لحظة ولادة هذه المتغيرات قد حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بعامة عام ١٩٨٩ ، فإن الحمل بها كان واضحاً خلال العقدين الماضيين - وهي ليست من ثم نهاية التاريخ - وإن مايجري بين الدولتين العظميين بفعل هذه المتغيرات يتم في إطار دائرة حضارية واحدة هي حضارة الغرب التي يجري الحديث بين المنتمين إليها عن شرق وغرب فيها . وأن الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفيتي سيشهد الكثير بفعل هذه المتغيرات له صلة مباشرة بدائرتنا الحضارية العربية الإسلامية ، الأمر الذي يدعونا إلى أن نهيىء أنفسنا له ولمتطلباته . وأن هذه المتغيرات جميعها تتم في محيط دولي تتفاعل فيه عوامل عدة منها عامل تقني متمثل في ثورة الاتصال وثورة التقنية الحيوية والهندسة الوراثية وثورة المعدات الجديدة ، ومنها عامل اقتصادي نشهد فيه مايسمى « بتدويل الاقتصاد » وتنامي دور « الشركات المتعددة القوميات » وتجاوز الحدود السياسية للدول ، ومنها عامل سياسي واجتماعي يستهدف إعادة البناء والهيكلة ويعتمد المصارحة ويضع نصب عينه حماية حقوق الإنسان ويسعى للوحدة القائمة على التنوع ، ومنها عامل روحي يلبي أشواق إنسان العصر . وهذا المحيط الدولي يوجد حقائق جديدة ويفرض الانفتاح ويجعل من لايعي حقائقه مجدفاً ضد تيار جارف » .

انتقلت بعد ذلك من العام إلى الخاص ، فركزت النظر على المتغيرات الجارية في دائرة الحضارة الغربية لأرى أثرها على التعامل مع قضية فلسطين وركني الأرض والتهجير بخاصة . وتأملت في تقارير كثيرة لأستخلص نتائج محددة . وحرصت أن تكون التقارير ممثلة لوجهات نظر مختلف الأطراف .

النتيجة الأولى التي استخلصتها هي « أن أثر العامل الدولي في الصراع العربي الصهيوني سيتضاءل في هذه المرحلة في حين سيزداد أثر العامل المحلي فيه » . ومن بين الشهادات التي اخترتها للتدليل على هذه النتيجة ما قاله دان دانير الإسرائيلي الألماني الأصل الأستاذ في جامعة تل أبيب ونقلته جريدة البوست يوم

١٧ /١١ /٨٩ « إن العالم يتغير بسرعة كبيرة . وإسرائيل وهي الدولة التي ركبت موجة الصراع بين الشرق والغرب ستكون في خطر . إنها سوف تمحق في خضم هذا التشتت وستصبح منطقة الشرق الأوسط بدون الصراع بين القوتين مجرد منطقة نزاع أو خلاف عادية في نظرهما . وستتضاءل قيمة إسرائيل الاستراتيجية . وإن ما يجب على قادة إسرائيل أن يخافوا منه ليس وجود ألمانيا موحدة جديدة ، بل نظام عالمي جديد لايعود لوجود إسرائيل فيه أهمية عالمية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية . وهكذا فإن قرار المسألة الفلسطينية سيعتمد فقط على قوة اللاعبين في المنطقة ، وليس على القوى العظمى المؤيدة لهم » . ويمكننا أن نتأكد من صواب هذه النتيجة حين نفكر في مدى ما تسببه المتغيرات الجارية من انشغال القوتين العظميين فيها انشغالاً مباشراً . وقد صرح جورجي آرباتوف المستشار الأعلى لبريجينيف للتلفزيون الأمريكي يوم ١٤ /١١ /٨٩ قائلاً : « إن التغييرات العميقة في أوروبا الشرقية خلقت مشكلات في جميع البلدان . إن مايجري الآن هو سقوط للحرب الباردة . وهذا سيخلق مشاكل عديدة للولايات المتحدة ويدعو لإحداث تغييرات عديدة في التفكير السياسي التقليدي » .

ما أعظم المسؤوليات التي تلقيها على كواهلنا نحن العرب هذه النتيجة . وهي تكشف عن مدى أهمية دور الانتفاضة وضرورة دعمها وتصعيدها وفعالية تأثيرها ضمن العامل المحلي . كما تبرز مدى أهمية دور العمل العربي المشترك وحصر الأوراق العربية وتوظيفها . وهي تشير إلى أننا في لحظة تاريخية مواتية لنقوم بالفعل الإيجابي ونطرح منطقنا ونحكم إرادتنا ونوظف قدراتنا كأمة .

النتيجة الثانية التي استخلصتها هي « أن قيمة الكيان الصهيوني كقاعدة استعمارية استيطانية استراتيجية في الاستراتيجية الأميركية العالمية ستتضاءل ، وأن قيمته في الاستراتيجية الأميركية تجاه منطقتنا محل بحث ويمكن لنا كأمة أن نجعلها تتضاءل هي الأخرى » . ومن بين الشهادات التي اخترتها للتدليل على هذه النتيجة ما قاله الأميركي الصهيوني مارتن اندرانيك في جامعة تل أبيب ونشرته

جريدة بوست يوم ١٧ /١١ /٨٩ « إن التغييرات السياسية الجغرافية من المحتمل أن تلغي أهمية إسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة التي سيتناقص اهتمامها بقضايا الشرق الأوسط . وإن البيئة الاستراتيجية العالمية تتغير بسرعة ، وقد تتسبب في إلغاء أهمية إسرائيل بمرور الزمن . وإن هناك شعوراً لدى واشنطن هو أنها كسبت الحرب الباردة ولذا فإنه لاحاجة لها بحلفاء لمواجهة التأثير السوفيتي . ولكن إسرائيل ستبقى ذات أهمية للسياسة الأميركية في المنطقة في مواجهة التطرف والتعصب الديني « !! » . وعموماً فإن التغييرات السريعة الجارية بين القوتين سيكون لها تأثير سلبي على العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة ، وبخاصة وأن الانتفاضة وما أذيع عن علاقات إسرائيلية مع جنوب افريقيا أضعف موقف إسرائيل لدي الجمهور الأميركي » .

تشير هذه النتيجة إلى أننا كعرب في لحظة تاريخية مواتية للقيام بعمل عربي موجه إلى الولايات المتحدة يستهدف الوصول بها إلى التخلي عن تأييدها لفكرة أن يكون الكيان الصهيوني « جيتو مهيمناً » في المنطقة ، والتسليم بضرورة الانسحاب الإسرائيلي السريع من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وإعادة النظر في السياسة الأميركية تجاه المنطقة عموماً والتعامل معنا كعرب باعتبارنا أصحاب المنطقة وعلى أساس من الندية .

النتيجة الثالثة التي استخلصتها هي « أن الصهاينة على المدى القريب سيزدادون تطرفاً ، وسيحاولون تكثيف التهجير اليهودي إلى فلسطين مستغلين بعض الآثار الجانبية للتغيرات في أوروبا الشرقية . كما سيحاولون التشبث بالأرض بل والمجاهرة بالتوسع ، ليخفوا حالة الاهتزاز والحيرة التي تشتد في أوساطهم بفعل الانتفاضة »

تطرح هذه النتيجة علينا واجب مواجهة موضوع التهجير الصهيوني ووضعه على رأس الأولويات . وهناك أفكار استراتيجية لابد أن نطرحها بشأنه وسنخصص لها حديثاً خاصاً . كما تدعونا هذه النتيجة إلى التصدي للتحرك الصهيوني الرامي

إلى إلغاء قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، والتركيز على إيقاف مساندة الولايات المتحدة لهذا التحرك . ثم هي تدعونا إلى أن نعمل كل ما بوسعنا لدعم الانتفاضة وتصعيدها والتلاحم معها باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في مجرى الصراع وحسمه لصالحنا في هذه المرحلة .

مواجهة شاملة للتهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم

رأي

الرأي هو « أن نجعل نحن العرب مواجهة التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين أحد أولويات عملنا العربي المشترك للسنوات الخمس القادمة حتى منتصف التسعينيات على الصعيد الدولي » .

المناخ الدولي السائد عالمنا مناسب لنجاح عمل مدروس فعال على هذا الصعيد ، وذلك بفعل عدة عوامل . **فالانتفاضة لفتت أنظار العالم بقوة إلى حقيقة** وجود شعب فلسطين العربي ، ونبهت في الوقت نفسه أوساطاً عالمية كثيرة إلى حقيقة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وإلى العلاقة القائمة ضمنه بين التمسك الإسرائيلي باحتلال أراضي الغير والتهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم . **والتطرف الإسرائيلي الصهيوني** الذي يتزايد باطراد مستهدفاً الانتفاضة وشعب فلسطين العربي في محاولة يائسة لإخفاء مايعانيه التجمع الإسرائيلي من اهتزاز في داخله ، تجاوز في اللعب بورقة التهجير اليهودي الحدود التي تسكت عنها دول كثيرة في الغرب بحيث أصبح لعباً بالنار ، وتصريحات شامير الأخيرة عن تهجير يهود أثيوبيا وتهجير يهود أوروبا الشرقية وردود الفعل الغربية عليها شاهد على

ذلك . والمتغيرات العالمية التي تحدث اليوم بعد أن نضج الحمل بها ، وبخاصة في أوروبا الشرقية ، طرحت موضوع التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم في بعديه التاريخي والمستقبلي ، مشيرة إلى مااقترن به من آثام تجاه اليهود وأوطانهم وتجاه العرب وإلى ماسيقترن به من أخطار .

الوقت ملائم لمباشرة زرع عملنا في دائرة الغرب الأمريكي والأوروبي التي شهدت ولادة الصهيونية في مهد التحرك الاستعماري الغربي ورعايتها . **فالولايات المتحدة** التي تنتقل بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي من المواجهة إلى التعاون مهيأة لتغيير نظرتها إلى دور « إسرائيل » الاستراتيجي في استراتيجيتها العالمية وتجاه منطقتنا ، والرأي العام الأمريكي بدأ يطل بفضل الانتفاضة على بعض حقائق الصراع العربي الصهيوني ويستمع لأول مرة إلى وجهة النظر العربية . **وأوروبا بجزأيها الغربي والشرقي** على أبواب مرحلة جديدة في تسعينيات القرن العشرين تختلف عن مرحلة تسعينيات القرن التاسع عشر اختلافاً كبيراً على صعيد أساليب التعامل مع منطقتنا العربية وعلى صعيد النظرة الى يهود الأوطان الأوروبية . **والحركة اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة** تعيد النظر في حساباتها بعد مضي أربعة عقود على « إقامة الدولة اليهودية »« ودخول الصراع العربي الصهيوني قرنه الثاني وبروز خطر « الولاء المزدوج » اليهودي على حياة اليهود في أوطانهم .

« العمل العربي المشترك » المدروس الفعال المطلوب ينطلق من أفكار صحيحة ، ويوظف أوراقاً عربية أحسن خبراؤنا حصرها وتبيين كيفية استخدامها ، ويتقن سياسيونا فيه عملية إدارة الصراع . وأهم الأفكار التي تبلورت على هذا الصعيد بشأن المواجهة الشاملة للتهجير الصهيوني لليهود هي :

○ تبيين الفرق بين التهجير والهجرة . فالهجرة فعل إرادي يقوم على حرية الإنسان المقترنة بالمسؤولية . وهي حق من حقوق الإنسان كفرد لابد من احترامه وكفالته . أما التهجير فهو فعل تعسفي قسري تستخدم فيه وسائل غير مشروعة

للتأثير على الفعل الإرادي . وهو فعل « جمعي » يتعامل مع الفرد كرقم وفق مفهوم النظام الشمولي . وهو فعل « عدواني » يقوم على اصطناع تناقض بين الإنسان المواطن ووطنه الذي نشأ فيه ليستدرج إلى مواطنة جديدة في وطن قوم آخرين يستهدفون باستعمار استيطاني يقع في مهاوي العنصرية . ولابد أن نحرص نحن العرب على استخدام مصطلح التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم في تعاملنا الرسمي وفي إعلامنا .

○ تبيين الصلة بين التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين وانتهاج الإسرائيليين سياسة التوسع وتشبثهم باحتلال أراضي الغير العربية . وشرح دور « قانون العودة » الإسرائيلي في تفاقم خطر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتنفيذ سياسة إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، وفي الإساءة لأوضاع اليهود في أوطانهم وتحريضهم على الولاء المزدوج . وإبراز المفارقة القائمة بين سنّ الصهيونية هذا القانون وحرمانها شعب فلسطين العربي من حق العودة الذي أكدته الشرعية الدولية وسعيها بوسائل مختلفة لإخراج الفلسطينيين العرب من ديارهم . والوصول من ذلك كله بالدول المعنية الى تأييد حق الفلسطينيين بالعودة ، وإلى مواجهة أخطار قانون العودة الإسرائيلي ، وإلى ترسيخ قناعة منَ هو مقتنع بقرار الأمم المتحدة رقمْ ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ وإقناع من كان غير مقتنع بأن الصهيونية لايمكن إلا أن تكون شكلاً من أشكال العنصرية مادامت تعمد الى تهجير اليهود من أوطانهم إلى وطن الغير .

○ إدراج موضوع التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم على جدول الأعمال في مباحثات العمل العربي المشترك مع الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية ومع دول أوروبا الغربية ومع الولايات المتحدة الأمريكية . ودعوة واشنطن بخاصة إلى إيقاف الحملة التي افتتحها الرئيس الأمريكي للعمل على إلغاء **القرار الأممي ٣٣٧٩ كخطوة أولى** . ودعوة دول أوروبا الشرقية إلى السماح بعودة

مواطنيها اليهود الراغبين بالنزوح من الكيان الصهيوني والرجوع إلى أوطانهم . ودعوة دول أوروبا الغربية إلى مراقبة التحركات الصهيونية التي تستهدف تهجير اليهود .

○ **إدراج موضوع اليهود العرب الذين نجحت الصهيونية في تهجيرهم من الدول العربية إلى فلسطين على جدول أعمال العمل العربي المشترك ، بهدف بحث أوضاعهم داخل التجمع الإسرائيلي** ، وتأكيد حقهم في العودة إلى مواطنهم العربية وعيشهم في ظل مبدأ « لهم مالنا وعليهم ماعلينا» ، ودراسة الأساليب المناسبة لممارسة هذا الحق في ضوء الحفاظ على الأمن الوطني لهم ولمواطنهم .

لقد كان صديقي الوزير العربي المخضرم المسؤول عن وزارة الخارجية على حق حين استشعر الحاجة الملحة لعقد قمة عربية تبحث موضوعاً واحداً هو « التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين » . فهذا ما تقول به زرقاء اليمامة صاحبة البصيرة الثاقبة .

الهجرة والتهجير .. وحقوق الإنسان

ماذا عن الهجرة والتهجير في الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ؟

يبرز هذا السؤال بقوة هذه الأيام بمناسبة قيام الأطراف المشاركة في جريمة تهجير اليهود السوفييت من أوطانهم إلى فلسطين العربية بالإشارة إلى هذه الوثائق والحديث عن حق الهجرة الذي كفلته في معرف تبريرها لما تقترفه . وقد جندت هذه الأطراف وسائل إعلامها القوية لترديد مقولة حق الهجرة ، حتى أن البعض منّا أبدى تحسباً إزاء مجاهرتنا نحو العرب بالتنديد بهذه الجريمة خشية أن نتهم بأننا نقف ضد ممارسة حق من حقوق الإنسان !!!

الهجرة هي انتقال فرد من وطنه الى بلد آخر بهدف أن يتخذه وطناً . وقد كفل البند الثاني من المادة الثالثة عشرة من « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » « حق كل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده ، وحق العودة إلى بلده » . كما نصت المادة الرابعة عشرة في بندها الأول على أن « لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد » . وأوضحت بجلاء في بندها الثاني أنه لاينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها » . وحين نراجع نص الاتفاقية

الدولية في شأن الحقوق المدنية والسياسية التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦ بعد ثمانية عشر عاماً من صدور إعلان حقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، نجد أن البند الثاني من المادة الثانية عشرة يكفل « لكل شخص حرية مغادرة أي قطر بما في ذلك بلاده » ، كما نجد أن البند الثالث من المادة نفسها يقيد استخدام هذا الحق فقط بالقيود « المنصوص عليها في القانون والتي تعتبر ضرورة لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين والحقوق الأخرى المقررة .. » .

واضح أن هذه النصوص ، وإن لم يستخدم فيها تعبير « حق الهجرة » ، تكفل هذا الحق الذي تسميه « حق المغادرة » ، وتتعامل معه على أنه عمل فردي ، يتم بفعل إرادي حر مسؤول أو هرباً من الاضطهاد ، ومسؤوليته تعني ألا يستخدم هذا العمل في أعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها بعامة وحقوق الآخرين وحرياتهم بخاصة . وهكذا فالهجرة المرعية في المواثيق الدولية فردية إرادية مسؤولة محددة في حق الفرد أن يغادر من مكان إلى آخر . وطبيعي أن لاتتحدث هذه المواثيق الدولية عن هجرة جماعية أو مغادرة جزء من شعب لوطنه ، لأنها تؤكد حق الجماعات والشعوب في أوطانها وحق كل فرد منها في ممارسة جميع « حقوق الإنسان » التي تضمنها الإعلان الدولي وحق الشعوب التي احتل أجنبي أراضيها في « تقرير المصير واختيار نظام الحكم والدفاع عن الذات والتصرف في شؤونها كافة » .

التهجير هو نقل جماعات من الناس من وطنهم إلى بلد آخر احتله أجنبي بهدف أن تقوم هذه الجماعات باستعمار ذلك البلد واستيطانه وإحلالها محل شعب البلد الأصلي الذي يستهدف بالتشريد . فالتهجير فعل قسري تعسفي يتم على صعيد جمعي ، وتكون وراءه جهات تُدبِّر ، وهو فعل عدواني على مستويين : مستوى الوطن الذي يتم منه التهجير حيث يجري اصطناع تناقض بين المواطن

ووطنه الأصلي ، ومستوى وطن الشعب الذي يستهدفه التهجير بالاستعمار الاستيطاني حيث يجري سلب هذا الشعب وطنه .

طبيعي ألا تنظر المواثيق الدولية إلى هذا التهجير إلا على أساس كونه اعتداءً على حقوق الشعوب التي يتم استهدافها به وحقوق الأفراد الذين يتم تهجيرهم قسراً ، وتؤكد في الوقت نفسه على حق الشعوب في مقاومة هذا العدوان والدفاع عن الذات .

والآن بعد هذا التحديد المطلوب لمصطلحى الهجرة والتهجير نتأمل فيما يحدث اليوم من نقل اليهود السوفييت إلى فلسطين العربية ، فنجد أن العملية الجارية سجلت رقم ١١٤٦٠ شخصاً تم نقلهم في شهر أكتوبر الماضي ورقم ٣٠٠٠ شخص في نوفمبر و ٣٦٠٠ في ديسمبر ، وأن الحديث يجري عن مائة ألف يتم نقلهم على مدى ١٩٩٠ ، وأن الحركة الصهيونية جندت طاقاتها لإتمام مخطط وضعته ، وأنها تجاهر بعزمها على اغتصاب الضفة والقطاع والتوسع في أراضٍ عربية أخرى تنفيذاً للهدف الصهيوني .

إن مايجري إذن هو التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين العربية في قلب وطننا العربي ، وليس هجرة أفراد محدودين . وكم كان عاهل المغرب الملك الحسن الثاني دقيقاً وموفقاً حين تحدث عن العملية الجارية على أنها استعمار استيطاني وصور كيف يتم سوق اليهود السوفييت فيها سوقاً ، ووصفها بأنها كابوس يماثل هزيمة العرب في حرب عام ١٩٦٧ ، واعتبرها انتهاكاً لحقوق الإنسان وسياسة استعمارية في معرض التنديد بها ، ومسؤوليتنا نحن العرب أن نواجه هذا التهجير الذي ينتهك حقوق الإنسان على صعيدين دون أن يتحسب أحد منا أن نتهم بأننا نقف ضد حق الهجرة الذي هو من حقوق الإنسان . لأن العمل ضد التهجير الصهيوني هو دفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعب .

○ هل هناك فرق بين التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبين ذلك التهجير إلى أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ؟

ويبرز هذا السؤال بقوة هذه الأيام بمناسبة قيام الأطراف المشاركة في جريمة تهجير اليهود السوفييت من أوطانهم إلى قلب وطننا العربي الكبير بهذا التفريق ، ومحاولة بعض هذه الأطراف إظهار عدم رضاها عن قيام الصهاينة بتوطين « المهجرين » في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ودعوة « الحكومة الإسرائيلية » إلى أن توطنهم في أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وراء الشريط الأخضر .

ويلح هذا السؤال علينا بشدة بعد أن قبل بعضنا هذا التفريق من قبيل اعتماد « التكتيك » ربما !! أو من قبيل « الغفلة » بحيث استدرجوا له فجاز عليهم . وهكذا سمعنا من هذا البعض من يقول بمواجهة التهجير الذي يتطلع إلى الضفة والقطاع فحسب ، ورأينا منه من يرى أن التهجير للشريط الأخضر سيسبب مشاكل للإسرائيليين أنفسهم ومن ثم فليس لنا أن نقلق نحن منه أو نعترض عليه !! ووجدنا من هذا البعض من يدعو الاتحاد السوفيتى إلى تأجيل السماح بالتهجير الصهيوني ليهوده إلى حين الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع .

واضح أن هؤلاء وهؤلاء يوافقون على « التهجير » من حيث المبدأ ، واعتراضهم محصور في المكان الذي يستهدفه وحدود رقعته . وهذا يعني أنهم « غافلون » عن كون التهجير انتهاكاً لحقوق الإنسان على صعيدين ، إذا كانوا منا ، أو أنهم « يعتمدون تكتيكاً عواقبه وخيمة » لم يقدروها حق قدرها وإذا كانوا من الأطراف المشاركة في جريمة التهجير فهم ليسوا سذجاً ليكونوا غافلين وقد

خططوا عدة سنوات لتنفيذ هذه الجريمة ، ولكنهم « متواطئون » يحاولون بهذا التفريق تهدئة رد الفعل العربي الذي هو بداية ، تحسباً من أن يكون للبداية مابعدها ، وسعياً لإيقافها وجعلها نهاية .

ليس هناك فرق من حيث المبدأ بين أن يستهدف التهجير توطين اليهود السوفييت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أو أن يستهدف فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ . فهو في الحالين انتهاك لحقوق الإنسان على صعيدين ، كما يُوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، إذا نظرنا إليه من خلال تعامله مع الفرد الإنسان . فالفلسطيني العربي الذي يتم استهدافه بالتهجير مهدد بسرقة موطنه وبالتشريد . واليهودي الروسي أو الجورجي أو الليتواني الذي يتم سوقه بالتهجير مهدد بفقدان موطنه والتحول إلى معتدٍ عنصري . والتهجير أيضا في الحالين إذا نظرنا إليه من خلال تعامله مع الشعوب في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقيم الروحية هو انتهاك لها جميعها باعتباره فعلاً عدوانياً على صعيدين أيضاً كما أوضحنا .

لاينبغي إذن أن تجوز على أحد منا مقولة المتواطئين في الجريمة القائلة بهذا التفريق . ونربأ بأحد منا أن يستغفل ، وندعو من اعتمد التكتيك أن يراجع تكتيكه ذا العواقب الوخيمة ، ويكفي أن يتذكر كيف أدى التهجير في كل مرحلة من مراحل الغزوة الصهيونية إلى التوسع ، وأن يستحضر تصريحات شامير وأقرانه التي تجاهر بالعزم على هذا التوسع ، وأن يتصور مايمكن أن يسفر عن تجميع هذه الأعداد من اليهود المهجرين في جزء من فلسطين قلب وطننا العربي .

الموقف الذي يجب أن نقفه نحن العرب هو رفض التهجير من حيث المبدأ لأية رقعة كانت صغيرة أو كبيرة ، هنا أو هناك ، لأن التهجير مخالف لميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان ، ولأنه عدوان استعماري استيطاني لابد أن يصبح عنصرياً إن لم يبدأ كذلك . ونحن مدعوون أن نواجه التهجير الصهيوني

لليهود بخاصة بكل صوره لأنه يستهدف وجودنا ويهدد مصيرنا .

إن علينا ضمن هذه المواجهة أن ننظم حملة عربية ضد « قانون العودة » الإسرائيلي الذي يحرض كل يهودي على مغادرة موطنه واغتصاب حق الفلسطيني العربي . فهذا « القانون » هو التجسيد لانتهاك المواثيق الدولية وهو العقبة الكأداء أمام ممارسة شعب فلسطين العربي حقه في ا لعودة الذي كفلته هذه المواثيق . ولابد من أن نولي في هذه الحملة عناية خاصة لأشقائنا في العالم الثالث الذين يفهمون ماتعنيه القوانين العنصرية من أمثال هذا القانون ، والذين يتم استهدافهم اليوم بحملة دعاية غربية صهيونية تقلب الحقائق رأساً على عقب .

علينا أيضاً ضمن هذه المواجهة وفي إطار هذه الحملة العربية التي ننظمها أن نؤكد على القرار الأممي ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ القاضي بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، وهاهي تقدم الدليل بعد الدليل على ذلك ممارسة للإرهاب الرسمي ضد شعب فلسطين العربي وانتفاضته وللتهجير لليهود من أوطانهم .

إن الوقت مناسب للقيام بذلك كله ، فالانتفاضة تقوم بواجبها ودورها ، والعدو يجاهر بعدوانيته ويُهجر اليهود ، وإخوتنا في جنوب افريقيا الذين استهدفوا بمثل مااستهدفنا به يعيشون فرحة لقائهم بزعيمهم نلسون مانديلا ويؤكدون معه مبادىء التحرير وحق ممارسة الكفاح المسلح دفاعاً عن النفس ، وضرورة القضاء على العنصرية ، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في كل مكان .

عن السياسة الأميركية والتهجير الصهيوني

عدة أسئلة تُلّح علينا نحن العرب ، ونحن نواجه هذا الخطر المتصاعد المتمثل بالتهجير الصهيوني لليهود السوفييت من أوطانهم إلى فلسطين العربية قلب وطننا العربي . وإحساسنا المواجهة وانتصارنا فيها يقتضي الوصول إلى إجابات دقيقة عن هذه الأسئلة توفر لنا عنصر المعرفة الصحيحة الذي هو شرط لازم لرسم خطوط تحركنا الفاعل . وليس عيباً بأن نعترف بأن هناك نقصاً كبيراً في المعرفة الصحيحة . وإنما العيب كل العيب أن نتجاهل ذلك والخطر كل الخطر ألا نعمل على تلافيه بأقصى سرعة ممكنة .

أحد هذه الأسئلة التي لها أولوية يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه هذا الموضوع . وهو ينطلق من حقيقة أن السياسة الأمريكية عملت منذ سنوات على الوصول بالاتحاد السوفيتي إلى فتح الباب على مصراعيه أمام التهجير الصهيوني لليهود السوفييت ، ونجحت في ذلك . فما هي خطوط هذه السياسة في هذه المرحلة من مراحل الغزوة الصهيونية الاستعمارية لوطننا العربي ؟

تتفرع من جذع هذا السؤال مجموعة أسئلة . ماهو العدد الذي تحدده واشنطن للذين يتم تهجيرهم إلى فلسطين في هذه الموجة الجديدة من موجات التهجير الصهيوني ؟ ماذا يترتب على هذه العملية من تعديلات على السياسة

الأمريكية تجاه الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ؟ كيف ستعمل الإدارة الأمريكية في تحركاتها لإبرام « تسوية سلمية » أمريكية ؟

لقد تضمن « الموجز التنفيذي » لتقرير « البناء من أجل السلام » الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية في موضوع التهجير الصهيوني لليهود السوفييت في هذه المرحلة ، في الفصل الرابع وعنوانه « الاتحاد السوفييتي والنزاع العربي الإسرائيلي » . فهذه السياسة الأمريكية تعمل على أن يثبت الاتحاد السوفييتي بسلوكه العملي إرادته الحسنة ونواياه الطيبة تجاه الدولة اليهودية بأن يفتح الباب أمام هجرة اليهود السوفييت ، وبأن يدعم أمن إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها وبالسماح بإمكانية التوصل إلى حل وسط بشأن الأراضي (كذا!!) بدل العودة إلى حدود ١٩٦٧ وبإصدار بيان واضح يدعم بقاء إسرائيل المستمر وأمنها . وتعمل هذه السياسة الأمريكية في الوقت نفسه على أن يثبت الاتحاد السوفييتي تفهمه عملياً بوقف تزويد سوريا بالسلاح السوفييتي المتطور واستمرار التأكيد على أن الاتحاد السوفييتي لن يدعم أية محاولة لمعالجة الصراع بالوسائل العسكرية ، وبأن يبذل الجهود لجعل مواقف سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية « أكثر اعتدالاً » تجاه السلام مع إسرائيل ، وبأن يجعل هو مواقفه في الأمم المتحدة أكثر اعتدالاً عند التصويت ويكف عن تأييد العرب في كل الموضوعات .

واضح أن السياسة الأمريكية إذن لاتدعم التهجير الصهيوني لليهود السوفييت فحسب بل تعمل له . ويلفت النظر أن التقرير لم يحدد صراحة وجهة هذا التهجير ولم يقل إنها فلسطين ، وذلك كي يبدو الأمر وكأنه يقع ضمن الهجرة الفردية ليهود يريدون السفر إلى أماكن مختلفة في العالم . ولكن مجموع ماجاء في التقرير يشير إلى أن السياسة الأمريكية تستهدف أرض فلسطين العربية بهذا التهجير . والحق أن الممارسات الأمريكية الفعلية أكدت ذلك بصورة صارخة

خلال الشهور الماضية . فقد بدا واضحاً دور واشنطن في إبرام الاتفاق السوفييتي الإسرائيلي حول فتح خط مباشر للطيران بين موسكو وتل أبيب . ولم يتردد الرئيس بوش بناء على طلب من مجلس الشيوخ في إجراء اتصال هاتفي مع الرئيس جورباتشيف ليقنعه بإعادة فتح الخط بعد أن أغلقته الحكومة السوفيتية بسبب ما أثاره من ضجة في الأوساط العربية والدولية . وقام الكونجرس الأمريكي بمجلسيه بسن قانون يضع قيوداً على قبول المهجرين السوفييت اليهود في الولايات المتحدة . وهكذا يصبح واضحاً أيضاً أن السياسة الأمريكية تعمل لتهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين قلب الوطن العربي في تناغم كامل مع الحركة الصهيونية والسياسة الإسرائيلية . وقد أكدت ذلك افتتاحية « واشنطن بوست » يوم ١٩٩٠/٢/١ بقولها « إن الولايات المتحدة عدّلت سياساتها في موضوع استقبال المهاجرين بحيث يتم توجيه أكبر عدد من المهاجرين اليهود السوفييت إلى إسرائيل » .

لم يصدر عن الولايات المتحدة ــ على حد علمي ــ شيء عن العدد الذي تعمل على تهجيره إلى فلسطين من اليهود السوفييت . ومطلوب أن نحرص نحن العرب على معرفة مايدور في رأس المخطط الأمريكي بالنسبة لهذا العدد وماسجله في دراساته وأوراقه وماقد يكون أبرمه من اتفاقات أو توصل إليه من تفاهمات بشأنه مع أطراف أخرى معنية . وساذج من يتصور أن موجة التهجير الحالية تتم بدون تخطيط يتناول تفصيلاتها . فمثل هذا التخطيط عرفناه في الموجات السابقة بعد أن نشرت الوثائق المتعلقة بها ، واستنتجناه من خلال مانشر من معلومات عن تهجير الفلاشا في أيامنا من الحبشة .

إن الحديث يجري في الأوساط الصهيونية عن توجيه مليون يهودي سوفييتي إلى الأراضي العربية المحتلة في هذه الموجة الجديدة من موجات التهجير الصهيوني لليهود إلى فلسطين ، خلال عقد التسعينيات ، بمعدل مائة ألف مهجر كل عام . ويجري الحديث في الولايات المتحدة ــ كما تقول واشنطن بوست ــ عن اقتراحات

بتقديم أربعمائة مليون دولار هذه السنة للمساعدة في إسكان المهجرين لإسرائيل أو تقديم خمسمائة مليون دولار دفعة وحدة كل سنة تضاف إلى البلايين الثلاثة التي تقدمها الحكومة الأمريكية . ومع أن إدارة بوش انتقدت تصريحات شامير عن « إسرائيل الكبرى » التي أطلقها بمناسبة تهجير اليهود السوفييت وقالت إن المساعدات الأمريكية لإسرائيل ستكون مقيدة بأن يتم استعمالها في أراضي ماقبل ١٩٦٧ ، إلا أن من السهل كما علق المراقبون الأمريكيون على إسرائيل أن تسدد مستلزمات توطين اليهود السوفييت في الضفة الغربية من حساب آخر ، فلا قيمة عملية إذن لهذا التقييد ، وإدارة بوش تعرف ذلك .

علينا إذن كعرب أن نضع في اعتبارنا ونحن نواجه هذا الخطر المتصاعد أن موجة التهجير الاستيطاني الصهيوني المخطط لها في هذه المرحلة ستحمل معها مليون مُهجر يهودي سوفييتي إلى فلسطين المحتلة وسيجري توطين هؤلاء على تخوم مصر في النقب وتخوم شرق الأردن في الضفة الغربية وفي الأرض السورية المحتلة هضبة الجولان . وعلينا أن نتذكر موجات التهجير التي سبقت وتتالت على مدى قرن ، فحملت في مرحلة التسلل بين عامي ١٨٨٢ و ١٩١٧ خمسين ألفاً من يهود أوروبا الشرقية بخاصة ، ثم حملت في مرحلة التغلغل للغزوة الصهيونية بين عامي ١٩١٧ ــ ١٩٤٨ ستمائة ألف من يهود أوروبا وألمانيا بخاصة إبان الحكم النازي بينما فلسطين ترزح تحت الاحتلال البريطاني باسم الانتداب . وقد دخلت موجات التهجير الصهيوني طوراً جديداً بعد إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ وإعلانها قانون العودة ، فكان أن هجرت الحركة الصهيونية إليها في ثمانية عشر شهراً ثلاثمائة وخمسين ألفاً من يهود شرق أوروبا ثم مايقارب هذا العدد في السنوات الخمس التالية من يهود المشرق العربي ثم مائة وستين ألفاً عام ١٩٥٨ من يهود المغرب العربي ، وهكذا تضاعف عدد المستعمرين المستوطنين إبان مرحلة الغزو في الغزوة الصهيونية بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ثلاث مرات . وقد شهدت مرحلة التوسع

بعد عام ١٩٦٧ موجة تهجير جديدة ، والتخطيط لتهجير اليهود السوفييت ، بعد أن فشلت تلك الموجة في حمل أعداد كبيرة من يهود الغرب . وإذا كانت بريطانيا هي التي تولت أكبر دعم للتهجير ومساندته في طور ماقبل إقامة الدولة الإسرائيلية حين كانت تتزعم الاستعمار الغربي فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دعمت التهجير الصهيوني وساندته في الطور الثاني .

إن من أخطر مايترتب على السياسة الأمريكية العاملة على تهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين هو قبول هذه السياسة عملياً بفكرة « إسرائيل الكبرى » في وطننا العربي ، وبضم « إسرائيل » للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أو بأجزاء منها على الأقل في هذه المرحلة من مراحل الصراع . والحق أن هذا التوجه في السياسة الأمريكية واضح منذ ١٩٦٧ وهو الذي جعلها تعمل على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، ودعاها إلى أن تقدم قراءة خاصة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ على صعيد الأراضي وإلى أن تنتهج سياستها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية . وهو الذي يدفعها في هذه المرحلة إلى أن تسعى إلى إقناع الاتحاد السوفيتي « بالسماح بإمكانية التوصل إلى حل وسط بشأن الأراضي » أي إلى « أن يوافق على ضم إسرائيل لجزء من هذه الأراضي » . وهكذا نجد أننا كعرب نواجه عملياً سياسة أمريكية تقبل بمبدأ التوسع الصهيوني الإسرائيلي في أراضينا العربية .

تحرص هذه السياسة الأمريكية التي تقبل عملياً بمبدأ التوسع الصهيوني على أن تظهر بمظهر الحكم في الصراع من موقع إدراكها لمصالحها الحيوية في منطقتنا العربية وللخطر الذي يمكن أن تتعرض له هذه المصالح إذا اعتبرتها أمتنا ودولنا منحازة انحيازاً كاملاً للاستعمار الاستيطاني الصهيوني . وهذا الحرص يدعوها إلى أن تتحرك لإبرام تسوية سلمية أمريكية تكون فيها الحكم .

واضح أن قيام السياسة الأمريكية بالعمل جهاراً على تهجير اليهود السوفييت

يتناقض مع تحركها كحكم لإبرام تسوية . وهذا ما دعا جريدة واشنطن بوست إلى القول بشأن هذه السياسة « الولايات المتحدة تساعد إسرائيل على أخذ المهاجرين السوفييت ، وهي بذلك تمكنها من الوفاء بالغاية من إيجادها وهو تأمين ملجأ لليهود عند الحاجة (كذا !!) . وإسرائيل تستعمل هذه المساعدة لتقوية مركزها في الضفة الغربية . الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى التعارض مع جهود الدبلوماسية الأمريكية في تحركها بالشرق الأوسط نحو السلام ، لابد أن هناك خطأ ما في هذه السياسة » . وقد أثار مقال آخر في نيويورك تايمز يوم ٩٠/١/٣٠ النقطة نفسها مشيراً إلى هذا التناقض وملاحظاً أن الوصول إلى تسوية سلمية يمكن واشنطن من تخفيض بليون ونصف دولار هي قيمة مساعداتها العسكرية لإسرائيل ، وأن العقبة الوحيدة أمام هذه التسوية هي رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وأن قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني ليس من الأمور التي تدخل في المصالح الأمريكية ، وأن الفرصة من ثم مواتية لواشنطن كي تنهي هذا التناقض وتحول دون إسرائيل والتوسع .

إن أمتنا العربية مدعوة إلى العمل من أجل الوصول بالولايات المتحدة إلى تغيير هذه السياسة الأمريكية العاملة لتهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين قلب وطننا العربي ، والداعمة عملياً لمبدأ التوسع الإسرائيلي الصهيوني الاستعماري الاستيطاني . والفرصة مواتية في زمن الانتفاضة لحشد كل طاقاتنا في هذا العمل .

لابد أن تسعى دولنا العربية إلى أن تعمل معاً لإقناع واشنطن بأساليب عملية بفتح أبواب الولايات المتحدة للمهاجرين السوفييت الراغبين حقاً بالهجرة من أوطانهم إليها ، وبالكف عن دعم التهجير الصهيوني لهم وتمويله ، وبضرورة الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتحديد موعد لهذا الانسحاب قبل أية عملية تفاوض تكون بدونه مضيعة للوقت .

سيكون لهذا السعي أثره الواضح وفعاليته المؤثرة إذا استخدمنا فيه الأوراق

العربية بعد أن نكون قد حصرناها ودرسنا كيفية توظيفها . وسيتضاعف أثره وفعاليته إذا اقترن بعمل عربي يواجه الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في أرض فلسطين وينجح في إفقاد المستعمر المستوطن أمنه وفي إرهاقه اقتصادياً وفي تفجير تناقضاته الاجتماعية وفي هز عقيدته العنصرية ، فيكون الانتفاضة العربية .

الوصول بأمريكا إلى استراتيجية جديدة في منطقتنا

لاتفتأ الأحداث التي تواجهنا بأشد الأخطار في نطاق الصراع العربي الصهيوني تؤكد لنا نحن العرب المرة تلو المرة أن أحد الأهداف الحيوية التي يجب أن نحققها خلال عقد التسعينيات هو « الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير استراتيجيتها تجاه منطقتنا والتخلي عن فكرة اعتماد « الجيتو الصهيوني المهيمن » القائم على الاستعمار الاستيطاني العنصري للتحكم في دولنا حماية لمصالحها ، والتعامل معنا كأنداد واعتماد سياسة المصالح المتبادلة بيننا وبينها » . ذلك أن الاستراتيجية الأمريكية الراهنة تمثل واحداً من أكبر التحديات التي تجابهنا كعرب واستجابتنا الصحيحة لهذا التحدي هي بالوصول بالولايات المتحدة إلى تغييرها وتحقيق هذا الهدف الحيوي .

العمل العربي لصنع هذه الاستجابة وتحقيق هذا الهدف يقتضي أن نوفر لأنفسنا معرفة واسعة بأحوال الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات نستطيع من خلالها تحديد سبل التأثير على سياساتها ، ويقتضي أيضاً أن نحصر أوراقنا العربية وندرس بإمعان كيفية توظيفها بنجاح في التعامل مع الولايات المتحدة . وقد أتاحت لي الدعوة الكريمة التي وجهها لي « معهد النفط العربي للتدريب » لإلقاء محاضرة فيه عن « دور النفط العربي في دعم قضية فلسطين » أن أتأمل في هذين

الأمرين وأنا أقرأ وأتفكر ثم أحاور المشاركين في دورة أساسيات صناعة النفط والغاز مساء ١٩٩٠/٢/٢٨ ، ونحن نركز اهتمامنا على « الطاقة » .

يولي الغرب اهتماماً خاصاً لموضوع الطاقة ، بحكم إدراكه لأهميتها البالغة في عصر ثورة التقنية ولحاجته الماسة إليها ، ويتردد الحديث فيه ونحن على مشارف التسعينيات حول « أمن الطاقة » بالنسبة إليه ، وتصدر الدراسات واحدة تلو الأخرى عن مراكز البحث سابرة أغوار الموضوع ، ومركزة بخاصة على أحوال الولايات المتحدة المتعلقة بالطاقة . ولكي نفهم أكثر سبب هذا التركيز علينا أن نستذكر أن الولايات المتحدة أقامت هيمنتها بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاثة أعمدة هي : التفوق الأمريكي الساحق في المجال النووي ، والسيطرة على صناعة الطاقة في العالم ، والدور الحاكم للدولار في التجارة الدولية ، والتمويل العالمي ؛ كما نستذكر أن أمن الطاقة في الغرب بعامة يتأثر بقوة بواردات الولايات المتحدة من النفط . وقد كانت زيادة هذه الواردات باطراد في السبعينيات من أهم عوامل التوتر في سوق النفط العالمية كما يؤكد خبراء الطاقة . ومعلوم أن واردات الولايات المتحدة النفطية زادت من ٣,٢ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٠ إلى ٦ ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ٨,٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩ . ولم تلبث بفعل سياسة الحفاظ على الطاقة أن انخفضت إلى ٤,٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٥ . ولكنها عادت إلى الارتفاع منذ انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦ لتبلغ ٦ ملايين برميل يومياً تعادل ٣٦ في المائة من الاستهلاك الإجمالي .

إن خبراء الطاقة يؤكدون ـــ كما ذكر دانييل بيرجين في دراسته عن أمن الطاقة في التسعينيات ـــ أن واردات الولايات المتحدة من النفط ستستمر في التزايد بسبب تنامي الطلب وانخفاض الإنتاج . ومن المتوقع إذا بقيت الأوضاع على ماهي عليه اليوم أن تشكل هذ الواردات خلال التسعينيات ٥٠ في المائة من إجمالي الاستهلاك وتتجه نحو ٦٠ في المائة .

لايخفي خبراء الطاقة الغربيون قلقهم بشأن مايسمونهُ أمن الطاقة . ويرى بعضهم أن هذا القلق يتزايد من جديد اليوم بسبب مؤشرات تنذر بضغوط جديدة أولها زيادة واردات الولايات المتحدة ، وثانيها تصاعد الطلب على النفط في الولايات المتحدة والعالم على حد سواء ، وثالثها أن استخدام الفحم والطاقة النووية كبديلين للنفط يبدو اليوم محبطاً للآمال بصورة متزايدة . ويحاول بعض آخر من الخبراء تخفيف وطأة هذا القلق فيتحدثون عن مؤشرات تسير في الاتجاه المعاكس أولها استقرار أسعار النفط بعد صعود وهبوط وثانيها أن إنتاج النفط وافر والأسواق يسودها الفائض وثالثها أن ثورة المعلومات تمكن من الاستجابة السريعة لأية أزمة أو صدمة تحدث في مجال النفط . وفي كل الأحوال هناك اتفاق على القلق من تزايد واردات النفط في الولايات المتحدة لأنه جزء هام من العجز التجارى مثّل ٢٧ في المائة من إجماله عام ١٩٨٧ ، ولأنه كما يقو بيرجين في دراسته « لن يقوض هامش الأمن فقط ، بل سيزعزع استقرار السوق أيضاً » . وقد أوضح شارل وليم ماينس رئيس تحرير مجلة « السياسة الخارجية » الأمريكية في دراسته « مواكبة التسعينيات » « أن فقد أمريكا للسيطرة على إمدادات الطاقة في العالم يبدو اليوم وكأنه أصبح أمراً دائماً . وإذا لم تتدبر الولايات المتحدة أمورها بحكمة فربما تعود منظمة الأوبك إلى فرض سيطرة كاملة على أسواق الطاقة في العالم » .

طبيعي أن ينظر خبراء الطاقة الغربيون وهم ينادون بتقليص الولايات المتحدة وارداتها النفطية إلى إمكانية زيادة إنتاج النفط فيها . وهم يلاحظون أن ارتفاع أسعار النفط حفز على زيادة الانتاج أوائل الثمانينيات فحدث اندفاع قوى لم يلبث أن توقف عام ١٩٨٦ حين انهارت الأسعار ، فانخفض إنتاج الولايات المتحدة منذ ذلك الحين بنحو ١٠ بالمائة أي مايبلغ مليون برميل يومياً . والتوقع العام كما يقول بيرجين هو أن هذا الإنتاج سيستمر في الانخفاض ، الأمر الذي سيجعل الزيادة

الإجمالية في إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك أشد بروزاً . وهناك قناعة بأن التفاوت الحالي بين حصة الإنتاج وحصة الاحتياطيات يشير إلى « احتمال العودة للاعتماد على الأوبك وعلى الشرق الأوسط » .

إن هذا « الشرق الأوسط » هو التسمية الغربية لمنطقتنا ولدائرتنا الحضارية العربية الإسلامية . وأول مايلاحظه خبراء الطاقة الغربيون هو أن نحو ٧٥ في بالمائة من إجمالي فائض الطاقة الإنتاجية موجود في بلادنا العربية الإسلامية ، وأن ٦٥ في المائة من هذا الإجمالي موجود في منطقة الخليج وحدها . وطبيعي أن يلتفت الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة أثناء النظر إلى تحقيق هدف أمن الطاقة بالنسبة لهم في التسعينيات إلى بلادنا ووطننا ومنطقتنا . وطبيعي أيضاً أن نلتفت نحن أثناء النظر إلى تحقيق هدف أمننا العربي وأمن دائرة الحضارة العربية الإسلامية في التسعينيات إليهم ، وأن نضع نصب أعيننا قيام علاقات بيننا وبينهم قائمة على الندية وتلبي مصالح مشتركة ، من موقع إدراكنا أننا في عالم مترابط لابد أن تقوم فيه علاقة سليمة بين مستهلكي النفط ومنتجيه .

الوقت مناسب إذن لفتح ملف هذه العلاقات ، ونحن على أبواب عقد التسعينيات ، والفرصة مواتية لاستخدام أوراقنا العربية ، بعد حصرها ودراسة كيفية توظيفها ، لإقناع الغرب بأننا في الوقت الذي نرغب فيه بقوة تلبية المصالح المشتركة بينه وبيننا وإقامة علاقات سليمة تحميها ، فإننا عازمون على حماية أمننا مثل عزمه على حماية أمن طاقته ، ومدركون بأن تلبية المصالح المشتركة لاتتم إلا بعد زوال الخطر الذي يتهدد أمننا والمتمثل بخاصة في عدوانية الاستعمار الصهيوني الاستيطاني التوسعي العنصري . وهذا يتطلب منه أن يعيد النظر في استراتيجيته تجاه منطقتنا ويكف عن اعتماد الكيان الصهيوني كقاعدة للضغط علينا والتحكم فينا لأن ذلك لن يقيم علاقات سليمة بل يؤدي إلى التوتر والتفجر .

دلائل كثيرة تدل على أن هناك في الولايات المتحدة من أهل الحل والعقد

من يرون ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقتنا بحيث تتحرك في وسائلها من اعتماد غطرسة القوة إلى اعتماد المصالح المشتركة المتبادلة . ويدرك هؤلاء أن « المهابة » المطلوبة في العلاقات الدولية لإقامة علاقات سليمة ليست تلك التي تقوم على الخوف وتفرض نفسها باستخدام القوة الغاشمة بل تلك التي تقوم على الاحترام . كما يدرك هؤلاء أيضاً أن المهابة الناجمة عن الخوف لاتدوم طويلاً لأن إرادة التحرر عند الشعوب لابد أن تقضي عليها . وقد استشهد شارل ماينس في دراسته مواكبة التسعينيات على هذه الحقيقة بانتفاضة شعب فلسطين العظيمة فقال : « وفي الشرق الأوسط كان الإسرائيليون قادرين حتى أمد قريب على السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بعدد محدود من الجنود ، ولم يعد ذلك ممكناً ، ويحاول الجيش الإسرائيلي الآن أن يفرض مهابته مجدداً أو على حد تعبير إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي أن « يعيد الخوف من الموت » إلى عقول الفلسطينيين باستخدام الأساليب الوحشية التي أثارت الرأي العام لا في العالم الخارجي وحده بل بين الإسرائيليين أنفسهم » .

إن الولايات المتحدة مواجهة في عقد التسعينيات بأربع مشاكل أساسية أولها أنه سيصبح للقضايا الاقتصادية الأولوية على القضايا السياسية في الدبلوماسية الأمريكية لأول مرة منذ عام ١٩٤٥ . وعليها بسبب القيود المتعلقة بالموارد أن تربط بين الاقتصاد والأمن بطريقة جديدة حيث لم تعد قادرة على توفير رؤوس الأموال وإتاحة فرصة إضافية للوصول إلى الأسواق . وواضح أن هذا المشكل يشير إلى إمكانية تنامي قدرتنا على التفاهم معها إذا نحن أحسنا توظيف أوراقنا . كما يشير إلى أن الشعور الأمريكي بعبء القاعدة الصهيونية الاقتصادي سيزداد .

لقد بات الحديث عن هذا العبء يتردد على ألسنة كثيرة في الولايات المتحدة من العاملين في مراكز البحث . واهتزت الأوساط الصهيونية الأمريكية حين أعلنه السناتور « دول » زعيم الجمهوريين في معرض حديثه عن تخفيض

المساعدات الأمريكية الخارجية ، حيث ذكر « إسرائيل » ومسّ « البقرة المقدسة » . ولم يتردد شارل ماينس في دراسته عن الحديث عن أن « الدراسات الداخلية التي قامت بها الحكومة الأمريكية بينت أنه يمكن خفض المعونة العسكرية لإسرائيل إلى أقل من مليار دولار دون المخاطرة بأن تفقد هامش تفوقها . كما ثبت أن برنامج المعونة الأمريكية لإسرائيل يمكن أن يدار بطريقة أكثر كفاءة .. » وأوضح ماينس صراحة « أن تطور النزاع العربي الإسرائيلي من العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي . فهذا النزاع الذي بدأ دولياً يتخذ الآن باطراد أبعاداً محلية ، وسوف تؤدي هذه العملية إلى تفاقم المنازعات المدنية داخل إسرائيل » . ثم تساءل هل ستكون الولايات المتحدة مستعدة لأن تمول جهود إسرائيل لفترة طويلة لإخضاع الأقلية الفلسطينية الكبيرة العدد التي تتشبث بحقوقها السياسية ؟ وأجاب : « لايبدو من المتوقع أن يستريح الأمريكيون لتأييد القمع المستمر لشعب آخر ».وقد حرصنا أن نورد هذا الحديث بنصه لنرى ماينم عنه،مع مخالفتنا لمصطلحاته الخاطئة التي تصور مقاومة شعب لمستعمر وكأنها منازعات مدينة؟.

لعل من أهم ماتحقق في أوساطنا العربية على صعيد موضوع الطاقة في العقدين الأخيرين هو تنامي الوعي العربي حوله . فنحن الآن أكثر وعياً بالعلاقة بين ثروتنا النفطية وتنمية دولنا العربية ، وبأن دور النفط ينبغي أن يظل مرتبطاً بحقائق اقتصادياته ، وباستراتيجية الغرب بشأن أمن الطاقة . ونحن أكثر وعياً بأن الغرب الذي يعتمد « استراتيجية الربط » بين السياسة والاقتصاد لايستطيع أن ينكر علينا اعتماد هذه الاستراتيجية وقد تحقق تنامي الوعي العربي هذا بفضل طلائع عربية نذرت نفسها للتخصص في هذا الموضوع ورادت جوانبه المختلفة . وهناك الآن في وطننا العربي عشرات الآلاف من الذين يعملون في مجال الطاقة . وثقتنا كبيرة في أن هؤلاء قادرون على الإسهام في حصر أوراقنا العربية واقتراح كيفية التوظيف العملي لها .

إن ماينطبق على موضوع النفط في نطاق الحديث عن إمكانياتنا العربية ينطبق على موضوعات أخرى . وعلينا أن نشتغل بها جميعاً ونصب أعيننا تحقيق هذا الهدف الحيوي العربي الذي يجب أن نحققه خلال عقد التسعينيات وهو الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية الى تغيير استراتيجيتها تجاه منطقتنا والتخلي عن فكرة اعتماد القاعدة الصهيونية للتحكم فينا ، والتعامل معنا في ندية على أساس احترام المصالح المشتركة المتبادلة . وإننا لقادرون في زمن الانتفاض على تحقيق أهدافنا بعون الله مستلهمين روح الانتفاضة .

سبر أغوار السياسة الإسرائيلية
في إغلاق المدارس والجامعات الفلسطينية

بينما تفتح المدارس والجامعات أبوابها في مختلف أنحاء عالمنا لتستقبل الطلاب في بداية النصف الثاني من العام الدراسي ٨٩ — ٩٠ تبقى المدارس والجامعات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مغلقة بأمر الحكومة الإسرائيلية .

إذا كان البعض قد ظن في بداية الانتفاضة أن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المدارس والجامعات الفلسطينية هو عمل يقع في دائرة رد الفعل ، فإنه بات جلياً اليوم والانتفاضة دخلت عامها الثالث أن هذا العمل يقع في دائرة سياسة إسرائيلية صهيونية عنصرية يجري تنفيذها عن « سابق إصرار وترصد » . ومطلوب منا كعرب أن نسبر أغوار هذه السياسة وندرك أهدافها كي نحسن مواجهتها .

ينتهي رجالنا الأكاديميون الفلسطينيون الذين يقودون « المقاومة » على الصعيد الأكاديمي بحكمة وشجاعة منقطعة النظير ، من شرحهم لهذه السياسة في ممارساتها اليومية على مدى عامين وشهرين إلى القول : « إنها سياسة حرمان الفلسطينيين من التعليم . وهي تنفيذ لرأي صهيوني غالب اليوم في أوساط التجمع الإسرائيلي يرى ضرورة الإجهاز على المؤسسات التعليمية بعامة والجامعات بخاصة في المجتمع المدني الفلسطيني بهدف تفكيكه وإخضاعه وتهجيره من وطنه

تدريجياً . وقد كان الرأي الصهيوني الغالب في منتصف السبعينيات أن الأولوية في السياسة الإسرائيلية تجاه شعب فلسطين العربي هي لشن الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها خارج الوطن المحتل ، وهذا مارجّح لدى الحكومة الإسرائيلية فكرة السماح بإنشاء جامعات فلسطينية في الضفة والقطاع يلتحق بها شباب الداخل فلا يخرجون للدراسة في الخارج ولا تستقطبهم من ثم منظمة التحرير الفلسطينية ، فيتم حرمانها ، حسب الظن الصهيوني ، من مدد كثير . ثم توجه الرأي الصهيوني الغالب بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ وإخراج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت إلى ضرب المجتمع المدني الفلسطيني داخل الوطن المحتل وباشرت الحكومة الإسرائيلية سياسة من وسائلها إغلاق الجامعات لفترات طويلة . ولم يلبث الرأي الصهيوني الغالب أن ركّز بعد قيام الانتفاضة . أنظاره على المدارس والجامعات وجعل همه الإجهاز عليها بعد أن أصبحت منائر تشع ومراكز المقاومة على المستوى الأكاديمي » .

كم هي رائعة صور هذه المقاومة في زمن الانتفاض ، ومنها التعليم الشعبي في المسجد والكنيسة ومقر النقابة والحفل والبيت ، وفي السجن أيضاً حين يلتقي الأستاذ المعتقل بطلاب معتقلين من جامعته أو جامعات أخرى وينتهي رجالنا الأكاديميون الفلسطينيون من عرض هذه الصور الرائعة التي ستخلد في التاريخ الإنساني إلى القول : « نحن مصممون على متابعة هذه المقاومة على المستوى الأكاديمي ضمن مقاومة شعبنا على المستويات المختلفة ، ولكن لابد أن يدرك أهلنا العرب والعالم أجمع حقيقة هدف هذه السياسة الإسرائيلية الصهيونية العنصرية أولاً ، ويتابعوا وسائل تنفيذها . وسنبقى نتطلع إلى أن يواجهوها معنا كي لا تبقى يد العدو مطلقة في تنفيذها بدون رادع منهم يردعه . ولا يضيرنا أن نصارح بأن هناك قلقاً متزايداً في أوساط شعبنا من حرمان أولادنا وفلذات أكبادنا من التعليم النظامي أسوة بغيرهم » .

نحن العرب مدعوون إذن لمواجهة السياسة الإسرائيلية الهادفة حرمان شعب

فلسطين من حقه في أن يعلم أبناءه والرامية إلى تفكيك المجتمع المدني الفلسطيني ، وعلينا أن نبلور أفكارنا بشأن كيفية هذه المواجهة ونحسم إرادتنا بالبدء فيها ونفعل . ومن بين الأفكار التي يقدمها رجالنا الأكاديميون الفلسطينيو ن :

أولاً — تنظيم حملة إعلامية في الدائرتين العربية والعالمية تشرح حقيقة هذه السياسة الإسرائيلية وأهدافها وعنصريتها . والقيام بتحركات دبلوماسية سياسية مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي والصين ودول العالم الثالث والمنظمات الدولية لمنع الصهاينة من المضي في تنفيذ هذه السياسة وإجبار سلطات الاحتلال على فتح المدارس والجامعات .

ثانياً — توفير المال اللازم لمؤسسات التعليم في الوطن المحتل من خلال إسهام عربي وإسهام دولي . ويمكن لدول المجموعة الأوروبية أن تولي هذه المؤسسات اهتمامها ضمن سياستها تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ثالثاً — إقامة اتصالات وثيقة بين مؤسسات التعليم في الوطن المحتل ونظيراتها في الدائرتين العربية والدولية لاستنفار تأييد واسع لها في مقاومتها للسياسة الإسرائيلية على المستوى الأكاديمي .

واضح أن هذه الأفكار وغيرها هي روافد من فكرة واحدة هي استنفار طاقاتنا جميعها لدعم الانتفاضة كي تنتصر وتحرر الأرض ، فبالتحرير وحده يتم القضاء على هذه السياسة الإسرائيلية الصهيونية العنصرية .

العرب وإيجاد حقائق على صعد خمسة

« التحرك السياسي لايستطيع أن يخترع حقائق غير موجودة . هو يستطيع فقط أن يوظف حقائق موجودة » . هذا قول مأثور في علم السياسة نستحضره ونحن نتأمل مقاربتنا العربية لموضوع التهجير الصهيوني لليهود السوفييت من أوطانهم إلى فلسطين العربية في قلب وطننا العربي .

لقد دار حديث غني في أوساط أمتنا العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي حول خطورة هذا الموضوع ، وبدأ تحرك سياسي عربي ينبه إلى خطورته في اتجاه الدول ذات العلاقة . وهذا أمر حسن إذا كان مجرد بداية لها ما بعدها ...

المطلوب الآن هو أن نركز جهودنا نحن العرب على إيجاد حقائق تواجه المخططات الصهيونية الهادفة إلى التوسع في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في وطننا العربي ، وتفشلها . فبالعمل على إيجاد هذه الحقائق يحدث الانتقال من البداية إلى ما بعدها . وبدونه تصبح هذه البداية نهاية ولا تتجاوز كونها صيحة رد فعل ما أسرع ما تلاشت ، يسجلها تاريخ الصراع العربي الصهيوني في خانة تضم صيحات سبقت لم يتبعها عمل يعتمد منطق الفعل لمواجهة حقائق أوجدها العدو كالصيحات عند تحويله مجرى الأردن أو غزوه جنوب لبنان أو ممارسته الإرهاب الرسمي ضد الانتفاضة أو قصفه لمواقع في بغداد وتونس .

ماهي الحقائق المطلوب إيجادها في موضوع التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم ؟ وعلى أية صعد نوجدها ؟

الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أن نستذكر حقيقة نسيها بعضنا أو تناساها ، وهي أن هذا الموضوع هو موضوع استعمار استيطاني على شاكلة الاستعمار الاستيطاني الأوروبي الذي مارسته الدول الاستعمارية الأوروبية منذ القرن السادس عشر الميلادي واستهدفت به أقطاراً في القارات الأخرى .

إن دراسة تاريخ نضال الشعوب ضد الاستعماز الاستيطاني الذي استهدف أوطانها توضح أن هناك خمسة عوامل تحكم وجود المستعمر المستوطن ومصيره في وطن الغير . وهذه العوامل هي مدى شعوره بالأمن في الأرض التي يحتلها ، ومدى انتعاشه اقتصادياً ، ومدى انسجامه اجتماعياً ، ومدى اقتناعه عقيدياً ، وأخيراً مدى قوة الصلة القائمة بينه وبين وطنه الأم الأصلي الذي ساقه إلى احتلال وطن الغير .

تؤكد هذه الدراسة أيضاً أن هذا المستعمر المستوطن الذي تم سوقه لابد أن يصبح عنصرياً فيطغي ، ثم لايلبث إذا افتقد الشعور بالأمن ، وعانى اقتصادياً من الضيق ، وأصبح البأس بينه وبين من حوله من المستعمرين المستوطنين شديدا اجتماعيا ، واهتز اقتناعه العقيدي ، وأصبح عبؤه ثقيلاً على وطنه الأصلي فضعفت صلته به ،... إذا حدث ذلك لايلبث هذا المستعمر المستوطن أن ينتهز أول فرصة ليفرّ بجلده وينجو بنفسه نازحاً عن وطن الغير .

المطلوب اليوم إذن هو أن نوجد نحن العرب حقائق على هذه الصعد الخمسة معتمدين منطق الفعل .

حالة تفكر في أصل القضية

أكتب هذا الحديث في غرة شهر رمضان المبارك من سنة ١٤١٠ هجرية ، وقد ختمت شهراً من الترحال ، ونذرت مع الصوم أن أصوم عن السفر أيضاً لبضعة أسابيع ، وتأملت في حصيلة ما تجمع لدي من خلال المشاركة في عشر مناسبات فكرية خلال هذا الشهر جرت فيها مناقشة أوضاعنا الراهنة على صعيد الصراع العربي الصهيوني .

إحدى الأفكار الرئيسية التي خرجت فيها من تأملي هي أن أمتنا تعيش هذه الأيام « حالة تفكر » ، وهي تعيد النظر في طريقة مقاربتها الصراع العربي الصهيوني ، وتوشك أن تصل إلى الاقتناع بضرورة سلوك طريقة أخرى . والحق أن أفكاراً كثيرة يجري طرحها في أوساط أمتنا حول هذا الصراع في هذه الأيام التي تقع في زمن الانتفاض وتشهد خطراً يهدد الأمة والوطن يتمثل في الموجة الجديدة من التهجير الصهيوني لليهود السوفييت من أوطانهم إلى فلسطين العربية .

واضح أن طرح هذه الأفكار وثيق الصلة باستشعار هذا الخطر . وقد تابعت الأحاديث عن هذا الخطر في أعقاب محاضرتي في معهد النفط العربي ببغداد ، ثم في المؤتمر العربي بتونس ، ثم في اجتماع الجمعية العمومية لحقوق الإنسان الذي تلاه ، ثم فى ندوة آفاق استمرارية التنمية فى التسعينيات التي

عقدتها إحدى منظمات الأمم المتحدة بالقاهرة ، ثم في اجتماع الصندوق القومي الفلسطيني ببغداد ، ثم في ورشة العمل التي عقدها منتدى الفكر العربي بعمان حول الموضوع ، فضلاً عن عدة لقاءات أضيق . ويبدو لي أن استشعار هذا الخطر الذي يهدد الأمة والوطن تجاوز دائرة الخاصة المعنيين بمتابعته بحكم مواقفهم إلى دائرة أوسع شملت بعض العامة . وقد استوقفني حرص عدد من أبناء شعبنا من غير المشتغلين بالأمور العامة على أن يتحدثوا عن هذا الخطر ويطرحون أفكاراً حول كيفية مواجهته في أحاديث مباشرة أو في رسائل يكتبونها . وتأملت فيما ورد في رسالة أخ عربي في التاسعة والعشرين من عمره يعمل محاسباً استهلها بقوله « منذ زمن وأنا أتابع مقالاتك وبعض كتبك الخاصة بالعلاقة بين العرب وإسرائيل . وزاد ذلك بعد قيام الانتفاضة وهجرة اليهود السوفييت . وهذه الأخيرة هي السبب الرئيسي في الكتابة إليك ، فأنا أرى أنها النهاية ، ويجب الاستعداد جيداً ، وعلى العرب أن يفعلوا شيئا قبل أن تأتي الساعة وعندها لاينفع !!!! وعمل هذا الشيء ليس مقتصراً على الحكومات فقط ، وإنما هو مسؤولية الشعوب بجميع مستوياتها . ومن خلال هذا المنطق وما يفرضه الدين والعروبة أطلب من سيادتكم مساعدتي في تمكيني من القيام بواجبي ... »

إن جميع هذه الأحاديث تشير إلى أن درجة استشعار الخطر الذي يهدد الأمة والوطن عالية . وكأن الموجة الجديدة من التهجير الصهيوني أثارت ذكريات موجات سابقة فحركت مكمن الوعي ، وفتحت العيون على ما يمكن أن يحدث من شر مستطير إذا لم تتم مواجهتها . والحق أن الذاكرة التاريخية للأمة تستدعي اليوم تاريخ الغزوة الصهيونية على مدى قرن بطوله فتجد موجة تهجير كبيرة كل عقدين من السنين ، وتلاحظ في كل موجة تواطؤ الصهيونية العنصرية والاستعمار الغربي في تدبيرها ، وتستحضر الكوارث التي حلتّ ببعض العرب بسببها . وإن لنا أن نشير هنا إلى موجة العقد الأول من القرن العشرين إبان الحكم العثماني لفلسطين وقد مهدت لتصريح بلفور والاستعمار البريطاني ، ثم إلى موجة العقد الثالث التي

تزامنت مع وصول النازية إلى السلطة في ألمانيا وقد وفرت كثافة سكانية للغزاة الصهاينة ، ثم إلى موجة العقد الخامس التي تلت إقامة الكيان الصهيوني وحملت معها يهوداً من الوطن العربي ، ثم إلى موجة العقد السابع في أعقاب حرب ١٩٦٧ وقبل حرب رمضان ١٩٧٣ التي استجابت للنداء الصهيوني بإقامة « إسرائيل الكبرى » . والحق أيضاً أن إحساس الأمة وشعورها وحدسها بفعل بروز هذا الخطر يجعلها تفتح العيون على ما يتضمنه من شر مستطير . وقد تحدث عن هذا الشر المستطير شيخ من شيوخنا وعلم من أعلامنا تجاوز الخامسة والثمانين فذكّر بأن التهجير الصهيوني يقترن دوماً باحتلال أراض عربية جديدة ، وشدّد على حقيقة أن العدو الإسرائيلي يجاهر بأنه يريد احتلال الضفة الشرقية لنهر الأردن ، وهو يخطط أيضاً لاحتلال منابع النفط وراء ذلك ، ونبّه إلى أن مراكز البحث الصهيونية في الكيان الصهيوني وخارجه ماضية في دراساتها عن مختلف جوانب الحياة في الجزيرة العربية بخاصة .

لقد أدت موجة التهجير الصهيوني الأخيرة هذه فضلاً عن دق ناقوس الخطر في الوطن العربي إلى عودة أبناء أمتنا إلى « أصل القضية » ، وإلى تنبيه العالم أجمع إلى ماهية الصراع العربي الصهيوني وأصوله وحقائقه ، فتهيأ مناخ مناسب لنا لطرح الأفكار الصحيحة التي يجب اعتمادها في شرح حقائق الصراع وإيجاد تسوية تحقيق السلام القائم على العدل . وأول هذه الأفكار هو أن الصهيونية هي حركة استعمار استيطاني غربية تستغل المشاعر الدينية اليهودية وتعمل على تهجير اليهود من أوطانهم لتحتل فلسطين وأراضي عربية أخرى وتغتصبها وتمضي في التوسع . وثاني هذه الأفكار أن هذه الصهيونية بتحركها بين اليهود في أوطانهم تثير قضية الولاء المزدوج لديهم فتهدد أوطانهم وتهددهم ، وتسبب تحريك مشاعر العداء لهم بما يعرف في الغرب بالعداء للسامية . وثالث هذه الأفكار أن الفرق واضح بين ما تقوم الصهيونية به من تهجير لليهود فيه نوع من القسر والإكراه وبين الهجرة الفردية التي تأتي ضمن حق المغادرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لأن التهجير بموجب

ميثاق الأمم المتحدة يقع ضمن الأفعال العدوانية التي تخل بالأمن . وهذا مادعا كل دول أوروبا الغربية التي طالما أثارت مع الاتحاد السوفيتي حق اليهودي السوفيتي في المغادرة إلى أن تغلق حدودها أمام التهجير الصهيوني الحادث لليهود السوفييت . ورابع هذه الأفكار أن قانون العودة الإسرائيلي الذي أصدرته الصهيونية بعد إقامة كيانها في فلسطين العربية وحثت بموجبه اليهود أينما كانوا على ان يتركوا أوطانهم وينضموا إلى التجمع الصهيوني في فلسطين تحت اسم « العودة » !! هو قانون عنصري عدواني يعتدي بخاصة على شعب فلسطين العربي الذي يتعرض للتسلط الصهيوني بداية ولتشريده وحرمانه من وطنه بعد ذلك . وهذه الأفكار الأربع تتعلق بالطرف الصهيوني من الصراع .

لعل أهم فكرة تتعلق بالطرف العربي من الصراع متصلة بأصل القضية ، وقد تهيأ مناخ مناسب لطرحها ، هي تأكيد حق العودة لكل فلسطيني . وهو حق كفلته المواثيق الدولية وقال به القرار الأممي رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ . وقد آن الأوان أن نطالب نحن العرب فرادى ومجتمعين مختلف الدول وبخاصة الغربية على أن تؤكد احترامها لهذا الحق ، ونبحث معها في سبل تمكين شعب فلسطين العربي من ممارسته . وأذكر أني اختبرت مدى الاستجابة لطرحه في عدة لقاءات زارني فيها دبلوماسيون غربيون مؤخراً فوجدت تفهما وتجاوباً ، وتأكد لي أن دعوتنا بريطانيا الوفاء بالتزاماتها تجاه العرب بشأن فلسطين أمر ملح اليوم وأن علينا أن ندعوها بخاصة إلى الحديث عن حق العودة لكل فلسطيني إلى وطنه وشرح مخاطر التهجير الصهوني من واقع ما توصلت إليه كدولة منتدبة ونهوضاً بمسؤوليتها الأخلاقية والمادية على السواء .

طبيعي وقد أصبح هذا الخطر ماثلاً أمامنا وحدث في أوساطنا استشعار له أن نشهد إعادة نظر في طريقة مقاربته تحدث بيننا نحن العرب ، وبخاصة في أوساط دائرة من المثقفين العرب الدارسين في الغرب والمشاركين في العمل العام . وأذكر أن واحداً منهم شرح ما يعتمل في نفسه أثناء لقاء علمي لمناقشة ما يجري فقال :

« لابد من الاعتراف بأن موجة التهجير الصهيوني الجديدة تدعونا إلى إعادة النظر في حساباتنا . لقد كنت من أولئك الذين وطنوا أنفسهم على أن « المسيرة السلمية » بدأت وأننا سنصل من خلالها إلى تسوية ، وبدأت أردد حديث « السلام » عن قناعة بإمكانية ركون الإسرائيليين إليه ، وإذا بهذا الإعصار يهب فيهزني في موقعي ويقتلعني منه وأصحو على حقيقة الخطر الماثل . ولم ألبث أن بدأت أحيط بأبعاده ، وقدهالني أن أسمع في ندوة علمية حضرتها في إحدي دول أوروبا الغربية حديثاً عن التخطيط لتشغيل اليهود السوفييت المهجرين إلى فلسطين في الدول العربية المنتجة للنفط باعتبارهم يضمون في أوساطهم « تقنين مهرة » ، وحديثاً عن دور أكبر « لإسرائيل » في المنطقة ، وهكذا عدت إلى « أصل القضية » فنحن أمام استعمار استيطاني غربي عنصري صهيوني ، لايفهم إلا اعتماد القوة الغاشمة ليبقى ويتوسع وعلينا أن نواجه هذه الحقيقة ونسلك طريقة أخرى في مقاربة الصراع العربي الصهيوني » .

لقد لفت نظري أن المناقشات الدائرة وسط « حالة التفكر » التي تعيشها أمتنا تولي عناية لطرح أفكار حول ما ينبغي عمله ، وهذه ظاهرة إيجابية . فهي بعد أن تتناول الأفكار النظرية التي يجب الانطلاق منها في مقاربة الصراع باعتبارها الأساس النظري ، تتناول الأفكار العملية التي تبحث في تحويل الفكر إلى فعل وتنظر في آلية التنفيذ . وهناك أمران تكاد المناقشات تجمع عليهما ، فيما يخص طريقة المقاربة .

الأمر الأول هو أن يعمل العرب مجتمعين فيصوغون استراتيجية واحدة تحكمهم يتحدد في إطارها دور لكل دولة عربية وتتكامل فيها هذه الأدوار وإن لم تتطابق.فتعامل أية دولة على انفراد مع الخطر الماثل يحمل في طياته شراًمستطيراً يلحق بها ، لأن مواجهة الخطر تقتضي إمكانات كبيرة . ويعمل العرب مجتمعين أيضاً على حصر ما لديهم من أوراق ووضع الخطط العملية لاستخدامها عند التعامل مع العدو أو مع الأطراف الأخرى فيما يحقق المصالح العربية .

الأمر الآخر هو أن يواجه العرب حقيقة الدور الأميركي في تنظيم هذه الغزوة الصهيونية الراهنة ودعمها ، وبخاصة دور المنظمات الصهيونية الأميركية ، وأن يبحثوا من ثم على الصعيدين الرسمي العربي والشعبي العربي في كيفية الوصول بالولايات المتحدة الأميركية إلى تغيير استراتيجيتها في المنطقة ، والكف عن سياسة اعتماد « الجيتو الصهيوني المهيمن » للتحكم في وطننا العربي . ولقد جاء قرار مجلس الشيوخ الأميركي بشأن القدس ليذكر بهذه الحقيقة وبالمدى الذي يذهب إليه مركز القوة الصهيوني في استخدام نفوذه في « تل الكابيتول » متحدياً الرئاسة الأميركية غير آبه بالمساس بها موظفاً آلية تحكم المؤسسة الحاكمة الأميركية . ويقيناً فإن لدينا أوراقاً كثيرة نستطيع حين نستخدمها مجتمعين أن نجعل وزننا في حسابات الولايات المتحدة أثقل فلا تجد بداً من أن تحسب حسابنا وتعيد النظر في سياساتها .

قراءة في بيان عربي أهلي

هو « بيان » يتضمن رؤية تُبين وتُوضح وتُجْلي. وهو « عربي » لأن رؤيته عربية تضع نصب عينها الدائرة العربية بمجموعها وتنطلق من الانتماء إليها ككل. وهو « أهلي » غير رسمي يعبّر عن مشاعر الأهل وأفكارهم بلغة مباشرة لا تحدها قيود اللغة الرسمية.

صدر هذا البيان العربي الأهلي عن المؤتمر القومي العربي الأول الذي انعقد بتونس العاصمة بين الثالث والخامس من شهر آذار مارس عام ١٩٩٠. وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر « جامعاً شمل عددٍ من المثقفين وأهل التجربة العرب » الذين يجمع بينهم « إيمانهم بأمتهم، وشعورهم بالمسؤولية تجاه وطنهم »، بمناسبة « بدء عقد التسعينيات وسط تحولات مهمة في النظام الدولي من المتوقع أن تكون لها تأثيرات على الوطن العربي ». « ومن المنطقي أن يشارك المفكرون العرب في تحليل هذه المتغيرات العالمية وفي استشراف حدود تأثيراتها على القضايا العربية وفي مقدمتها الأمن العربي »، حسبما قالت اللجنة التحضيرية في رسالة الدعوة موضحة بعد الزمان. وحددت هذه اللجنة التحضيرية ثلاثة أهداف مترابطة يستهدفها المؤتمر الذي ينعقد مرة كل سنة أولها: « جمع نخبة متجددة من المفكرين والممارسين العرب مرة كل عام لمناقشة المتغيرات القومية والدولية ». وثانيا: « طرح حلول وتوصيات عملية على الرأي العام العربي ». وثالثها:

« النظر في إمكانية مساهمة النخبة في مساعي تهدئة الخلافات العربية » . كما أثبتت اللجنة التحضيرية أربعة موضوعات للمناقشة على جدول أعمال المؤتمر هي : « العرب والمتغيرات الدولية » و « العلاقات العربية العربية » و « الصراع العربي الإسرائيلي » و « الديموقراطية وحقوق الإنسان » . وواضح أن انعقاد هذا المؤتمر يأتي ضمن الظاهرة الإيجابية التي سبق أن تحدثنا عنها ، وهي ظاهرة تنامي « العمل العربي الأهلي الطوعي » في وطننا الكبير .

جاء هذا البيان العربي الأهلي موجهاً إلى الأمة في ختام أعمال المؤتمر ، بناء على اقتراح تقدم به منسق اللجنة التحضيرية باسمها في كلمة الافتتاح التي أوضح فيها « أن واجب المفكرين هو عقد مثل هذه الاجتماعات لمحاولة الاقتراب من جوهر المشكلات والمتغيرات والخروج بتصورات وتوصيات عملية والتوجه بها إلى الرأي العام العربي لتضيء له شمعة ولتعيد الحيوية إلى جماهير الأمة » . وقد أكدت كلمة الافتتاح على « ديموقراطية المؤتمر » وعلى أنه « لايهدف إلى تكوين تجمع أو تنظيم سياسي » . كما أوضحت أن تمويله ذاتي أهلي فقد « حرصت اللجنة على عدم الطلب أو قبول أي تبرع من أية جهة أو منظمة رسمية أو حكومية » . وبيّنت أن أوراق العمل المقدمة هي لفتح النقاش ليس إلا ، وأن نجاح المؤتمر سيعتمد على ما يطرح فيه من حلول وتوصيات عملية يبلورها المثقفون العرب المشاركون فيه . وانتهت كلمة الافتتاح هذه التي ألقاها الأستاذ أديب الجادر بالقول : « إن مهمة المثقفين العرب هي المساعدة في الانتقال السلمي في بداية التسعينيات إلى وطن عربي تسوده الديموقراطية وتتعزز فيه حقوق الإنسان وتتحقق فيه التنمية المستقلة والأمن القومي . وطن يساهم فيه كل مواطن في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده . وطن يحق فيه لكل مواطن المشاركة في تقلد الوظائف العامة دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي . وطن يستمد الحكم فيه شرعيته من إرادة الشعب من خلال انتخابات دورية عامة . وطن يتحرر فيه كل إنسان من الفاقة والخوف والعرب قالوا

قديماً وطني من يحفظ خبزي وكرامتي » . وهذا الوطن سيكون قادراً على تحرير قلبه المغتصب .

اكتملت صياغة هذا البيان العربي الأهلي بعد ثلاثة أيام من الحوار المتصل بالغ الصراحة ، انتهت بتقديم مشروع أولي له ، رأى المؤتمرون أنه بحاجة إلى إعادة صياغة بعد أن ناقشوه ملياً ، فكان أن تمت إعادة الصياغة متضمنة جل الملاحظات والتعليقات التي جرى طرحها على المشروع الأولي .

أقف في قراءتي لهذا البيان أمام رؤيته للمرحلة الراهنة ، وأهم ماتضمنه، والمصطلحات التي استخدمها ، مستحضراً في ذاكرتي الكتابات التي صدرت في وطننا العربي خلال العقود الأربعة الماضية متناولة الموضوع نفسه .

لقد بدأ البيان بطرح رؤية المؤتمرين للمرحلة الراهنة . فنحن في « حقبة تاريخية استثنائية يشهد فيها العالم عملية تحول حضاري كبرى » . ونواجه فيها كعرب تحديات متزايدة الخطورة « تمس قيم الأمة العربية ومقدساتها وكرامة إنسانها ومصالحها » . ونحن أيضاً في « عصر الانتفاضة وإرهاصات الحرية والديموقراطية » في وطن مهدد في وجوده ومصيره بسبب عجز رسمي عن مواجهة المخاطر والتحديات ينقلب إلى صور من الطغيان والقهر والإفقار للمواطن والهدر لإمكانات الأمة » .

الصورة العربية إذن تجمع بين إيجابيات وسلبيات ، وقد حرص البيان على التنويه بالإيجابيات بداية ، بعد حوار احتدم في المؤتمر حول ضرورة ذلك إنصافاً للجهود العربية التي تم بذلها . وهكذا عبّر المؤتمرون بعد أن تدارسوا أحوال أمتهم « عن اعتزازهم بانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وصمودها في وجه محاولات إخمادها ، وبسالة الشعب العراقي في حماية الحدود الشرقية للأمة العربية . ولاحظوا تنامي الوعي السياسي العربي الذي كان من نتائجه أن أصبحت الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان مطلباً شعبياً واسعاً ، والانتقال نحو التعددية

السياسية » .. والتحرك الشعبي طلباً لها . كما نظر المؤتمرون بروح التفاعل إلى تزايد التقارب العربي وبشائر استعادة اليمن وحدته »

صارح البيان بعد ذلك بالسلبيات التي تكون بمجموعها أزمة يعيشها الوطن ، ومنها استمرار احتلال الأرض العربية وتفاقم سياسة القوة الإسرائيلية ، وتكديس البعض السلاح باهظ التكاليف دون توجيهه نحو الهدف الأساسي ، وعدم توظيف الإمكانات العربية في النضال ، واستمرار خلافات عربية تفت في عضد الأمة ، ووجود بؤر توتر حرجة على حدود الوطن تتفجر أزمات حول مصادر المياه مع دول الجوار ، ومعاناة المواطن على الصعيد الإنساني من قهر اجتماعي وسياسي ، واستشراء الفساد والإفساد وتخطيهما العمل السياسي ليمتدا إلى مكونات الوجدان العربي أي الثقافة عموماً فبعض أجهزة الإعلام تحارب ماهو أصيل لحساب ماهو هجين أو تافه .

لقد أرجع المؤتمرون هذا التردي « إلى عدم قدرة الدولة القطرية على خلق مشروع للنهضة القومية ، واختزال القرار في إرادات فردية غير قادرة على تحقيق غايات الأمة » ، وإلى إجراءات تحكمها النظرة الضيقة تمثل بمجموعها عقبة في طريق التواصل بين المواطنين العرب فهي « تقيم الحدود لمنع عبور الأفكار والأشخاص ورؤوس الأموال وتعطل التنسيق والتكامل ، فإذا سلمت بقدر منه لأغراض تكتيكية عطلت قيام مؤسساته أو شلت فاعليتها » .

هكذا عرض هذا البيان العربي الأهلي رؤيته للمرحلة الراهنة وواقعنا العربي فيها بإيجابياته وسلبياته . وكان عرض السلبيات صريحاً يورث مرارة تحفز على مواجهة التحديات ودفع الأخطار .

انتقل البيان بعد أن شخّص الواقع إلى استحضار غايات الأمة وهي « التحرير وتقرير المصير ، والوحدة ، والتنمية المستقلة ، وصيانة الأمن القومي » ، والتذكير بأن بلوغ هذه الغايات « يتطلب » رؤية تاريخية تحمل

مشروعاً للنهضة في الوطن ، وتوضيح أن « مناط الأمل في صنع مشروع النهضة هذا هو الشعب العربي ، بشرط تحرير طاقاته الخلاقة ، وبناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تضمن تعبئة هذه الطاقات لتحقيق غايات الأمة » .

انطلق البيان من ذلك كله إلى طرح الأفكار التي بلورها المؤتمرون حول ما ينبغي عمله وأولوياته وبدأ بالتذكير بموقع وطننا العربي الفريد في الكيان الدولي المعاصر ، ليعلن موقفه من التغيرات الجارية في عالمنا فهي « تحمل فرصاً يتعين على العرب انتهازها ، ومخاطر يجب عليهم أن يعملوا لتفاديها » . والعبرة بمنطق الفعل لأن « استثمار هذه التغيرات في تحقيق غايات الأمة يتطلب وطناً حركياً قادراً . وعليه فإن بناء القدرة الذاتية والتفاعل الإيجابي مع المعطيات الدولية هو أهم محددات الاستفادة من التطورات العالمية » .

لقد أوضح البيان رؤية المؤتمرين « أن المخطط الصهيوني هو التهديد الأكبر للوطن ومصيره ، مما يجعل من الصراع العربي الصهيوني قضية العرب المركزية » . وأكد أن المفتاح الرئيسي لحسم هذا الصراع لمصلحة العرب تمثل في بلورة إرادة قومية فاعلة من ناحية ، وبناء قوة ذاتية عربية من ناحية أخرى » . وهذا ما دعا المؤتمر إلى « تحية انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين » ، بما تمثله من إرادة وقوة ذاتية ، وإلى « دعوة الحكومات العربية والمنظمات الشعبية كافة إلى تقديم أقصى الدعم لضمان صمود الانتفاضة ضد أعتى صنوف العنصرية والعدوانية المدججة بالسلاح . كما يدعو إلى دعم المقاومة اللبنانية الرائعة ضد نفس العدو » . وقد بيّن المؤتمر خطورة التهجير الصهيوني لليهود السوفييت من أوطانهم إلى إسرائيل وتوطينهم بالأرض العربي المحتلة وأدان المخطط الأميركي هذا التهجير إلى الأرض العربية والاستجابة السوفيتية له . ودعا « كل القوى الرسمية والشعبية العربية إلى العمل على وقف التهجير في أسرع وقت وبشتى الوسائل ، ودعم صمود شعبنا في الأرض المحتلة في وجه محاولات الاقتلاع ، والتمسك بحق العودة ، في إطار استراتيجية عربية فاعلة » .

اعتبر هذا البيان العربي الأهلي « أن العنصر الحاسم في تشكيل المستقبل العربي هو إقامة بنية المجتمع على مؤسسات سياسية واجتماعية تكفل تعبئة طاقات الشعب لتحقيق غايات الأمة في إطار سيادة القانون ، بما يشمل قيام تعددية سياسية حرة ، وضمان تداول السلطة ، والتمثيل النيابي السليم عن طريق انتخابات نزيهة ، وإنشاء مؤسسات جماهيرية حقة للمجتمع المدني ودعمها ، واحترام حقوق الإنسان الأساسية دون تمييز يقوم على العرق أو اللغة أو الدين ، واحترام تنوع الأقوام في الوطن العربي والاعتناء بثقافاتهم » . وطالب المؤتمر على وجه الخصوص بإطلاق سراح سجناء الرأي كافة في الأقطار العربية أو تقديمهم لمحاكمات عادلة وبالاحترام الصارم لحق اللجوء السياسي والسماح بحرية العمل لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها » . والحق أننا نقف هنا أمام المصطلحات المستخدمة ومن بينها مصطلح « المجتمع المدني » . ومصطلح « الأقوام » وثقافاتهم ومصطلح « سجناء الرأي إلى جانب مصطلحات سيادة القانون والتعددية وتداول السلطة ، فنجد أن الخطاب العربي قد تطور وهو يشهد مصطلحات جديدة ودخلت فيه ، وأن هناك حاجة لشرح بعض هذه المصطلحات وتوضيح دلالاتها . وهو مايستحق تخصيص حديث آخر .

ركز البيان على العمل التكاملي العربي ، فدعا إلى تعظيم مساحته وصولاً إلى بناء دولة الوحدة . وأولى الثقافة العربية عناية خاصة مطالباً « بدعمها ومقاومة الغزو الثقافي واللغوي في عموم الوطن ، ودعم جميع أشكال العمل العربي الوحدوي ، ومقاومة أية توجهات انعزالية ، وإقرار حقوق المواطنة العربية لكل العرب في أي قطر عربي ، وحماية حقوق العرب المقيمين خارج الوطن العربي ، وخاصة في مواجهة التمييز العنصري » . كما عالج البيان « الوضع التنموي العربي » المتردي فأكد على « بذل الجهد لبناء القدرة الإنتاجية العربية في إطار تكاملي متنام ، وركز على أهمية الاستثمار في البشر وخاصة نشر التعليم وترقيته عموماً بما يمكن من بناء قدرة تقنية ذاتية ، على أن يتم ذلك كله في إطار دعم

الهوية الحضارية العربية الإسلامية مع التفاعل الإيجابي مع ينابيع الحضارة الإنسانية » .

وقف البيان وهو يعالج العلاقات العربية أمام الخلاف السوري العراقي بخاصة ، والأزمة اللبنانية وخصص لهما فقرتين وافيتين حدد فيهما الهدف العربي في الأمرين ودعا إلى العمل لبلوغه .

لعل من أهم ما تضمنه هذا البيان الفقرة الثالثة عشرة منه التي عالجت موضوع العقيدة في العمل العربي وقررت « أن الدين عموماً ، من الإسلام خاصة ، هو أهم مكونات الوجدان العربي » . وقد رأى المؤتمر « أن الدين كان دافعا للوحدة والتقدم وداعياً إلى السماحة ، ويمكن أن يكون اليوم كذلك. وأن العروبة ليست انفصالاً عن الإسلام ولكنها الصيغة السياسية المعاصرة لرسالته الحضارية في المجتمع العربي » . ومكمن الأهمية في هذا الحديث الالتفات إلى دور العقيدة في تحقيق أي مشروع نهضة ، وإنهاء التناقض المصطنع بين العروبة وعقائد الأمة بما يؤكد أن الدين بعامة والإسلام بخاصة هو أهم مكونات الوجدان العربي .

لقد أولى البيان في جزئه الأخير عناية خاصة للأمن العربي مؤكداً أنه لامجال لقيام أمن قطري وأن الأمن العربي يتعزز بحسن العلاقات مع دول الجوار على أساس الأمن المتبادل وحماية مصالح الطرفين . ومعلوم أن شعوب دول الجوار هذه تنتمي مع شعبنا العربي إلى الحضارة العربية الإسلامية التي شارك الجميع في بنائها .

« إن الغد يصنعه أهله » وانطلاقاً من الإيمان بالمقدسات والقيم والتمسك بالأرض والوعي بالتاريخ والحقوق نغذّ السير في «طريقنا إلى غدنا الأفضل، إلى وطن عربي يحمي كرامة إنسانه وحرية أرضه ،ويساهم بجدارة في مسيرة الحضارة الإنسانية هكذا ختم هذا البيان العربي الأهلي حديثه إلى الأمة .

قضية المصطلحات مرة أخرى ومصطلح التحرير

أسعدني في عدد من اللقاءات العربية الفكرية التي شاركت فيها مؤخراً أن تنال « قضية المصطلحات » التي نستخدمها عناية ، وأن يتم التوصل بين الملتقين إلى الاتفاق على المصطلحات التي يستخدمونها في موضوعات فكرية وسياسية حيوية . وقد تجلى هذا الأمر بخاصة في المؤتمر العربي الذي انعقد بتونس بين ٣ و٥ آذار مارس ١٩٩٠ ، وفي البيان الصادر عنه . وهذا يعني أن الجهود التي بذلت في إثارة هذه القضية والتنبيه إلى خطورتها قد أثمرت . ويبقى أن تستمر هذه الجهود وتعزز بجهود لمعالجة القضية لأنها قضية مستمرة .

لقد وقف المشاركون في هذه اللقاءات أمام عدد من المصطلحات ، ودار حوار بينهم حولها في معرض حوارهم حول القضايا التي تستخدم فيها هذه المصطلحات . فهل نقول « هجرة » اليهود إلى إسرائيل أم نقول « التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين العربية » ؟ هل نكتفي بالحديث عن ضرورة تحقيق « الأمن العربي » كواحد من أهدافنا العربية أم لابد من الحديث أيضاً عن « هدف تحرير الأرض العربية » ؟؟ وهذان مثلان متصلان بالصراع العربي الصهيوني من بين أمثلة كثيرة . وحين يجري الحديث عن حضارتنا أنقول « الحضارة العربية » أم « الحضارة الإسلامية » أم « الحضارة العربية

الإسلامية » ؟ ثم حين يتطرق الحديث إلى أبناء وطننا العربي الكبير في أصولهم وأديانهم ومذاهبهم أنقول « أقليات دينية وعرقية « وإثنية » وتعبير إثنية هو تعريب لفظ إنجليزي ، أم نقول « أقواماً ومللاً » . وحين يجري الحديث عن أبناء الوطن العربي الذين يقيمون في أقطار عربية غير أقطارهم أنقول « أجانب يحملون مواطنة أجنبية » أم نقول « عرباً يتمتعون بالمواطنة العربية » وكيف يكون حديثنا عن عمق الوطن العربي والدول المجاورة الواقعة على تخومه ، هل نشير إلى ما يفرق أم إلى مايجمع ،أو إلى مايثير الشك أم مايبني الثقة ؟ وهل يجوز أن تجوز علينا محاولة وضع الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الذي هو غرس خبيث في قلب أرض عربية باركها الله ، في خانة دول الجوار فيتحدث عنه بعضنا على أنه من الجيران ويصنفه مع تركيا وإيران وأثيوبيا ونيجيريا وتشاد والسنغال ؟ وقد اهتزت أركان ندوة شاركت فيها مؤخراً حين وقع مسؤول عربي في هذا الخطأ وتحدث عن علاقات حسن الجوار مع هذا الكيان من أجل تنمية أقطارنا !! وكان أن سمع ماتناساه من حقائق عدوانية الصهيونية وتربصها بنا ، وحقيقة الاستعمار الاستيطاني ، والعلاقة الوثيقة بين هدف « التحرير » وهدف « التنمية » .

هذه بعض أمثلة تعطي فكرة عن مدى أهمية قضية المصطلحات . وتتداعى إلى الخاطر أمثلة أخرى ، سبق لي أن ذكرتها وأنا أتابع هذه القضية في كتاباتي عاماً بعد عام . وهذه المتابعة متصلة بحقيقة أن قضية المصطلحات تبرز كما قلت في كتابي بداية الصحوة ــ « في كل صراع ، وتحتل أهمية خاصة في الإعلام المتصل به .. وأي خطأ في التعامل معها تكون له نتائج وخيمة » . والصراع هنا قد يكون حضارياً على المستوى الحضاري عند الاحتكاك بين حضارتين ، وقد يكون سياسياً . وواضح أن الطرف الآخر في كل من هذه الصراعات يحاول أن يفرض مصطلحاته ليلوّن الحقائق على طريقته . ومن هنا فنحن مدعوون كما تحدثت في كتابي « فكر وفعل » إلى الوقوف بداية أمام مصطلحاته تمحيصها قبل الانجرار إلى فخ استخدامها لنصل إلى رفضها ونبذها ، ومن ثم إلى تحديد مصطلحاتنا

نحن ، ثم طرحها وتعميمها بعد صياغتها والاتفاق عليها .

نتأمل في بعض المصطلحات التي يطرحها فكرنا العربي وهو يعالج قضايانا . ونسعد حين نجد مثلاً حرصاً على استخدام مصطلح « التحرير » للدلالة على هدف الأمة بشأن أراضينا العربية المحتلة في الصراع العربي الصهيوني . ذلك أن عدونا مستمر في بذل قصارى جهده لمحو هذا المصطلح منذ عام ١٩٦٧ معتمداً مختلف الأساليب . ولو تأملنا أساليبه لرأينا تماسك حلقاتها في سلسلة المصطلحات التي يستخدمها . فقد عمد حين احتل الأراضي العربية إلى تسمية الضفة الغربية « يهودا والسامرة » مستخدماً الاسم التوراتي ، وحرص في المحافل الدولية التي ترفض هذه التسمية على أن يتحدث عن « المناطق » أو « الأراضي » دون تحديدها « بالمحتلة » ليؤكد موقفه بأنه يعتبرها حقاً له . ثم ملأ الإعلام الخارجي بالحديث عن « التسوية » و « الحل الوسط » ليقفز فوق الحديث عن « الانسحاب » ، ووظف نفوذه الإعلامي للتعتيم على مصطلح التحرير . ولابد لنا أن نصارح أنفسنا بأن بعضنا تأثر بذلك كله ، لاشعورياً أو شعورياً وتجلى تأثره في هجرانه لمصطلح « التحرير » . وهكذا وجد المفكرون العرب ضرورة التأكيد على هذا المصطلح وإشاعة استخدامه مرة أخرى ، ودعوا إلى ذكره عند الحديث عن مصطلح « الأمن العربي » الذي يرسم دائرة أوسع تحتل دائرة التحرير موقع المركز منها . كما أننا نسعد حين نجد حرصاً على استخدام مصطلح « التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم ...» بدلاً من مصطلح « الهجرة » وقد سبق أن تحدثنا عن الفرق بين المصطلحين .

لقد بدأ يشيع استخدام مصطلح « الحضارة العربية الإسلامية » عند الحديث في قضايانا الحضارية ، وهذا أمر يسعد . ويلفت النظر أن بعض مفكرينا العرب يحرصون حين يستخدمونه على ذكر أن جميع أبناء أمتنا ساهموا في بنائها على اختلاف مللهم وأقوامهم مع أبناء أمم أخرى . ويتميز هذا المصطلح بأنه يبرز ركنين أساسيين تقوم عليهما الحضارة ركن العقيدة وركن اللغة التي يجري التعبير

بها . وهذا ما يجعل المصطلح متصفاً بالشمول ومحققاً من ثم هدف اللقاء بين الناس وصولاً إلى « وحدة التنوع » . وأذكر أنني استخدمت المصطلح في لقاء إسلامي مسيحي عقد في استانبول فجاءني أستاذ تركي مسلم وسألني لماذا قلت الحضارة العربية الإسلامية ولم أقل الإسلامية فقط ، وقد تفهم وجهة نظري حين شرحتها له . والأمر نفسه حدث حين سألني زميل في لقاء عربي لماذا لانقول الحضارة العربية ونقف . وفي المناسبتين كلتيهما كان إخوة لنا من العرب النصارى يعتزون بانتمائهم للحضارة العربية الإسلامية ويتحدثون عن الإسهام العربي النصراني فيها . وما أكثر المناسبات التي عبر فيها إخوة لنا من أمم أخرى عن اعتزازهم بالانتماء للحضارة العربية الإسلامية متحدثين بلسان البيروني وهو يفخر بأنه يكتب بالعربية وبلسان إقبال وهو يغني للقدس في شعره الموحي . وقد أسعدني أن يجري الحديث في عدة لقاءات فكرية عربية جرت مؤخراً عن « دعم الهوية الحضارية العربية الإسلامية » في معرض معالجة قضية الاحتكاك بين الحضارات والتفاعل الحضاري ومواجهة محاولات « الآخر » « فرض » حضارته عن طريق الغزو » ، مع التأكيد على « التفاعل الإيجابي مع ينابيع الحضارة الإنسانية »

لعل من أكثر المصطلحات إثارة للجدل في أوساطنا الفكرية مصطلح « الأقليات » الذي يجري استخدامه كثيراً عند الحديث عن أوضاعنا في وطننا العربي الكبير وفي أقطاره . وهذا المصطلح غربي النشأة وقد نقله أبناؤنا الذين درسوا في الغرب . وهو يستخدم مقروناً بالدين والعرق « والاثنية » أي « الجنس » . ويثير هذا المصطلح عند البعض « حساسية » حين توصف به جماعتهم سواء كان هذا الوصف على أساس لغوي أو مللي ديني مذهبي ، لما يتضمنه من معنى « القلة » في مواجهة الكثرة وما يشيعه من جو مليء بالتحسب من هيمنة « الأغلبية » . ويلاحظ عدد من مفكرينا العرب أن لهذه الحساسية مايبررها ، وأنه حدث توسع في استخدام المصطلح وخلط أيضاً أوصل إلى أن تشمل هذه الحساسية قطاعات واسعة من أبناء وطننا العربي لم ينجوا من

رذاذ استخدامه . فإذا نظرنا إلى الأمر على أساس لغوي فأي دائرة جغرافية نعتمد ؟ دائرة المنطقة أم دائرة القطر بحدوده السياسية أم دائرة الوطن الكبير أم الدائرة الحضارية ؟ فإخوتنا في جنوب السودان لهم لغتهم إلى جانب معرفتهم بالعربية ، فهل هم أقلية في منطقتهم ؟ والأمر نفسه يصدق على إخوتنا الأكراد . وإذا نظرنا إلى الأمر على أساس مللي نجد أن إخوتنا النصارى الموارنة . في منطقة كسروان بلبنان أغلبية ، ولكنهم في قطر لبنان ككل إذا اعتمد أساس المواطنة القطرية يصبحون أقلية . ثم إذا نظرنا إلى الأمر على أساس لغوي ديني نجد أن إخوتنا الامازيغ العرب لهم لغتهم التي يعتزون بها اعتزازهم بالعربية لغة قرآنهم ، ولهم منطقتهم التي ينتمون إليها ضمن وطنهم القطري ووطنهم القومي . فيكف نصف هؤلاء جميعاً بالأقليات ؟ وهل نصف أيضاً المالكي في قطر أكثره أحناف بأنه أقليه وكذلك الكاثوليكي بين إخوانه الأرثوذكس ، وقس على ذلك . وحين نرجع إلى معجم المصطلحات الاجتماعية نجد أن مصطلح « الأقلية » نشأ في الغرب حين اعتمدت الانتخابات في أعمال الهيئات من المجالس واللجان ، ونجد حواراً دار حول مشاركة الأقلية وكيفية هذه المشاركة . كما نجد أن علم الأجناس « الأثنولوجي » ازدهر في الولايات المتحدة بحكم تكوين المجتمع الأمريكي . ولكننا حين نرجع إلى تراثنا الحضاري فإننا لانجد مثل هذا المصطلح ، ونجد معالجة لتنوع الناس مختلفة جسدت معنى « وحدة التنوع » . وقد أسعدني أن يجري الحديث في عدة لقاءات عربية عن « تنوع الأقوام في الوطن العربي والاعتناء بثقافتهم الخاصة ضمن هويتهم الحضارية العربية الإسلامية » . وأسعدني أن يجري الحديث عن « مسألة الأقليات » مقترناً بتوفير العلاج الصحي لها « في إطار المواطنة والمساواة والوحدة الحضارية »

إن لنا أن نتابع حديث المصطلحات المتعلقة بالمواطنة العربية كي لايعتبر العربي أجنبياً في وطنه الكبير ، وحديث المصطلحات المتعلقة بدول الجوار والأمم التي نلتقي معها في الانتماء للحضارة العربية الإسلامية كي لايصبح بأسنا بيننا

شديداً ويتغلب منطق الصراع على منطق التعاون . وواضح من الأمثلة التي سقناها في قضية المصطلحات أن علينا عند تحديد المصطلح أن نأخذ في الاعتبار أن يكون مصوراً للواقع وفي الوقت نفسه متضمناً المصلحة العامة ومعبراً عن أهداف الأمة وأن يواجه مصطلح العدو .

مطلوب إذن متابعة الجهد في قضية المصطلحات ، لأن معالجتنا لهذه القضية ضرورة لدعم نضالنا والانتصار على عدونا .

العامل الروحي وعيد الفصح في زمن الانتفاض

في مواجهتنا للموجة الجديدة من الغزوة الصهيونية الاستعمارية وللمواقف الأميركية المعادية لحقوقنا والداعمة للبغي ، وفي تعاملنا مع الاتحاد السوفيتي ومختلف الأطراف التي تتواطأ لتمكين هذه الموجة من اغتصاب أراضينا العربية ، نحن مدعوون إلى إن نعنى بالعامل الروحي لبناء قوتنا الذاتية واستنفار جهود المؤمنين من مسيحيين ومسلمين للوقوف صفاً والقيام بأدوارهم المتكاملة . ويأتي التوافق بين أيام رمضان وعيد الفطر وأيام عيد الفصح في زمن الانتفاض رمزاً على ما جسدته الانتفاضة من وقوف أبناء شعبنا العربي الفلسطيني صفاً واحداً مسلمين ومسيحيين كأنهم بنيان مرصوص وتأييد أبناء أمتنا مسيحيين ومسلمين لهم في تلاحمهم وتكاملهم .

إن لنا بمناسبة عيد الفصح المجيد أن نركز أنظارنا على العامل الروحي في أوساط أبناء شعبنا النصارى ضمن استحضارنا للصورة الكلية لانتفاضة شعبنا . وقد لفت انتباهي بروز هذا الموضوع في عدة لقاءات فكرية عربية وانشغال عدونا الصهيوني بمتابعته . وأذكر أن ورشة عمل ضمت مختصين عرباً ناقشوا المتغيرات في أوروبا الشرقية تصورت دوراً خاصاً للكنيسة الأرثوذكسية تقوم به ضمن تحركنا العربي : كما أذكر أنني وقفت طويلاً أمام تقريرين إسرائيليين عن المسيحيين في فلسطين . وأذكر أيضاً تأملي في بعض ما ورد عن قضية فلسطين في منشورات

وصلتني من الفاتيكان امتداداً لحوار متصل في لقاءات مسيحية إسلامية شاركت فيها . وقد تزامن ذلك كله مع قراءة جديدة قمت بها « للكتاب المقدس » اقترنت بقراءتي لكتاب « دليل إلى قراءة الكتاب المقدس» الذي ألفه الأب اسطفان شربنتيه ونقله إلى العربية الأب صبحي حمدي ، ومع مراجعة فصول من كتاب الأصبهاني « الفتح القسي » .

لايخفي عدونا الصهيوني قلقه من قوة العامل الروحي في أوساط المسيحيين الفلسطينيين في زمن الانتفاض ، ونراه يعمل بوسائل مختلفة لمواجهته.وقد حدث في مطلع هذا العام ١٩٩٠ أن استدعت الشرطة الإسرائيلية للتحقيق في الجليل أحد آباء الكنيسة لإصداره بمناسبة الذكرى الثانية للانتفاضة كتاب « انتفاضة السماء وانتفاضة الأرض » ، وفتشت منزله وصادرت منه نسخ الكتاب ، واتهمته بالدعوة إلى العصيان والتحريض . ويقوم برصد هذا العامل الروحي وزارة الأديان الإسرائيلية ومعهد القدس للأديان التابع لها إلى جانب أجهزة الأمن . وقد أوضح رئيس هذا المعهد «أن إسرائيل كانت تستخف قبل الانتفاضة بأهمية الكنائس ورؤساء الطوائف المسيحية في القدس ، وأن علاقات سلطات الاحتلال بالكنائس تدهورت » .

أول ما نخرج به من تركيز أنظارنا على أوضاع أهلنا من نصارى فلسطين رؤية عنف الإرهاب الصهيوني الذي يستهدفهم مع إخوانهم المسلمين ، ويكفي كمثل على ذلك أن نتتبع إجراءاته لتفريغ القدس من مسيحيها الفلسطينيين العرب . ومعلوم أن عدد هؤلاء اليوم تناقص إلى النصف فأصبح حسب الأرقام الإسرائيلية أربعة عشر الفاً . وقد أجمعت التقارير التي أصدرتها الكنائس المسيحية على القول « إن مسيحيين كثيرين اضطروا لمغادرة البلاد بسبب وطأة هذه الإجراءات ، وأن هناك خوفاً من عدم بقاء مسيحيين قادرين على خدمة الأماكن المقدسة المسيحية وصيانتها » .

تجاوزت الإجراءات الإسرائيلية الأفراد النصارى إلى الكنائس . وتضمنت فيما تضمنت فرض الضرائب عليها والمساس بحرمتها . وقد حدث عام ١٩٨٣ أن طردت السلطات الإسرائيلية المحتلة مطران الكنيسة الأرمنية بناء على توصية أحد مسؤولي وزارة الداخلية الإسرائيليين الذي لم يلبث أن تم اعتقاله بعد أن زكمت فضائحه الأنوف . وحدث عام ١٩٨٧ أن دبرت الشرطة عملية لتشويه سمعة البطريركية الأرثوذكسية اليونانية . ويمضي التقرير الذي نشرته صحيفة هاارتس يوم ١٨ /١١ /١٩٨٩ في نقل مقتطفات من حديث مدير عام وزارة الأديان ، الذي يوضح فيه أن الاستهانة الإسرائيلية بقوة العامل الروحي لدى المسيحيين العرب أوقع السياسة الإسرائيلية في أخطاء وأوصل إلى تدهور علاقاتها بالكنائس . ولعل من أشد الأساليب الإسرائيلية إيذاءً لمشاعر أهلنا النصارى النشاط الصهيوني التخريبي الذي تقوم به مجموعات صهيونية أميركية تحت اسم المسيحية مثل مايسمى « السفارة المسيحية » في القدس .

لقد وجدت سلطات الاحتلال الصهيوني نفسها أمام قوة هذا العامل الروحي في عدد من المناطق التي يسكنها أهلنا النصارى . ويكفي أن نستحضر مقاومة بيت ساحور التي أصبحت حديث الأحرار في العالم لنأخذ فكرة عن المدى الذي بلغته هذه القوة. ولعل أكثر مايقلق عدونا الصهيوني هو وقوف الإخوة الفلسطينيين مسيحيين ومسلمين صفاً واحداً في مقاومته . وقد سجّل في أحد تقاريره كيف اختلطت أصوات نواقيس الكنائس بأصوات مؤذني المساجد في مناسبات كثيرة ، منها يوم استشهاد الفتى الشاب سيمون إلى إلياس غنام في صيف ١٩٨٩ وخروج ثلاثة آلاف مسلم ومسيحي في بيت ساحور لتشييع جثمانه في مظاهرة غاضبة » ، لتشكل هذه الأصوات « نغمة واحدة » . كما وجدت هذه السلطات الإسرائيلية أن رؤساء الكنائس يقومون بدورهم كاملاً في هذه المقاومة . ومما يذكر أن أحد المسؤولين الإسرائيليين حاول إثناء رؤساء الطوائف المسيحية عن القيام بهذا الدور ووصف بياناً أصدروه بأنه سياسي جاءه الجواب صريحاً « إن من

مهامنا التضامن مع شعبنا والمشاركة في التعبير عن مشاعر الجماهير » . وقد أضاف أحد المطارنة الغربيين قائلاً : « لقد لمتمونا لصمتنا إبان الحرب العالمية الثانية ووجهتم الاتهام لجميع المسيحيين بالسكوت عما أصابكم فيها . وها نحن الآن أن نصرخ بلمء أفواهنا كي نحول دون وقوع أعمال قتل جديدة ». وتشير التقارير الإسرائيلية إلى أن مجموعة من الكنائس الغربية بدأت تحذو حذو الكنائس الشرقية وتعبر بصور مختلفة عن تعاطفها مع المقاومة والنضال الشعبي وإدانتها للجرائم الصهيونية . ومن هذه الصور أن إحدى هذه الكنائس لاتبيع في الحانوت داخلها إلا منتجات فلسطينية .

ونقف أمام ماجاء في تقرير إسرائيلي نشرته صحيفة حداشوت في ملحقها الأسبوعي يوم ٦ /١ /١٩٩٠ عن كتاب « انتفاضة السماء وانتفاضة الأرض » الذي ألفه أحد الآباء الكنسيين وهو د . جريس خوري من سكان قرية فسوطة في الجليل ، فنجد التقرير يصفه بأنه « كتاب لاهوتي حاول فيه مؤلفه تفنيد المزاعم اليهودية التي قبل بها بعض رجال الدين المسيحيين الغربيين والتي تقول إن حق اليهود في هذه الأرض هو نتيجة لوعد إلهي » . ومعلوم أن الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة بخاصة دائبة على تضليل الملايين من مسيحيي الغرب بترديد هذه المزاعم . ويبرز التقرير دعوة الكتاب لانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق المحتلة ولإقامة دولة فلسطينية ، ويقف أمام غلاف الكتاب الذي فيه علم فلسطين ورمز التآخي الإسلامي المسيحي وعلامة النصر والكوفية . ولقد قال مؤلف الكتاب صراحة « إن الاحتلال خطيئة ، وإن السلام يجب أن يكون مبنياً على العدل . ولما كانت اللاهوتية هي العلاقات بين الإنسان وربه ، فإنها لاتتمشى مع قمع الشعب وإهانته .. وأنا لا أستطيع أن أسكت عما يحدث فالساكت عن الحق شيطان أخرس » . ويتحدث التقرير الإسرائيلي عن أصل مؤلف الكتاب الذي اضطر والداه لترك قريتهم عام ١٩٤٩ التي « لم يبق منها سوى شجرة جوز »، ويصف مكتبه الذي علقت على جدار فيه خارطة ضخمة

لفلسطين الكاملة تعود إلى عام ١٩٣٤ وعليها أسماء جميع المدن والقرى العربية .
ويذكر التقرير أن رجال الأمن اعتبروا الفصل الذي تضمنه الكتاب وخاطب فيه الجنود الإسرائيليين تحريضاً لأنه قال لهم « عندما تطلقون النار على من يمد يده لكم للسلام فكأنكم تطلقون النار على المقدسات واستشهد بمقاطع من أصحاحات الأنبياء عموس وإشعيا وارميا . كما هالهم أن يخصص فصلاً للمقارنة بين كارثة اليهود في ألمانيا والانتفاضة ، وأن يدعو الكنيسة العالمية إلى اتخاذ موقف واضح وقاطع ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته .

لعل من أهم ما تقوم به مقاومة أهلنا نصارى فلسطين للاحتلال الصهيوني جنباً إلى جنب مع إخوانهم المسلمين دعوتهم الكنيسة العالمية إلى اتخاذ هذا الموقف الواضح والقاطع ضد الاحتلال الإسرائيلي والعنصرية الصهيونية . وكم هي مؤثرة الرسالة التي وجهوها اليوم إلى الغرب بخاصة حين تظاهروا في القدس القديمة ضد احتلال المستعمرين المستوطنين الصهاينة المهجرين لبناية في بيت المقدس تابعة للكنيسة الأرثوذكسية ، وقد ترامى إلى سمعي وأنا أكتب هذه السطور مساء الخميس ١٢ /٤ /١٩٩٠ ترديد وكالات الأنباء لأخبار مقاومتهم هذا الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . ومعلوم أن الكنيسة الكاثوليكية الغربية بخاصة وهي مستهدفة من الإعلام الصهيوني في الغرب تبدو في كثير من الأحيان حريصة على عدم إغضاب الصهيونية العالمية في زمن هيمنتها ، فتعمد إلى اتخاذ مُوقف غير واضح من الاحتلال الصهيوني ولاتجرؤ على إدانته الصريحة ولا على المساس بالصهيونية العنصرية . وقد أثارت دعوة أهلنا نصارى فلسطين الكنيسة العالمية إلى الوضوح شجوني التي عشتها حين فرغت من قراءة رسالة وصلتني من حاضرة الفاتيكان أصدرتها اللجنة البابوية « عدل وسلام » عنوانها « الكنيسة في مواجهة العنصرية » . ففي الجزء الثاني من الرسالة الذي يتحدث عن « أشكال العنصرية اليوم » قرأت فقرة في نهاية بند ١٢ الذي يتناول « الاثنوسنترية » أي التركيز على جنس بعينه ــ تنتهي بهامش رقم ٢٠ وتتحدث عن « شعوب برمتها

ولأسباب متشابكة يفرض عليها وضع من الاقتلاع والتشرد عن الأرض التي كانت متجذرة فيها شرعياً ، بلا سقف غالباً وبلا وطن على كل حال ، أو إذا كانت في ديارها ، فنصيبها العيش في أحوال مزرية » ، ويأتي الهامش ليقول « كثيراً ماذكر البابا يوحنا بولس الثاني بطريقة خاصة بحق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن كما للشعب اليهودي » . ولقد لفت انتباهي أن هذه الفقرة التي أوضح الهامش أنها تشير أيضاً إلى شعب فلسطين كانت تدور حول حقوق الأقليات والدول التي استقلت حديثاً ، وليس فيها أي حديث عن احتلال أراضي الغير والغزو الاستعماري الاستيطاني . بينما لفت انتباهي بقوة أن البند « ١٥ » جرى تخصيصه للحديث الصريح عن اللاسامية والقول « إن اللاصهيونية ــ وهي ليست من ذات النسق إذ هي اعتراض على دولة إسرائيل وسياستها ــ قد تتخذ أحياناً ذريعة للسامية فتتغذي منها وتقود إليها » ، وتكرار الحديث عن « المحرقة » الذي جاء في بند ٧ وهو يستعرض التصرفات العنصرية عبر التاريخ وقد ألح على السؤال كيف خلا الجزآن من أية إشارة إلى العنصرية الصهيونية التي أدانها القرار الأمم ٣٣٧٥ لعام ١٩٧٥ والتي تستهدف القدس بخاصة وفلسطين وشعبها بعامة ، وكيف لم يرد اسم القدس في الرسالة بينما ورد ذكر شعب فلسطين في الهامش فقط مع ذكر « الشعب اليهودي » الذي جاء ذكره في المتن بوضوح . وآليت على نفسي أن أكتب لأحد زملاء الحوار في الفاتيكان طارحاً السؤال ومتطلعاً لتلقي الجواب . وقدّرت في الوقت نفسه التحسب السائد في أوساط الكنسة الكاثوليكية من ذكر ما يغضب الصهيونية في زمن هيمنتها . وتوقعت أن مقاومة أهلنا النصارى والمسلمين في زمن الانتفاض ستفرض التغيير وتزيل هذا التحسب . ورأيت تباشير ذلك في استقبال قداسة البابا رئيس دولة فلسطين مؤخراً للمرة الثالثة التي تميز بزيارة أبي عمار لمدينة أسسي .

واضح أن عدونا سيتابع محاولاته لشق الصف الواحد في شعبنا وأمتنا ، مستهدفاً هز أركان البنيان المرصوص ، ومؤكداً أنه سيفشل بإذن الله بفضل روح

الانتفاض ووعي شعبنا العربي الفلسطيني الذي قدم مثلاً حياً لأمته والعالم في ترابط أبناء الشعب الواحد مسلمين ومسيحيين . والحق أن تقديرات العدو وهو يتابع محاولاته مبنية على قراءة خاطئة لتاريخنا . فالموقف القائم اليوم بين المسلمين والنصاري في مواجهة الغزوة الصهيوني هو الذي كان قائماً بينهم في مواجهة الغزوة الفرنجية قبل تسعة قرون . وقد تحدث المؤرخون كيف كان جيش صلاح الدين الذي تصدى للفرنجة يضم الكثير من مسيحيي مصر والشام . بل إن الأصبهاني يحدثنا في الفتح القسي عن « المتأمنين من الفرنج » الذين تخلوا عن العدوان وانضموا إلى السلطان ، وكيف قاتلوا معه ولصالحه « ففي يوم الاثنين ثاني عشر من ذي الحجة عاد المستأمنون من الفرنج الذين أنهضهم السلطان في براكيس « نوع من السفن » ليغزوا في البحر ، فرجعوا وقد غنموا وغلبوا وكسروا وكسبوا وسروا وأسروا وتسروا وظفروا .. وكانوا قد احضروا برسم الهدية مائدة فضية عظيمة .. فما أعارها السلطان طرفه وقال خذوها فأنتم بها أولى » .. وإن لنا أن نتوقع أن يكون الصف الإسلامي المسيحي الواحد داعياً ليهود عرب غررتهم الصهيونية أن يتخلوا عنها ويعودوا للأمان ليحاربوا أمتهم العنصرية الصهيونية . وليس هذا بمستبعد حين يفعل العامل الروحي فعله مع بقية العوامل وتدور الدوائر على البغي .

إن الأيام المباركة التي نعيشها في طاعة الله مسيحيين ومسلمين تجدد عزمنا على متابعة النضال لتحرير قدسنا وفلسطيننا ، وتلفت انتباهنا إلى أن نعنى بالعامل الروحي في بناء قوتنا الذاتية .

الفعاليات الاقتصادية وروح الانتفاض

جميل أن نرى روح الانتفاضة وهي تنتشر تدريجياً في جوانب حياتنا العربية موجدة حقائق جديدة على أرض الصراع العربي الصهيوني . وقد رأيت روح الانتفاضة تفعل فعلها الإيجابي في اجتماع الفعاليات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية الذي انعقد بتونس يومي ١٧ و ١٨ رمضان ١٤١٠ — ١٣ و ١٤ نيسان ١٩٩٠ . ومعلوم أن الدلالة اللغوية لكلمة الانتفاضة تتضمن « الحركة القوية والشمول والكثرة » ، وأن روح الانتفاضة تتجسد كما أوضح بيان صنعاء بلغة المفكرين والأدباء والفنانين في « الإجماع الشعبي والوحدة الوطنية والتضحية بالنفس ومواصلة الكفاح والاعتماد على الذات ، وتجسد قيم الإيمان والعدل والحرية والتضامن ومعنى الاستقلالية ، وتفتح أمام الأمة آفاق البدائل العديدة لسياسات التسليم بالأمر الواقع والانتظار ، وتنهي حقبة من اليأس والقنوط والتسليم شملت بعض قطاعات من الأمة ، وتنقل حركة التحرر العربي ضد التحالف الاستعماري الصهيوني إلى مرحلة جديدة » . وكم ألحّ عليّ هذا الحديث عن روح الانتفاض الذي أوردته في كتابي « الانتفاضة والتحرير » ، وأنا مندمج في أعمال هذا الاجتماع » .

جاءت الدعوة لهذا الاجتماع من رئاسة دولة فلسطين ، تنفيذاً لفكرة قديمة طالما جرى تداولها والحديث عنها في اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة الصندوق القومي

والدائرة الاقتصادية والأوساط الاقتصادية الفلسطينية . وقد شهدت الساحة لقاء بعض الفعاليات الاقتصادية وقيامها بمبادرات لخدمة شعبها وقضيتها ، وبقي التطلع إلى إيجاد الإطار الشامل الذي يضمها جميعها . وكم أسعدني حرص الدعوة على أن يشارك في هذا الاجتماع عدد من الفعاليات الفكرية إدراكاً لأهمية استحضار الأفكار الكلية وتوفير الرؤية الشمولية عند بحث الأمور الاقتصادية . وقد أثبت مسار التفاعل الذي حدث بين الفكر والفكر الاقتصادي صواب ذلك . كما أسعدني أن يعتبر هذا الاجتماع منطلقاً للإعداد لمؤتمر واسع يضم كل الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية في مختلف أماكن التجمع بعد استكمال حصرها .

دار البحث في هذا الاجتماع حول دعم الانتفاضة وتنمية مجتمعنا العربي الفلسطيني في وطننا المحتل ، والنظر في المقومات الاقتصادية لدولة فلسطين المحررة ، والتحرك السياسي الجاري . وقد تأملت في الجو النفسي الذي أحاط بالمجتمعين فأسعدني أن أرى حوالي السبعين من فعالياتنا وهم يستلهمون روح الانتفاض ويعتزون بانتمائهم لشعبهم ولأمتهم ويتميزون بالعملية ، وفيهم الشيوخ والكهول ، ووراء كل منهم قصة نجاح من أبرز العوامل التي تفاعلت في صنعها استجابتهم لتحدي النكبة التي تواجه شعبهم العربي الفلسطيني وأمتهم العربية . وماكان أحلى ذكر كل منهم لمسقط رأسه في فلسطين مقترناً باسمه بين يدي الحديث الذي يطرحه . وكم كان معبراً قدومهم من عدة قارات ومن مختلف أنحاء الوطن الكبير ، فهم من أولئك الذين « سعوا في مناكبها » وصدقوا توقع الشاعر الذي نادى بعد النكبة بلسان حال جيل النكبة « أيها الشعب امض في وجهك /لاتعرف حدودا /كلها أرض نزار فانطلق فيها رشيدا / أنت حيّ ، فاملأ الأرض حياة ، والوجودا » .

كان طبيعياً أن يعطي المجتمعون الجانب السياسي حقه من العناية دون أن يغرقوا فيه ، وقد بدت في كثير من الطروحات المتابعة الدقيقة لما يجري والحرص على

الإيجابية في المشاركة ، وأكد المجتمعون « على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد والتزامهم بتوظيف جهودهم مع القيادة الفلسطينية في تحركاتها من أجل إنجاز البرنامج السياسي الفلسطيني وتأسيس دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على أرضه المحررة » . كما ناقشوا موضوع تهجير اليهود من أوطانهم وأجمعوا على ضرورة العمل لمواجهة تحديات وأخطار وتهديدات تتعرض لها أمتنا ودولنا العربية .

حرصت الفعاليات الفكرية على أن تطرح منهجاً واضحاً في بحث دعم الانتفاضة وتنمية المجتمع ، ملاحظة بداية « أننا لانبدأ من فراغ ، فالانتفاضة في شهرها التاسع والعشرين وقد عرفت أشكالاً من الدعم . وهذا يدعو إلى النظر فيما هو قائم وتقويم ما تم إنجازه ، والوقوف أمام التوجهات والسياسات الاقتصادية الرئيسية التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية ورؤية حصيلة تطبيقها على أرض الواقع ، والوصول من ثم إلى أفكار محددة بشأن هذه السياسات ، وإلى تحديد وسائل تطبيقها وآليات تنفيذها ، واقتراح مشروعات محددة » . واقترح المنهج أيضاً أن يأخذ البحث في الاعتبار « الإجراءات الصهيونية العنصرية » التي تقوم بها سلطات الاحتلال « لإنهاك شعبنا وإفقاره وتجهيله ومنع وصول الدعم إليه » ، لتحديد الأساليب الفعالة لمقاومة هذه الإجراءات .

لعل من أبرز ما توصل إليه التقويم هو أن عطاء الانتفاضة بلغ في سخائه ما فاق كل تصور ، وقدم كما جاء في البيان الصادر عن الاجتماع « أروع نماذج التضحية وإنكار الذات والاعتماد على النفس والصمود طويل الأجل بالرغم من محاولات القمع الرهيبة ومحاولات العدو تجهيله وإفقاره وتشتيته وتدمير إمكانياته والقضاء على استقلاله » . وقد اتسمت المناقشات حول أساليب الدعم بالصراحة وبرز فيها الحرص على المحاسبة ، وانتهت بتسجيل الشكر والتقدير لكل من أسهم في هذا الدعم ، والتعبير عن القلق في الوقت نفسه لأن الدعم المادي للانتفاضة في الدائرة العربية كان أقل من التوقعات ومن الاحتياجات ، والتطلع من ثم إلى زيادة

هذا الدعم . وميزت هذه المناقشات بين الدعم الذي يأخذ شكلاً إنسانياً والدعم الذي يأخذ شكلاً إنتاجياً ، وبين الدعم الذي يتم بين الأفراد والدعم الي يتم عبر المؤسسات ، ووضعت كلاً في حجمه ومكانه المناسب ضمن الصورة المتكاملة .

لقد أوصلت مناقشة التوجهات والسياسات الاقتصادية إلى « التأكيد على مبدأ التنمية الذاتية والاعتماد على النفس وتنمية الإنتاج الوطني الفلسطيني كمدخل رئيسي لدعم الانتفاضة وبناء اقتصاد دولة المستقبل المستقلة . كما ركزت على « العمل الشعبي » أساساً لذلك ، الذي تقوم به التجمعات الصغيرة في مواقعها ويأخذ شكلاً منظماً ومؤسسياً . ودعت إلى تحقيق التكامل والتنسيق بين العمل الشعبي والعمل الرسمي ، وإلى توفير قاعدة معلومات لهما باستكمال أطلس خرائط المجتمع . وأكدت على « إقامة الترابط العضوي بين الفعاليات الاقتصادية والفكرية خارج الوطن المحتل والنشاط الاقتصادي الذي يقوم به أهلنا على أرض الوطن ، وذلك بقيام مؤسسات الخارج بتسويق منتجات الداخل وتنظيم أعمال إنتاجية مشتركة وتدريب كوادر الداخل مهنياً وفنياً وتوجيه جزء من الأموال للاستثمار في الداخل وفي تمويل مشروعات دعم الانتفاضة » . وطالبت بالاستمرار في سياسة التعاون الدولي مع الأصدقاء والمنظمات الدولية لتنمية دعم الانتفاضة وكفالة وصوله للشعب العربي الفلسطيني من خلال مؤسساته الوطنية . وكم أسعدني بخاصة التأكيد على تشجيع العمل الشعبي العربي والإسلامي والوطني الداعم للانتفاضة والمعبر عن دوائر الانتماء التي تجمع شعب فلسطين العربي بأمته العربية وبأم الحضارة العربية الإسلامية وبالأحرار في العالم ، وتحية تلك المبادرات الشعبية على صعيد التكافل الأسري في هذه الدوائر . وقد أكدت المناقشات أيضاً على أن الالتزام الشعبي الفلسطيني يتجسد في الالتزام بدفع ضريبة التحرير للصندوق القومي الفلسطيني ، ودعت الفعاليات الاقتصادية إلى تحصيل هذه الضريبة في المؤسسات التي أنشأتها . وبلورت فكرة القيام بحملة لفضح الإجراءات الصهيونية العنصرية تجاه شعب فلسطين على صعيد حياته الاقتصادية بخاصة .

كان واضحاً لدى المجتمعين أن قيمة بلورة التوجهات والسياسات الاقتصادية تأتي حين يقترن الفكر بالفعل والقول بالعمل ، فجاء بحثهم فيما ينبغي عمله والتزامهم بالأولويات التي تتطلبها الانتفاضة واتفاقهم على مجموعة إجراءات يتم اتخاذها .

لقد تقرر إنشاء « مؤسسة التنمية والإقراض الفلسطينية » ، ومهمتها تطوير المشروعات الاقتصادية المجدية في المناطق المحتلة ، وتوفير التمويل اللازم لها عن طريق الجهات التمويلية الفلسطينية والعربية والدولية ولاسيما الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية بالمساهمة في رأس المال وفي شراء السندات . وتقرر إنشاء صندوق الصناعات الحرفية والتراثية ، وتطوير مراكز المعلومات ، وتطوير قنوات التسويق لمنتجات الأرض الفلسطينية ، وبناء قاعدة للتدريب ، وتشكيل لجان تنسيق محلية . كما تقرر تشكيل لجنة متابعة تم اختيارها « تقوم بالإعداد للمؤتمر الأول للفعاليات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية يتم عقده قبل نهاية عام ١٩٩٠ ، ويضم أكبر عدد من هذه الفعاليات المنتشرة في أنحاء العالم .

كان من أكثر ما لفت نظري في مناقشات هذا الاجتماع عمق الإحساس بالترابط بين الوطنية والقومية ، وقد تجلى ذلك في النظر إلى الانتفاضة على أنها خط الدفاع الأول عن الوطن العربي الكبير في مواجهة أطماع التوسع الصهيوني المجنونة التي عادت مع موجة التهجير الجديدة لتأكيد الحديث عن إسرائيل الكبرى . وتجلى ذلك أيضاً في التعبير عن الالتزام بالعمل لإنماء الوطن العربي الكبير . وقد جاء اللقاء بالسيد وزير الاقتصاد التونسي والاستماع إلى حديثه عن مناخ الاستثمار في تونس وتأكيده على الترحيب بالمستثمرين العرب مناسبة لتحقيق تفاعل عملي فتح الآفاق أمام تجسيد هذا الالتزام عملياً .

أقف أخيراً أمام ماتوصلت إليه المناقشات حول اقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة التي ستقوم بإذن الله على التراب الفلسطيني المحرر وعاصمتها القدس .

فقد رأت هذه الفعاليات أن « نضال عشرات السنين لابد وأن يثمر قيام دولة نموذجية عادلة حرة مستقلة ذات اقتصاد عصري فاعل » . وأن هذه الدولة الجديدة « ستكون قادرة مزدهرة مبنية على تجربة نضال الانتفاضة وعلى قاعدة الكفاءات الفلسطينية العالية وعلى إنجاز المؤسسات الاقتصادية في كل مكان ، وعلى العلاقة العضوية التي سترتبط بين هذه الدولة الوليدة وبين أقطار وطننا العربي بإمكاناتها وفعالياتها » . وهكذا عبرت الرؤية المستقبلية بعد أن استشرف المجتمعون المستقبل وتشوفوه . وجاء هذا التعبير ليكون دعوة إلى متابعة النضال لصنع هذا المستقبل وتحقيق هذه الرؤية .

إن لنا أن نعمل جميعاً مستلهمين روح الانتفاض معتمدين على الذات رافعين شعار الإنتاج مركزين على العمل الشعبي المنظم الذي يتكامل مع العمل الرسمي . فبهذا العمل نوجد الحقائق الجديدة على أرض الصراع التي ستنتهي بالتحالف الاستعماري الصهيوني إلى التسليم بحقوقنا وعدم الاستهانة بنا . وما أروع ماتفعله روح الانتفاض .

صوت شعبي يسمعه الكونجرس الأميركي

الرأي هو أن تقوم شعوبنا في الدائرتين العربية والإسلامية من خلال مجالسها النيابية وقواها السياسية وتنظيماتها النقابية وفعالياتها الاقتصادية بإسماع صوتها للكونجرس الأميركي بمجلسيه بشأن موقفه العدواني على مقدساتها في القدس ، وأن يكون إسماعها الصوت رسالة للإدارة الأميركية تدعوها إلى معاودة النظر في دعمها للتهجير الصهيوني لليهود إلى أراضينا العربية وفي حملتها الظالمة على بعض الدول العربية وفي تحركها لإلغاء القرار الأممي رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي قرر بحق أن الصهيونية عنصرية .

إن ما أقدم عليه الكونجرس الأميركي بمجلسيه فيما يخص بيت المقدس باسم شعب الولايات المتحدة الأميركية قد مسَّ أعماق وجدان شعوبنا في أعزّ ما تؤمن به وتقدسه ، وجسّد أمامها معنى الظلم الذي يمارسه من يكيل بكيلين ، وأشعرها بمدى استهتار أعضاء الكونجرس بها وامتهانهم لمشاعرها وإنكارهم لحقوقها وعدائهم لها . وطبيعي من ثم أن يكون ردها عليه شعبياً من النوع نفسه باسمها جميعاً .

واضح أن المناخ السائد في الدائرتين العربية والإسلامية مناسب لهذا التحرك . فالموجة الجديدة من التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين العربية أشعرت شعوبنا بالخطر الذي يتهددها وأوطانها ومقدساتها وحركت مكمن الوعي لديها بما أثارته من ذكريات موجات تهجير صهيوني سبقت . والحق أن الذاكرة

التاريخية للأمة تستدعي اليوم شريط مشاهد الغزوة الصهيونية الاستعمارية على مدى قرن بطوله ، فترى موجة تهجير كبيرة كل عقدين من السنين تواطأً في تنظيمها الاستعمار الغربي و الصهيونية ، وتستحضر الكوارث والنكبات التي حلّت بأبناء الأمة وبأراضيهم ومقدساتهم بسببها . وقد حدثت موجة تهجير في العقد الأول من القرن العشرين والغزوة في مرحلةالتسلل إبان الحكم العثماني لفلسطين ، فمهدت لتصريح بلفور والاحتلال البريطاني للقدس . وحدثت موجة العقد الرابع إبان صعود النازية للحكم في ألمانيا وبتواطؤ نازي صهيوني وتمكين بريطاني فوفرت كثافة سكانية للغزاة الصهاينة ومهدت لطرح بريطانيا فكرة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٧ لأول مرة . وحدثت موجة العقد الخامس بعد إقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ حاملة معها يهوداً من الوطن العربي فحضّرت لعدوان يونيو ١٩٦٧ بتشجيع الولايات المتحدة الأميركية . وحدثت موجة العقد الثامن بتواطؤ ، أميركي الإسرائيلي من الاستمرار في احتلال الأراضي العربية رافعين شعار إقامة إسرائيل الكبرى . وهكذا تأتي الموجة الجديدة في العقد العاشر لتعود بشعوبنا في الدائرتين العربية والإسلامية إلى « أصل القضية » ، ولتدخلهم في حالة تفكّر في كيفية مواجهة الخطر المحدق ، ولتدعوهم إلى إعادة النظر في مقاربتهم للصراع .

تبدو إعادة النظر في مقاربة الصراع واضحة في الحوار الدائر اليوم في محافلنا ، ومثل عليه ما شهده مجلس الشورى في مصر العربية مؤخراً . وقد شرح أحد الخاصة في لقاء علمي عملية إعادة النظر التي قام بها بقوله « لقد كنتُ من أولئك الذين وطنوا أنفسهم ورتبوا أمورهم على أساس أن المسيرة السلمية بدأت وأننا سنصل من خلالها إلى تسوية باتت قاب قوسين أو أدنى وأن الولايات المتحدة وإسرائيل سائرتان فيها . وإذا بإعصار موجة التهجير الجديدة يهب فيهزني في موقعي ثم يقتلعني منه فأصحو على حقيقة الخطر المحدق ولا ألبث أن أحيط بأبعاده من خلال ماسمعته في ندوة علمية حضرتها في بلد أوروبي غربي تردد فيها الحديث عن إسرائيل الكبرى واستيطان سيناء وشرقي الأردن والجولان والمشاركة في حقول النفط

العربية . وهكذا عدت إلى أصل القضية ، ووطنت نفسي على مواجهة استعمار استيطاني صهيوني تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية » . ويبدو واضحاً أن استشعار الخطر المحدق تجاوز نطاق الخاصة إلى نطاق العامة ، وقد استوقفتني في رسالة قارىء كريم شاب يعمل محاسباً قوله « .. إن تهجير اليهود السوفيت هو دافعي للكتابة إليك اليوم ، فأنا أرى في هذا التهجير أنه نهاية يجب الاستعداد لها جيداً . وعلى العرب أن يفعلوا شيئاً قبل أن تأتي الساعة وعندها لاينفع !!! وفعل هذا الشيء ليس مقتصراً على الحكومات فقط وإنما هو مسؤولية الشعوب بجميع مستوياتها . وهذا ما يفرضه الدين وتفرضه العروبة... » .

إن يوم الخامس عشر من آيار ـــ مايو مناسب لأن يكون اليوم الذي تبدأ به شعوبنا عملية إسماع صوتها للكونجرس الأميركي ، فهو يشير إلى « أصل القضية » ويُذكر بنكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ويتزامن مع التاريخ الذي حددته لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي لنصرة بيت المقدس . وإن إسماع شعوبنا صوتها يتطلب دعماً رسمياً يحقق التناغم والتكامل بين المستويين الشعبي والرسمي ويقطع الطريق على اصطناع تناقض بينهما ، كما يتطلب إعداداً متقناً . وهو يعتمد أساليب تبدأ من توقيع العرائض مروراً بالوقفة الرمزية تعبيراً عن الاحتجاج وبزيادة الإنتاج دعماً للصمود وصولاً إلى اتخاذ إجراءات عملية شعبية طوعية . وطبيعي ونحن في زمن الانتفاض أن تستلهم شعوبنا في الدائرتين العربية والإسلامية في إسماعها صوتها الانتفاضة في روحها وعزمها ودأبها وتصميمها وإبداعها . والكرة الآن في ملعب المؤسسات الشعبية لتوجيهها إلى مرمى الكونجرس لإسماعه صوتها وإلى الإدارة الأميركية لإبلاغها رسالة .

قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨ الخاص بالقدس

الرأى هو أن نكثف تحركنا تجاه الكونجرس الأمريكي بمجلسيه حتى يرجع عن قراره الخاطىء بشأن القدس ، وأن نقوم ضمن هذا التحرك بنفض الغبار عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ الخاص بالقدس وبدعوة الأسرة الدولية لتأكيد التزامها به. ومعلوم أن مجلس الأمن تبنى هذا القرار في جلسته رقم ١٤٢٦ بثلاثة عشر صوتاً مقابل لاشيء وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت، فأصبح قراراً نافذاً ومعبراً عن الشرعية الدولية وملزماً لجميع أعضاء الأمم المتحدة بما فيهم الولايات المتحدة نفسها التي لم تستخدم حق النقض « إزاءه » .

مطلوب ونحن نفعل ذلك أن نستحضر نص هذا القرار مع نص قرار الكونجرس ليرى العالم أجمع كيف تعدى الكونجرس على الشرعية الدولية ، وليستشعر كل عضو من أعضاء الكونجرس جسامة الخطأ الذي اقترفه علّه يعود عنه ويعتذر كما فعل السناتور دول يوم ١٩٩٠/٤/٢٠ بعد أن اكتشف خطأه أثناء زيارته لمنطقتنا ، وليتنبّه اصدقاء امريكا واعداؤها على السواء إلى مدى « الخفة » التي يمكن أن يتصرف بها بعض اعضاء الكونجرس في أكثر دولة حديثاً عن حقوق الانسان ومسؤولية كقوة عظمى حين يضللهم مركز قوة صهيونى « فيتخذون قرارات وهم يخلعون معاطفهم ويوقعون على نصوص لم يقرءوها » على حد وصف السناتور دول .

يقول القرار ٢٥٢ الذي تضافرت دول كثيرة لاتخاذه ، وكان للأخ الدكتور محمد الفرا ممثل الأردن الدائم آنذاك دور خاص في تقديمه : « إن مجلس الأمن اذ يذكر قراري الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ الصادر في ١٩٦٧/٧/٤ ورقم ٢٢٥٤ الصادر في ١٩٦٧/٧/١٤ ، وقد نظر في كتاب ممثل الأردن الدائم بشأن الوضع في القدس وتقرير الأمين العام ، واستمع إلى البيانات التي ألقيت في المجلس ، وإذ يلاحظ أن إسرائيل اتخذت منذ تبني القرارين المذكورين اعلاه المزيد من الاجراءات والأعمال التي تتناقى معهما ، وإذ يذكر الحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل ، واذ يؤكد من جديد رفضه الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري ، ١ ــ يشجب فشل إسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه . ٢ ــ يعتبر أن جميع الاجراءات الادارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس ، هي « إجراءات » باطلة ، ولايمكن أن تغير في وضع القدس . ٣ ــ يدعو إسرائيل « بإلحاح » الى أن تبطل هذه الاجراءات ، وأن تمتنع فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس . ٤ ــ يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً الى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار .

يأتي قرار مجلس الشيوخ رقم ١٠٦ الذي صدر يوم ١٩٩٠/٣/٢٢ ليسوق حيثيات تضرب عرض الحائط بالشرعية الدولية وتعكس الحقائق وتصفي حسابات داخلية مع ادارة الرئيس بوش ، وينتهي الى ثلاثة بنود تمثل عملاً عدوانياً وتنتهي باللامعقول ، ولنقرأ الحيثيات أولاً :

« حيث أن دولة إسرائيل اعلنت القدس عاصمة لها » .. وواضح ان هذا الاعلان باطل في نظر الشرعية الدولية فكيف يتم الاستناد إليه ؟ وما بني على باطل فهو باطل ، ويمضي النص قائلاً :

و« حيث أن مدينة القدس كانت منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ مدينة مقسمة . وكان المواطنون الاسرائيليون من جميع الأديان ممنوعين من الوصول إلى

الأماكن المقدسة في المنطقة التي كان يسيطر عليها الأردن . وحيث أن القدس هي منذ عام ١٩٦٧ مدينة موحدة تديرها إسرائيل ويضمن فيها لجميع الناس من كل الأديان الوصول الى الأماكن المقدسة داخل المدينة » .. وواضح مدى سذاجة التضليل الذي يعتمد براعة صياغة تحجب حقائق ممارسات الصهيونية العنصرية التي تحرم الفلسطيني من حق العودة وتعامل فلسطيني ١٩٤٨ مرات على أساس التفرقة العنصرية بأفظع صورها من مصادرات للأرض وتمييز على مختلف الصعد وعدوان على المقدسات المسيحية والاسلامية الخ .. « وحيث أن الرئيس ووزير الخارجية أبديا رغبة قوية في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ويعملان بكدٍ لتحقيق تلك الغاية ، وحيث أن بيانات غامضة اصدرتها حكومة الولايات المتحدة بخصوص حق اليهود في العيش في كل أنحاء القدس تثير مخاوف في إسرائيل من أن يعاد تقسيم القدس يوماً ما ويحرم المواطنون الاسرائيليون من الوصول الى الأماكن المقدسة . وحيث أن مثل هذه المخاوف تعيق وتعقد السعي الى تحقيق سلام دائم في المنطقة » .. وهنا تبلغ الاستهانة بالعقل مداها فيصبح الاغتصاب مُسهلاً لبلوغ السلام وانكار حقوق شعب بكامله ضرورياً لاسكات مخاوف إسرائيلية ، لنصل بعد ذلك الى الطامة الكبرى « لذلك يقرر مجلس الشيوخ بموافقة مجلس النواب التالي : ١ — يقرر الكونجرس بأن القدس عاصمة دولة إسرائيل ويجب ان تبقى كذلك . ٢ — يعتقد الكونجرس اعتقاداً راسخاً بأن القدس يجب ان تبقى مدينة موحدة تكون فيها حقوق كل المجموعات الاثنية والدينيةمصانة . ٣ — يدعوا الكونجرس كل الفرقاء المعنيين بمسعى السلام الى الاستمرار في جهودهم القوية الرامية الى اجراء مفاوضات بين إسرائيل وممثلين فلسطينيين » . وهكذا يوجه الكونجرس ضربة قاضية للحق الفلسطيني وللدول العربية والاسلامية وللمسيحيين والمسلمين ويدعو بعد ذلك الى الاستمرار بمسعى السلام ، ويتعدى على الشرعية الدولية افظع تعدٍ ممزقاً قرار مجلس الأمن ٢٥٢ لعام ١٩٦٨ الخاص بالقدس وقرارات أممية أخرى كثيرة .

إن انتفاضة شعبنا المدعومة بمساندة أمتنا التي نفضت الغبار عن قرار حق العودة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ وجعلت البرلمان الأوروبي ينادي باحترامه كفيلة بأن تنفض الغبار عن قرار القدس رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨ ، كي تؤكد الأسرة الدولية التزامها به ، وعلينا أن نكثف تحركنا تجاه الكونجرس الأمريكي بمجلسيه حتى يرجع عن قراره الخاطىء بشأن القدس .

تاريخ الأفكار واتجاه غالب

النصف الثاني من شهر أيار ـــ مايو ، يدعوني كمهتم « بتاريخ الأفكار » الى وقفة تأمل سنوية أتابع فيها تطور أفكار الأمة بشأن قضية فلسطين على مدى سنة بطولها ، وذلك لأنه يبدأ بيوم نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ في الخامس عشر منه ويحتوي على يوم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في الثامن والعشرين منه عام ١٩٦٤ . واذا كان اليوم الأول قد اقترن بتهديم كيان دولة فلسطين التي قامت قانونياً إثر ابرام معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وتسلط عليها الاستعمار البريطاني حين جعلت عصبةُ الأمم بريطانيا دولة منتدبة ، فإن اليوم الآخر اقترن باعادة بناء الكيان الفلسطيني وتجسيده بمنظمة التحرير الفلسطينية ودخول النضال الفلسطيني مرحلة جديدة بلغت ذروتها بالانتفاضة شعاراتها هي « الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير » . وستبلغ هذه المرحلة غايتها حين يحقق هذا النضال هدف التحرير ويقوم الكيان الفلسطيني المستقل على أرض فلسطين المحررة .

كان أبرز ما وضح لي في بداية وقفة التأمل أن الاتجاه الغالب اليوم في أوساط شعب فلسطين العربي والأمة العربية والدائرة الحضارية العربية الاسلامية هو الى العودة لأصل القضية ، والانصراف عن المسكّنات وعن اللحاق بسراب بقيعة ، والتوجه نحو صراع النفس الطويل الذي يكون فيه التحرير هو الممكن الوحيد . وقد جاء يوم الأحد العشرين من أيار عام ١٩٩٠ بالمذبحة الصهيونية

الجديدة التي حدثت فيه واستهدفت عدداً من أهلنا وبالمقاومة العارمة التي تصاعدت رداً عليها ، ليؤكد صواب منطق هذا الاتجاه الغالب ويعطيه دفعة أخرى .

وضح لي ايضاً وأنا أمضي في وقفة التأمل أن مسار الاحداث في المنطقة سيتأثر بهذا الاتجاه الغالب وبكيفية مقاربته للصراع العربي الصهيوني وتوظيفه لطاقات الأمة . وهذا ما يدعونا الى تعمق فهم هذا الاتجاه بالاحاطة بظاهرة بروزه و التعرف على العوامل التي تفاعلت في تكوينه ضمن متابعة تطور أفكار الأمة بشأن قضية فلسطين فيما يعرف في الغرب اليوم « بتاريخ الافكار » .

إن تتبع تطور الافكار في تاريخ الأمم أمر عرفته الانسانية منذ القديم . وقد لفت نظري دوماً وأنا اقرأ بعض سور القرآن الكريم التي تعرض لقصص الانبياء الخط الفكري الناظم فيها وما يبرزه من تطور . كما لفت نظري اهتمام اجدادنا « بالأوائل » ثم « بالمجددين » على رؤوس القرون وتتبعهم لتطور الافكار في الأمة من خلال هذا الاهتمام . « وتاريخ الافكار » كما قلت في كتابي « فكر وفعل » بعد أن عرضت آراء عدد من العلماء حوله هو « محاولة للتعرف على العلاقات بين آراء العلماء والفلاسفة والمفكرين والمثقفين في الأمة وطريقة العيش الواقعية للناس » . وقد تحدث عدد من العلماء الغربيين عن هذا الموضوع من بينهم كرين برنتون في كتابه « افكار ورجال » وفرانكلين باومر في كتابه الفكر الأوروبي الحديث فقالوا « إن مهمة تاريخ الأفكار هي ادراك دور المذاهب والافكار التي تدفع الناس في اتجاه معين ، وإن هذا التاريخ يتركز على افكار الكافة أو على العالم الباطني للفكر ، فهو ليس مقصوراً على افكار القلة ، وهو يهتم بالأفكار التي تحظى بانتشار واسع على صعيد حياة الناس من خلال الجماعات والحركات البشرية الكبيرة ، وهو رغم أنه يدور بالضرورة داخل نطاق الفكر العقلاني الا أنه يتناول افكاراً ترتفع إلى درجة الايمان والمعتقد،وهو يعرّفنا بالقيم التي جاءت من الماضي وبالتعليل التاريخي لكيفية تأثر الناس بهذه القيم ، وهو يسجل دوراً كبيراً

للمثقفين يقومون به في نشر هذه الافكار ويولهم عناية خاصة » .

من أجل الاحاطة بظاهرة بروز هذا الاتجاه نستحضر احداث عام بطوله ونختار نماذج منها . وقد استذكرت وانا اتابع شريط المشاهد كيف وقف الكثيرون من ابناء شعبنا في مثل هذه الايام بمناسبة ذكرى مضي ربع قرن على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وقفة مراجعة ومحاسبة ونظر أكدت لهم ضرورة العودة الى أصل القضية ، والتمسك بهدف التحرير ، والحرص على ابراز ذلك في الخطاب السياسي . ويومها كتبت حول « الحفاظ على الذاكرة التاريخية » ضمن سلسلة مقالاتي عن « الانتفاضة و ادارة الصراع » بعد أن كتبت عن « الخطاب السياسي واتجاه التعبئة » . ولم يكد فصل الصيف يبدأ حتى كانت ظاهرة الاهتمام بالثقافة الفلسطينية قد أخذت عدة اشكال ارتبط واحد منها بابراز حق العودة إلى الاراضي المحتلة الفلسطينية عام ١٩٤٨ فضلاً عن الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، ويومها كتبت « وقفة أمام ظاهرة » . وكان من الأمثلة الرائعة للتحرك ضمن هذه الظاهرة ما قام به اهلنا في الكويت فلسطينيين وعرباً من التعبير عن الارتباط بالقدس ويافا وغيرهما من بلدان فلسطين .. وشهد فصل الصيف انعقاد مؤتمر فتح وبروز هذا الاتجاه في مناقشاته ، وتناميه في عدة تنظيمات فلسطينية أخرى ، والاقتصار عليه في التنظيمات الاسلامية وبروزه في الأوساط النصرانية . وقد تتبعت هذا البروز الأخير في مقالي عن « العامل الروحي وعيد الفصح في زمن الانتفاض . وكان مما لفت النظر أن بروز هذا الاتجاه لم يقتصر على الساحة الفلسطينية بل تجاوزها الى الساحة العربية والدائرة العربية الاسلامية . وقد رأيته واضحاً في اوساط تجمعات اهلنا المغتربين وكتب عنه في مقالي « قضية اهلنا المغتربين» بعد مشاركتي في ندوة بشيكاغو في الولايات المتحدة آخر عام ١٩٨٩ .

ماهو منطق هذا الاتجاه الغالب ؟

لقد تجسد هذا المنطق عملياً في صورة رائعة بالمسيرة التي شهدها الأردن في

توجهها نحو فلسطين بمناسبة ذكرى النكبة تعبيراً عن التلاحم بالانتفاضة . وتضمن هذا المنطق فيما تضمن التمسك بالحق وادراك الخطر المحدق والعزم على مواجهته ووعي اهمية تنظيم حشد الطاقات . وبرز هذا المنطق في عدد من الوثائق التي صدرت معبرة عن هذا الاتجاه الغالب ، وقد وجدت من الضروري لي وانا اتابع الظاهرة كمهتم بتاريخ الافكار أن افتح ملفاً لهذه الوثائق .

يعبر هذا المنطق عن نفسه في هذه الوثائق بمجموعة أفكار واضحة أولها فكرة تتعلق باستشعار الخطر المحدق « فالقضية الفلسطينية تتعرض لأخطر مراحل التصفية ، والمؤامرة الامبريالية الصهيونية على امتنا تتفاقم مهددة الوطن والمواطن في كل مكان ، فيما تشتعل الثورة العارمة المباركة في ربوع ارضنا فلسطين مسرى محمد ﷺ ومهد عيسى عليه السلام مستلهمة تراث شعبنا .. وان طوفان الهجرة اليهودية السوفياتية والفلاشا الاثيوبية يمثل غزوة جديدة تضخ الدماء في شرايين الكيان الصهيوني تمنحه القدرة على اقامة « اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات » ... كما جاء في وثيقة عهد وقعتها شخصيات فلسطينية وعربية في الكويت بمناسبة ذكري اغتصاب فلسطين هذا العام.. « واليهود أشدّ الناس عداوة للذين آمنوا ، اغتصبوا فلسطين ، واعتدوا على حرمات المسلمين فيها وشردوا اهلها ودنسوا مقدساتها ، ولن يقر لهم قرار حتى يقضوا على دين المسلمين وينهوا وجودهم ويتسلطوا عليهم في كل مكان » .. كما جاء في فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين التي وقع عليها اكثر من ستين من العلماء البارزين . و « إن الاحتلال خطيئة ، والسلام يجب ان يكون مبنياً على العدل . ولما كانت اللاهوتية هي العلاقات بين الانسان وربه فإنها لاتتمشى مع قمع الشعب واهانته » .. كما جاء في كتاب « انتفاضة السماء وانتفاضة الأرض » لأحد الاباء الكنسيين الفلسطينيين في الوطن المحتل .

تتالى الافكار في جميع الوثائق بعد هذه الفكرة مؤكدة الحق الفلسطيني « ففلسطين ملك لشعبها وأمتها في ماضي الزمان وحاضره ومستقبله .. » ،

ومستنهضة الهمم لتحرير القدس والناصرة .. همم الأمة العربية والأمة الاسلامية والمؤمنين ، ومعلنة تمسكها بالميثاق الوطني الفلسطيني ، ومحرمة اقرار اليهود الصهاينة على ارض فلسطين أو الاعتراف لهم بأي حق فيها ، ومعاهدة على النضال والجهاد لتحرير فلسطين واسترجاع حقوقنا و «العهد ذمة ووفاء ولينصرن الله من ينصره» كما جاء في و «ثيقة عهد» ، وموقنة بأن النصر آت وسيكون حين تتحرر فلسطين من دنس الاحتلال كما حررها الفاتح صلاح الدين و « لتعلمن نبأه بعد حين » كما جاء في الفتوى .

يلفت النظر أيضاً أن هذا المنطق بدأ يحكم الحوار السياسي الذي تجريه بعض الاطراف في الساحة الفلسطينية سواء في الحديث عن تشكيل المجلس الوطني أو في العلاقات بين بعض الفصائل ، وأن القيادة السياسية للمنظمة لم تستبعد التحول الى هذا المنطق حين يتأكد لها عدم جدوى التحرك السياسي الحالي .

هناك عدة عوامل تفاعلت في تكوين هذا الاتجاه الغالب ، فضلاً عن حقيقة أنه المعبر عن عقل الأمة وقلبها ، وأنه استمرت له الغلبة عقوداً كثيرة الى أن جدت ظروف في الأعوام الأخيرة أثرت عليه ، وغلّبت اتجاها آخر راهن على التحرك السياسي .

العامل الأول هو ضآلة ما حققه هذا الاتجاه الآخر على مدى عام ونصف من التحرك السياسي بالقياس الى ماكان يأمله وما وعد به . وقد بدا حجم ماتحقق على الصعيد الاعلامي على حقيقته محدوداً للغاية بعد أن تلاشت الهالة التي حاول الاعلام المنظم احاطته بها . وتأكد أن العبرة أولاً وأخيراً لايجاد الحقائق على ارض الصراع . ونذكر ان اصواتا كثيرة نبهت الى أن الانتصارات « الاعلامية » هي دوماً موقوتة وما اسرع ماتتلاشى . كما بدأ يتأكد أن هذا التحرك السياسي قد أعطى كل مايمكن ان يعطيه ضمن المعطيات الراهنة . وقد تكونت هذه القناعة عند المتحمسين له وغير المتحمسين على السواء .

العامل الثاني هو مابرز في اوساط العدو من تمسك باهدافه التوسعية واصرار على فرض الاستسلام على كل طرف يقع في حبائله واستهانة بأي تنازل يقدمه هذا الطرف . وقد جاءت فتوى مجلس الحاخامات الاكبر في تموز يوليو ١٩٨٩ معبرة عن ذلك على الصعيد الصهيوني اليهودي العقيدي . وجاءت ممارسات الحكومة الاسرائيلية مجسدة هذه السياسة . وكنا تناولنا هذه الفتوى وهذه الممارسات في سلسلة من المقالات .

العامل الثالث هو ما اتضح من سياسة الولايات المتحدة بعد أن قبلت قيادة المنظمة الشروط الاميركية للحوار ، سواء فيما يخص مستوى الحوار الذي حدث في تونس أو في دعم مبادرة شامير أو في نقاط بيكر الخمس أو في تشجيع التهجير الصهيونية لليهود السوفيت الى فلسطين أو في قرار مجلس الكونغرس بشأن القدس ، والحبل لايزال على الغارب ..

العامل الرابع هو ما نجم عن التغيرات في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي على صعيد استهداف امتنا العربية و دائرتنا العربية الاسلامية بموجة جديدة من الغزوة الصهيوني الاستعمارية ، وتسليم موسكو لواشنطن في هذا الموضوع لحساب موضوعات أخرى .

العامل الخامس هو المثل الرائع الذي قدمه نضال إخوتنا السود في جنوب افريقيا ، وتصريحات قائدهم نيلسون مانديلا بعد خروجه من السجن ، وما عبرت عنه من حرص على التفاوض من موقع القوة مع اختيار التوقيت المناسب للتفاوض .

تفاعلت هذه العوامل جميعها في وقت تابع فيه شعبنا العربي الفلسطيني انتفاضته العظيمة ، فتكوّن هذا الاتجاه الغالب الذي عاد بالقضية الى أصلها ودعا قومه الى الانصراف عن المسكنات وعن اللحاق بسراب بقيعة ووطن نفسه على صراع النفس الطويل . ويلفت النظر أن دور مفكري الأمة كان كبيراً في هذا كله

في الدائرة العربية الاسلامية ، وتجلى ذلك في التوقيعات على الوثائق وفيما ظهر من كتابات . كما يلفت النظر على صعيد الساحة الفلسطينية الدور الخاص الذي قام به الرعيل الأول من مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية المستقلين عن التنظيمات في التعبير عن عقل الشعب وقلبه .

كيف سيعبر هذا الاتجاه الغالب عن نفسه في الأيام القادمة ؟

إن لنا أن نتوقع أن يركز همّه على ايجاد الحقائق الجديدة على أرض الصراع في الوطن المحتل دعماً للانتفاضة وتلاحماً معها في مواجهتها لجرائم الارهاب الصهيوني والسياسات الاسرائيلية التوسعية . وأن يولي عناية خاصة لكيفية الوصول بالولايات المتحدة الى تغيير استراتجيتها وسياساتها تجاه منطقتنا . وأن يعتمد سياسة نابعة من الذات واثقة من نفسها في التعامل مع اوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي متحررة من أسر مايسمى بالمعونات والمساعدات ، وموظفة مالدى امتها من طاقات . وأن يحرص على تحقيق التعاون بين شعوب دائرة الحضارة العربية الإسلامية في مواجهة الصهيونية ويعالج المشكلات القائمة بخاصة مع دول الجوار العربي .

طبيعي أن يكون تعبير هذا الاتجاه الغالب عن نفسه على المستويين الشعبي والرسمي . ومنطقي أن يبدأ بالقاعدة ليصل الى القمة . ومتوقع أن يأخذ ذلك وقته اللازم . وهذا مايجعله لايتوقع من القمة العربية في هذه المرحلة أن تكون تعبيراً عنه على الوجه الذي يريده . وهو يتمنى لو أنها تحقق ذلك وتستجيب لتحديات العدو الاستجابة المطلوبة ، ولذا فإنه لايستبق حديث القمة تاركاً لقراراتها التي يتم تنفيذها أن تتحدث عن نفسها ومتابعاً جهده كي يحسن التعبير عن نفسه بحشد طاقات الأمة لحماية جماهيرها من مذابح صهيونية أخرى .

متابعة حقائق التهجير الجديدة

أكتب هذا الحديث قبل أسبوع من الموعد المقرر لنشره بينما القمة العربية الاستثنائية منعقدة في بغداد . وقد تزاحمت أمامي حين تهيأت للكتابة عدة موضوعات كانت محل بحث متعمق في سلسلة ندوات واجتماعات شاركت فيها خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بعد عودتي من ندوة اكاديمية المملكة المغربية عن « أوروبا الشرقية » . وهذه الموضوعات هي « تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين » الذي ناقشه منتدى الفكر العربي في ندوة نظمها بعد انعقاد الاجتماع السنوي لهيئته العامة ، و « القطاع العام والقطاع الخاص » الذي جرت مناقشته في ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة بين ١٤ و ١٧ /٥ /١٩٩٠ ، و « واقع الطفل العربي » الذي ناقشه مجموعة خبراء بدعوة من الجامعة العربية ومجلس الطفولة واليونيسيف في اجتماع بالقاهرة يومي ٢٣ و ٢٤ /٥ ، « وأوضاع حقوق الانسان » الذي تداولته اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان في اجتماع بالقاهرة يوم ٢٤ /٥ . وقد تصادف أن وقع في يدي قبل أن أبدأ الكتابة نص مذكرة الخارجية الاميركية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة القمة ، فإذا بالدم يندفع الى رأسي ، والانسان من لحم ودم ، واذا بموضوعها يفرض نفسه عليّ لأفكرّ فيه ملياً ، وقد كرم الله الانسان بالعقل ، واذا بي ادرسها من حيث دلالتها ولغتها ومضمونها والفريق الذي كتبها باسم الولايات المتحدة ، ثم

أنتهي من ذلك كله الى تأجيل تناولها حتى تظهر قرارات القمة العربية فتوفي حديث هذه المذكرة حقه . ولم ألبث أن وجدت نفسي عاكفاً على متابعة الحقائق الجديدة التي توجدها الموجة الخامسة من الغزوة الصهيونية لوطننا على ارض الصراع ، وأعطيت حديثها الأولوية هذا الأسبوع .

كان من بين ما قرأته في متابعتي ما أوردته جريدة هاآرتس يوم ٣ /٥ /١٩٩٠ نقلاً عن الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز أن عشرة آلاف مهجّر يهودي « وصلوا الى اسرائيل خلال شهر نيسان من الاتحاد السوفيتي » . كما وصل اليها من البلدان الأخرى حوالى ٩٧٥ غالبيتهم من دول امريكا اللاتينية . وقرأت في الأهرام الى جانب أخبار القمة العربية نقلاً عن وكالات الانباء يوم ٢٨ /٥ /١٩٩٠ « أن الرئيس بوش وافق على اعتماد المساعدات الخارجية الاضافية التي تشمل حوالى ٤٠٠ مليون دولار لاسرائيل لمساعدتها على استيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي . وسوف تحصل اسرائيل على هذه المساعدات المالية على شكل تسهيلات وضمانات ائتمانية تستخدمها في بناء مساكن للمهاجرين . وقرأت عن اكثر من صحيفة اسرائيلية ما صرحت به مسؤولة فيما يسمي وزارة الاستيعاب من أن من المتوقع وصول ١٠٠ ألف مهاجر جديد الى اسرائيل من الاتحاد السوفيتي في الشهور القادمة ، وأن الوزارة قامت بتوفير احتياطي من الشقق السكنية يكفي ثلاثة اشهر ، وشرعت في بناء ستة آلاف شقة تكون جاهزة في آذار ١٩٩١ ، وأن وزارة الاسكان الاسرائيلية التي يتولاها دافيد ليفي مولت المستوطنين بمبلغ ١,٨ مليون دولار لغزو حي النصارى في القدس ، وهي تدرس تخصص المزيد من الأموال لتوطين المزيد من المهجرين . وقرأت في مجلة نيوزويك بتاريخ ٧ /٥ /١٩٩٠ التي حملت غلافا صارخاً صورة النجمة السداسية عليه وكأنها سجن وفي عنوان « الظل الطويل ــ مخاوف جديدة من معاداة السامية في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي » ، أن عدد اليهود الذي تتطلع الصهيونية الى تهجيرو من هناك هو مليون ونصف في الاتحاد السوفيتي . وقرأت .. وقرأت .. وتأكد لي من كل ما

قرأت أننا كأمة أمام تحرك صهيوني استعماري يوجد حقائق جديدة على ارض الصراع تعزز فرض الأمر الواقع وتعمل على تطويره ، وأننا بحاجة كي ننجح في التصدي لهذا التحرك ومواجهته وإفشاله الى ان نتعرف على السياسات التي تحكمه في كل من تل أبيب وواشنطن ونحدد العوامل التي تؤثر فيه كي نأخذها في الاعتبار في تحركنا .

ماهي السياسة الاسرائيلية تجاه هذا التهجير ؟ والى أي مدى يتوافق أطراف التجمع الصهيوني عليها ؟

لقد أوجز اسحق شامير هذه السياسة وهو يهلل لوصول المهجرين بقوله « ان هجرة كبيرة تتطلب أرض إسرائيل الكبرى » . فهذه السياسة تعمل على تهجير اكبر عدد ممكن من اليهود السوفيت إلى فلسطين من جهة ، وتستوعب هؤلاء المهجرين في التجمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية ، وتعمل من جهة أخرى على التوسع في الاستيطان في اراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفي الاراضي الفسلطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧ في الضفة والقطاع والجولان وجنوب لبنان على حساب شعب فلسطين العربي ، كما تخطط للتوسع في شرق الأردن واراض عربية أخرى ونصب عنها منابع النفط العربي . ولم يتردد شيمون بيريز في أن يجاهر بتبنيه هذه السياسة باسم « العمل » في اجتماع الاشتراكية الدولية بالقاهرة هذا الشهر مستخدماً أسلوبه الملتوي في التعبير ، وذلك حين أكد هدف التهجيرالصهيوني وتحدث عن المساحات الواسعة في صحراء النقب جنوبي ارضنا فلسطين التي تتسع لهؤلاء المهجرين وغيرهم من يهود آخرين ، مؤكداً في حديثه عن قصد أو غير قصد الاطماع الاسرائيلية في سيناء المجاورة للنقب ، وغير آبه بالمفارقة الأخرى التي يلاحظها العاقل حين يتأمل في حال مهجرين قادمين من اصقاع شديدة البرودة ليوطنوا في صحراء شديدة الحرارة . وقد أعلن دافيد ليفي وزير الاسكان وهو يكشف تنفيذ هذه السياسة « سيسكنون اينما يشاؤون في ارض إسرائيل » .

○ واضح أن التوافق قائم بين اطراف التجمع الإسرائيلي على هذه السياسة . وهذا ليس بمستغرب بداية ، لأن هذا التجمع قام على التهجير ، وهو يتبني الفكرة الصهيونية التي هي في ركنيها تهجير واحتلال أراض . ولكن مايلفت النظر هو أن هذا التوافق يشمل من يصفون انفسهم بأنهم دعاة سلام إسرائيليون . وقد صرح أحد اقطابهم يوسي سريد في تفسير تأييده القوي للتهجير « بأن الهجرة الجماعية تزيد من ثقة اسرائيل الذاتية ، وعندما تكون اسرائيل واثقة من نفسها فإنها توافق على « الانسحاب »!! ودعا إلى توطين المهجرين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، لأن توطينهم في المستوطنات في المناطق المحتلة سيعرض السلام للخطر . وهذه دعوة من نوع حديث بيريز لحفظ ماء الوجه ، والتناقض فيها صارخ وقد كشفه ميرون بن فنستي حين رد عليها قائلاً متسائلاً بسخرية « ألايعرض المهاجرون الذين يقيمون في تل أبيب ويلبسون الملابس العسكرية ويقومون بأعمال الدورية في شوارع نابلس وينتخبون الليكود ، احتمالات التفاوض للخطر ؟ » وهذا السؤال يستحق أن يوجه إلى الذين يفرقون منّا بين التهجير إلى اراضي ١٩٦٧ واراضي ١٩٤٨ فيوافقون في تصريحات رسمية على التهجير الصهيوني لفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والاستيطان بمحاذاة سيناء وحوران والبقاع فضلاً عن الضفة والقطاع ولعل هؤلاء يقرأون مقال بنفستي في هاآرتس يوم٢ /٣ /١٩٩٠ ويقفون أمام حقيقة أن هؤلاء المهجرين سيتحولون إلى جنود يلبسون الملابس العسكرية ويمارسون الارهاب على أهلنا في الضفة والقطاع ويتهيئون للعدوان على اقطار عربية مجاورة .

○ واضح أيضاً أن هذه السياسة الاسرائيلية تجاه التهجير تضع استيعاب المهجرين في التجمع الاسرائيلي بعد إحضارهم من أوطانهم في رأس سلم الأولويات بحيث تجبّ كل سياسة تتعارض مع هذا الهدف ، وتخضع الأمور الآخرى له . وقد شرح هذه الحقيقة ابراهام طل في هاآرتس يوم ٢٧ /٤ /١٩٩٠ وهو يوجه انتقادات لبيريز فقال « إن السلام شديد الاهمية بالنسبة لنا ، غير ان استيعاب موجات الهجرة على ارضية اقتصاد مزدهر هي أهم بكثير . لقد انتظر السلام زمناً

طويلاً والجمود الذي اصابه في ربيع ١٩٩٠ بسبب الصعوبات والمشاكل التي تواجهها حكومة الوحدة ليست جريمة أو خطأً تاريخياً . هذا في حين أن فشلنا في استيعاب موجة الهجرة سيكون نكبة لاسرائيل لأجيال طويلة » . واذا كانت بعض الأصوات قد ارتفعت في التجمع الاسرائيلي معبرة عن قلقها من تكاليف الاستيعاب الباهظة التي سيتحمل الفرد الاسرائيلي نصيباً منها ، فإن اسحق شامير رد على هذه الاصوات بلسان السياسة الإسرائيلية الرسمية في حديثه أمام لجنة الاستيعاب بالكنسيت حين نَهرَ من اشار اليها وقال هذا هدف صهيوني أصيل لانأبه من أجل تحقيقه بأية صعوبات أو أعباء ويجب التعامل معه على هذا الأساس .

○ واضح أخيراً أن هذه السياسة الاسرائيلية تجاه التهجير أوجدت اتجاهاً غالباً ينادي بالتوسع في اوساط التجمع الاسرائيلي ، يحيط به مناخ ساخن يصيب افراد هذا التجمع بحمى العدوان القتل . وقد جاءت مذبحة العشرين من آيار التي قام بها جندي اسرائيلي اشارة واضحة لهذه الحمى . وجاء العدوان على المقدسات المسيحية في القدس إبان الاحتفال بعيد الفصح المجيد اشارة أخرى . وكان مما قرأت في وصف هذا الحمى ماقاله داني روبنشتاين فى دافار يوم ٢٧ /٤ /١٩٩٠ « إن طلبة المدارس الدينية اليهودية وحاخاماتهم يتوقون حقاً إلى تطهير المدينة المقدسة من جميع الاماكن التي تحمل الصليب ، تماماً كما خطط زملاء لهم من قبل لتدمير قبة الصخرة » . ويلفت النظر أن أسماء تعبر عن هذا الاتجاه الغالب بدأت تظهر من جديد وسط هذا المناخ ، فهناك اليوم اسم « جبهة ارض اسرائيل » التي تضم نشطين يعملون على بناء مستوطنة دوحيث في شمال غزة وبناء منازل جديدة للمستوطنين في سوق الخليل وقرب قبر يوسف في نابلس ..و ..و .. ويقولون إن هذا النهج هو الذي يُمكن من السيطرة على ارض اسرائيل والضفة والقطاع بخاصة إلى الأبد . وهناك اليوم ايضاً اسم « امناء ارض اسرائيل » ...

عند هذا الحد يبرز السؤال عن احتمالات تفجر التناقضات بين اطراف

التجمع الاسرائيلي وسط هذا المناخ بسبب المزايدات القائمة بينها .

لاشك في أن هذا المناخ صالح لتفجير التناقضات ، وعلينا ان نأخذ هذا في الاعتبار ونحن نواجه التحرك الصهيوني . ولكن لابد لنا قبل ذلك أن نبحث في القاعدة التي يستند اليها هذا التحرك لنتعرف على طبيعتها ونرى مدى تماسكها ونعتمد الاساليب الصالحة لتفجير التناقضات بدلاً من أساليب جربها بعضنا دون تمحيص فجاءت خسائرها اضعاف الارباح ، كما حدث مع أولئك الذين حاوروا « حمائم اسرائيلية أو صقوراً » وقدموا تنازلات بلا مردود يذكر .

إن هذه القاعدة تتكون اليوم في التجمع الاسرائيلي من أوساط الليكود والتجمع كما يقول ميرون بنفنستي ، وقد تبلورت منذ عام ١٩٧٧ طبقة حاكمة مشتركة ازالت الفوارق العقائدية المحدودة واقامت مصالح اقتصادية مشتركة ، فأوجدت مصلحة في المحافظة على الوضع الراهن ، وأقامت مركزاً سياسياً اقتصادياً عقائدياً على هذه القاعدة . ويلاحظ المراقبون أن هذا المركز يلتزم الحذر من التورط في المسائل التي تهدد ترابطه وتماسكه ، وقد رسم خطوطاً حمراً لايتم تجاوزها من أي طرف فيه . وواضح أن الصهيونية العالمية تساندە وتعمل على المحافظة عليه . وبخاصة القوى الصهيونية الاميركية ، لمنع تفجر التناقضات وحتى يستطيع الكيان الصهيوني أن « يفاوض من موقع القوة » وينفذ سياسته العدوانية . وواضح أيضاً أن للولايات المتحدة الاميركية دورها في مساندته والمحافظه عليه .

لقد أكدت انتفاضة شعبنا العظيمة على مدى ثلاثين شهراً هزّ هذه القاعدة . ونبهت إلى وجود اوراق كثيرة عربية بأيدينا للتأثير على الولايات المتحدة كي توقف مساندتها ، ولمواجهة الصهيونية العالمية . وهذا يدعونا إلى أن نركز تفكيرنا على الاجابة عن سؤال حول كيفية توظيف هذه الاوراق بعد أن نتعرف على السياسة الاميركية تجاه التهجير في هذه الفترة . وهو ما سنتناوله باذن الله في حديث قادم في ضوء ما تسفر عنه أعمال هذه القمة العربي الاستثنائية .

إن مجريات الأحداث في منطقتنا تهيب بنا أن نستجيب لتحدي هذه الموجة الخامسة من التهجير الصهيوني استجابة صحيحة لأنه اكبر تحدٍ خارجي يواجهنا في هذه المرحلة .

تبلور قناعة عربية بشأن السياسة الامريكية

لعل من أهم ما يخرج به « مؤرخ الأفكار » وهو يتأمل التفاعلات الجارية على صعيد الصراع العربي الصهيوني ويتابع الاتجاه الغالب في أوساط شعب فلسطين العربي والأمة العربية من جهة وأوساط التجمع الصهيوني من جهة أخرى ، هو تبلور قناعة عربية على عدة صعد بمسؤولية الولايات المتحدة الأميركية في استمرار معاناة شعب فلسطين العربي وتمكين الصهيونية العنصرية من الاستمرار في احتلال الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ومن تهديد الأمن العربي . ويسجل هذا المؤرخ أن بيان القمة العربية تضمن تعبيراً عن هذه القناعة ، وأن أوساطاً اميركية أوسع بدأت تستشعر هذا التحول وتتحسب نتائجه على مصالحه في منطقتنا . وقد جاء استخدام الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن يوم ٣١ /٥ /١٩٩٠ لتعطيل قرار يقضي بارسال بعثة ثلاثية إلى الاراضي المحتلة لتقصي الحقائق ليعزز هذه القناعة العربية . كما جاء تحذير الخارجية الاميركية للمواطنين الاميركيين أثناء وجودهم في منطقتنا دليلاً على تحسُّبها من التحول الذي أحدثه تبلور هذه القناعة .

يرصد مؤرخ الأفكار هذا التحول باهتمام لمعرفته بأنه سيؤثر في اتجاه الأحداث في المنطقة . كما يرصد استشعار الولايات المتحدة له وتحسبها منه لأنه يُمكّن السياسة العربية من إحسان التعامل مع السياسة الاميركية وتحديد السبل

اللازم اتباعها للوصول بالولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجيتها في المنطقة القائمة على تمكين الصهيونية . ويلاحظ مؤرخ الافكار أن هذا التحول لايحدث لأول مرة ، فقد حدث مرات على مدى قرن منذ استهدف التحالف الاستعماري الصهيوني الأمة العربية بالغزوة الصهيونية . ويستذكر بخاصة وهو يستحضر هذه التحولات كيف شهدت الثلاثينيات في أولها تبلور قناعة بأن بريطانيا هي « سبب الداء وأصل البلاء » فكان ان احدثت هذه القناعة تحولاً كبيراً حدد اتجاه الأحداث في السنوات التالية التي شهدت قيام حركة الشيخ الشهيد عز الدين القسام ثم ثورة فلسطين الكبرى. وهكذا وقع التحول عن طريق التفاوض الذي كانت سلطات الانتداب البريطاني قد نجحت في إقناع الحركة الوطنية بالسير فيه ، مظهرة نفسها وكأنها حكم بين العرب مسلمين ومسيحيين وبين اليهود في فلسطين ، أواخر العشرينيات ، إلى طريق الكفاح المسلح الذي يواجه العدو بحقيقة ويعامله كعدو وليس كحكَم بهدف الوصول به إلى الكف عن عداونه ، والتفاوض معه على أساس صحيح ومن موقع الندية في الوقت المناسب . ويومها اضطرت بريطانيا أن تصدر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩مضمنة إياه تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين والتخلي عن فكرة التقسيم التي طرحتها لجنة بيل عام ١٩٣٧ والاعتراف من حيث المبدأ باستقلال فلسطين . ثم نشبت الحرب العالمية الثانية فأوجدت حقائق جديدة على أرض الصراع . ويمكن لجيل الكهولة منا نحن العرب أن يذكر كيف وقع تحول مشابه في الستينيات حين تبلورت قناعة عربية بأن الولايات المتحدة منحازة إلى الاسرائيليين ، والآثار التي ترتبت على ذلك .

يلاحظ مؤرخ الأفكار وهو ماضٍ في تأمله أن هذه القناعة العربية بمسؤولية الولايات المتحدة الأميركية بدأت تعبر عن نفسها على الصعيد الشعبي بأشكال مختلفة من بينها تهديدات موجهة إلى واشنطن ، الأمر الذي حدا بوزارة الخارجية الاميركية « إلى دعوة المواطنين الاميركيين المتجهين إلى المنطقة والمقيمين فيها التزام الحذر الشديد لتصاعد أحداث العنف بعد قيام إسرائيلي بقتل ثمانية عمال

فلسطينيين في مذبحة » وقد صرحت المتحدثة الرسمية باسم الوزارة يوم ٣١ /٥ /١٩٩٠ أن الجماعات المناهضة للولايات المتحدة هددت علانية بمهاجمة الرعايا الأميركيين والمصالح الأميركية . ويتوصل هذا المؤرخ وهو يتأمل في أحداث شهر آيار ــ مايو إلى أن استشعار الولايات المتحدة للتحول الجاري في المنطقة والتحسب منه سبقا هذا التصريح ، وأن هذا التحسّب حدا بالخارجية الأميركية إلى تقديم مذكرة مبوبة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قبيل اجتماع القمة العربية الاستثنائية في محاولة لضبط عملية التعبير عن هذه القناعة رسمياً .

يجد مؤرخ الأفكار في هذه المذكرة وثيقة مهمة في التعرف على الموقف الأميركي الراهن من عدد من القضايا الخاصة بالدول العربية ، فضلاً عن دلالتها . وينتهي من تحليلها إلى أن الولايات المتحدة لاتزال على سياستها التي جوهرها تمكين الكيان الصهيوني من أن يكون له التفوق في المنطقة ، والوصول بالعرب إلى التسليم بذلك وقبول الأمر الواقع الذي يفرضه عليهم بما في ذلك غزوهم بمئات الآلاف من المهجرين اليهود السوفييت ، واشغالهم عن المقاومة والدفاع عن اراضيهم وذراريهم بحديث عن « دفع مسيرة سلام » و « مواصلة دعم الدعوة إلى حوار إسرائيلي فلسطيني» ، ومطالبتهم فوق ذلك كله برفع الأيدي « واقرار مبدأ السلام مع إسرائيل من خلال المفاوضات » و « تأييد الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود » إلى آخر الاسطوانة المشروخة دون الاشارة بكلمة إلى « انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة » وإلى « حقوق شعب فلسطين والأمة العربية » .

يقف مؤرخ الأفكار أمام المنطق الذي تعتمده الإدارة الأميركية في حديثها في هذه الوثيقة ، وأمام اللغة التي تستخدمها . فهي تجاهر بتأييدها القوي ــ مثلاً ــ لحق اليهود السوفيت في الهجرة معتبرة إياه من حقوق الانسان ، وتطالب بأن ينظر إلى الهجرة اليهودية السوفياتية في هذا الإطار ،وتزعم أن مسألة الهجرة شيء ومسألة المستوطنات شيء آخر . ويصل بها هذا المنطق إلى أن تقول للدول

العربية : « من المهم بمكان عدم الخلط بين مسألة المستوطنات ومسألة الهجرة إلى إسرائيل بل يجب ان نميز تمييزاً كاملاً بين المستوطنات في الأراضي المحتلة التي نعترض عليها جميعاً وتوطين المهاجرين الذين قدموا مؤخراً في إسرائيل نفسها وهي عملية شرعية تماماً . ونأمل أن تعمل القمة على توضيح هذا التمييز ، وأن لاتصدر أي بيان قد يعتبر محاولة للوقوف ضد حق اليهود السوفييت في الهجرة أو ضد مصلحة إسرائيل الأساسية في قبولهم داخل إسرائيل ذاتها » . وهي تدعو في موقع آخر في موضوع جعل المنطقة خالية من اسلحة التدمير إلى عدم اقامة ربط وثيق بين وسائل مراقبة مختلف أنواع الأسلحة كي تراقب هي الأسلحة في الدول العربية وتستثني السلاح النووي الإسرائيلي من المراقبة ويصل بها الأمر إلى أن تقول بالنص : « ونأمل بهذا الخصوص أن تجتنب القمة العربية المواقف الخطابية التي لاتخدم الأهداف المنشودة !!!! وعلى سبيل المثال ، نعتقد أنه لايجب أن تكون إقامة منطقة مجردة من السلاح النووي في الشرق الأوسط شرطاً مسبقاً للتوصل إلى إبرام معاهدة شاملة حول الأسلحة الكيمياوية تلتزم بها كل دول الشرق الأوسط ، ونأمل أن تدعو القمة إلى الإعلان عن نيتها في الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيمياوية التي يتم التفاوض بشأنها حالياً في جنيف » وهكذا فهدف الولايات المتحدة الذي يحكم هذا المنطق الأميركي هو « تمكين إسرائيل تهجير من سيكونون جنوداً غزاة عنصريين وبعدم الاقتراب من سلاحها النووي وتزويدها بآخر الأسلحة المتطورة الأميركية » وفي الوقت نفسه « منع السلاح المتطور عن العرب حتى ولو كان للدفاع عن النفس من خطر ماحق ، ومنعهم من مجرد الاعتراض على غزوة تستهدفهم في قلب وطنهم » . ويلاحظ مؤرخ الأفكار أن هذا المنطق سقيم ولايمكن أن يجوز على صاحب عقل تحكمه القيم الإنسانية، وأن الولايات المتحدة حين تتحدث به تعلم ذلك ولكنها موطنة نفسها على فرضه بالقوة الغاشمة . وقد شهدت قاعة إحدى الجامعات العربية بعد انعقاد القمة مثلاً يؤكد هذه الحقيقة حين حاضر مسؤول أميركي عن الموقف الأميركي من السلاح النووي

في منطقة « الشرق الأوسط » كما اسماها واستخدم هذا المنطق السقيم أمام عدد من طلاب العلوم السياسية وأساتذتهم ، فكان أن حاصرته أسئلة الطلاب مفندة منطقه ، ولم يكن أمامه إلا أن يردد الاسطوانة الأميركية المشروخة عن « متطلبات إسرائيل الأمنية » التي تسلم بها الولايات المتحدة ، والسياسة الأميركية التي تعتقد أن « تقوية إسرائيل تشجعها على الجلوس للتفاوض » إلخ .. حتى انفض السامر من حوله بعد أن أوضح المحاضر والمستمع موقفه الصريح على السواء .

ينتهي مؤرخ الأفكار من تأملاته بالوقوف أمام بيان القمة العربية الاستثنائية الذي صدر في ختام أعمالها يوم ٣٠ /٥ /١٩٩٠ ليرى إلى أي حد مضى في تعبيره عن القناعة العربية التي تبلورت « بمسؤولية الولايات المتحدة » . وهو يأخذ في اعتباره أن هذا التعبير مؤلف من « قول وفعل » ، وأن البيان يختص بالقول ، وأنه لابد من انتظار الفعل حتى يستكمل التقويم ، ولكن ذلك لايعني عدم جدوى النظر في القول ، لأن القول مؤشر على هذا القناعة سواء كان متبنياً لها وهذا هو المتوقع أو كان حتى مسايراً لها كما يقول الذين أصيبوا بالإحباط من « مسافة الخلف بين القول والفعل » في قرارات القمم العربية .

يجد مؤرخ الأفكار أن هذا البيان تضمن التعبير عن هذه القناعة في عدة مواقع،وأنه في قوله تجاوز الأفكار المجردة التي شرح فيها المباديء والمواقف إلى الحديث عن بعض الإجراءات. وقد تجلت هذه القناعة في الموقف من التحولات الدولية الذي رحب « بنهج الانفراج » وأدرك ما في هذه التحولات من نتائج إيجابية وسلبية ليؤكد « ضرورة اعتماد الأمة العربية على قدراتها الذاتية سواء في مواجهة التهديدات المباشرة للأمن القومي أو في التعامل مع الصعيد الدولي الذي يتشكل على نحو جديد لابد أن تحتفظ الأمة العربية فيه بمنزلة لائقة بتاريخها العريق وعطائها الحضاري » . كما تجلت في الموقف الداعم للانتفاضة وفي الحديث عن التهجير الصهيوني لليهود السوفيت واعتباره « عدوانا جديداً على حقوق الشعب الفلسطيني ، وخطراً كبيراً على الأمة العربية ، وانتهاكاً فظاً لحقوق الانسان

ومباديء القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ » . ويسجل مؤرخ الأفكار بلسان اهل القلم الذين كتبوا عن هذه الموجة الجديدة في الغزوة الصهيونية الشعور بالارتياح لأن صياغة البيان تمثلت ماكتبوه وبخاصة حين تحدثت عن « العملية الواسعة والمدبرة على انها تمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي تقتضي معالجته من هذا المنظور وبصورة جماعية » ، وحين أثارت قضية حق العودة ، وحين أكدت عدم شرعية بناء المستوطنات وضرورة وقفها وإزالة ما تم انشاؤه منها ، وحين دعت مختلف الدول إلى الامتناع عن تقديم اية معونات للتهجير وضمان عدم توطين المهجرين في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى بما فيها القدس ، وقد تمنى لو أن الصياغة عرضت هنا إلى دعوة الدول لمقاومة « قانون العودة» الإسرائيلي الذي يحرض اليهود في أوطانهم على الولاء المزدوج ويعتدي على حق شعب فلسطين في وطنه ويهدد الوطن العربي باستمرار الغزو الصهيوني له . كما تمنى لو أن معارضة التهجير جاءت بصياغة واضحة من حيث المبدأ بدون احتمال وجود تفرقة بين أراضي احتلت عام ١٩٦٧ وأخرى احتلت عام ١٩٤٨ .

يسجل مؤرخ الأفكار ارتياحه لما أورده البيان عن الولايات المتحدة معبراً عن القناعة العربية . فقد حمّل المؤتمر الولايات المتحدة الأميركية « مسؤولية أساسية في التوتر القائم المتصاعد الذي ينذر بالانفجار الناجم عن استمرار إنكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني واستمرار سياسة العدوان والإرهاب والتوسع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية » . وعبّر المؤتمر عن « استيائه واستنكاره لمواقف الانحياز والحماية السياسية والدعم الكبير لاسرائيل عسكرياً واقتصادياً التي تطبع مواقف الكونجرس الأمريكي وقراراته وآخرها القرارات الباطلة حول القدس التي اتخذها الكونجرس بدعم الهجرة اليهودية وتمويلها مما يساعد على الاستيطان في الأراضي المحتلة » ، وأدان المؤتمر قراري مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين ، وأكد أن الدول العربية ستتخذ إجراءات سياسية واقتصادية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل » . وعارض المؤتمر بشدة المحاولات الأميركية

الرامية إلى إلغاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ودعا إلى تكثيف الجهود لإحباط تلك المحاولات . وأدان المؤتمر التهديدات الأميركية باستعمال القوة ضد دول عربية وحملاتها الاعلامية. وأوضح أن عملية نزع أسلحة الدمار «لابد أن تقوم على أساس النزع الكامل لكل أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وليس نوعاً واحداً منها فقط ، كما لابد أن تتم في إطار الحل الشامل والعادل للنزاع في المنطقة وأن يرافقه إتاحة فرص متساوية للحصول على التكنولوجيا بما في ذلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والأسلحة التقليدية لكل الأطراف في المنطقة دون تمييز وبدون انحياز إلى أي طرف .. » ويلاحظ هذا المؤرخ أن ماأورده البيان تضمن ردوداً عربية واضحة على المذكرة الأميركية التي تميزت لغتها بالتجاوز . كما يلاحظ باهتمام قرار المؤتمر « دعوة وزراء الخارجية العرب ووزراء الاقتصاد والمال العرب إلى عقد اجتماع عاجل وخلال شهرين » لدراسة موضوع الهجرة اليهودية والموقف العربي ازاء التكتلات الدولية » ، وتوجه المؤتمرين لعقد القمة العربية العادية في تشرين الثاني بالقاهرة والحرص على انعقادها سنوياً .

يصل مؤرخ الأفكار من ذلك كله إلى أن القناعة العربية التي تبلورت حول « مسؤولية الولايات المتحدة » بدأت تفرض نفسها على المستوى الرسمي بعد أن عمت على المستوى الشعبي. ويرى هذا المؤرخ بالنظرة المستقبلية أن تحولاً بالغ الاهمية سيحدث بفعل ذلك على صعيد التعامل مع الولايات المتحدة التي هي اليوم بالنسبة للصهيونية كبريطانيا الأمس التي مكنت لموجات الغزو الصهيوني السابقة . ولابديل للأمة من أن « تعالج سبب الداء وأصل البلاء » .

العودة لشعار التحرير والالتزام به

الرأي هو أن يلتزم أهل الحل والعقد العرب باستخدام مصطلح « التحرير .. تحرير اراضينا الفلسطينية والعربية المحتلة » حين يتحدثون عن هدفنا العربي في قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني . فنحن اليوم بحاجة ماسة إلى العودة لشعار « التحرير » ورفعه عالياً والثبات عليه والتمسك به إلى أن تتحرر الأرض الفلسطينية والعربية من دنس الاحتلال الصهيوني ويتم القضاء على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني فيها .

إن هذا الالتزام بات ضرورياً اليوم أمام انتشار ظاهرة استخدام مصطلحات أخرى في خطابنا السياسي الرسمي ولغة مثقفينا السياسية .... مصطلحات تقع في أحسن الاحوال بين الحلال والحرام ، و « الحلال بيِّن والحرام بيِّن » ، وما بينهما ملتبس ومشبوه . والحلال هنا هو التحرير الناجز ، والحرام هنا هو كل مادون ذلك مهما حمل من اسماء الحكم الذاتي أو الحكومة الذاتية او الحكم الاداري أو الادارة الذاتية ، ومهما تم وصفه بأنه « حل وسط » أو « حل معتدل » أو « تسوية مقبولة » أو « مساعي سلام » إلى آخر هذه الأوصاف .

لقد انتشرت هذه الظاهرة بخاصة في العشرين شهراً الماضية ، وكانت قد بدأت قبل ثلاثة وعشرين عاماً في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ في نطاق ضيق ثم

تزايدت تدريجياً في اعقاب اتفاقات فك الارتباط إثر حرب رمضان عام ١٩٧٣ وتنامت إثر زيارة الرئيس السادات للكنيست عام ١٩٧٧ ، ودخلت طوراً جديداً في الشهور الأخيرة . ويلفت النظر أن بروزها اقترن ببروز ظاهرة استخدام الصهاينة المصطلحات العدوانية التوسعية المباشرة التي لالبس فيها ولاشبهة . وأذكر انني كتبت في أسبوعيات المقاومة عام ١٩٦٨ عن كيفية تحول موشي ديان من الحديث عن « الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى الحديث عن الأراضي المحررة إلى الحديث عن يهودا والسامرة إلى الحديث عن اسرائيل الكبرى » . وقد تزايدت هذه الظاهرة الصهيونية مع تولي ليكود برئاسة مناحيم بيجين الحكم عام ١٩٧٧ ، وهي تبلغ اليوم أوجها . وأنا أكتب هذا الحديث وقد صرح إسحق شامير مساء ١٠ /٦ /١٩٩٠ في اعقاب توقيعه الاتفاق مع الأحزاب الدينية على تشكيل الوزارة وتصديق اللجنة المركزية لتكتله على هذا الاتفاق متحدثاً عن برنامج الحكومة الذي يتضمن « سحق » الانتفاضة و « عزل » منظمة التحرير و « استيعاب » المهجرين السوفييت . وكان قد صرح قبل ذلك « بان هجرة كبيرة كهذه تتطلب اسرائيل الكبرى » .

كان انتشار الظاهرة الأولى في اوساطنا الرسمية العربية واستخدام المصطلحات الملتبسة التي تثير الشبهات في الخطاب السياسي العربي الرسمي محل قلق أهل الرأي المفكرين ، فنبهوا إليها وكتبوا عنها . واذكر اني تناولتها مرات في اسبوعيات المقاومة آخرها في حديث عن « الخطاب السياسي العربي واتجاه التعبئة » نشرته ضمن معالجة قضايا « الانتفاضة وادارة الصراع » في العام الماضي . ولكن هذا القلق اشتد وتزايد مع انتشار الظاهرة في اوساط المثقفين واستخدام تلك المصطلحات في لغتهم السياسية اليومية ، سواء أكان ذلك بنقل مصطلحات « الآخر » كما هي أو بتطوير مصطلحاتنا نحن بفعل ضغوط « الآخر » الإعلامية . و « الآخر » هو في الحالين « الغرب » .

لقد وقفت مؤخراً أمام مثل على حالة « النقل » في اجتماع عربي يضم خبراء

عرب على مستوى عالٍ في ميدان الطفولة ، جرى فيه البحث عن مشكلات الطفل العربي التي تم تصنيفها اجتماعياً وصحياً واقتصادياً وتربوياً وقانونياً في « مشكلات الكوارث » . وحين اتجه البحث إلى الطفل الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة وطرح التساؤل عن موضعه من البحث جاء الجواب بأنه يقع ضمن « مشكلات الكوارث » التي ينصرف مدلول مصطلحها إلى الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وجفاف وجراد وإلى الكوارث الاجتماعية مثل اطفال الشوارع الذين لا أسر لهم ولا مأوى والكوارث السياسية الناجمة عن المنازعات المستمرة . وكان واضحاً أن هذا المصطلح هو الذي تستخدمه منظمة الامم المتحدة للطفولة « يونيسيف » ، وأننا من ثمّ نستخدمه بدورنا . وقد بلور البحث أن مشكلة الطفل في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأساسية هي الاحتلال الصهيوني ، فاقترح خبير عربي من المشاركين أن يخصص لهذا الموضوع بند خاص يبرز هذه الحقيقة بجلاء ، ووافق الاجتماع بالإجماع على ذلك ، لأن مصطلح الكوارث يضع حالات عدة في سلة واحدة ، ولأنه إذا كان هذا المصطلح ينطبق في ناحية منه على الاحتلال لأن الاحتلال كارثة ، إلا أن هذه الكارثة تتميز بخصوصية وتختلف عن كارثة طبيعية وأخرى اجتماعية وثالثة سياسية ناجمة عن منازعات داخلية . وأذكر أني استحضرت أثناء الحديث عن هذا الموضوع بأننا كعرب نكاد نكون اليوم الأمة الوحيدة في العالم المستهدفة باستعمار استيطاني يرمي إلى اغتصاب قلب وطنها وطرد أصحابه ليحل محلهم مهجرين من أوطان أخرى ينضوون تحت علم الصهيونية ، وأن هذه الحقيقة تستوجب إبراز واقع الاحتلال والاستعمار وهدف التحرير ، ولايمكن لأي مصطلح آخر أن يصور الأمر على حقيقته ، وإذا كان يونسيف تستخدم مصطلح مشكلات الكوارث فإن علينا أن نستخدم أيضاً مصطلح « مشكلة الاستعمار والاحتلال » ونعمل كي نصل يونسيف إلى استخدامها .

وقفت ايضاً أمام مثل على حالة « التطوير » في ثلاث ندوات شاركت فيها

مؤخراً . فقد لفت انتباهي أن تطويراً حدث في بعض المصطلحات التي تعبّر عن أهداف أمتنا ، بحيث يستخدم مصطلح « هدف التنمية الاستقلالية لإنهاء التبعية » بدلاً عن هدف التحرير . ومعلوم أن مصطلح التحرير يعني القضاء على الاستعمار بشكله القديم الذي يأخذ صورة الاحتلال العسكري ، بينما مصطلح هدف التنمية المستقلة يعني إنهاء التبعية المقترنة بما يصطلح على تسميته « الاستعمار الجديد » الذي يأخذ صورة الاستغلال الاقتصادي . وواضح أن هذا المصطلح الثاني شائع الاستخدام في أوساط دول العالم الثالث التي تحررت من الاستعمار القديم ولكنها واقعة في براثن الاستعمار الجديد . وواضح أيضاً أننا في قضية فلسطين أمام استعمار قديم في أكثر الصور حدة وهي صورة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني العنصري . ولقد رأيتُ ضرورياً في الندوات الثلاث أن أنبه إلى هذا الأمر مؤكداً على ضرورة العودة إلى استخدام مصطلح التحرير ، وأسعدني أن أجد الموافقة والتأييد في كل مرة .

حين ننظر في أسباب هذا التحول من استخدام مصطلح التحرير إلى استخدام مصطلحات أخرى ، نجد أن تغيراً في الظروف طرأ ، وأن التحالف الاستعماري الصهيوني استغل هذا التغير إلى آخر مدى ليدفع بمصطلح التحرير بعيداً لأنه واضح الدلالة يمثل الحلال البيّن ، ويستبدل به مصطلحات ملتبسة أولاً تمكنه من النفاذ ثم أخرى تمثّل الحرام البيّن وتعبر عن أطماعه التوسعية العدوانية . وهكذا بدأ الحديث عن التسوية ومايقترن بها من مصطلحات ليصل إلى طرح مصطلحات « الشعب اليهودي » و « حقه في وطنه »و « إسرائيل الكبرى » وتبلغ المفارقة مداها بحين نجد الطرف الصهيوني في هذا التحالف وهو منتش بنجاحه في تقليل تداول مصطلح التحرير في الخطاب الرسمي العربي ، يستخدم هو هذا المصطلح فيحكي عن الصهيونية كحركة تحرير ويسمي حرب ١٩٤٨ حرب الاستقلال ويحتفل بأبطاله المحررين « بكسر الراء » .

يخطيء من يظن أن هذه الدعوة للالتزام بمصطلح التحرير هي رد فعل على

« الظاهرة الصهيونية » التي نراها تستخدم المصطلحات العدوانية التوسعية المباشرة جهاراً نهاراً ، وإنما هي فعل يستجيب لمتطلبات الصراع وللتحدي الذي تمثله الظاهرة الصهيونية هذه . وفرق بين الفعل المستجيب ورد الفعل .

إن هذه الدعوة تأخذ بعين الاعتبار أن مصطلح « التحرير » ولد حين وجد « الاستعمار » الغربي لأوطان الآخرين بعد حدوث الغزو الاستعماري الأوروبي احتلاله هذه الأوطان في القارات الأخرى . فما دام هناك استعمار فلابد أن يصبح التحرير هدفاً حتى يقضي عليه . كما أنها تأخذ في الاعتبار أن التحرير أصبح في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع تدفق موجاتها واحدة تلو الأخرى ، بمثابة « روح العصر » ، وأن جميع محاولات التحالف الاستعماري الصهيوني لمنع هذه الكلمة فشلت . وتأخذ هذه الدعوة في الاعتبار أيضاً على صعيدنا العربي والفلسطيني أن موجة التحرر العربية التي قادتها حركة التحرير العربي على مدى عقدين ونيف « ١٩٤٥ ــ ١٩٧٠ » كانت من أقوى الموجات وكان لها دورها في موجات التحرير فى آسيا وافريقيا ، وأن ثورة الجزائر شهدت تشكيل جبهة تحرير ، كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية لتعيد بناء الكيان الفلسطيني عام ١٩٦٤ جاعلة التحرير هدفاً لها وآخر الكلمات الثلاث التي يتألف منها شعارها « وحدة وطنية ، وتعبئة قومية ، وتحرير » .

واضح إذن أن استخدام مصطلح التحرير لايتناقض أبداً مع لغة العصر كما قد يتصور البعض ممن وقع تحت ضغط إعلام التحالف الاستعماري الصهيوني . بل إنه في حقيقة الأمر يأتي تعبيراً عن روح العصر ويخاطب أروع ما في الإنسان وهو التوق إلى الحرية والعدل وإنهاء الاستعمار وما يمثله ويقترن به من ظلم . وإن لنا أن نقرن استخدامنا هذا المصطلح بربطه بمصطلح السلام العادل ، لأن التحرير هو الشرط اللازم لاستتباب السلام العادل . وإذا كانت دائرة الحضارة الغربية بمعسكريها قد رفعت شعار السلام عندها بعد أن اكتوت بنار حربين عالميتين ، فإن علينا ان نذكرها دوماً بأن السلام القائم على الظلم هو الذي أدى إلى اشتعال

الحريين لأنه ليس سلاماً حقيقياً وهو قائم على غير أساس . وهكذا فلابد لنا أن نستخدم مصطلح السلام مقروناً بالعدل فهو سلام قائم على العدل أو هو سلام عادل .

واضح ايضاً أن استخدام مصطلح التحرير ينسجم مع العصر الذي يعيشه وطننا . فكل أمة تجمع في عالمنا اليوم بين العيش في عصرها والعيش في عصر كوكبنا الأرضي وإذا كانت جميع الأمم تشارك في الثاني فإن كل أمة تختص أيضاً بعصرها الخاص الذي يعبر عن أوضاعها . وكم نخطيء حين نخلط بين الأمرين وتتصور أمة ما أن عصر أمة أخرى هو عصرها هي .وسنبقى نحن في « عصر الاستعمار والتحرير » مادام هناك شبر من وطننا يعاني من الاستعمار والاحتلال ، وليس هذا هو حال أمم أخرى لاتعاني من الاستعمار وانما تعيش وضعاً آخر . وقد وفق الأخ الأستاذ طارق البشري في التنبيه إلى هذه الحقيقة في أكثر من ندوة ومحاضرة محذراً من أن الغفلة عنها تجعلنا نتبع الآخر جاعلين منه القدوة ومسلّمين له بالقيادة .

إن الالتزام باستخدام مصطلح التحرير كفيل بأن يعيد أموراً كثيرة في قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني إلى نصابها . فهو سيجعل هدفنا واضحاً كالشمس لامجال لأي التباس فيه ، ولا يمكن لأحد أن يحولنا عنه إلى أهداف أخرى سرابية تسلك بنا طرقاً تفرق بنا عن سبيله ، أو إلى أهداف شكلية جزئية فيصبح الحوار مثلاً هدفاً والتفاوض هو الهدف بغض النظر عن نتائجهما . كما أن هذا الالتزام سيجعلنا نسلك السبل الموصلة لهذا الهدف الواضح ، وسيرشد سلوكنا السياسي بعامة ، ويقطع الطريق على الولايات المتحدة التي لم تفتأ تضع امامنا أهدافاً أخرى منذ ثلاثة وعشرين عاماً مضت على حرب ١٩٦٧ تمكن عدونا من الاستمرار في احتلال أراضينا العربية والفلسطينية . فلنرفع شعار التحرير عالياً ولنعمل لتبلغ الانتفاضة هدفها ، وهدفها هو التحرير . ولنثق بأن عطاء الانتفاضة

مستمر وبالغ في سخائه ، ولو كان إسحق شامير قادر على « سحقها » لسحقها منذ ثلاثين شهراً أو خلال هذه المدة . ولنوطن أنفسنا على أن نتلاحم بالانتفاضة حتى تهزم هي عدوها وتنتصر عليه وتحرر الأرض العربية ومقدساتنا فيها ولنا وقفة مع حديث شامير عن « السحق » .

الغرب والمسألة اليهودية

نحن مدعوون إلى بلورة رأينا التابع منا فيما يسميه الغربيون بمعسكريهم الرأسمالي والاشتراكي « المسألة اليهودية » . ماهو فهمنا في الدائرة العربية ودائرة الحضارة العربية الإسلامية لهذه المسألة اليهودية ، وكيف نتعامل معها في ضوء مانؤمن به وعلى هدي تجربتنا الحضارية العربية الاسلامية ؟

الحديث اليوم يتردد من جديد بقوة حول هذا الموضوع في أوساط الخاصة والعامة على السواء هنا وهناك في عالمنا . وقد تابعته في عدة مناسبات خلال الشهرين الماضيين . وأذكر أنني وجدت نفسي أمام الموضوع وأنا اتحدث عن المفارقات الخمس التي برزت في عملية « التهجير الصهيوني الاستعماري لليهود السوفيت من أوطانهم إلى قلب وطننا العربي » أمام زملائي في أكاديمية المملكة المغربية بحضور عدد من الخبراء الأوربيين الشرقيين والغربيين على السواء في الأسبوع الثاني من شهر ايار الماضي ، ثم في الحوار الذي دار . كما أذكر كيف بدا الموضوع مطروحاً بقوة في مجلة نيوزويك الأميركية الصهيونية في عددها بتاريخ ٧ /٥/ ١٩٩٠ الذي أبرز غلافه المخاوف الجديدة عند يهود الغرب مما يسمونه « العداء للسامية » في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، وقد بدا في صورة الغلاف اليهودي أسيراً داخل الجدران العالية لنجمة داود السداسية . ولفت انتباهي أن مجلة « تايم » الأميركية في عددها في التاريخ نفسه تضمنت تقريراً عن

اليهود الأميركيين وهم يواجهون متحارجة الولاء المزدوج عنوانه « الكرب حول اسرائيل » . ولم ألبث أن سمعت عدداً من رجالاتنا الذين زاروا الاتحاد السوفيتي مؤخراً والتقوا بالخاصة هناك ، يتحدثون عن الحوار الدائر هناك حول « المسألة اليهودية » . وقد رأيت الموضوع يبرز في ندوة حول أوروبا الشرقية شرفتني مجَلة المستقبل العربي بإدارتها ، وفي ندوة بيت المقدس التي انعقدت بعمان يومي ٢٠ ، ٢١ /٦ /١٩٩٠ بدعوة من المؤتمر الاسلامي لبيت المقدس وتضمنت محوراً تناول تجربتنا التاريخية . ووجدت وأنا أتابع أحاديث الناس حول مايجري أن الموضوع يشغلهم وأن هناك رأياً يوشك أن يتبلور بشأنه يستند إلى معتقدات وخبرة تاريخية .

ماهو التعريف الغربي للمسألة اليهودية ؟

برز هذا المصطلح بوضوح في الغرب في القرن التاسع عشر الميلادي ، القرن الذي شهد إلحاح فكرة القومية هناك وبروز الحركات القومية . وقد أشار المصطلح إلى وجود مشكلة تتعلق باليهود الاوروبيين داخل اوطانهم من الدول الأوروبية تتمثل في عزلتهم ورفضهم الاندماج في مجتمعاتهم وحرصهم على التميّز عن غيرهم في وقت كانت المشاعر القومية على أشدها مقترنة بفكرة الدولة الحديثة التي نشأت فى الغرب وجعلت من المواطنة والجنسية أساساً لها . وشهد الغرب خلال تلك الفترة احتدام الجدل في أوروبا حول هذا الموضوع في أوساط الأوربين المسيحيين وأوساط الأوربين اليهود على السواء . وتناول عدد من الكتاب الأوربين « المسألة اليهودية » في كتاباتهم ، ومنهم ماركس الذي كتب رسالة بهذا العنوان . وطرح هؤلاء آراءهم في معالجتها،فرأى بعضهم أن الحل هو في الاندماج ، بينا رأى آخرون أنه في الهجرة إلى العالم الجديد ، ورأى فريق ثالث أنه في الثورة وتغيير الأوضاع الأوربية ، كما رأى فريق رابع أنه في الحركة الصهيونية التي تعمل لاصطناع قومية لليهود وتتحالف مع الاستعمار الغربي كأحد فصائله لغزو فلسطين في قلب الوطن العربي وإقامة وطن قومي لليهود فيها وتهجيرهم إليه . وقد عمدت الحركة

الصهيونية منذ أن قامت لتعبر عن « الصهيونية السياسية » إلى استغلال هذه المسألة إلى آخر مدى لتخدم مخططاتها الاستعمارية الاستيطانية العنصرية . واستغلت في ذلك بعض العقائد اليهودية المتوارثة ورد فعل غير اليهود على السلوك اليهودي الذي تحكمه هذه العقائد ، المتمثل فيما أسمته الصهيونية « اضطهاد اليهود » .

لقد حفل تقرير مجلة نيوزويك الأميركية الصهيونية الذي حمل عنوان « الظل الطويل » . بأمثلة على النظرة الغربية للمسألة اليهودية . فهو يبدأ بالقول : « إن انهيار الشيوعية سمح لمشاعر الكراهية القديمة أن تعود إلى السطح في أقطار أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بعد خمسة عقود من حدوث « المحرقة » . وها هى « المعاداة للسامية » تظهر فى أطراف الحياة السياسية ، والتحدي الآن هو إبقاؤها في الأطراف . وهذه المعاداة للسامية هي وليد القومية ودين المتطرف هناك . وإذا كان اليهود يتحدثون عن أنفسهم على أنهم كانوا ضحايا المحرقة النازية في المانيا ، فإن الأوربيين الشرقيين شرقي خط « ادور — نييسي » يردون عليهم بأنهم كانوا أيضاً ضحايا مثلهم ، وليس لهم من ثم أن يتخذوا ذلك مبرراً للتسلط على الآخرين » .ويتحدث التقرير عن جماعة البايمات الروسية التي تعادي اليهود لأنها تعتبرهم كما تقول المجلة مسؤولين عن مقتل المسيح « عليه السلام » ونقولا الثاني قيصر روسيا ، وعن تنظيم الثورة البلشفية . كما تعتبرهم العقل المدبّر وراء كل ما اقترفهُ ستالين من جرائم » . ويقول التقرير في معرض التمهيد لطلب صهيوني : « إن زعماء أوروبا الشرقية لم يختاروا بعد أن يواجهوا المعاداة للسامية . ولكن جورباتشيف وفاليسا وهافيك تحدثوا عن المشكلة » . وقد رأينا كيف أدرجت الصهيونية الأميركية هذه النقطة على جدول أعمال بوش وجورباتشيف في قمة واشنطن فكان أن أصدرا تصريحاً حولها عبرا فيه عن عزمهما على مواجهة المعاداة للسامية ، وكأن مثل هذه الأمور تعالج بهذه الطريقة !! كما يسجل التقرير « أن اليهود الأوربيين الشرقيين حققوا في ظل الاندماج حضوراً سياسياً قوياً » . ويذكر

كمثل « أن ستالين زرع في المكتب السياسي المجري عدداً من اليهود لأنه لم يكن يثق بمعظم المجريين الشيوعيين » . ويقول إن مقولة تحالف البلشفية واليهودية التي كان يرددها هتلر عادت الآن إلى الظهور في أوروبا الشرقية .

واضح مدى ما تحفل به النظرة الغربية للمسألة اليهودية من تناقضات . وتؤدي هذه التناقضات إلى سلوك حافل بالمفارقات . وقد رأينا كيف تحركت عدة اطراف غربية للتدخل في التفاعلات الجارية في أوروبا الشرقية راهنة تقديم معونتها الاقتصادية والتقنية بتمكين الصهيونية من تهجير اليهود الأوربيين الشرقيين من أوطانهم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بحجة إنقاذهم من الاضطهاد الذي يتعرضون له هناك ليقيموا في الدولة اليهودية التي وجدت حسب المقولة الصهيونية « لتكون ملجأً لليهود المعرضين للابادة !! » . والمفارقة الأولى هنا — كما قلت امام زملائي في الأكاديمية — « هي تعرض مواطنين يهود للاضطهاد في وقت يجري الحديث فيه عن الانفراج الديموقراطي الذي بدأت أوروبا الشرقية تعيشه في ظل سياسة اعادة البناء والمصارحة . بينما المفروض أن يتعايش هؤلاء مع غيرهم من الاقوام باعتبارهم مواطنين ضمن اممهم ويتعاونوا في اطار تعددية دينية وتعددية سياسية » . والمفارقة الثانية هنا هي أن هذه الأطراف الغربية التي عملت لهذا التهجير الصهيوني تغلق أبواب بلادها وحدودها في وجوه اليهود الأوربيين الشرقيين الذين يريدون الهجرة إليها . والمفارقة الثالثة هي أن سلطات الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية التي سمحت للصهيونية بتهجير مواطنيها اليهود بحجة حقوق الإنسان تحرم هؤلاء المواطنين من حق العودة إلى اوطانهم وتزودهم بوثائق سفر صالحة للمغادرة فقط ينتهي مفعولها بعد مدة قصيرة . والمفارقة الرابعة هنا هي اتفاق تلك الأطراف مع تلك السلطات على تحديد وجهة واحدة للتهجير وطريق واحد ذي اتجاه واحد بين عواصم أوروبا الشرقية وفلسطين . والمفارقة الخامسة هنا أن الأمر كله يتم تحت راية حق الإنسان في مغادرة وطنه والعودة اليه وفق البند الثاني من المادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بينما هو يستهدف التهجير

بنية الاستعمار الاستيطاني لوطن آخر وهنا يعني انتهاكاً لحقوق لإنسان على متسويين ، مستوى لإنسان الذي يتم تهجيرو ومستوى لإنسان الذي سيتعرض لعدوان التهجير وفقدان أرضه . كما أن هذا الأمر يجري باسم قانون العودة لإسرائيلي الذي يعطي لكل يهودي حق المواطنة لإسرائيلية ، في الوقت الذي تحرم الصهيونية فيه ابناء شعب فلسطين العربي من ممارسة حقهم في العودة إلى وطنهم الذي كفله لهم القرار الأممي رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ . وجميع هذه المفارقات تبين خطورة التدخل في التفاعل الجارى في أوروبا الشرقية الذي سيكون من بين نتائجة تفاقم ظاهرة ماتسميه الصهيونية « معاداة السامية » في إطار « المسألة اليهودية » .

ماذا بعد عودة الحديث في الغرب عن المسألة اليهودية ؟

واضح من التعريف الغربي للمصطلح أن المسألة اليهودية هي نتاج غربي تتفاعل في تكوينه بعض العقائد اليهودية التي تطورت في الغرب وعبرت عن نفسها بشكل حاد في سلوك حياتي مع رد الفعل الغربي على هذا السلوك . وقد استغلت الصهيونية العامل الأول فضرب هرتذل على وتر التفوق اليهودي ، وتحدث بن غوريون عن « شعب الله المختار » بعد أن كان بعض الأحبار قد أكدوا تميز اليهود عن الأميين وانفصالهم عن الكائنات البشرية الأخرى واختصاصهم بدور خاص . واستغلت الصهيونية العامل الآخر ، وماتضمنه رد الفعل الغربي على السلوك اليهودي من انفعال وضغط واضهاد أحياناً لتعمل على تهجير اليهود ، فالصهيونية كما قال هرتزل هي « وليدة الضغط والاضطهاد ، فإذا لم يكونا موجودين فعلينا أن نوجدهما لكي نقوي الصهيونية ونجعل اليهود يتحركون لتحقيق اهدافها » .

واضح ايضاً أن هذه المسألة اليهودية التي هي نتاج غربي تتفاقم اليوم هناك بفعل السلوك اليهودي الصهيوني ، في وقت تبدو فيه الصهيونية سكرانة بما حققته من نفوذ في الغرب . والحق أن هذه الصهيونية السكرانة بقوتها لاتتردد في اذلال

غربيين كثيرين وفرض المهانة على دول غربية . وقد رأينا كيف فرضت على اسبانيا أن تعتذر عما قامت به محاكم التفتيش حين قامت العلاقات بين اسبانيا وإسرائيل . كما رأينا كيف قبلت المانيا الشرقية تحمل المسؤولية عن « اذلال وطرد وقتل النساء واليهود والرجال والأطفال » . وتسجيلها على نفسها القول باسم الشعب الألماني الشرقي : « نحن نشعر بالحزن والعار . ونسأل اليهود في العالم أن يغفروا لنا » . ويلاحظ المراقبون مدى إذلال الصهيونية بقوتها في دول أوروبا الغربية إلى درجة أنها تعمل الآن في فرنسا على سن قانون يشهر سيف تهمة المعاداة للسامية امام كل من ينتقد الإسرائيليين والصهيونية واليهود بعامة .

واضح أيضاً ان هذه الصهيونية السكرانة وهي تؤجج بسلوكها مشاعر المعاداة للسامية في الغرب تغالي في تصرفاتها بعد أن أظهرتها الانتفاضة الفلسطينية العظيمة على حقيقتها حركة عنصرية تمارس الارهاب اليومي على الأطفال والنساء والرجال من ابناء شعب فلسطين العربي وتقترف ابشع الجرائم بحقهم .

إن لنا في ضوء ذلك كله أن نتوقع رد فعل غربي يتصاعد في حدته على السلوك الصهيوني اليهودي . الأمر الذي سيطرح بقوة « المسألة اليهودية » في الأوساط الغربية . وإن لنا ان نتوقع أيضاً أن تعمد الصهيونية إلى كل أسلحتها وبخاصة سلاح الإعلام والدعاية لتأليب الرأي العام على منتقديها فيجنح هؤلاء إلى الرد بأساليب أخرى . كما ستعمد إلى استخدام اسلحة المال ومراكز البحث ووسائل الترويج للوصول بالحكومات إلى اتخاذ إجراءات تجاه معارضيها تزيد من حقد الناس عليها وتدعوهم إلى الانتقام منها .

لقد ألح علي وأنا أتأمل في موضوع المسألة االيهودية في الغرب قوله تعالى « يخربون بيوتهم بأيديهم » .. فعدت إلى سورة الحشر ، ومن ثم إلى السيرة النبوية لأراجع غزوة بني النضير . وتصادف أني كنت اقرأ في كتاب أبي حيان التوحيدي الامتاع والمؤانسة فوجدت في حديثه في الليلة السابعة والعشرين بلورة لموقف واضح

حول كيفية التعامل مع السلوك اليهودي الذي عالجه أيضاً شكسبير في مسرحيته « تاجر البندقية ».وهذا الموقف يستحق حديثاً خاصاً .

إن بروز المسألة اليهودية في الغرب من جديد ونحن في زمن الانتفاضة يدعونا إلى أن نحسن التعامل مع مضاعفاتها في ضوء مانؤمن به وعلى هدي تجربتنا الحضارية العربية الإسلامية .

تعاملنا مع المسألة اليهودية

أكتب هذا الحديث وانتفاضة شعبنا العظيمة تدخل النصف الثاني من عام ١٩٩٠م وهي تتابع عطاءها السخي المتصل منذ واحد وثلاثين شهراً. وها هو عيد الأضحى المبارك لعام ١٤١٠هـ يشهد تجسيدها معنى الفداء الذي يجدد الحياة كأروع مايكون التجسيد. وهاهو صبر أهلنا على المكاره وهم يواجهون التصعيد الصهيوني للإرهاب ا«لاسرائيلي الرسمي وغير الرسمي يشع علينا ضياء يعمّ دائرة « المستضعفين » ، و « الصبر ضياء » ، والتواصي بالصبر من سمات الإيمان ، وهو ضرورة في صراع النفس الطويل بيننا وبين « المستكبرين » في التحالف الاستعماري الصهيوني.

أختم بهذا الحديث سلسلة أحاديث بدأتها في أعقاب دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة والانتفاضة تدخل عامها الثاني والولايات المتحدة تعلن بعد تصريحات أدلى بها الأخ أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف أنها ستباشر الحوار الاميركي الفلسطيني حيث تمت الاستجابة للشروط التي وضعتها لمباشرة الحوار. وقد ركزتُ في تلك الأحاديث على موضوع « إدارة الصراع » الذي وجدته شديد الإلحاح في مرحلة تشهد تحركاً سياسياً مواكباً لذلك الحوار. ويأتي اختتامي تلك الأحاديث بهذا الحديث

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأميركية « تعليق » الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية يوم العشرين من شهر حزيران يونيو ١٩٩٠ ، في أعقاب تشكيل إسحق شامير حكومة تضم ليكود والجماهرين بإقامة إسرائيل الكبرى ، لأن قيادة المنظمة « لم تقم رداً مُرضياً لطلبي واشنطن بشأن ادانة عملية الشاطيء ومعاقبة منظميها » كما أوضح الرئيس بوش في بيانه . وهكذا تنطوي صفحة الحوار والتحرك السياسي الذي واكبه لتفتح صفحة جديدة في صفحات هذا الصراع العربي الصهيوني يحكمها طابع آخر تصنعه الانتفاضة من جهة والحملة الصهيونية الاستعمارية الجديدة من جهة أخرى ، سواء استمر تعليق الحوار أو انتهى، لأن الاتجاه الغالب اليوم على صعيدنا وعلى صعيد العدو الصهيوني وعلى صعيد الولايات المتحدة مختلف تماماً عما كان عليه في الصفحة التي طويت كما أوضحنا في أحاديث سابقة .

لقد وجدنا أنفسنا ونحن نعالج موضوع « إدارة الصراع » واقفين أمام « المسألة اليهودية » بعد أن عاد الحديث يتردد حولها في الغرب من جديد بقوة . ورأينا كيف أنها نتاج غربي وأنها تتفاقم اليوم بفعل الصهيونية السكرانة بقوتها الغاشمة ، مهددة اليهود بأخطار في أوطانهم الغربية ، فكأنا بهؤلاء اليهود الذين سلموا قيادهم للصهاينة منهم « يخربون بيوتهم بأيديهم »

إن الفكرة التي تلحّ على في هذه الوقفة أمام « المسألة الصهيونية اليهودية » هي ما نلاحظه من دورية بروز هذه المسألة في الغرب منذ دخل اليهود أوروبا في القرن السادس عشر في أعقاب نكبة الأندلس ولجوء بعضهم إلى بعض الأقطار الأوروبية . واذا كان هذا البروز واضحاً في القرون الثلاثة الأولى فإنه أصبح صارخاً منذ القرن التاسع عشر ودخول أوروبا عصر القوميات . وقد رأينا المسألة اليهودية تطرح بقوة حوالي منتصف القرن الماضي وتصبح محل أخذ ورد بين المفكرين والكتاب وقرأنا لبرونو بوير الألماني عام ١٨٤٣ رهو يتساءل : « أي تحرر يطالب اليهود الألمان به .. ابتحررهم كمواطنين أم بالتحرر السياسي ؟ » ثم يجيب

« انكم معشر اليهود أنانيون حين تطالبون لأنفسكم لانكم يهود بانعتاق خاص وتحرر خاص . إن عليكم أن تعملوا بوصفكم المانا على التحرر السياسي لألمانيا كلها ، وتعملوا بوصفكم بشراً على الانعتاق البشري بعامة . وعليكم أن تنظروا لما يصيبكم من اضطهاد لابوصفه شذوذاً عن القياس ، بل بوصفه تأكيداً للقياس » . ثم رأينا المسألة اليهودية تطرح بقوة في الربع الأخير من القرن الماضي وقرأنا لماركس ماكتبه عام ١٨٨٤ عنها وقوله : « لم يستطع المجتمع البرجوازي اقناع اليهود بالخيال الذي ينطوي عليه جوهر ديانته اليهودية ، والذي هو في الحقيقة المفهوم المثالي للمنفعة العملية .. المال هو إله اسرائيل الطماع » ... ورأينا المسألة تتفجر في الربع الثاني من القرن العشرين إبان تولي هتلر حكم المانيا . وقد حدث في كل من المرات الثلاث ماتسميه الصهيونية « اضطهاد اليهود » ، وبلغ الأمر ذروته في المرة الثالثة إبان الحرب العالمية الثانية . وعمد التفكير الصهيوني إلى استغلال رد الفعل الأوروبي على عدم رغبة المواطنين اليهود الأوربيين في الاندماج في مجتمعاتهم ، وخطط للتهجير ، ولم يحجم عن الاسهام في رد الفعل هذا أحياناً ، ولا عن الاتفاق مع القائمين به ، ليصل إلى هدفه وها نحن نرى اليوم « المسألة اليهودية » تظهر من تحت الرماد « كوميض نار يوشك أن يكون لها ضرامُ » .. في عدد من الدول الأوروبية الشرقية والغربية على السواء . وهكذا نجد أن دورية بروز هذه المسألة في الغرب كانت في القرنين الأخيرين مرة كل نصف قرن . وكأننا بأمر نضج الحمل به يستغرق هذا الوقت مابين تراكم ماينتج عن السلوك اليهودي الانعزالي ثم رد الفعل الأوروبي عليه .

لقد وقفت متأملاً في التقارير الغربية التي تشير إلى عودة بروز المسألة اليوم ، فوجدت أولاً أنها واردة من عدة دول أوروبية ، فالظاهرة اذن ليست مقصورة على دولة واحدة . ووجدت ايضاً أن الصهيونية تضخم الأمر وتبالغ في الإعلام عنه موظفة سيطرتها على الإعلام في الغرب . ووجدت أن هذه المبالغة تأتي بنتيجة معاكسة لما يريده منها منظموها الصهيونيون ، تماماً كما حدث معهم على صعيدنا

منذ الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ حين حركت الصهيونية العالمية اجهزتها الإعلامية لتنقل أخبار الغزو وتمجد الانتصار الصهيوني ، فإذا بصور المقاومة تعم العالم والإعجاب بها يتنامى والنقمة على الجرائم الصهيونية تتكون ، ومازلت أذكر كيف اضطر الصهاينة الأمريكيون إلى عقد ندوة في الولايات المتحدة خصصوها لهذا الموضوع بعد أن وضح لهم أنهم « يخربون بيوتهم بأيديهم » . وتكرر هذا الأمر عند بدء الانتفاضة الفلسطينية العظيمة .

آخر هذه التقارير التى قرأتها عن المسألة اليهودية نشرته صحيفة انديبندنت البريطانية قبل أيام وهو عن اليهود في بريطانيا ، كتبه آدم ليبور . وينطلق هذا التقرير من الحديث عن ضاحية ستامفورد هيل بشمال لندن ، وهي موطن أكبر تجمع لليهود في بريطانيا حيث يسكنها اثنا عشر ألفاً منهم ، بمناسبة « وقوع سلسلة من الهجمات المعادية للسامية مؤخراً أثارت قلق الطائفة . وينقل التقرير عن الحاخام ابراهام بينتر قوله تفسير الظاهرة « كلما تدهور الاقتصاد بحث الناس عن أكباش فداء . وانبعاث القومية معناه أن العداء للسامية قد أصبح أكثر قبولاً لقد كان الناس يقولون سابقاً هذا صهيوني وهم الآن يقولون هذا يهودي » . ويقول التقرير إن بعض الزعماء اليهود المحليين يخشون من أن يكون استمرار العنف تمهيداً ممكناً لموجة جديدة من العداء للسامية تزايدت مع انهيار الأنظمة الشيوعية وتأجج المشاعر القومية . ويحاول البعض الآخر من هؤلاء الزعماء اليهود المحليين أن يخفف من أهمية الظاهرة ، ويعبر عن ضيقه من الإعلام الذي « يخلق باهتمامه السريع المفاجيء بهذه الحوادث جواً غير صحي يؤدي إلى حالة هستريا . فحين شبت النار في معبد يهودي من شمعة وصل فريق تلفزيوني » . ويلاحظ التقرير أن الاتجاه الرئيسي في أوساط هؤلاء اليهود « صهيوني توسعي » وهناك منهم من يتحفظ على نزعات إسرائيل التوسعية مع قبوله بها كحقيقة بحماس قوي . وقد قام هؤلاء اليهود بعمل منظمة أمنية لهم ودائرة « دفاع » ولجنة « دفاع » وميزانية « دفاع » ، ونقف أمام كلمة « دفاع » التي تعني في المصطلح الصهيوني

« العدوان » بأبشع صوره كما نراها فيما تسميه الصهيونية وزارة « الدفاع » الاسرائيلية . واعترف مسؤولون في مجلس النواب اليهود « أن الشبان والشابات اليهود ينفذون أعمالاً أمنية في المؤسسات والمباني اليهودية وينظمون دوريات في المدارس والمعابد فعلاً كما يقول البروفيسور الدرمان الذي يحمل معه جهاز روكي توكي » .

واضح من هذا التقرير شأن غيره من التقارير الواردة من هناك من عدة أقطار أوروبية جوهر « المسألة اليهودية » الذي تناولناه في حديثنا السابق ، ودور الصهيونية في النفخ فيها لاشعال نارها الكامنة تحت الرماد . وموجز مانستخلصه منها « أن هذه المسألة اليهودية تعاود الظهور في أوروبا بفعل فكرة أن « اليهودية دين وقومية » التي تنادي بها الصهيونية ، وأنها تأخذ شكل صراع طبقي عنيف لأن اليهود يسيطرون هناك على رأس المال ، وأنها لاتلبث أن تأخذ شكل صراع قومي داخلي لأن اليهود يحرصون على تميزهم ويأبون الاندماج فيتهمهم الآخرون بالعنصرية وبأنهم أجانب ، ويعتبرون مقاومتهم هدفاً قومياً » .

إن علينا في الدائرة العربية ودائرة الحضارة العربية الاسلامية بعامة أن نتوقع تفاقم المسألة اليهودية في الغرب خلال عقد التسعينيات ، وأن نوطن انفسنا على مواجهة مضاعفات هذا التفاقم التي ستتجسد في الحملة الصهيونية الاستعمارية الجارية على وطننا فلسطين بتدبير من التحالف الصهيوني الاستعماري . وسيكون علينا أن نفتح ملفاً خاصاً لهذه المسألة اليهودية ، ونتتبع أولاً بأول مايجري على صعيدها في مختلف الدول الغربية ، وندرجها على جدول اعمال البحث مع هذه الدول ونعالجها من زاوية أنها نتاج غربي ومن زاوية تهديدها لنا .

سيكون علينا أيضاً أن نبلور رأياً بشأن المسألة اليهودية وهذا يقتضي أن نعود إلى تجربتنا الحضارية لأن حضارتنا العربية الإسلامية لم تشهد بروز هذه المسألة فيها . وإن لي هنا أن أستحضر حديث أبي حيان في الإمتاع والمؤانسة حول الفهم

الذي كان سائداً بيننا للسلوك اليهودي وكيفية التعامل معه حين ضرب مثلا للمصادفة وكنه الاتفاق بحديث المجوسي واليهودي .

« حدثني أبو الحسن على بن هارون الزنجاني القاضي صاحب المذهب قال : اصطحب رجلان في الطرق مسافرين : مجوسي من اهل الري ، والآخر يهودي من أرض جي . وكان المجوسي راكباً بغلة له عليها كل مايحتاج إليه المسافر في سفره من الزاد والنفقة وغير ذلك ، وهو يسير مرفهاً وادعاً ، واليهودي يمشي بلا زاد ولانفقة . فبينما هما يتحادثان إذ قال المجوسي لليهودي : مامذهبك وعقيدتك يافلان ؟ قال اليهودي « أعتقد أن في هذه السماء إلهاً هو إله بني إسرائيل ، وأنا أعبده وأقدسه وأضرع إليه ، وأطلب ماعنده من الرزق الواسع والعمر الطويل ، مع صحة البدن ، والسلامة من كل آفه ، والنصرة على عدوي ، وأسأله الخير لنفسي ولمن يوافقني في ديني ومذهبي ، فلا أعبأ بمن يخالفني ، بل اعتقد أن من يخالفني دمه لي يحل ، وحرام على نصرته ونصيحته والرحمة به » . فقال المجوسي « أما عقيدتي ورأيي فهي أني أريد الخير لنفسي وأبناء جنسي ، ولا اريد لأحد من عباد الله سوءاً ولا أتمنى له ضراً ، لا لموافقي ، ولا لمخالفي » . فقال اليهودي وإن ظلمك وتعدى عليك ، قال : نعم لأني أعلم أن في هذه السماء إلهاً خبيراً عالماً حكيماً لاتخفى عليه خافية من شيء ، وهو يجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته » « ويمكننا من هذا الحديث أن نلاحظ الفارق بين العقيدة العنصرية والعقيدة غير العنصرية ، ونعجب ببلاغته في التعبير » . ويمضي أبو حيان في قصته فيحكي كيف إن اليهودي طلب إلى المجوسي أن يتقاسم معه ركوبه وزاده تطبيقاً لمعتقده بالأخوة بين البشر ، وكيف استجاب المجوسي لطلبه ، ثم كيف انطلق اليهودي بالبغلة والزاد حين ملك المجوسي الإعياء وأبى أن يستجيب لندائه ويقف قائلاً له : «ألم أخبرك عن مذهبي وخبرتني عن مذهبك ونصرته وحققته ؟ فأنا أريد أيضاً أن أحقق مذهبي وانصر رأيي واعتقادي » . وعبثاً ذهبت استغاثة المجوسي وطلبه من اليهودي أن يرحمه ولايتركه « فيأكله السبع ويموت ضياعاً » . فلما يئس المجوسي

منه وأشرف على الهكلة رفع طرفه إلى السماء تطبيقاً لمعتقده ودعا ، وما مشى إلا قليلا حتى رأى اليهودي « قد رمت به البغلة واندقت عنقه ، وهي واقفة ناحية منه تنتظر صاحبها » . « ويمكننا هنا أيضاً أن نلاحظ الاقتناع السائد بأن الباغي تدور عليه الدوائر وأن البغاة يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين » . ولاتنتهي القصة عند هذا الحد ، إذ بينما المجوسي يوشك أن يمضي إلى سبيله ناداه اليهودي وهو في الرمق الأخير أن يرحمه ويحمله ولايتركه في البرية ليموت جوعاً وعطشاً ، فيفعل المجوسي تحقيقاً لمذهبه ومعتقده ويسأل اليهودي : لماذا لم يتعظ بما سمع فيقول اليهودي « اعتقاد نشأت عليه ومذهب تربيت به ، وصار مألوفاً كالجبلة بطول الدأب فيه واستعمال أبنيته اقتداء بالآباء والأجداد والمعلمين من أهل ديني ومن أهل مذهبي وقد صار ذلك كالأس الثابت والأصل النابت ويصعب ما هذا وصفه بأن يترك وأن يرفض ويزال » . « ويمكننا هنا أيضاً أن نلاحظ الفهم لتأثير الخلل في المعتقد على السلوك » . ويختم أبو حيان الحديث بما قاله المجوسي لبعض الناس حين سألوه كيف رحم اليهودي بعد خيانته له مقابل إحسانه إليه : « اعتذر بحاله التي نشأ فيها ، ودأب عمره في اعتقادها ، سعى لها واعتادها ، وعلمت ان هذا شديد الزوال عنه ، وصدقته ورحمته ، وهذا مني شكر على صنع الله بي حين دعوته عندما دهاني منه ، وبالرحمة الأولى اعانني ربي ، وبالرحمة الثانية شكرته على ماصنع بي » « ويمكننا هنا أن نرى روح الحضارة العربية الإسلامية التي ينتمي لها هذا المجوسي وما تتصف به هذه الروح من الرحمة المستمدة من رب العالمين الرحمن الرحيم » .

لقد دللت الحضارة العربية الإسلامية على أنها تقدم الحل الناجع لمعالجة العامل الأول في تكوين المسألة اليهودية وهو عامل الاعتقاد ، وذلك بقبولها اليهودي الفرد في ذمة المسلمين له مالهم وعليه ماعليهم ، واحترامها للجماعة اليهودية كما جاء في صحيفة المدينة التي أملاها رسول الله ﷺ، وتصديها لأولئك الذين

يشاقون الله ورسوله من اليهود الذين يخونون العهد كما حدث مع بني النضير الذين انزل الله سورة الحشر فيهم .

سنضع إذن نصب أعيننا أن نطبق معتقدنا في تعاملنا مع اليهودي الفرد والجماعة اليهودية حين يكونون في ذمتنا ضمن دائرتنا الحضارية فنوفيهم حقوقهم ، تماماً كما نطبق معتقدنا في تعاملنا مع الغزاة الصهاينة المستعمرين فنتصدى لهم ونواجههم حتى يتم إجلاؤهم ونحرر وطننا ومقدساتنا من دنس احتلالهم . ولن تمنعهم بإذن الله حصونهم ، وسيقذف الله في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين ويعتبر أولو الأبصار . وعندها يتخلص اليهودي الفرد من شرور الصهيونية وتنتهي المسألة اليهودية .

حوار حول « التطورات الأخيرة »

. الحوار في كل الأحوال هو وسيلة العلم الأولى بمايتضمنه من معلومات وما يحققه من تلاقح الأفكار . ويطيب للكاتب بخاصة أن يدور حوار يختبر فيه ماتبلور لديه من أفكار وهو يتابع الأحداث ويتأمل فيها . وقد تطلعت إلى مثل هذا الحوار حين وصلتني دعوة كريمة من مركز الدراسات السياسية بكلية السياسة والاقتصاد في جامعة القاهرة لأتحدث عن التطورات الأخيرة في قضية فلسطين في حلقة نقاش تضم عدداً محدداً من المعنيين ينتسب بعضهم إلى جيل الشيوخ من اساتذة وممارسين وينتسب البعض الآخر إلى جيل الشباب من مدرسين جامعيين ودبلوماسيين وصحفيين . وكان موعدنا مساء الاربعاء ١٣ حزيران — يونيو ١٩٩٠ .

وجدت نفسي نهار ذلك اليوم أتأمل في حدثين تعاقبا قبل الموعد بساعات ، فرأيت أنهما يستحقان أن أستهل حديثي بالاشارة إليهما لعلاقتهما بالموضوع . وكان الحدث الأول هو صدور بيان لمتحدث رسمي مصري يوم ١٢/٦/١٩٩٠ يرد على تصريحات أدلى بها باركوبا مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي يوم ٥ /٦ /١٩٩٠ أي في الذكرى الثالثة والعشرين لحرب حزيران — يونيو عام ١٩٦٧ « دق فيها طبول الحرب » على حد تعبير البيان ، واقترح سياسة أكثر تشدداً وطالب بفرض المزيد من العقوبات على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بهدف ردعهم وأن ينصرف الجيش الإسرائيلي عن معالجته لأحداث الانتفاضة لكي يتفرغ للاستعداد للحرب

القادمة في المنطقة والتي قال إنه لامفر منها ، ودعا لي أن تحشد إسرائيل قواتها على الحدود الجنوبية والعودة إلى احتلال سيناء في حالة تجدد المعارك في الجبهة الجنوبية وقال : « في هذه المرة لا اعتقد بأننا سنقف عند ضفاف السويس » . وقد أعرب بيان المتحدث الرسمي المصري عن « الدهشة والاستنكار » ورفض « منطق التهديد ودق طبول الحرب » واستنكر « هذا المسلك العدواني الذي يستهتر بمصائر الشعوب ويكشف عن وجود توجهات عدوانية خطيرة لدى بعض الدوائر الاسرائيلية ».. وحمّل إسرائيل مسؤولية تصعيد التوتر واشعال الموقف في المنطقة ، وأهاب بالمجتمع الدولي أن يتصدى بكل قوة وصرامة « لمثل هذه الاتجاهات المخربة » . وتضمنت اشارتي لهذا الحدث القول « إن تصريحات باركوبا في ذكرى حرب ١٩٦٧ ليست الأولى من نوعها سواء جرى تأكيدها أو نفيها إسرائيلياً ، فهناك مئات التصريحات المماثلة لمسؤولي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وما أسهل أن نستحضرها حين نقلب صفحات الملف الذي يتضمنها ، وسنلاحظ أنها لاتستثني مصر أبداً من الاستهداف بالعدوان ، ولكن الجديد في الحدث هو صدور البيان الرسمي للمتحدث المصري ، لأنه يحمل في طياته مؤشراً على المناخ السائد في المنطقة بفعل التطورات الأخيرة » .

كان الحدث الآخر هو ذلك المشهد الذي رأيناه في مصر العربية والوطن العربي على الصعيد الشعبي في أعقاب إثبات الفريق المصري وجوده في أولى مبارياته في دورة كأس العالم حين تعادل مع الفريق الهولندي . فقد « كشف المشهد عن الطاقات الهائلة التي تختزنها جماهير شعب مصر العربي والأمة جمعاء ، وهي طاقات تنتظر من يطلقها . كما كشف عن الحيوية الفائضة التي تتطلع إلى من يوظفها لتحقيق أهداف الأمة ، وعن التوق للقيادة التي تربطها بجماهيرها الثقة المتبادلة كي يحدث التلاحم بينهما ويتم خوض البحار واختراق الجبال » . وترقبت ماسيتناوله الحوار بشأن إشارتي هذه للحدثين .

تساءلت في بداية حديثي هل هناك تطورات جديدة تحمل في طياتها

تحولات ، تستحق أن نقف أمامها أم أن لسان الحال هو قول شاعرنا العربي القديم « ما أرانا نقول إلا معاراً /أو معاداً من قولنا مكرورا » . وأوضحت أن لقاءنا في حد ذاته على هذا العنوان يعني أننا نجيب على هذا التساؤل بالإيجاب. وأجملت ما تمثله التطورات الأخيرة على صعيد « التحالف الاستعماري الصهيوني » بأنه يمثل « الحملة الصهيونية الاستعمارية السادسة » على وطننا العربي التي تستهدف الأرض والناس وهما جوهر الصراع العربي الصهيوني .

دار الحوار في ضوء ما طرحته في حديثي حول ماينبغي أن يكون عليه توجهنا في هذه المرحلة ، وهدفنا الذي نسعى إلى تحقيقه ، ولغة خطابنا السياسي التي نستخدمها . وكان الاتجاه الغالب فيه هو أنه لابديل أمامنا سوى مواجهة هذه الحملة ، وعلينا أن نحزم إرادتنا على ذلك بحيث يكون توجهنا هو المواجهة . وقد كشف هذا الحوار شأنه شأن حوارات أخرى عن وجود أصوات محدودة لاتجد نفسها قادرة بعد على أن تحزم ارادتها ، وهي مع استشعارها لجسامة الخطر الذي تمثله « الحملة السادسة » فإنها تشعر بالخوف من المواجهة لأسباب كثيرة . والفكرة التي تسيطر على أصحاب هذه الأصوات هي أننا ضعفاء وأننا قد نخسر إذا واجهنا . ويعترف هؤلاء أن عدم المواجهة لايعني النجاة من الخطر ، وأنهم من ثم يواجهون حقيقة عجزهم عن حزم إرادتهم . وكم كان مفيداً أن يستمع من هم في الاتجاه الغالب لهذه الأصوات ليضعوا في اعتبارهم ماصنعته السنوات الماضية في هذا البعض ، وكم كان مفيداً أيضاً أن يستمع أصحاب هذه الأصوات لمنطق هذا الاتجاه الغالب .

توصل الحوار حول الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه في هذه المرحلة وفي ضوء التطورات الاخيرة، إلى أنه «إفشال هذه الحملة الصهيونية الاستعمارية السادسة وتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة» . وتجاوب كثيرون مع القول بضرورة استخدام مصطلح «التحرير» في التعبير عن هذا الهدف للأسباب التي شرحتها في

حديثي ومقالاتي . ولكن البعض لم يخف تحفظه على استخدام المصطلح لأن بعض الحكومات العربية لاتستطيع استخدامه كي لاتغضب الإدارة الأميركية التي تضيق به وتتشدد في استخدام مصطلحات أخرى ملتبسة ، وهذه الإدارة قادرة على التحكم في « المعونة » التى تقدمها لهذه الحكومات . وقد جاء الرد على هذا البعض بأن لكل حكومة هامش تحرك مهما كانت حاجتها إلى المعونة ، وتستطيع القيادة الملتحمة بالشعب المتضامنة مع الدول العربية الشقيقة أن تواجه الولايات المتحدة بهذا الهدف الذي تسانده الشرعية الدولية . وكم أسعدني أن أسمع في ندوة تلت ذلك اللقاء أحد كتابنا العرب وهو يدعو إلى ضرورة رفع شعار الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في كل مباحثاتنا السياسية والمطالبة بأن يتم ذلك سريعاً ، قائلاً : « لم أكن استخدم أنا هذا الشعار لأنه كان يبدو لي أن استخدامه غير واقعي في نطاق الحديث الجاري عن التسوية والمؤتمر الدولي والتفاوض والحوار بين كذا وكذا إلخ .... ثم فوجئت بتشكل حكومة إسرائيلية تضمن بيانها الوزاري صراحة الأطماع الإسرائيلية التوسعية. ووجدت أن ماكان غير متصور الحدوث قبل عدة سنوات حين كانت تصدر أصوات تنادي به ممن كنا نعتبرهم متطرفين إسرائيليين أصبح اليوم برنامجاً حكومياً رسمياً تتم مواجهة العالم به دون الالتفات للشرعية الدولية والقانون الدولي . فلماذا لانسمي نحن الأشياء بمسمياتها والشرعية الدولية والقانون الدولي معنا !! وأجدني اليوم أدعو إلى ذلك بقوة » ..

كان طبيعياً أن يركز الحوار على ماينبغي عمله . ولم يخل هذا الجزء من الحوار من تساؤلات قلقة حول مستقبل الانتفاضة التي يجاهر إسحق شامير بأنه وحكومته سيعملان على « سحقها » ، وتساؤلات أخرى حول واقع الانتفاضة وما إذا كانت قد أجهدت وهي تواجه العدو بمفردها . وقد تتالت الأجوبة عن هذه التساؤلات مبينة أن هناك جهوداً تبذل على الصعيد الشعبي لدعم الانتفاضة التي تزداد تصميماً على الاستمرار حتى التحرير ، وأن لسان حال هذه الانتفاضة وهي

تستحضر ما أصابها « إن يمسسكم قرح فقد مسّ القوم قرح مثله » ، وأن المهم الآن هو التلاحم العربي بالانتفاضة التي هي خط المواجهة الأول وخط الدفاع الأول في الوقت نفسه ، وأن هذا التلاحم يجب أن يتجلى في أعمال تجسد إرادة الفعل . وعرض الحديث للقمة العربية الاستثنائية وتضمن تقويم البيان والقرارات ، فلاحظ أن الخطاب في البيان لم يخل من تعبير عن التوجه نحو المواجهة ولكن القرارات اقتصرت على حد أدنى مما يمكن تحويله إلى عمل ، وأحالت الأمر إلى اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد وقد كان المؤمل أن تبث القمة فيما أحاله هؤلاء الوزراء إليها . وانتهى الحوار حول هذه النقطة إلى دعوة هذا الاجتماع الذي سيعقد خلال الصيف إلى اتخاذ إجراءات عملية .

برز التساؤل ملحاً في الحوار حول الإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها على الصعيدين الرسمي والشعبي العربي للوصول بالولايات المتحدة إلى إيقاف دعمها لهذه الحملة السادسة وتغيير استراتيجيتها تجاه الوطن العربي من العداء إلى احترام المصالح المتبادلة . وتوصل الحوار إلى أن توفير القدرة العربية على اتخاذ هذه الإجراءات العملية يقتضي تضامناً عربياً قوياً بين جميع الدول العربية وتفاهماً مع دول الجوار يحقق اللحمة على الصعيد الأفقي في دائرتنا الحضارية العربية الإسلامية ، كما يقتضي أيضاً وحدة وطنية في كل دولة عربية تحقق اللحمة شاقولياً عمودياً بين أبناء الشعب من قاعدة الهرم إلى قمته . وأكد الحوار على الدور الشعبي الذي يجب أن يمارس من خلال تنظيمات ومؤسسات تحترمها الحكومات وتتعاون معها من موقع إدراك قيمتها العظيمة والإيمان بالشورى كأساس للعلاقة بها . والأمر نفسه يصدق على الإجراءات العملية التي يجب اتخاذها مع مختلف الأطراف التي لها علاقة بهذه « الحملة السادسة » .

تناول الحوار بالتعليق الحدثين اللذين تمت الإشارة إليهما. وأجمع على أن الطاقات العربية المختزنة هائلة في أمة تفيض بالحيوية وتتوق لتوحيد جهودها . وأبرز تعليق المفارقة حديث المذيع الذي لم يشر مرة إلى انتماء مصر العربي وبين متابعة

الكثيرين في مصر والوطن العربي للمباراة من موقع انتمائهم العربي وتفاعل الكثيرون ببيان المتحدث الرسمي ودلالته . وحرص أحد المعلقين من جيل الشباب على أن يقدم تفسيراً للتشدد الإسرائيلي الذي تجسده الحكومة الجديدة ، ناظراً إليه ضمن ظاهرة رأيناها في كل تجارب الاستعمار الاستيطاني التي عرفها العالم . وهذه الظاهرة هي تزايد نزوع المستعمرين المستوطنين نحو التشدد مع تفاقم أزمتهم وإحساسهم بالمأزق . وهي رؤية صحيحة تحثنا على متابعة النضال حتى نفشل الحملة السادسة ونبلغ هدف التحرير . وإذا كان شامير قد تحدث عن سحق الانتفاضة فهذه ليست السنة الأولى التي يتحدث فيها . وقد سبقتها مرات وكانت الانتفاضة قادرة في كل مرة على الصمود أمام الإرهاب الصهيوني ويبقى أن يؤدي كل منها واجبه في موقعه .

المحتويات — صفحة

من مؤلفات « وحدة البحث » بالمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي قدم لها د . أحمد صدقي الدجاني

- مجموعة باحثين ، **الفلسطينيون العرب فى مصر العربية** ،
دار المستقبل العربى ، ١٩٦٨
- يونس الكتري ، **الكتيبة ١٤١ فدائيون — حلقة مفقودة من الكفاح الشعبي الفلسطيني** ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٧
- محمد خالد الأزعر ، **المقاومة فى قطاع غزة ١٩٦٧ — ١٩٨٥** ،
دار المستقبل العربي ، ١٩٨٩
- أحمد زكي الدجاني ، **مدينتنا يافا وثورة ١٩٣٦** ، المطبعة الفنية ، ١٩٨٩
- فؤاد عباس ، **الموروث الشعبى فى ثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩** ،
المطبعة الفنية ، ١٩٨٩

كتب للمؤلف

١	ـ السنوسية نشأتها ونموها فى القرن التاسع عشر	١٩٦٧
٢	ـ أحاديث عن تاريخ ليبيا خلال القرنين ١٨ و ١٩	١٩٦٨
٣	ـ من المقاومة الى الثورة الشعبية فى فلسطين	١٩٦٩
٤	ـ ليبيا قبل الاحتلال الايطالى	١٩٧٠
٥	ـ عبد الحميد فى التاريخ نشر فصولاً	١٩٧١
٦	ـ هذه الليلة الطويلة (مسرحية سياسية)	١٩٧١
٧	ـ عبد الناصر والثورة العربية	١٩٧٢
٨	ـ ماذا بعد حرب رمضان ؟	١٩٧٤
٩	ـ وثائق تاريخ ليبيا -- الوثائق العثمانية	١٩٧٦
١٠	ـ بدايات اليقظة العربية الحديثة فى ليبيا -- وثائق	١٩٧٦
١١	ـ الحوار العربى الأوروبى وجهة نظر عربية ووثائق	١٩٧٦
١٢	ـ العرب وتحديات المستقبل	١٩٧٦
١٣	ـ الفلسطينيون فى الوطن العربى – مشاركة فى الاشراف والتحرير	١٩٧٨
١٤	ـ نظرات فى تاريخ فلسطين – نشر فصولاً	١٩٧٨
١٥	ـ رحلات ولحظات ممتدة	١٩٧٩
١٦	ـ العرب فى مواجهة عالم متغير	١٩٧٩
١٧	ـ منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربى الأوروبى	١٩٨٠
١٨	ـ الصراع العربى الاسرائيلى ومسيرة الشعب الفلسطينى فى الثمانينات	١٩٨٠
١٩	ـ عروبة واسلام ومعاصرة	١٩٨١
٢٠	ـ رؤى مستقبلية عربية للثمانينيات	١٩٨٣
٢١	ـ نحو استراتيجية عربية للمواجهة	١٩٨٤
٢٢	ـ صبرا وشاتيلا الجريمة الاسرائيلية والمسئولية الأمريكية	١٩٨٤
٢٣	ـ فكر وفعل	١٩٨٥
٢٤	ـ حوار ومطارحات	١٩٨٥
٢٥	ـ وثائق الحوار العربى الأوروبى	١٩٨٦
٢٦	ـ بداية الصحوة العربية فى مواجهة الغزوة الصهيونية	١٩٨٦

٢٧ ــ عن شعب فلسطين العربى ١٩٨٦
٢٨ ــ نظرات فى قضايا معاصرة ١٩٨٧
٢٩ ــ مستقبل الصراع العربى الصهيونى ١٩٨٨
٣٠ ــ الانتفاضة الفلسطينية والصحوة العربية ١٩٨٨
٣١ ــ الانتفاضة الفلسطينية والتحرير ١٩٨٩
٣٢ ــ مدرسة عربية فى علم السياسة ١٩٨٩
٣٣ ــ وحدة التنوع وحضارة عربية اسلامية فى عالم مترابط ١٩٩٠

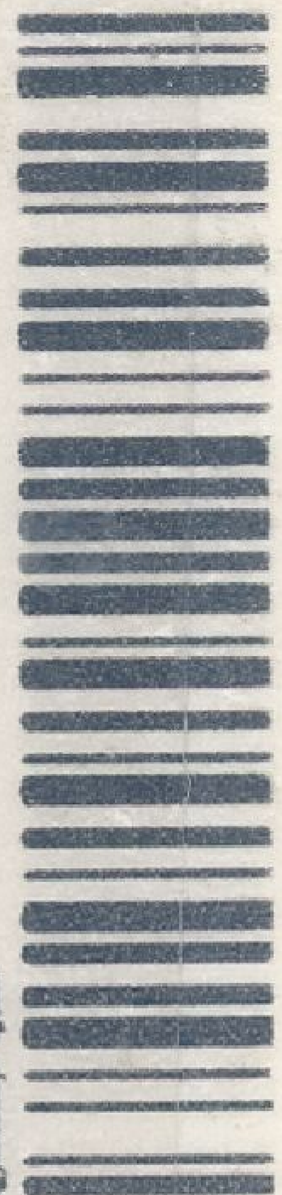
الفجر
للطباعة
والنشر
والتوزيع



هذا هو الكتاب الثالث الذى أصدره عن « الانتفاضة الفلسطينية » التى مثلت التعبير الأقوى عن « الصحوة العربية فى مواجهة الغزوة الصهيونية » .

كان الموضوع الذى استحوذ على إهتمامى ، بعد إعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام دولة فلسطين فى ١٩٨٨/١١/١٥ هو « إدارة الصراع » وهو ماتعالجه موضوعات هذا الكتاب .

المدى الزمنى للكتاب هو العام الثانى للانتفاضة والنصف الأول من عامها الثالث . وسوف يلاحظ القارىء أنه إلى جانب معالجة قضايا الإنتفاضة فى شكل أسبوعيات ، فقد تمت العناية بتتبع الظواهر المتعلقة بالصراع التى تبرز ضمن الاهتمام « بتأريخ الأفكار » . وهكذا كتبت عن السياسة الأمريكية ، والالتزامات البريطانية تجاه العرب ، وأوضاع العدو ، والعلاقات العربية ، والمحيط العربى للانتفاضة ، وموضوعات أخرى ذات صلّة بهذه الجوانب .



دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٢٩٠٤٧٢٧ القاهـــرة